UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

كتيِّب بشأن

إدارة شؤون السجناء المتطرِّفين العنيفين والوقاية من التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون

سلسلة كتيبات العدالة الجنائية

من أجل الحصول على النسخة الإلكترونية لكامل الكتيِّب،
يرجى مسح "رمز الاستجابة السريعة" أو الذهاب
إلى العنوان الإلكتروني التالي:
https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook-on-VEPs-AR.pdf

من أجل الحصول على النسخة الإلكترونية لموجز المبادئ
الرئيسية والتوصيات فقط، يرجى مسح "رمز الاستجابة
السريعة" أو الذهاب إلى العنوان الإلكتروني التالي:
https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Summary-of-recommendations-on-VEPs-AR.pdf

صورة الغلاف:
© سفِن كلاجس/شبكة منع العنف

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة
فيينا

كتيِّب بشأن إدارة شؤون السجناء المتطرِّفين العنيفين والوقاية من التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون

سلسلة كتيبات العدالة الجنائية

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٧

© الأمم المتحدة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. جميع الحقوق محفوظة، في العالم أجمع.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمّنها على الإعراب عن أيِّ رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيِّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

هذا المنشور صادر دون تحرير رسمي.

منشور صادر عن: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا

شكر وتقدير

أَعَدَّ هذا الكتيِّب من أجل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (المكتب) الأستاذ الدكتور شان براينز، الخبير الاستشاري في مجال إصلاح قوانين العقوبات، ونُهُج التصدي للتطرُّف العنيف في السجون. وساهم في جميع مراحل إعداد الكتيِّب بييرا بارزانو وفيليب ميسنر (المكتب)، اللذان تولَّيا أيضاً استعراض مشروع صيغته النهائية.

وتم استعراض الكتيِّب والتحقُّق منه أثناء اجتماعين لفريق من الخبراء عُقدا في فيينا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفي الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويود المكتب أن ينوِّه مع التقدير بالمساهمات المقدَّمة من الخبراء الوطنيين الذين شاركوا في هذين الاجتماعين، وهم: بشير آدا (الجزائر)، محمد أجواو (هولندا)، عبد الله محمد المري (المملكة العربية السعودية)، عادل جمعة المسكري (الإمارات العربية المتحدة)، محمد جمال بشير (الصومال)، مارك فرانسيس بويا (الفلبين)، ناتالي بواسو (فرنسا)، آستريد بوليار (بلجيكا)، جاك برغر (هولندا)، عماد دريدي (تونس)، أسكات إيجيمبيرديف (جمهورية قيرغيزستان)، إيفغيني غنيدوف (الاتحاد الروسي)، أناتوراي كاليموتو (ماليزيا)، وهبي قدري كامر (تركيا)، ديمتري كيشكين (الاتحاد الروسي)، مصطفي خياط (المغرب)، تيري كيدويل (الولايات المتحدة الأمريكية)، مصطفي لفراخي (المغرب)، كوين لامبيريخت (بلجيكا)، ريكا غرو لارسن (الدانمرك)، آنخيل فيسنتي لوبيس موريل (إسبانيا)، آندريا موزر (كندا)، رجاء أبي نادر (لبنان)، إلينا ناني (إيطاليا)، إيزايا صامويل أوزوغو (كينيا)، سيرغي سافيلييف (كازاخستان)، روث شرودر (ألمانيا)، هوي كيات ريك سي (سنغافورة)، رسلان أورازباييف (كازاخستان)، جيفري وودورث (الولايات المتحدة الأمريكية)، عزيزة بيشماغامبيتوفا (كازاخستان)، كازالي يوسف (نيجيريا).

ويود المكتب أيضاً التنويه بالمساهمات القيِّمة التي قدمها المشاركون في اجتماع فريق الخبراء التالية أسماؤهم من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، ومعاهد البحث ذات الصلة: ساكا أزيمازي (شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان)، ليبي شودوري (إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة)، كريستوفر دين (المركز العالمي للتعاون في مجال الأمن)، إليزابيث إيدلاند (دائرة العمل الخارجي الأوروبية)، باتريك فوكس (معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة)، براين غوانس (اللجنة الدولية للرعاية الأبرشية الكاثوليكية في السجون)، مارك هام (جامعة ولاية إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية)، كريستن هاوليتشيك (المنظمة الأوروبية لإدارة السجون والإصلاحيات)، هيدويتش هازلزيت (الاتحاد الأوروبي)، تغريد جابر (الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات)، إيلكو كيسيل (المركز العالمي للتعاون في مجال الأمن)، نيكول الخوري (لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب)، كريستيان كون (اللجنة الدولية للرعاية الأبرشية الكاثوليكية في السجون)، إيلين بريسمان (المركز الدولي لمكافحة الإرهاب)، جوليا رينويلت (شبكة الوقاية من العنف)، حامد السيد (مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب)،آندرو سيلكه (جامعة شرق لندن، المملكة المتحدة)، سيسيليا دي أزيفيدو سودري (مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب)، إيلينا تانيفا (مجلس أوروبا)، عيسى ثيوني (إدارة عمليات حفظ السلام، مالي)، ميكائيل فاينر (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان).

وساهم الزملاء التالية أسماؤهم من المكتب أيضاً في المناقشات التي دارت خلال اجتماعي فريق الخبراء: شادية أفكير، بيل كولن، عثمان ديالو، فيليب ديفيت، ليوناردو هوي-كاراسكو، جوان يوسف، آريان ليوبور، كاورو ميديكو، باتير ساباربابيف.

وتستند بعض المواد المدرجة في الكتيِّب إلى دراسات حالة وأعمال سابقة أعدَّها: ساكا أزيمازي، آتا باركيندو، بيتر بينيت، أحمد بيلو دوغاراوا، بول إنجليش، شيربانو سكور، آندرو سيلكه، تينكا فيلدويس، آندرو إيزادويان زاماني.

وقدم آتا باركيندو وريك ماكإيكران وماري موريفي وإيفون ستيس تعليقات وآراء قيِّمة بشأن مشاريع الصيغ السابقة للدليل. وقامت لورين روساتي بتدقيق الكتيِّب.

ويود المكتب أيضاً أن يعرب عن امتنانه للدعم الذي قدمته حكومة ألمانيا من أجل إعداد الكتيِّب بوسائل منها تمويل اجتماعي فريق الخبراء وترجمة الكتيِّب إلى الروسية والعربية والفرنسية.

المحتويات

١- المقدّمة والسياق ١

١-١- المستهدفون بالكتيّب ونطاقه ١
١-٢- السياق العام للتطرُّف العنيف ٣
١-٣- السجون والسجناء المتطرِّفون العنيفون ٥
١-٤- التوجيهات القائمة ٧

٢- إدارة شؤون السجناء المتطرِّفين العنيفين: مسائل أساسية ٩

٢-١- مقدِّمة ٩
٢-٢- تعزيز حقوق الإنسان ١٠
٢-٣- كفالة الاحتجاز الآمن ١٧
٢-٤- أهمية الاستخبارات في السجون ١٩
٢-٥- المؤسسات الآمنة والمنظَّمة ٢٢

٣- إدارة موظفي السجون والأشخاص الآخرين الذين يعملون مع السجناء المتطرِّفين العنيفين ٢٧

٣-١- مقدِّمة ٢٧
٣-٢- صفات موظفي السجن ٢٧
٣-٣- حشد الموظفين واختيارهم ٢٨
٣-٤- تدريب الموظفين وتطوير قدراتهم ٢٩
٣-٥- شروط الخدمة ٣٣
٣-٦- المعايير والأخلاقيات المهنية ٣٣
٣-٧- مساهمة الموظفين المتخصصين والأشخاص الآخرين ٣٥

٤- تقييم وإدارة المخاطر التي يشكلها السجناء المتطرِّفون العنيفون ٤١

٤-١- مقدِّمة ٤١
٤-٢- القبول والتصنيف والترتيب الفئوي ٤٢
٤-٣- التوزيع وأماكن الاحتجاز ٤٦
٤-٤- تقييم مختلف أنواع المخاطر: الأدوات والنُّهُج ٥٤
٤-٥- فهم أسباب سلوك السجناء المتطرِّف العنيف ٥٧
٤-٦- الحاجة إلى إعادة التقييم المنتظمة للمخاطر ٦١
٤-٧- السجناء المتطرِّفون العنيفون ذوو الاحتياجات الخاصة ٦٢

٥- تدخلات فك الارتباط بالعنف في السجون ٦٩

٥-١- مقدِّمة ٦٩
٥-٢- تحديد أهداف التدخلات ونتائجها ٧١
٥-٣- فهم أسباب وعملية فك الارتباط ٧١

٥-٤- تأثير التدخلات وأنواعها ٧٤
٥-٥- التعليم ٧٨
٥-٦- التدريب المهني ٨١
٥-٧- التدخلات الدينية ٨٣
٥-٨- التدخلات النفسية والمعرفية ٨٦
٥-٩- الأنشطة الإبداعية والثقافية والترويحية ٨٩
٥-١٠- الإبلاغ عن التدخلات ورصدها وتقييمها ٩٣

٦- إدارة تنفيذ تدخلات فك الارتباط بالعنف ٩٧

٦-١- مقدِّمة ٩٧
٦-٢- الإدارة المتكاملة للقضايا وعملية فك الارتباط ٩٧
٦-٣- تهيئة بيئة عمل داعمة للتدخلات ٩٨
٦-٤- أساليب ونُهُج تنفيذ التدخلات ٩٩
٦-٥- الأدوار والمسؤوليات والعمل الجماعي عند تنفيذ التدخلات ١٠٠
٦-٦- اجتماعات مناقشة الحالة وحفظ السجلات وسرية المعلومات فيما يخص التدخلات ١٠١
٦-٧- مدونات الأخلاقيات ومعايير الممارسة ودعم أعضاء أفرقة التدخل ١٠٢
٦-٨- وضع جداول زمنية للتدخلات وزيادة الاستفادة من المرافق إلى أقصى حد ١٠٣
٦-٩- إشراك السجناء وتحفيزهم على المشاركة في التدخلات ١٠٣
٦-١٠- ترويج التدخلات لدى المجتمع الخارجي ١٠٥

٧- منع التشدُّد المفضي إلى العنف في السجن ١٠٧

٧-١- مقدِّمة ١٠٧
٧-٢- دورة التشدُّد المفضي إلى العنف ١٠٩
٧-٣- العوامل التمكينية والتمهيدية للتشدُّد المفضي إلى العنف في السجن ١١٠
٧-٤- الضعف ونماذج التجنيد في السجون ١١٣
٧-٥- منع واكتشاف التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون ١١٤
٧-٦- تعطيل التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون ١١٨
٧-٧- دعم الأفراد المعرَّضين لأن يجنِّدهم المتطرِّفون العنيفون ١١٨

٨- تهيئة السجناء المتطرِّفين العنيفين للاندماج من جديد في المجتمع ١١٩

٨-١- مقدِّمة ١١٩
٨-٢- التقدم المحرز من خلال النظام ١٢٠
٨-٣- التدخلات داخل السجون من أجل إعادة الإدماج ١٢١
٨-٤- إشراك المنظمات المجتمعية ١٢٣
٨-٥- إقامة اتصالات قوية بالأُسر ١٢٤
٨-٦- تهيئة الضحايا والمجتمع ١٢٥
٨-٧- تدابير الحماية عند الإفراج عن السجناء ١٢٦
٨-٨- التدخلات والدعم بعد الإفراج عن السجناء ١٢٧
٨-٩- الرصد والإشراف بعد الإفراج عن السجناء ١٣١

٩- موجز المبادئ الرئيسية والتوصيات ١٣٥

مسرد المصطلحات الرئيسية ١٤١

المرفق- الصكوك والمعايير والمبادئ الدولية ١٤٥

١- المقدِّمة والسياق

١-١- المستهدفون بالكتيِّب ونطاقه

يندرج هذا الكتيِّب ضمن سلسلة من الأدوات التي يعدها المكتب من أجل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ سيادة القانون وتطوير إصلاح العدالة الجنائية. وهو مصمَّم لكي يستخدمه مديرو وموظفو السجون على وجه الخصوص، ولكنه سيكون مفيدا أيضاً للجهات الفاعلة الأخرى المعنية بنظام العدالة الجنائية، مثل مقرِّري السياسات والمشرِّعين وأعضاء المنظمات غير الحكومية. ويمكن استخدامه في مجموعة متنوعة من السياقات، سواء كوثيقة مرجعية أو كأساس لتدريب الموظفين. وفي حين أنَّ بعض عناصر الكتيِّب قد لا تكون قابلة للتحقيق على الفور في بعض الولايات القضائية، ولا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاع، فإنَّ الكتيِّب يوفر للسلطات الوطنية مبادئ توجيهية من أجل وضع السياسات والبروتوكولات التي تفي بالمعايير والممارسات الجيِّدة الدولية.

ويشكل هذا الكتيِّب أول أداة توجيهية تقنية تتناول مظاهر التشدد المفضي إلى العنف والتطرُّف العنيف في السجون على مستوى الأمم المتحدة. وهو يقدم توجيهات عملية بشأن ما يلي:

- إدارة شؤون السجناء المتطرِّفين العنيفين (السجناء الذين يعتنقون التطرُّف العنيف)
- منع التحول إلى التطرُّف العنيف في السجون (السجناء الذين قد يكونون عرضة للتشدد المفضي إلى العنف)
- التدخلات الرامية إلى فك ارتباط السجناء المتطرِّفين العنيفين بالعنف وتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع عند الإفراج عنهم.

ويتناول الكتيِّب، في إطار هذه الأجزاء، السياسات والآليات الرئيسية على صعيد إدارة السجون، مثل الحاجة إلى: تهيئة الظروف العامة في السجون لكي تتماشى مع المعايير الدولية الدنيا، ووضع أنظمة فعالة للتقييم والتصنيف، وتوفير الأمن المادي والإجرائي والديناميي، وتدريب موظفي السجون المهنيين، والمعاملة المنصفة والإنسانية وغير التمييزية، ومنع الفساد، ومختلف فئات تدخلات فك الارتباط التي يشارك فيها خبراء من مختلف التخصصات، وإعادة الإدماج الاجتماعي والدعم بعد الإفراج عن السجناء.

ويدعو الكتيِّب عموماً إلى اعتماد نهج يرمي إلى تعزيز هذه العناصر الرئيسية لإدارة السجون. والأخذ بهذا النهج ضروري لأنه، ناهيك عن أنَّ وثائق الممارسات الجيِّدة الدولية تدعو إليه صراحة، يفيد أيضاً في إيجاد منافع مستدامة تعود على نظام السجون بكامله. وتلخِّص الاعتبارات التالية المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها جميع التوصيات الواردة في الكتيِّب:

- التقيد بالحقوق الأساسية والمعايير الدولية والممارسات الحسنة في السجون: من المهم للغاية ألاَّ تؤدي أيُّ جهود تُبذل في السجون ضمن إطار التصدي للتطرُّف العنيف إلى تقويض حقوق الإنسان المكفولة لجميع الأشخاص، بمن فيهم السجناء المتطرِّفون العنيفون. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يُسمح بأيِّ استثناءات أو قيود فيما يخص حظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتتسم بالأهمية ذاتها حمايةُ حق أيِّ إنسان في أن يعتنق آراء أو أن يدين بدين ما أو أن يعتنق أيَّ دين أو معتقد يختاره،[1] وإن كانت هناك مظاهر معيَّنة قد تخضع لقيود إذا كانت تتسم بالضرورة القصوى وينص عليها القانون (مثل حماية النظام العام أو احترام حقوق الآخرين). وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول الأعضاء أن تحظر بالقانون أيَّ دعاية للحرب أو أيَّ دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.

- أهمية مجمل الأوضاع في السجون وإدارة السجون: يجب أن تكفل التوجيهات بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين والوقاية من التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون أن يكون أيُّ تدخل مقترح مدمجاً بإحكام في جهود إصلاح السجون الأوسع نطاقاً. ومن غير المحتمل أن تُسفر التدخلات المنفصلة لفك الارتباط التي تنفَّذ بمعزل عن سياق السجون الأوسع عن نتائج إيجابية، لا سيما إذا لم يُتقيَّد في سياق السجون بالمعايير والقواعد الدولية. ويتفاقم التعرض للتشدُّد المفضي إلى العنف في السجون المكتظة أو التي تعاني من نقص الموظفين أو لا توفر الخدمات الأساسية للسجناء أو تدار بطريقة غير منظَّمة.

> إنَّ أقوى سلاح في مكافحة التشدُّد في السجون هو بلا شك اعتماد سياسة احتجاز إنسانية تحترم الحقوق الأساسية للمحتجزين وتركز بلا كلل على إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وعليه، لا بد للحكم أو التدبير الاحتجازي أن يُنفَّذ في إطار ظروف نفسية-اجتماعية وبدنية ومادية تحترم كرامة الإنسان، وأن يتيح حفظ احترام المحتجَز لذاته أو نمو ذلك الاحترام، وأن يخاطب مسؤوليته الفردية والاجتماعية.
>
> *Belgium Federal Public Service - Justice (2014): Action Plan against Radicalisation in Prisons, pp. 4 and 6.*

- أهمية التعاريف والتمييز: يؤكد هذا الكتيِّب مجدَّداً على أنَّ تشدُّد السجناء ليس ظاهرة جديدة، بل هو مسألة قديمة جدًّا لا تشكل في حد ذاتها تهديداً لإدارة السجن أو المجتمع إذا لم تتصل بالعنف. وليس كل تشدُّد سلبيًّا أو تمهيداً للتطرُّف العنيف. ذلك أنَّ عدداً ضئيلاً جدًّا من المتشدِّدين يصبح متطرِّفاً عنيفاً بالفعل. ومن ثم فإنَّ التعاريف والتمييز من الأمور المهمة لدى التعامل مع الموضوع الحساس المتمثل في التطرُّف (العنيف) والتشدُّد (المفضي إلى العنف)، وخاصة من أجل التمييز بين الفكر والعمل.

انظر المسرد للاطلاع على تعريف للمصطلحات الرئيسية المستخدمة لأغراض هذا الكتيِّب.

[1] المواد ٧ و١٨ (١) و١٩ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة ٢ (٢) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٢٠، الفقرة ٣؛ والتعليق العام رقم ٢٢، CCPR/C/21/Rev.1/Add.4، الفقرتان ٢-٣؛ والتعليق العام رقم ٣٤، CCPR/C/GC/34، الفقرة ٩.

- التحديات الخاصة التي يشكلها السجناء المتطرِّفون العنيفون: على الرغم مما سبق، فإنَّ على مديري السجون ألاَّ ينسوا أنه بينما قد يلجأ المتطرِّفون العنيفون وغيرهم من المجرمين إلى استخدام العنف لتحقيق أهداف محدَّدة، فإنَّ معظم المتطرِّفين العنيفين يتصرفون بدافع المكاسب الأيديولوجية أو الدينية أو السياسية، ويعتقدون أنهم يقاتلون من أجل قضية. ويمكن أن يكون لذلك أثر كبير على الطريقة التي يجب أن يدار بها السجناء المتطرِّفون العنيفون، كما يبيِّن هذا الكتيِّب.

ويركز هذا الكتيِّب على السجناء المتطرِّفين العنيفين البالغين من الذكور والإناث. وسيجري تناول المسألة المحدَّدة المتمثلة في الأطفال الذين يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم متطرِّفة عنيفة أو يُتَّهمون بذلك أو يُسلَّم بأنهم قاموا به في منشور منفصل للمكتب إقراراً باختلاف النظام القانوني المنطبق على الأطفال المحرومين من حريتهم. كما لا يشمل هذا الكتيِّب فك الارتباط الجماعي بالتطرُّف العنيف حيث إنه يركز على السجين الفردي والتدخلات الرامية إلى فك الارتباط بالعنف على المستوى الفردي. ويمكن للجماعات أيضاً أن تتخلى عن لجوئها إلى الوسائل العنيفة، بيد أنَّ أسباب قيامها بذلك ليست بالضرورة نفس الأسباب الواردة عندما يفك أحد الأفراد ارتباطه بالعنف.[٢]

١-٢- السياق العام للتطرُّف العنيف

> إنَّ في التطرُّف العنيف إساءة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. فهو يقوض السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ولا يسلم أيُّ بلد أو منطقة من آثاره ... والتطرُّف العنيف ظاهرة تتسم بالتنوُّع وتفتقر إلى تعريف محدَّد. وهو ليس بالأمر الجديد، ولا يقتصر على منطقة أو جنسية بعينها أو على نظام عقائدي معيَّن... وتعريف "الإرهاب" و"التطرُّف العنيف" هو من اختصاص الدول الأعضاء، ويجب أن يكون متفقاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان... إنَّ التطرُّف العنيف يقوِّض جهودنا الجماعية الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، والاضطلاع بالعمل الإنساني.
>
> خطة عمل لمنع التطرُّف العنيف – تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوثيقة *A/70/674 (2015)*، الفقرات ١ و٢ و٥ و١٢.
>
> في حين ينصب معظم اهتمام وسائط الإعلام على أعمال الإرهاب المنهجية التي ترتكبها جماعات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة باسم الإسلام، من المهم ملاحظة أنَّ الزيادة في العنف المتطرِّف لا تقتصر على دين واحد. فحتى في الشرق الأوسط، ارتُكبت جرائم باسم الدفاع عن اليهودية، وتوجد ميليشيات مسيحية في أجزاء كثيرة من العالم. وفي آسيا، ارتكبت مجموعات انتهاكات باسم الهندوسية والبوذية، وفي أجزاء أخرى من العالم، أدت الأيديولوجيات السياسية إلى أن تقوم جماعات بحمل السلاح.
>
> *Countering Violent Extremism While Respecting The Rights And Autonomy Of Women And Their Communities in: Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing The Peace - A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325, (2015), p. 222.*

وهناك العديد من البلدان التي تواجه حاليًّا تهديداً من التطرُّف العنيف، ولا يكاد يمر أسبوع دون أن يقع عمل من أعمال التطرُّف العنيف في مكان ما من العالم. ويُصنَّف خطر الإرهاب على أنه "شديد" في كثير من البلدان، وشهدت معظم مناطق العالم عواقب أفعال وأنواع مختلفة من التطرُّف العنيف. وتتسبب الهجمات التي تقوم بها الجماعات المتطرِّفة

---

[٢] للاطلاع على مناقشة بشأن فك الارتباط الجماعي بالعنف، انظر Cronin, A. (2009) *How Terrorism Ends: Understanding the Decline and Demise of Terrorist Campaigns, Princeton:* Princeton University Press; and Bjorgo, T. and Horgan, J. (2009) *Leaving Terrorism Behind: Individual and collective disengagement*, London: Routledge.

العنيفة في ما هو أكثر من الخسائر في الأرواح والأضرار الاقتصادية؛ فهي يمكن أن تزرع بذور الانقسام بين المجتمعات المحلية، مما يفضي إلى ظهور آراء رجعية ومتطرِّفة بدرجة متزايدة في أجزاء أخرى من المجتمع. ويسهم ذلك في تهيئة تربة خصبة للتطرف العنيف، مما يديم حلقة مفرغة من التشدُّد المفضي إلى العنف والعدوان والردود العنيفة.

وثمة دوافع متعدِّدة يمكن أن تجعل الناس يستخدمون العنف، لكن يمكن تصنيف الدوافع الرئيسية للجوء إلى الأعمال المتطرِّفة العنيفة ضمن ثلاثة عناوين رئيسية، وهي:

- العنف الأيديولوجي

(أ) الأيديولوجيات السياسية مثل جماعات النازيين الجدد القومية وجماعات تفوُّق العرق الأبيض أو جماعات الكراهية التي تدعو إلى استخدام العنف، أو (ب) التفسيرات المتطرِّفة للأيديولوجيات والمعتقدات الدينية التي تدعو إلى استخدام العنف، أو (ج) الأيديولوجيات اليسارية والفوضوية واليمينية العنيفة.

- العنف القائم على مسائل معيَّنة

(أ) الحركات العنيفة لتحرير الحيوان وتعزيز حقوق الحيوان، أو (ب) التطرُّف العنيف المتصل بالبيئة أو النظام الإيكولوجي، أو (ج) الحركات المناهضة للحكومات أو العولمة أو الرأسمالية التي تدعو إلى استخدام العنف.

- العنف الإثني-القومي أو الانفصالي

النضال السياسي أو من أجل الاستقلال والمتسم بالعنف على أساس العرق أو الثقافة أو الجغرافيا أو الأصل الإثني.

وقد تطور التطرُّف العنيف واتخذ أشكالاً جديدة واكتسب قدرات جديدة. ذلك أنَّ الجماعات المتطرِّفة تسيطر الآن على مساحات شاسعة من الأراضي، وتستحوذ على موارد كبيرة وتولِّدها (مثل النفط وعمليات الخطف والتجارة غير المشروعة)، وتستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الاتصال على نحو متطور لنشر رسائلها وتعميم أيديولوجيتها والتحريض على العنف. ويتواصل بالقدر نفسه توسُّع اتجاهات التشدُّد المفضي إلى العنف ووسائله وأنماطه.[٣] ويُستوحى التطرُّف العنيف الآن من مجموعة أكبر من الأيديولوجيات، ولم تعد أنشطته حكراً على منظمات تخضع لإدارة مركزية وهرمية. وقد تطور الخطر تدريجيًّا ليشمل الجماعات الصغيرة والخلايا والفاعلين المنفردين الذين يتحركون بطريقة متحررة من القيود أساساً ولا يمكن التنبؤ بها. فهم يخططون للهجمات بتوجيه محدود أو بلا توجيه من منظمة، مما يجعل الوقاية أصعب. ويستفيد المتطرِّفون العنيفون من التقدم المحرز على صعيد التكنولوجيا لإيجاد سبل جديدة للتواصل مع الشباب الساخط، بالاستفادة من مواقع شبكات التواصل الاجتماعي وقنوات الفيديو عبر الإنترنت وغرف الدردشة المتطرِّفة. وهم يميلون إلى نشر دعايتهم على نطاق أوسع، وبسرعة وفعالية أكبر، وعادة بهمة أكبر، من الحكومات.

وعلى مر التاريخ، لم تحظَ فكرة العمل مع المتطرِّفين العنيفين من أجل فك ارتباطهم بالعنف سوى باهتمام ضئيل للغاية، ربما باستثناء الوسائل التقليدية المتمثلة في القوة البدنية أو السجن. وفي الآونة الأخيرة، أدركت البلدان أنها لا يمكن أن تحل مشكلة التطرُّف العنيف بالقوة والسجن وحدهما (وهو ما يشار إليه بالنهج "الجامد").[٤] وأدركت أيضاً أنَّ المشكلات التي يسببها الاعتماد على الوسائل القمعية وحدها قد تفوق فعليًّا المشكلات التي تحلها تلك الوسائل. ولذلك، يُوجَّه الاهتمام على نحو متزايد إلى اعتماد أسلوب أكثر منهجية وشمولية في فهم وإدارة مخاطر

---

[٣] Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions - Preventing radicalisation to terrorism and violent extremism: strengthening the EU's response (2014).

[٤] Cronin, A. (2009) *How Terrorism Ends: Understanding the decline and demise of terrorist campaigns*, Princeton Press .

انضمام الأفراد إلى الجماعات المتطرِّفة العنيفة أو معاودة انضمامهم إليها، وفي استكشاف الطرائق الرامية إلى إقناع الأفراد بفك ارتباطهم بالتطرُّف العنيف طوعا، ومن ثم إعادة إدماجهم في المجتمع (ما يشار إليه بالنهج "المرن").[٥]

١-٣- السجون والسجناء المتطرِّفون العنيفون

من المستحيل تحديد عدد السجناء المتطرِّفين العنيفين المحبوسين حاليًّا في جميع أنحاء العالم. ذلك أنَّ بعض البلدان لا يوجد لديها سوى قلة من المتطرِّفين العنيفين في أنظمة السجون، بينما يوجد لدى بلدان أخرى عدة مئات أو آلاف من المحتجزين. وبالنظر إلى عدد السجناء المتطرِّفين العنيفين الموجودين في الحبس حاليًّا، فإنه ما من شك أنَّ للسجون دوراً مهمًّا عندما يتعلق الأمر بالتصدي للتطرف العنيف – وهو دور يتزايد الاعتراف به لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

> لذلك، فإنني أوصي الدول الأعضاء بما يلي: (و) إصلاح الأطر القانونية الوطنية وأنظمة السجون لكفالة أمن السجناء والموظفين والمرافق، ووضع إجراءات لمنع تغذية نزعة التشدُّد في السجون ومكافحتها على أساس حقوق الإنسان وسيادة القانون.
>
> خطة عمل لمنع التطرُّف العنيف – تقرير الأمين العام، الوثيقة A/70/674 (2015)، الفقرة ٥٠ (و).
>
> لا يمكن إرساء القانون والنظام وحفظ سلامة وأمن المواطنين والدولة دون عمل الشرطة وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون بالتزامن مع نظم فعالة في مجال العدالة والإصلاحيات. وتُعَدُّ النظم الفعالة للإصلاحيات شرطا أساسيًّا أيضاً فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات العالمية "الجديدة"، مثل التطرُّف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تؤثر على عدد متزايد من حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.
>
> *Prison Support in UN Peace Operations (2015), United Nations Department of Peacekeeping Operations, Department of Field Support, Ref. 2015.11.*
>
> الالتزام بمنع الإرهاب: لا بد للدول، لضمان وفائها بالتزامها بمنع الإرهاب، أن توفر التدريب المتخصص والمساعدة التقنية والمادية اللازمة للسلطات المسؤولة عن ذلك. كما لا بد للدول من اتخاذ ما يلزم من سياسات وبرامج غير عقابية ومضادة للتطرف تتضمن المشاركة والعمل مع ... برامج إعادة تأهيل السجون ... لضمان تنفيذ تلك الإجراءات الخاصة تنفيذاً فعَّالاً واستدامتها.
>
> المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن حقوق الإنسان والشعوب أثناء مكافحة الإرهاب في أفريقيا (٢٠١٥)، الجزء ١ (ب).
>
> يُعَدُّ النظام الفعال لاحتجاز الإرهابيين المدانين جزءاً في غاية الأهمية من الرد الفعال لنظام العدالة الجنائية على الإرهاب... ويجب... أن يحول دون دفع السجناء إلى مزيد من التطرُّف، ويمنع توجيه أو دعم النشاطات الإرهابية من داخل السجن، ويوفر سبل نزع التطرُّف وإعادة دمج السجناء في المجتمع كلما كان ذلك ممكناً للحد من عودة الأشخاص إلى النشاط الإجرامي.
>
> المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (٢٠١٢)، مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيِّدة لإجراءات فعَّالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، الممارسة الجيِّدة رقم ١١.

[٥] Bjorgo, T. and Horgan, J. (2009) Leaving Terrorism Behind: Individual and collective disengagement, London: Routledge, p. 2.

ولا تزال المهمة الرئيسية للسجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين مزعومين أو متهمين أو مدانين متساوية مع مهمة أيِّ سجن آخر، وهي تحديداً الإسهام في تحقيق السلامة العامة. وبغية الاضطلاع بهذه المهمة، يجب على السجون أن تحافظ على سلامة هؤلاء السجناء، وأن تضمن عدم هروبهم من الاحتجاز القانوني. ومن المتوقع أيضاً أن تعمل إدارات السجون على فك ارتباطهم بالعنف في المستقبل، ومن ثم تهيئة العديد منهم لإعادة إدماجهم في المجتمع.

وفي ضوء المخاطر المتمثلة في كون السجون تشكل مواقع محتملة لقيام السجناء المحكوم عليهم في جرائم لا تمت إلى التطرُّف العنيف بصلة باعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف، ينبغي للسجون أن تواصل السعي إلى الحيلولة دون اعتناق سجناء آخرين التشدُّد المفضي إلى العنف. وفي الوقت نفسه، يجب على إدارات السجون أن تضع نصب أعينها أنَّ السجون تتيح الفرصة للسجناء لفك ارتباطهم بالعنف. ذلك أنَّ الوقت الذي يتم قضاؤه في السجن قد يُحدِث تحولاً بعيداً عن التطرُّف العنيف – بل ويمكن أن يكون عاملاً محفِّزاً للتغير الإيجابي.[٦]

وتقلل الإدارة السليمة للسجناء فرص هروب السجناء المتطرِّفين العنيفين وسوء سلوكهم واتصالاتهم الخارجية غير الملائمة. ويمكن لتحسين بيئة السجون أن يساعد أيضاً على ضمان ألاَّ تصبح السجون أماكن يُعتنق فيها التشدُّد المفضي إلى العنف. ويمكن للتفاعلات مع موظفي السجون الذين ينتهجون سلوكاً إنسانيًّا وإيجابيًّا تجاه السجناء المتطرِّفين العنيفين أن تفتح أبوابا لإحداث تغييرات في تفكير السجناء وسلوكهم.

وتتصدى أنظمة السجون في العديد من الدول الأعضاء للتحدي المتمثل في حبس السجناء المتطرِّفين العنيفين من خلال السعي إلى تحسين جميع جوانب إدارة السجون. ومن شأن تنفيذ ذلك النهج تحسين إدارة عامة السجناء وفي الوقت نفسه تمكين إدارة السجن من أن تحدد بمزيد من الوضوح من يحتاجون إلى تدخلات محدَّدة لفك ارتباطهم بالعنف القائم على أسس أيديولوجية. وبصفة عامة، ينبغي ألاَّ يصرف التركيزُ على السجناء المتطرِّفين العنيفين والاستثمار فيهم الانتباه عن عامة السجناء، بمن فيهم سائر الأفراد أو الجماعات ممن لديهم احتياجات خاصة أو قد يشكلون تهديداً مختلفاً للمجتمع. ومن ثم من الضروري أن تمتد فائدة أيِّ دعم مادي أو مالي إضافي للسجون لتشمل النظام ككل إذا أريد أن يكون له تأثير إيجابي على نحو مستدام وأن يتجنب التمييز.[٧]

ويُعَدُّ اختيار وتدريب الموظفين العاملين مع السجناء المتطرِّفين العنيفين أحد العناصر المهمة بصفة خاصة. وعلى الموظفين العاملين في سجون يوجد بها سجناء متطرِّفون عنيفون أن يكونوا قادرين على مقاومة محاولات تكييفهم والتلاعب بهم وكذلك، في بعض الظروف، دفعهم إلى اعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف. ويكون على موظفي السجون العمل في الوقت نفسه على منع الفرار، والمشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى إقناع السجناء بفك ارتباطهم بالعنف. وينبغي الحرص أيضاً على ضمان ألاَّ يعتمد الموظفون نهجا يتسم بالحماس المفرط أو التمييز تجاه فئات السجناء على أساس معتقداتهم أو التهم الجنائية الموجَّهة إليهم، إذ إنَّ ذلك يمكن أن يستعديهم ويستعدي كذلك المتعاطفين معهم.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أنَّ الدراسات التجريبية في مجال قياس مدى التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون في مختلف المناطق من ناحية، وفعالية البرامج التي تعزز فك الارتباط بالعنف في الدول الأعضاء من ناحية أخرى، لا تزال محدودة. ولذلك يسعى هذا الكتيِّب، استناداً إلى التحليلات ونتائج البحوث والأمثلة العملية المتاحة حاليًّا والمستمدة من مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء، إلى توفير المعارف والخيارات المتاحة بشأن أفضل السبل لإدارة المتطرِّفين العنيفين في السجون وللعمل على إصلاحهم.

---

[٦] Jones, C. (2014). "When foreign fighters return: managing terrorists behind bars, *The Conversation*", September 1, 2014.

[٧] انظر International Committee of the Red Cross (2016): Responding to radicalization in detention: An ICRC perspective.

١-٤- التوجيهات القائمة

لا يسعى هذا الكتيِّب إلى تكرار المبادئ التوجيهية القائمة بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين والوقاية من التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون أو توفير قائمة مرجعية ثانية رفيعة المستوى بالمواضيع الرئيسية. فالمقصود بالأحرى هو الإشارة إلى التوجيهات والبحوث الحالية والبناء عليها وتقديم المزيد من المعلومات المفصلة والأمثلة العملية للنُّهُج الإدارية المتصلة بهذه الفئة تحديداً من السجناء. وقد صاغت المنظمات والمنتديات ومعاهد البحوث الدولية المذكورة أدناه وثائق لتقديم التوجيهات بشأن مختلف جوانب إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين، ويشار إلى تلك الوثائق في جميع مواضع هذا الكتيِّب:

- مجلس أوروبا
  - Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism (2016)
- المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب
  - مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيِّدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرِّفين المستخدمين للعنف (٢٠١٢)
  - Sydney Memorandum on Challenges and Strategies on the Management of Violent Extremist Detainees (2012)
- المركز الدولي لمكافحة الإرهاب
  - Core Principles & Good Practices for the Rehabilitation and Reintegration of Violent Extremist Offenders (2012)
- المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
  - التوصيات المرتبطة بإدارة السجون لمكافحة ومخاطبة ظاهرة التطرُّف الراديكالي داخل السجون (٢٠١٥)

وتُعتبر قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، بوصفها المعيار الأساسي المنطبق على السجون الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، منظورا شاملا يتم من خلاله قراءة وتفسير جميع المبادئ التوجيهية والتوصيات الأخرى.[٨]

[٨] انظر الوثيقة A/RES/70/175 (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، المعنونة "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)"، المشار إليها فيما بعد بـ"قواعد نيلسون مانديلا". وفي حالة السجينات، انظر أيضاً الوثيقة A/RES/65/229 (١٦ آذار/مارس ٢٠١١)، المعنونة "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)"، المشار إليها فيما بعد بـ"قواعد بانكوك".

٢- إدارة شؤون السجناء المتطرِّفين العنيفين: مسائل أساسية

٢-١- مقدِّمة

تتطلب إدارة المؤسسات التي تحتجز سجناء متطرِّفين عنيفين، إلى حد كبير، النهج "الأساسي" نفسه لإدارة السجون المعتمد بشأن إدارة السجون التي تحتجز أيَّ مجموعة أخرى من السجناء. ويحتاج السجناء المتطرِّفون العنيفون، شأنهم في ذلك شأن السجناء الآخرين، إلى أن يحافَظ على أمنهم، وأن تُلبَّى احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والكساء، وأن يحظوا بالرعاية الإنسانية ويُمنحوا الفرص لإصلاح وإعادة تأهيل أنفسهم.

> تُبيِّن البحوث أنَّ المعاملة القاسية في مرافق الاحتجاز يمكن أن يكون لها دور يتسم بقدر محيِّر من القوة في تجنيد عدد كبير من الأفراد الذين انضموا إلى الجماعات المتطرِّفة العنيفة والتنظيمات الإرهابية. وقد تم تحديد العديد من العوامل التي تحفز السجناء على طلب الحماية بالانضمام إلى الجماعات، ومنها ظروف الاحتجاز والمعاملة اللاإنسانية للنزلاء، وفساد الموظفين وضباط الأمن، وأنشطة العصابات، وتعاطي المخدرات، وانعدام الأمن والمرافق الملائمة، والاكتظاظ ...
>
> خطة عمل لمنع التطرُّف العنيف - تقرير الأمين العام، الوثيقة *A/70/674 (2015)*، الفقرة ٢١.
>
> تنطوي الإدارة الجيِّدة وحسن النظام في السجن على احترام التنوع والتسامح والكرامة الإنسانية للسجناء والموظفين على حد سواء، حيث يساعد ذلك على تفادي الحالات المؤدية إلى التشدُّد والتطرُّف العنيف.
>
> *Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 8.*
>
> إن احترام كرامة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم وحماية سلامتهم البدنية والنفسية هما الأساس لأيِّ معاملة وبرامج ناجحة في ظروف الاحتجاز.
>
> *International Committee of the Red Cross (2016): Responding to radicalization in detention: An ICRC perspective.*

ومن جهة أخرى، فإنَّ إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين يمكن أن تنطوي أيضاً على تحديات إضافية بشأن الأمن من حيث التصدي لخطر التشدُّد المفضي إلى العنف لدى السجناء الآخرين وموظفي السجون وكذلك لمظاهر السلوك المعادي للسلطة.

٢-٢- تعزيز حقوق الإنسان

من المهم أن يكون هناك أساس قانوني وإطار إجرائي واضحان لاحتجاز وإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين يتوافقان مع الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي، ويحددان بوضوح المؤسسات والأجهزة المعنية، إلى جانب أدوار ومسؤوليات وسلطات كل منها في هذا المجال.

ويقوم أحد المبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي وجميع المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة المتعلقة بمعاملة السجناء على ضرورة أن يعامَلوا معاملة إنسانية تحترم كرامتهم المتأصلة كبشر. ويُحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة فيما يتعلق بجميع السجناء، بمن فيهم المتطرِّفون العنيفون، ولا يجوز لإدارات السجون التذرع بأيِّ ظروف كانت كمبرر للتعذيب أو سوء المعاملة.[٩]

> يُعامَل كلُّ السجناءِ بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصِّلة كبشر. ولا يجوز إخضاع أيِّ سجين للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتُوفَّر لجميع السجناء حماية من ذلك كله، ولا يجوز التذرُّع بأيِّ ظروف باعتبارها مسوِّغاً له. ويجب ضمان سلامة وأمن السجناء والموظفين ومقدِّمي الخدمات والزوَّار في جميع الأوقات.
>
> قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة ١.
>
> ويستند منع ومكافحة التشدُّد والتطرُّف العنيف دائماً إلى مبدأ سيادة القانون، ويمتثلان للمعايير الدولية لحقوق الإنسان لأنَّ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون جزء أساسي من المجهود الناجح لمكافحة التشدُّد. ويشكل عدم الامتثال لذلك أحد العوامل التي قد تسهم في زيادة التشدُّد.
>
> *Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 1.*

وفي حين يمكن القول إنَّ هذا الحظر المطلق هو أهم الجوانب الأساسية في احترام كرامة السجناء كبشر، فإنَّ مبدأ المعاملة الإنسانية يشمل العديد من الجوانب الأخرى لإدارة السجون.[١٠] ويعني احترام كرامة السجناء كبشر أنَّ على سلطات السجن أن تكفل أن تلبي ظروف احتجازهم احتياجاتهم الأساسية على الأقل، والتي تشمل أماكن الاحتجاز والفراش ولوازم السرير والثياب ومياه الشرب والتغذية وإمكانية الخروج إلى الهواء الطلق وممارسة التمارين الرياضية والإضاءة الطبيعية والاصطناعية ودرجة حرارة مناسبة للصحة والنظافة الشخصية والمرافق الصحية. ويحق لجميع السجناء، بمن فيهم السجناء المتطرِّفون العنيفون، الاستفادة من الظروف المعيشية العامة التي تتناولها قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا):

---

[٩] انظر المادتين ٧ و١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادتين ٢ و١٦ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والقاعدة ١ من قواعد نيلسون مانديلا؛ والمبدأين ١ و٦ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأيِّ شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن؛ والقاعدتين ١ و٧٢-١ من القواعد الأوروبية للسجون؛ والمبدأ الأول من المبادئ والممارسات الفضلى المتعلقة بحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في الأمريكتين؛ والتوصيات ١-٣ من إعلان كمبالا بشأن أحوال السجون في أفريقيا.

[١٠] انظر المبادئ الأساسية لقواعد نيلسون مانديلا المنطبقة على جميع السجناء، بما فيها القاعدتان ٣ و٥(١).

"تُطبَّق على جميع السجناء دون استثناء الظروف المعيشية العامة التي تتناولها هذه القواعد، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالضوء والتهوية ودرجة الحرارة والصرف الصحي والتغذية ومياه الشرب وإمكانية الخروج إلى الهواء الطلق وممارسة الرياضة البدنية والنظافة الشخصية والرعاية الصحية والقدر الكافي من الحيِّز المكاني الشخصي."[١١]

ويقع على الدول التزام فعلي بالوفاء بهذه المعايير الأساسية دون أيِّ نوع من أنواع التمييز، ولا يمكنها التذرع بأنَّ نقص الموارد المادية والتمويل يمنعها من القيام بذلك – وهي نقطة جددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التأكيد عليها في تعليقها العام على المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

> "إنَّ معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم كرامتهم قاعدة جوهرية وواجبة التطبيق عالمياً. ونتيجة لذلك، لا يمكن أن يتوقف تطبيق هذه القاعدة، كحد أدنى، على الموارد المادية المتوافرة في الدولة الطرف."[١٢]

ومن المهم في هذا الصدد أن يُلاحَظ أنَّ معاملة السجناء بإنسانية لا تعيق حفظ الأمن والنظام في السجون، بل على العكس من ذلك، فهي أمر أساسي لضمان أن تكون السجون آمنة ومأمونة. وقد أظهرت الممارسات الجيِّدة في إدارة السجون أنه عندما تحظى حقوق الإنسان الخاصة بالسجناء وكرامتهم بالاحترام وعندما يعامَلون معاملة منصفة، فإنَّ احتمالات أن يتسببوا في الاضطراب والفوضى تتراجع بدرجة كبيرة ويزداد الاحتمال بأن يتقبلوا سلطة موظفي السجون. كما أنَّ معاملة السجناء المتطرِّفين العنيفين باحترام يمكن أيضاً أن تقوض منطق "نحن وهُم" والشيطنة والتجريد من الإنسانية والمواقف التي تبرر الإجرام. ومن الناحية النفسية، فهي يمكن أن تتصدى بشكل مباشر إلى طرائق التفكير والتصورات عن الجماعات التي تيسِّر التطرُّف العنيف.

وفي البلدان ذات الدخل المنخفض وبيئات ما بعد النزاع، فإنَّ تلبية هذه المتطلبات الأساسية قد يشكل تحديات كبيرة، لا سيما عندما تكون السجون مكتظة، وغالبا ما يكون هذا هو الحال. وفي مثل تلك الولايات القضائية، قد يكون هناك اعتماد كبير على الدعم المقدَّم من الوكالات المانحة للوفاء بالمتطلبات الأساسية، وهذا الدعم لا يكون متاحا دائماً. وعادة ما يعتمد السجناء على أسرهم لتزويدهم بما يكفي من الطعام، ولا يحظون بالحيز المكاني الكافي أو الظروف الأخرى التي تعزز الصحة البدنية والعقلية وتحميها. وهذه الحالة تتعارض مع المعايير الدولية، كما أنَّ عدم الوفاء بهذه الاحتياجات الأساسية يمكن أن تستغله الجماعات المتطرِّفة العنيفة لتسهيل التجنيد واستبقاء المتطرِّفين العنيفين القائمين، على سبيل المثال عندما تتولى الجماعات المتطرِّفة العنيفة توفير الغذاء أو السلامة أو التعليم للسجناء (وأسرهم).

---

[١١] المرجع نفسه، القاعدة ٤٢؛ وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر القواعد ١٢ إلى ١٧ بشأن أماكن الاحتجاز، والقاعدة ١٨ بشأن النظافة الشخصية، والقواعد ١٩ إلى ٢١ بشأن الثياب ولوازم السرير، والقاعدة ٢٢ بشأن الطعام، والقاعدة ٢٣ بشأن التمارين الرياضية، والقواعد ٢٤ إلى ٣٥ بشأن الرعاية الصحية.

[١٢] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٢١، الفقرة ٤ (١٩٩٢).

تونس: مخاطر الاكتظاظ في السجون

يجب أن تكون الظروف المعيشية في السجون آمنة وإنسانية بحيث تكون إدارة السجن قادرة بسهولة على تحديد وتشخيص خطر التجنيد والتدخل لحماية الأفراد والمجرمين. ذلك أنَّ اكتظاظ الغرف من شأنه أن يؤدي إلى انعدام الأمن والحد من السيطرة مما سيوفر الفرص للتجنيد والتحوُّل إلى الفكر المتطرِّف. كما أنَّ اكتظاظ السجون يمثل خطراً حقيقيا داخل السجون لأنه يؤثر سلبا على توفير خدمات الرعاية الأساسية وبرامج إعادة التأهيل والتقويم. كما يؤدي الاكتظاظ إلى الإحباط والعنف والتوتر، مما سيقود السجناء إلى التماس الحماية من خلال الانضمام أو الانتماء إلى الجماعات المتطرِّفة العنيفة إذ إنها ستوفر الرعاية النفسية والمادية المفقودة لدى إدارة السجن.

مساهمة مقدَّمة من الإدارة العامة للسجون والإصلاح في تونس خلال اجتماعي فريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وفي حين أنَّ سوء الظروف المعيشية واكتظاظ السجون لا يكفيان وحدهما لحفز التشدُّد المفضي إلى العنف، فإنَّ بإمكانهما أن يولِّدا الاستياء ويوفرا الأساس لترسُّخ الروايات المعادية للمجتمع.[١٣] ولذلك لا بد أن تُعتبر معالجة الظروف السيئة في السجون جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى مكافحة التطرُّف العنيف في السجون.[١٤] وفي الصومال، على سبيل المثال، أسهمت معالجة مشكلة الاكتظاظ وتوفير المياه الجارية والأسرّة وأجهزة التلفزة للسجناء في الحد من العنف في السجن، ومكَّنت الموظفين من إشراك السجناء بفعالية أكبر في أنشطة فك الارتباط.

ينبغي ألا يؤدي التركيز على مجموعة واحدة من المحتجزين أو الاستثمار في المسائل الخاصة بها إلى تحويل الانتباه عن سائر الأفراد أو المجموعات ممن لهم احتياجات خاصة أو قد يمثلون تهديدا مختلفاً بالنسبة للمجتمع. فأيُّ دعم مادي أو مالي إضافي يقدَّم فيما يخص الاحتجاز ينبغي أن يعود بالفائدة على المنظومة بأكملها لكي يكون له أثر إيجابي مستديم ولتجنب التمييز السلبي. وينطبق ذلك أيضاً على التدخلات الخارجية، مثل مبادرات التعاون الثنائية والحكومية. (...)

إنَّ إيلاء اهتمام خاص للمحتجزين المتصوَّر أنهم "متشدِّدون" أو المحتجزين لأسباب تتعلق بأعمال إرهابية يفضي أحيانا إلى حرمان المجموعات الأخرى من المحتجزين من الحصول على القدر الأدنى من الاهتمام بإنسانيتهم وكرامتهم وعلى القدر الكافي من الاهتمام من إدارة السجن وموظفيه. ويقوم هذا الوضع بصفة خاصة في الحالات التي تواجه فيها النظم الاحتجازية مشاكل جسيمة (مثل حالات الاكتظاظ الشديد والمزمن والحالات التي يسود فيها مستوى عال من العنف). ويمكن أن يفضي هذا الأمر إلى قيام تهديدات جديدة أمام السلامة والأمن.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٠١٦): "التشدُّد في مراكز الاحتجاز: منظور اللجنة الدولية للصليب الأحمر".

(١٣) Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 9.

(١٤) مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ٢: ICCTR Paper on the Rehabilitation and Reintegration of Violent Extremist Offenders, Subsection II (Prison Context, International Standards); Global Center on Cooperative Security (2015): Countering Violent Extremism and Promoting Community Resilience in the Greater Horn of Africa: an Action Agenda, Action 8.

وينبغي أن تبدأ التدابير المطلوب اتخاذها لتحسين الظروف في السجون بإجراء استعراض لسياسات العدالة الجنائية بهدف الحد من استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة والسجن عندما لا تستلزمهما الضرورة القصوى. وعلاوة على ذلك، يجب اتخاذ خطوات للتخفيف من أثر الاكتظاظ والتوسع إلى أقصى حد في استخدام القدرات القائمة عن طريق التخطيط الدقيق والاستخدام المبتكر للحيز المتاح.

وقد تؤدي برامج مثل الإفراج المشروط أو الإفراج المبكر استناداً إلى حسن السلوك أو الأحكام البديلة للسجن إلى تقليص الوقت الذي يتصل فيه النزلاء العاديون بالسجناء المتطرِّفين العنيفين (المشتبه فيهم) بما من شأنه الحد من الاكتظاظ وفرص التجنيد على السواء. ويمكن لبدائل السجن أيضاً إصلاح الضرر الواقع على الضحايا، وتوفير منافع للمجتمع المحلي من خلال الخدمة المجتمعية، وتحسين معالجة أشكال الارتهان أو الأمراض العقلية، وإعادة تأهيل المجرمين. ويمكن لبدائل السجن أيضاً أن تتيح لإدارة السجون أن تركز على نحو أفضل على مواردها التي كثيراً ما تكون محدودة في السجون على السجناء الذين يتضح من التقييمات أنهم يشكلون خطراً كبيراً. وإذا كانت المحاكم لديها خيارات أخرى عدا السجن، فمن الأفضل أن تصدر حكما مصمَّما خصيصا ويتسم بالفعالية من حيث التكلفة بما يناسب الجاني والجريمة وفي نفس الوقت يحمي المجتمع المحلي.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر "دليل بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الاكتظاظ في السجون" (٢٠١٣)، الذي أعدَّه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة.[١٥]

ومن منظور إدارة السجون، فإنَّ الاكتظاظ ليس المسألة الوحيدة التي يمكن أن تشكل تحدِّياً من حيث أماكن الاحتجاز. ذلك أنه حتى عندما يكون هناك ما يكفي من أماكن الإيواء، فإنَّ تلك الأماكن قد لا تكون مناسبة لإسكان السجناء المتطرِّفين العنيفين إذا كانت عبارة عن غرف كبيرة أو عنابر تأوي المئات من السجناء وتخضع إلى الحد الأدنى من الإشراف من قِبل موظفي السجون. وتحتاج السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين إلى قدرات لإدارة هؤلاء السجناء في مجموعات صغيرة بدلاً من الأعداد الكبيرة.

الحق في الحياة الأسرية والاتصال بالعالم الخارجي[١٦]: يحتفظ السجناء المتطرِّفون العنيفون، ضمن حدود معيَّنة، بالحق في الحياة الأسرية وعدم الانعزال الكامل عن المجتمع، رغم أنهم قد يُحرمون من التفاعل المادي مع العالم الخارجي. كما أنَّ قدرة السجناء على مواصلة الاتصال بالعالم الخارجي، ولا سيما أسرهم، تمثل أيضاً عاملاً أساسيًّا في احتمالات إعادة إدماجهم في المجتمع بنجاح، وفقاً لما أكدته قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). ولذلك، فإنَّ إتاحة ذلك الاتصال جزء أساسي من الاستراتيجيات التي تهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعزيز فرصهم في إعادة الاندماج الاجتماعي. وحيث إنَّ مرافق السجون الملائمة قد توجد في مواقع بعيدة عن أُسر السجناء في بعض البلدان، ينبغي لإدارات السجون أن تبذل جهودا خاصة من أجل منع انهيار الروابط الأسرية، وذلك من خلال السماح بالزيارات والرسائل والمكالمات الهاتفية إلى أقصى حد ممكن مع ضمان اتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة.

وبينما تزداد أهمية ما هو مذكور أعلاه بصفة خاصة في حالة السجناء المتطرِّفين العنيفين، والذين يُحتمل أن يقضوا أحكاما بالسجن لفترات طويلة، فإنَّ واجب إدارة السجون بتشجيع الاتصال بالعالم الخارجي يجب أن يكون متوازنا

[١٥] انظر أيضاً تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الآثار المترتبة على حقوق الإنسان من جراء اللجوء المفرط إلى الإيداع في الحبس واكتظاظ السجون، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/30/19، ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، الفقرات ٦٦-٦٨.

[١٦] قواعد نيلسون مانديلا، القواعد ٥٨-٦٣ و١٠٦؛ وانظر أيضاً القاعدتين ٢٣ و٢٦ من قواعد بانكوك؛ والمبدأين ١٩ و٢٠ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأيِّ شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن؛ وتوصيات الأمم المتحدة بشأن السجن مدى الحياة، الفقرة ١١.

مع المخاطر التي قد ترتبط بقدرة السجناء المتطرِّفين العنيفين على التواصل مع من هم خارج السجن. ويجب إدارة الاتصالات من أجل منع الجريمة، والحيلولة دون الاتجار بالأشياء غير المرخص بها، وضمان حماية الجمهور من الاتصالات غير المرغوب فيها، ومنع الفرار. وقد يتعين على موظفي السجون، عند الاقتضاء، رصد ومراقبة اتصالات المتطرِّفين العنيفين مع الأشخاص الموجودين خارج السجن أو الزوار القادمين إلى السجن، دون المساس بحقوق الدفاع القانونية للمتطرِّفين العنيفين. وقد ينطبق هذا على الزيارات العائلية أو المكالمات الهاتفية أو البريد أو البريد الإلكتروني. وينبغي لموظفي السجون أن يتخذوا خطوات لكشف وردع واعتراض جميع الاتصالات التي من شأنها خدمة هدف المتطرِّفين العنيفين.[١٧]

> يمكن للدول أن تنظر، على أساس كل حالة على حدة وآخذة في الحسبان القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، في وضع آليات مراقبة وتحكم في اتصالات السجناء داخل وخارج السجن. ويمكن لمسؤولي السجن أن يدرسوا، عندما يكون ذلك ضروريا ومناسباً، مسألة تقييد أو الحد من الاتصال بين السجناء العامين وفئات محدَّدة منهم، وعلى وجه الخصوص المتطرِّفين المستخدمين للعنف.
>
> مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيِّدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرِّفين المستخدمين للعنف (٢٠١٢)، الممارسة الجيِّدة رقم ٦.

ومع ذلك، من المهم أن تكون القيود التي يفرضها موظفو السجون على اتصالات السجناء المتطرِّفين العنيفين متوافقة مع مستوى التهديد والقوانين المحلية والدولية الواجبة التطبيق. وقد انتقدت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التابعة للأمم المتحدة وكذلك اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة في مناسبات عدة القيود غير المبررة المفروضة على السجناء المحكوم عليهم بالسجن لمدد طويلة وأولئك المحتجزين في ظل إجراءات أمنية مشددة في اتصالاتهم بالعالم الخارجي. وكقاعدة عامة، ينبغي أن يُسمح لجميع السجناء، في ظل الرقابة الضرورية، بالاتصال بأسرهم والأشخاص الآخرين بشكل منتظم عن طريق الرسائل والهاتف والزيارات.

> يجب أن يكون أيُّ إشراف على اللقاءات والاتصالات والزيارات الخاصة بالسجناء وأيُّ تقييد لها، بسبب الشواغل المتعلقة بالتشدُّد، متناسبا مع الخطر المقيَّم وأن يُنفَّذ في ظل الاحترام الكامل لمعايير حقوق الإنسان الدولية والقوانين الوطنية المتعلقة بالأشخاص المحرومين من حريتهم، وأن يكون متفقا مع القاعدة ٢٤ من القواعد الأوروبية للسجون بشأن اتصال السجناء بالعالم الخارجي.
>
> *Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 3.*

الوصول إلى التمثيل القانوني[١٨]: يجب أن تتاح للسجناء المتطرِّفين العنيفين، شأنهم شأن جميع السجناء، سبل الوصول إلى محام أو مقدِّم للمساعدة القانونية. وكقاعدة، لا يمكن تقييد زيارات الممثلين القانونيين إلاَّ في ظروف

---

[١٧] أدرجت بعض الجماعات المتطرِّفة العنيفة في أدلتها التدريبية الحاجة إلى المحافظة على الاتصال بالمتطرِّفين العنيفين خارج السجن. انظر على سبيل المثال: Al-Qaeda training manual – Lesson 18: Prisons and Detention centres (متاح على العنوان: www.justice.gov/sites/default/files/ag/legacy/2002/10/08/manualpart1_4.pdf)، والذي يوصي بما يلي: "الاستفادة من الزيارات للتواصل مع الإخوة خارج السجن وتبادل المعلومات التي قد تكون مفيدة لهم في عملهم خارج السجن... ولإتقان فن إخفاء الرسائل أهميته البديهية في هذا السياق".

[١٨] قواعد نيلسون مانديلا، القواعد ٦١ و١١٩-١٢٠.

استثنائية، أي بناء على أمر من سلطة قضائية.[١٩] وينبغي أن تُعقد الاجتماعات مع المحامين بعيدا عن أسماع موظفي السجون، وإن جرت العادة على أن تُعقد على مرأى منهم. وينبغي أن تعامَل الوثائق والمراسلات القانونية بوصفها سرية، وأن يجري تفتيش المحامين بحساسية خاصة.

حرية الدين:[٢٠] تنص المعايير الدولية بوضوح شديد على أنَّ لجميع السجناء الحق في ممارسة شعائرهم الدينية. فعلى سبيل المثال، شدَّدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على أنَّ السجناء يظلون "يتمتعون بحقوقهم في المجاهرة بدينهم أو معتقدهم إلى أقصى حد يتمشى مع الطابع المحدَّد للقيود".[٢١] كما يمكن أن تُعتبر حرية المرء في اعتناق دين أو معتقد من اختياره وفي المجاهرة بذلك أحد العناصر التي يتكون منها أيُّ نظام سجون بنّاء ومتوازن. ومن الناحية العملية، قد يساعد الدين بعض السجناء على تقبُّل الأحكام المفروضة عليهم والظروف الاحتجازية التقييدية التي يجدون أنفسهم فيها بينما يوفِّر الفرصة للأشخاص الذين تتم إدانتهم للتفكُّر في الجرائم التي ارتكبوها. وخلص الباحثون إلى أنَّ ارتفاع مستويات التدين يرتبط بارتفاع مستويات التكيف داخل السجون، ويرتبط ارتباطاً كبيراً بتراجع أعداد الانتهاكات لقواعد السجون.[٢٢]

> فيما يخص التطرُّف المستلهم من الدين، من الأهمية بمكان ألاَّ يُخلط بين الأشخاص الذين يكتشفون (أو يعيدون اكتشاف) عقيدتهم والأشخاص الذين أصبحوا يتبنَّون آراء متشدِّدة. ومعظم الناس الذين يعتنقون الإسلام مثلاً أو يعودون إليه أثناء السجن إنما يفعلون ذلك لدوافع فردية سلمية أو للانضمام إلى مجموعة من السجناء الآخرين. بيد أنَّ الأحكام المسبقة حول الصلة بين الدين والتطرُّف لا تزال حاضرة للغاية، وقد تعرقل حسن تقييم المخاطر.
>
> *Radicalisation Awareness Network (2016) Dealing with radicalisation in a prison and probation context, RAN Prisons and Probation - practitioners working paper, p. 3.*

وينبغي أن تكون هناك سياسات واضحة للتعامل مع القضايا الدينية في السجن ولاحترام جميع المعتقدات الدينية الممثَّلة في السجون، بما فيها تلك التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين. ويمكن لإظهار ذلك الاحترام أن يسهم في تقويض الأفكار المتطرِّفة العنيفة التي منها، على سبيل المثال، عدم التسامح مع الاختلاف. وينبغي أن يوفَّر لموظفي السجون التدريب المناسب لزيادة وعيهم وتعزيز اعتنائهم بواجبهم المتمثل في تعزيز واحترام الحق في حرية الدين أو المعتقد.[٢٣] ويمكن الاستعانة بالمسؤولين الدينيين لتوفير ذلك التدريب والعمل كأشخاص مرجعيين للموظفين الآخرين بشأن المسائل الدينية. وبالمثل، ينبغي عدم إلزام أيِّ شخص بالانضمام إلى أيِّ دين أو حضور أيِّ شعائر دينية، سواء من جانب موظفي السجن أو السجناء الآخرين. وينبغي ألاَّ يتضرر أيُّ سجين بسبب معتقداته الدينية أو الافتقار إليها، ولا بد من اتخاذ تدابير لحماية السجناء من أن يُرغَموا على التحول إلى دين معيَّن أو إلى ممارسة شعائر دين معيَّن.

---

[١٩] على سبيل المثال، تقيِّد القواعد الأوروبية للسجون تلك الظروف الاستثنائية وما يقابلها من قيود على السرية بمنع الجرائم الخطيرة أو الانتهاكات الرئيسية لسلامة السجون وأمنها (القاعدة ٢٣-٥).

[٢٠] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدتان ٦٥ و٦٦.

[٢١] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٢٢ (١٩٩٣) بشأن حرية الفكر أو الوجدان أو الدين، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/21/Rev.1/Add.4، الفقرة ٨؛ وانظر أيضاً تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/28/66/Add.2، الفقرة ٥٩.

[٢٢] انظر، على سبيل المثال: Clear T., Sumter M. (2002): "Prisoners, prison and religion", Journal of Offender Rehabilitation, 35(3-4), pp. 125-156; O'Connor T. and Perreyclear M. (2002), "Prison religion in action and its influence on offender rehabilitation, *Journal of Offender Rehabilitation*", 35(3-4), pp. 11-34.

[٢٣] انظر التقرير المؤقت للمقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، السيدة أسماء جاهانغير، وثيقة الأمم المتحدة A/60/399، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الفقرات ٦٩-٩١.

تعتبر حكومة المملكة المتحدة أنَّ الخطر الأكبر عليها في هذا الوقت يتمثل في المتطرِّفين الذين يستوحون أفكارهم من تنظيم القاعدة. ويجب عدم الخلط بين هذا والدين الإسلامي. فالإسلام أحد الأديان الرئيسية في العالم. وهو يستند إلى وحدانية الله والتسامح تجاه البشرية جمعاء. وهو أحد الأديان التوحيدية الكبرى الثلاث. أمَّا الاثنان الآخران فهما اليهودية والمسيحية. والإسلام يعني "السلام" والاستسلام الكامل لإرادة الله. والمسلم هو "من ينشر السلام". ولا يوجد ما يوحي بأنَّ التعبيرات المشروعة عن الإيمان تشير بأيِّ شكل من الأشكال إلى التشدُّد أو التطرُّف. ونحن نحترم جميع الأديان، وسنواصل تسهيل تنوُّع العقائد الممارَسة في سجوننا. ويمكن للاعتقاد أن يؤدي دوراً إيجابيًّا في حياة السجناء وإعادة تأهيلهم. ويمثل رجال الدين المسلمون مصدراً لمشورات محدَّدة بشأن الإسلام داخل السجون.

National Offender Management Service (NOMS) – England and Wales, Extremism and Radicalisation - Guidance for Staff.

وينبغي السماح للسجناء بالصلاة وقراءة الكتب الدينية المعتمدة وتلبية المتطلبات الأخرى ذات الصلة، مثل تلك المتعلقة بالتغذية والنظافة الشخصية. ويجوز السماح للسجناء المتطرِّفين العنيفين المنتسبين إلى الدين نفسه بالتجمع للاحتفال بالأيام الخاصة أو ممارسة العبادة الجماعية مع مراعاة تقييمات المخاطر الفردية. وينبغي توفير المرافق المناسبة، مثل قاعات الصلاة. كما ينبغي أن تتاح الفرصة للسجناء لأن يزورهم ممثلون مؤهلون من نفس دينهم سواء في شعائر خاصة أو جماعية، إذا رغبوا في ذلك.

ولتيسير ما ورد أعلاه، ينبغي أن تبرم إدارات السجون اتفاقات مع الطوائف الدينية، وأن يكون الممثلون الدينيون مدرَّبين تدريباً مناسباً بشأن كيفية ممارسة مهامهم في بيئة السجن.[٢٤] وينبغي أن يجسد عدد المسؤولين الدينيين في كل سجن أعداد السجناء من كل اعتقاد في ذلك السجن. ويجوز للسجن أو مسؤوليه توظيف بعض القيادات الروحية بشكل مباشر عندما يكون ذلك مسموحا حسب القانون. بدلاً من ذلك، قد يُسمح للقادة الدينيين من المجتمعات المدنية تأدية خدمات الصلاة داخل السجون. وعلى أيِّ حال، يحق لسلطات السجون التدقيق في المعلومات المتعلقة بالممثلين الدينيين الذين يدخلون السجون لمنع نشر الآراء المتطرِّفة العنيفة بين السجناء. وقد أعدَّت بعض إدارات السجون موجزات بالكفاءات لاستخدامها عند اختيار المستشارين الروحيين.[٢٥] ويجب على جميع المجموعات والأفراد أن يخضعوا لنفس عملية التدقيق والمراجعة الأمنية.[٢٦]

وإلى جانب إتاحة سبل وصول المسؤولين الدينيين إلى السجناء، ينبغي أن تكون لدى السجون إمدادات كافية من النصوص الدينية المعتمدة التي كتبها ممثلون مؤهلون من مختلف الديانات الممثَّلة في السجن. ويُعَدُّ توافر المؤلفات ذات الحجية بشأن المسائل الدينية إحدى الوسائل المستخدمة لضمان عدم اعتماد السجناء الذين يرغبون في تطوير معارفهم بشأن تلك الأمور على النصوص المهرَّبة إلى السجن والتي قد تدعو إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف.[٢٧]

للاطلاع على التدخلات الدينية كوسيلة لفك الارتباط بالعنف، انظر الفصل الخامس.

[٢٤] Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 24.

[٢٥] انظر، على سبيل المثال: Ajouaou, M. (2008): Religious competency profile for Islamic spiritual counsellors in the Justice Department - working document on behalf of the Muslims and the Government Liaison Committee, The Netherlands.

[٢٦] المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (٢٠١٥)، التوصيات المرتبطة بإدارة السجون لمكافحة ومخاطبة ظاهرة التطرُّف الراديكالي داخل السجون، التوصية الرابعة عشرة – دعم الدور الذي تلعبه الخدمات الدينية والخدمات الأخرى كوسائل لمكافحة التطرُّف الراديكالي داخل السجون.

[٢٧] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٠(٢). وانظر أيضاً خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/22/17/Add.4، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، المرفق، التذييل.

٢-٣- كفالة الاحتجاز الآمن

إن مصداقية أيِّ نظام للسجون تتوقف على قدرته على الاحتفاظ بالسجناء في الحبس على نحو آمن ومأمون - وبعبارة أخرى، على منع العنف أو الأذى داخل السجون ومنع حالات الفرار. ويُعَدُّ منع حالات الهروب أحد الأنشطة الأساسية لإدارة السجون لأنه يحمي الجمهور من المزيد من الأعمال الإجرامية، ويسهم في منح الجمهور ووسائط الإعلام والسياسيين الثقة في نظام العدالة الجنائية، ويمكِّن السجناء من الاستفادة من أنشطة إعادة التأهيل المقدَّمة داخل نظام السجون. ومن الممكن أن تكون لحالات فرار السجناء المتطرِّفين العنيفين عواقب خطيرة. وهناك حالات ارتكب فيها السجناء المتطرِّفون العنيفون الهاربون أعمالاً إرهابية، وقتلوا أفراداً من الجمهور وأجهزة إنفاذ القانون و/أو ألحقوا بهم إصابات خطيرة، وارتكبوا أنشطة إجرامية خطيرة أخرى.

جمهورية قيرغيزستان: حادث فرار متصل بالتطرُّف العنيف

حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان نظام السجون في جمهورية قيرغيزستان يضم ٢٣٩ من السجناء المتطرِّفين العنيفين، منهم ١٥٩ شخصاً في سجون من النوع المغلق، و٣٠ شخصاً في سجون من النوع المفتوح، و٥٠ مجرماً من المسجلين لدى إدارة مراقبة السلوك. وأسفر هروب تسعة من السجناء المتطرِّفين العنيفين والأعضاء المزعومين في جماعة إسلامية متطرِّفة محظورة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ عن مقتل ١٣ شخصاً، من بينهم أربعة من موظفي السجون، وأثار موجة استنكار واسعة النطاق في أوساط السياسة وفي صفوف الجمهور. ونتيجة لذلك، اتخذت حكومة جمهورية قيرغيزستان تدابير طارئة وخصصت أموالا لتشييد سجن متخصص وتوفير الموارد للاستعانة بالمزيد من موظفي السجون. وإضافة إلى ذلك، اعتمد رئيس جمهورية قيرغيزستان القانون رقم ٤٤ لجمهورية قيرغيزستان بشأن تعديلات مدخلة على قانون العقوبات ترتئي إيواء السجناء المتطرِّفين العنيفين على نحو منفصل في مرافق مؤلفة من زنزانات.

مساهمة مقدَّمة خلال اجتماعي فريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

ويُكفل الأمن في السجون بالوسائل الأمنية المادية، مثل الجدران والقضبان على النوافذ والأقفال والأبواب ونظم الإنذار، وما إلى ذلك؛ وبالوسائل الإجرائية، وهي الإجراءات التي يجب اتباعها، مثل القواعد المتعلقة بتنقل السجناء في أنحاء السجن والممتلكات التي يمكنهم الاحتفاظ بها وعمليات تفتيش السجناء وأماكن إقامتهم، من بين أمور أخرى؛ وبالأمن الديناميِ، الذي يتطلب وجود موظفين يقظين يتعاملون مع السجناء بطريقة إيجابية ويشركونهم في أنشطة بناءة، مما يسمح للموظفين بتوقع المشكلات ومنعها قبل وقوعها. وينبغي الحفاظ على توازن سليم بين الأمن المادي والإجرائي والديناميِ في حالة جميع السجناء، بمن فيهم السجناء المتطرِّفون العنيفون. وسيعتمد التوازن الصحيح لمنع الفرار والحفاظ على النظام على عدد من العوامل مثل حالة مرافق السجون، ومستوى التكنولوجيا المتاحة، وعدد الموظفين، ونوع السجناء المحتجزين. فعلى سبيل المثال، حيثما يكون الأمن المادي ضعيفا (كما قد يكون عليه الحال في بيئات ما بعد النزاع التي تتسم بمحدودية الموارد)، يصبح الأمنان الإجرائي والديناميِ أكثر أهمية.

وينبغي لإدارات السجون أن تدرك أيضاً أنَّ محاولات الفرار لا تقتصر على محاولة السجناء المتطرِّفين العنيفين الخروج من السجن من الداخل. ذلك أنَّ الجماعات المتطرِّفة العنيفة، ولا سيما تلك التي لديها منظمات شبه عسكرية وسيطرة كبيرة على أراض وموارد، تشن هجمات بصورة متزايدة على السجون وتحرِّض على أعمال شغب واسعة النطاق داخل السجون من أجل تحقيق فرار الأعضاء المسجونين. وفي بعض الحالات، تهاجم الجماعات المتطرِّفة العنيفة السجون لتيسير فرار السجناء، الذين يتم عندئذ تجنيدهم في الجماعة المتطرِّفة العنيفة كثمن لقيام الجماعة بتحريرهم.

وأخيرا، لا يشير أمن السجون إلى الوسائل الكفيلة بمنع الفرار فحسب ولكن أيضاً إلى التدابير الضرورية لمنع السجناء المتطرِّفين العنيفين من توجيه الأنشطة المتطرِّفة العنيفة وغيرها من الأنشطة الإجرامية التي تجري خارج السجن. وإلى جانب توجيه الأنشطة الإرهابية، قد يشمل ذلك النشاط الإجرامي أيضاً السعي إلى تخويف الشهود أو الجهاز القضائي أو المحامين أو المحلفين أو إفسادهم.[٢٨]

ويتمثل مبدأ أساسي من مبادئ حسن الإدارة في السجون في ضرورة أن يخضع السجناء لأقل قدر من التدابير التقييدية الضرورية لحماية الجمهور والسجناء الآخرين والموظفين.[٢٩] ويتقبل معظم السجناء المتطرِّفين العنيفين وضعهم كسجناء عندما تكون الظروف منصفة ومناسبة، ويتقبل معظمهم واقع حالتهم. ولن يحاول معظم السجناء الفرار أو تعطيل الإجراءات الروتينية في السجن شريطة أن يخضعوا لتدابير أمنية ملائمة ومعاملة منصفة.

بيد أنَّ هناك أقلية صغيرة من السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين قد يبذلون كل ما في وسعهم لمحاولة الهروب أو الشروع في أنشطة ترمي إلى تقويض حسن النظام في السجن. ويسعى آخرون إلى إفساد الموظفين أو التلاعب بهم ويحاولون تهريب السلع غير المشروعة إلى داخل السجن. وأسوة بالشبكات الإجرامية، يمكن للجماعات المتطرِّفة العنيفة أن تستمر في الوجود داخل السجون. ويمكنها أن تجري اتصالات أثناء وجودها في السجن، وفي بعض الحالات، توسِّع نشاطها خارج نظام السجون. وقد يستغل السجناء المتطرِّفون العنيفون وقتهم في السجن أيضاً لتعلم التقنيات الإجرامية من المجرمين "العاديين" أو للاعتماد على خدماتهم (على سبيل المثال، فيما يتعلق بتوريد الأسلحة أو جوازات السفر المزورة) لإعداد أو تنسيق الأنشطة الإرهابية خارج السجن. ويعني ذلك أنَّ على سلطات السجون أن تكون قادرة على تقييم المخاطر التي يشكلها كل سجين للتأكد من أنَّ كل واحد يخضع للظروف الأمنية الملائمة.

- فيما يخص خطر إفساد موظفي السجون وتكييفهم والتلاعب بهم، انظر الفصل الثالث (٦)فيما يخص ترتيب السجناء المتطرِّفين العنيفين هئويا من الناحية الأمنية، انظر الفصل الرابع

وعلاوة على ذلك، لا بد من مراجعة التدابير الأمنية المطبقة على السجناء المتطرِّفين العنيفين بانتظام وتعديلها حسب الاقتضاء. ويسهم تنفيذ هذا المبدأ في كفالة أن يتعين الإبقاء على عدد قليل فقط من السجناء في ظروف أمنية مشددة، مما يكفل الإشراف عليهم وإدارتهم على نحو فعال. وهو يكفل أيضاً عدم هدر الموارد البشرية والمالية على الاحتفاظ بعدد كبير من السجناء في أماكن احتجاز أكثر تقييدا مما هو ضروري.

- للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن أمن السجون، انظر *Handbook on Dynamic Security and Prison Intelligence* (دليل بشأن الأمن الديناميي واستقصاء المعلومات الاستخبارية في السجون (٢٠١٥)) و*Handbook on the Management of High-Risk Prisoners* (دليل بشأن إدارة شؤون السجناء الشديدي الخطورة (٢٠١٦)) الصادرين عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[٢٨] يوضِّح التعليق (في الفقرة ٢١) على التوصية CM/Rec(2014)3 للجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا الموجَّهة إلى الدول الأعضاء بشأن المجرمين الخطيرين أنَّ المجرمين الذين تتحدد خطورتهم على أساس مشاركتهم في الجريمة المنظمة و/أو الإرهاب يولِّدون متطلبات محدَّدة، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الأمن والنظام العام: ضرورة تفادي نشوء ظواهر من قبيل العنف و/أو التبشير في السجون؛ وعند الاقتضاء، ينبغي احتجاز هؤلاء المجرمين الخطيرين في سجون بعيدة عن الأماكن التي تتمتع فيها التنظيمات الإجرامية بوجود قوي؛ وينبغي ألاّ يتمكن هؤلاء المجرمون الخطيرون من الاضطلاع بأنشطتهم الإجرامية أثناء الاحتجاز (على سبيل المثال، ينبغي ألاّ تتاح لهم فرصة إرسال الأوامر إلى شركائهم في الخارج).

[٢٩] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ٣٦؛ والقواعد الأوروبية للسجون، القاعدتان ٣ و١٨-١٠؛ والتوصية CM/Rec(2014)3 للجنة وزراء الدول الأعضاء بشأن المجرمين الخطيرين (التي اعتمدتها لجنة الوزراء في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤)، الفقرة ٤.

٢-٤- أهمية الاستخبارات في السجون

يجب، لضمان قدرة سلطات السجن على تحديد الأنشطة غير المشروعة، أن يكون لدى جميع السجون نظام استخبارات محكم لجمع المعلومات الأمنية وغيرها من المعلومات ذات الصلة في بيئة مأمونة وبما يتفق مع التشريعات الوطنية والمعايير الدولية. وينبغي أن تقع على جميع موظفي السجون مسؤولية العمل بنشاط على جمع المعلومات الأمنية ونقل هذه المعلومات إلى إدارة الأمن. ويُعَدُّ هذا جانباً أساسيًّا من جوانب الأمن الدينامي، ويتطلب أن يتواصل الموظفون بنشاط مع السجناء وأن يقيموا علاقات مهنية معهم إذا أرادوا أن يحصلوا على معلومات جيِّدة النوعية.

> يمكن لموظفي الإصلاحيات، ولا سيما "موظفو الاتصال المباشر"، أن يضطلعوا بدور محوري في تحديد من ينشر التشدُّد ومن يقع ضحية له من خلال التنبُّه أكثر لما يجري على نطاق فرادى مرافقهم الإصلاحية. ويمكن لموظفي الإصلاحيات المتمرسين تطوير حاسة سادسة بشأن "الإحساس" المستشَف من بعض البيئات الإصلاحية. فهم يعرفون عندما يكون هناك شيء غير صحيح أو غير طبيعي. ويكون جمع المعلومات الاستخبارية مجرد صقل لتلك الخصائص المكتسبة وإبلاغ عن المشاهدات والمحادثات والارتباطات والتغيرات في تصرفات وسلوك المجرمين، إلخ، وتوثيق لكل ذلك.
>
> *Sturgeon,W. (2015) Radicalization and Intelligence Gathering In Correctional Institutions.*

وتُعَدُّ القدرة على تجميع المعلومات المرتبطة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين وتقييمها ومقارنتها وتحليلها ونشرها أمراً بالغ الأهمية لا من أجل إجراء العمليات الآمنة داخل مرافق السجون فحسب، بل أيضاً لمنع حصول التحول الراديكالي نحو العنف. وتساعد أنظمة المعلومات الاستخبارية داخل السجون في توفير الأمن، وتيسير استقبال النزيل وتقييمه وتصنيفه، وتوجيه التدخلات والتدابير المرتبطة بإعادة التأهيل. كما تساعد المعلومات الاستخبارية الدقيقة إدارة السجون على اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة بشأن أماكن إيواء النزلاء وتوزيع الموارد البشرية والمالية في السجون لمعالجة القضايا الأمنية، بما في ذلك منع التشدُّد المفضي إلى العنف لدى عموم نزلاء السجون.

ألمانيا (ولاية هسن): شبكة استخبارات في السجون بشأن السجناء المتطرِّفين العنيفين

في عام ٢٠١٦، أُنشئت إدارة جديدة في دائرة السجون (وزارة العدل). وتَمَثَّل الهدف العام في إنشاء نقطة اتصال مركزية ومركز اختصاص لجمع المعارف ذات الصلة المتولدة من خلال تنفيذ المشاريع، وجعل تلك المعارف متاحة للمؤسسات الأخرى. وإضافة إلى ذلك، تم نشر سبعة "مراقبين هيكليين" في مختلف السجون في ولاية هسن للعمل بوصفهم جهات تنسيق للمعلومات ذات الصلة في الموقع. ويشمل عملهم التعاون الوثيق وتبادل المعلومات مع موظفي السجون من مختلف الإدارات والتخصصات، والمدربين من شبكة منع العنف، وأئمة السجون، والمراقبين الهيكليين في السجون الأخرى، وكذلك مع وزارة العدل ومكتب التحقيقات الجنائية ووكالة الأمن الداخلي، حسب الاقتضاء. كما تشمل مهامهم الإشراف على ما يلي ورصده فيما يتعلق بالسجناء المتطرِّفين العنيفين: (أ) المراسلات البريدية، و(ب) المكالمات الهاتفية، و(ج) الزيارات، وفقاً للظروف، و(د) التحويلات النقدية، وكذلك (هـ) المشاركة في اجتماعات مناقشة الحالة المتعلقة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين و/أو استهلالها.

ويشمل تحديد التطرُّف العنيف: (أ) التقييم الدؤوب للمعلومات والاستخبارات القائمة (مثل الوثائق المتعلقة بحكم السجن الخاص بكل فرد، إلخ)، و(ب) الرصد المفصَّل للفرد أثناء قضائه عقوبة السجن، و(ج) التبادل المستمر للمعلومات مع جهات مثل الشرطة ووكالة الأمن الداخلي. وفيما يتعلق بهذا العنصر الأخير، وضعت

وزارة العدل ووزارة الداخلية والرياضة ووزارة الشؤون الاجتماعية والإدماج في ولاية هسن مبادئ توجيهية مخصصة بشأن التعاون بين الشرطة ووكالة الأمن الداخلي ودوائر السجون/مراقبة سلوك الجناة في حالات العنف ذات الدوافع السياسية والجريمة المنظمة، وكذلك من أجل مكافحة التطرُّف العنيف.

دراسة حالة مقدَّمة من دائرة السجون، ولاية هسن، ألمانيا، خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وكما هو الحال بالنسبة إلى أغلب العناصر المرتبطة بعمليات السجون، تعتمد كيفية تجميع واستخدام المسؤولين للمعلومات الاستخبارية على العديد من العوامل، بما في ذلك أطرهم القانونية وثقافاتهم ومواردهم. وينبغي أن تتوفر لدى أنظمة السجون وحدة مركزية لتجميع المعلومات تتولى تزويد إدارة السجون بالمعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بنشاطات التشدُّد المفضي إلى العنف وتحسين البروتوكولات الأمنية داخل السجون. ويتحقق ذلك على أفضل نحو من خلال مراقبة سلوك السجناء المتطرِّفين العنيفين وتوثيقه ومعالجته. وتمثل التقارير الكتابية المنتظمة حول كل سجين متطرِّف عنيف أحد النُّهُج المستخدمة لدعم الانتباه المتسق والفردي.

وتتطلب الإدارة الفعالة للسجناء المتطرِّفين العنيفين أيضاً التشارك التعاوني في المعلومات الاستخبارية طوال فترة سجنهم (قبل محاكمتهم، وبعد إدانتهم، وقبل الإفراج عنهم). وينبغي أن تُستخدم جميع المصادر القانونية لتجميع المعلومات حول التطورات الحاصلة داخل السجون كطريقة لتحديد احتمالية التشدُّد المفضي إلى العنف داخل السجون.[٣٠] ولا توجد السجون ووحدات استخبارات السجون بصورة منعزلة، كما أنَّ التعامل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين ومنع التشدُّد المفضي إلى العنف يتطلبان اتباع نهج شامل يستند إلى المعايير المهنية المعتمدة على جميع المستويات—المحلية والوطنية والدولية. لذا ينبغي أن تتعاون دوائر السجون مع دوائر مراقبة سلوك الجناة، حيثما وُجدت، وسائر وكالات إنفاذ القانون والأجهزة الأمنية والهيئات العامة والخاصة والمجتمع المدني لتحقيق النجاح في فك ارتباط السجناء وإعادة إدماجهم.[٣١]

وفي المرحلة التي يدخل عندها السجين المتطرِّف العنيف السجن، تكون هناك معلومات وفيرة تحتفظ بها الشرطة والنيابة العامة والجهاز القضائي ودوائر الخدمة الاجتماعية والوكالات الأخرى بالفعل عن الفرد. ومن الضروري، في هذه المرحلة، أن تطَّلع وحدة الاستخبارات في السجون على جميع المعلومات الاستخبارية المتاحة عن السجين المتطرِّف العنيف وتنشئ موجز سمات فيما يخصه. وللقيام بذلك على نحو فعال، وبغية تجنب العمل لخدمة مقاصد متعارضة، من الضروري أن تكون هناك علاقة عمل جيِّدة بين وحدة الاستخبارات في السجون ونظيراتها لدى الشرطة والدوائر الأمنية والدوائر الأخرى المكلفة بالتصدي للتطرف العنيف. ويوجد لدى معظم دوائر الشرطة وبعض الدوائر الأمنية إدارة للاستخبارات تتولى جمع ومعالجة الاستخبارات المتصلة بالسجناء.

وينبغي أن تكون السجون مفتوحة لتلقّي وتبادل المعلومات الاستخبارية وأن يكون موظفو السجون مدركين للكيفية التي ستُستخدم بها المعلومات. وينبغي أن ينظر المسؤولون في وضع البروتوكولات واتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تبادل المعلومات داخليا وخارجيا. ومن أجل تيسير تبادل المعلومات بين جميع القطاعات المعنية بالسلامة العامة، ينبغي أن تكون تلك البروتوكولات قائمة على أساس المعاملة بالمثل. فإذا كانت وكالات خارجية تشارك في جمع الاستخبارات من

---

[٣٠] المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (٢٠١٥)، التوصيات المرتبطة بإدارة السجون لمكافحة ومخاطبة ظاهرة التطرُّف الراديكالي داخل السجون، التوصية الثانية عشرة: (استخدام جميع المصادر القانونية الخاصة لتجميع المعلومات حول التطورات الحاصلة داخل السجون كطريقة لتحديد احتمالية حصول الراديكالية العنيفة داخل السجون).

[٣١] انظر Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principles 26-27.

داخل نظام السجون، ينبغي تنسيق تلك الجهود مع مسؤولي السجون لتجنب تعطيل حسن إدارة السجن أو التدخلات الجارية. فالسجون مصادر قيِّمة للمعلومات الاستخبارية ذات الصلة بالعدالة الجنائية والأمن القومي، ولذا ينبغي أن تكون مفتوحة لتبادل المعلومات الاستخبارية كما هي مفتوحة لتلقّي تلك المعلومات من الأجهزة الشريكة.

إنكلترا وويلز: وحدة التطرُّف لدى الدائرة الوطنية لإدارة المجرمين

وحدة التطرُّف هي جزء من مجموعة الأمن (إدارة السجون) التابعة للدائرة الوطنية لإدارة المجرمين، وهي مسؤولة عن وضع التدابير الاستراتيجية والسياساتية والإجرائية المناسبة للمخاطر التي يشكلها الإرهابيون والمتطرِّفون والمحرضون على التشدُّد. وهي تتلقى الاستخبارات والمعلومات المتعلقة بالتطرُّف من جميع السجون في إنكلترا وويلز، وتستخدم هذه المعلومات لإعداد تحليلات استراتيجية لمساعدة الزملاء المعنيين بالعمليات في السجون وتوجيه جمع المعلومات الاستخبارية في المستقبل. وتعمل وحدة التطرُّف مع المنسقين الإقليميين لمكافحة الإرهاب المنتشرين في مختلف مناطق إنكلترا وويلز لتطوير الاستخبارات ورصد وإدارة السجناء الإرهابيين أو المتطرِّفين الموجودين في الحبس. ويعمل المنسقون الإقليميون لمكافحة الإرهاب مع الشركاء الرئيسيين مثل دوائر مراقبة سلوك الجناة والشرطة والأمن لتبادل المعلومات والمساعدة على إدارة المخاطر التي يشكلها هؤلاء الجناة.

National Offender Management Service (2014): Managing Terrorist and Extremist Offenders in the Community, p. 10.

وفي الممارسة العملية، كثيراً ما يلزم دعم التعاون المشترك بين الوكالات باتفاقات وبروتوكولات تعاون تفصيلية تحدد بوضوح مسؤوليات جميع الوكالات المعنية والموارد التي سوف تستخدمها والخدمات التي تلتزم بتأديتها. وعادة ما يكون التعاون بين الوكالات أنجع عندما يكتسب طابعا رسميا ويكون مصحوبا ببروتوكولات واضحة من أجل تقاسم الموارد وتبادل المعلومات وحل المشكلات. وينبغي أن تكون أدوار ومسؤوليات كل جهاز محدَّدة ومفهومة بوضوح، ويمكن للموظفين من كل جهاز أن يستفيدوا من فهم السياسات والممارسات التي تتبعها الوكالات الأخرى والتي كثيراً ما تكون مختلفة.

كندا: ترتيبات تبادل المعلومات بين الوكالات

تحدد دائرة السجون الكندية الأشخاص الذي يشكلون مصدر قلق حقيقي على الأمن القومي بثلاث طرائق رئيسية، هي: الأفراد المدانون بارتكاب جريمة إرهابية (المادة ٨٣-٠١ من القانون الجنائي الكندي)، والأشخاص الذين يحددهم الشركاء أو أطراف ثالثة من الوكالات (على سبيل المثال، شرطة الخيالة الملكية الكندية ووكالة الاستخبارات الأمنية الكندية)؛ وأولئك الذين تحددهم داخليا دائرة السجون الكندية. وللكشف وتحديد الهوية المبكرين أهمية بالغة، وهما يتيحان للدائرة القدرة على الرصد الوثيق لهذه الحالات من خلال عمليات الاستخبارات الأمنية القائمة. وتشكل الترتيبات القائمة لتبادل المعلومات مع الشركاء الخارجيين (عن طريق مذكرات التفاهم) عنصراً أساسيًّا في عملية تحديد الهوية والكشف والمنع. وقد أبرمت الدائرة مذكرات تفاهم مع شركاء مختلفين في مجال العدالة الجنائية وإنفاذ القانون تسمح بتبادل المعلومات بشأن قضايا الأمن القومي. ويشمل ذلك تقديم الدعم للتحقيقات العملياتية والجنائية النشطة.

مساهمة مقدَّمة من دائرة السجون الكندية خلال اجتماعي فريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

ومن الممارسات الجيِّدة أن يكون هناك اتفاق بشأن تبادل المعلومات على المستوى المحلي من أجل تيسير هذه العملية وجعلها تتسم بالشفافية حيثما أمكن. ولا ينبغي تبادل المعلومات سوى عند الضرورة القصوى لبلوغ النتيجة المرجوة

وبما يتناسب معها. ومن العوامل الرئيسية لتحديد ضرورة تبادل المعلومات وتناسبه وجود تقييم مهني للمخاطر على الفرد أو الجمهور. وفي العديد من الولايات القضائية، يتطلب قيام هيئات القطاع العام بتبادل البيانات وجود سلطة قانونية للقيام بذلك. كما يجب أن تمتثل المعلومات التي تجمعها المنظمات للمبادئ التوجيهية و/أو التشريعات الوطنية ذات الصلة لإدارة المعلومات.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الخصوصية وحماية البيانات الشخصية والموافقة المستنيرة على تبادل البيانات، انظر الفصل السادس (٦)

٢-٥- المؤسسات الآمنة والمنظمة

تشكل إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين تحدِّياً لسلطات السجون من حيث إنَّ عليها أن تحقق التوازن بين الخطر الذي يمكن لهؤلاء السجناء أن يشكلوه على النظام داخل السجون، بما في ذلك الخطر المتمثل في أنهم سيسعون إلى زرع التشدُّد المفضي إلى العنف لدى الآخرين، والتزام الدولة بمعاملة جميع السجناء بصورة لائقة وإنسانية.

ومن الممكن تحديد طائفة الأنشطة التي يُحتمل أن تضطلع بها الجماعات المتطرِّفة العنيفة، وكذلك الأفراد المتطرِّفون العنيفون، في بيئة السجن. وقد يتَّخذ بعض هذه الأنشطة، بل العديد منها، أشكالاً تندرج ضمن السلوك العادي في السجن وقد لا تُعتبر، على أساس فردي، مؤشرات موثوقا بها على السلوك المتطرِّف العنيف على مستوى الأفراد أو الجماعات. وهناك أربع فئات من الأنشطة المحتملة التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الأمن والنظام في السجن، وهي: (أ) تشكيل المجموعات وظهور التنظيمات، و(ب) استخدام المقاومة السلبية أو غير العنيفة، و(ج) استخدام وسائل عنيفة لمقاومة سلطات السجن بنشاط، و(د) الترهيب من خلال التهديدات بالعنف ضد أُسر موظفي السجن أو السجناء الآخرين. ومن السمات التي يبديها عدد من الجماعات المتطرِّفة العنيفة استخدام الهياكل القيادية الهرمية شبه العسكرية التي تُستورد من الهياكل التنظيمية الخارجية إلى داخل السجن. ويتفق استخدام تلك الهياكل والأدوار شبه العسكرية (مثل "قائد الوحدة") مع وجهة نظر بعض الجماعات المتطرِّفة العنيفة بضرورة اعتبار سجنائهم أسرى حرب.

وقد يفصل السجناء المتطرِّفون العنيفون أنفسهم طوعا عن بقية نزلاء السجن. فعلى سبيل المثال، قد يسعى السجناء إلى الانتقال إلى زنزانات أو غرف مع الزملاء من المتطرِّفين العنيفين كوسيلة لتعزيز التضامن وتجنب النزاع مع السجناء الآخرين. وقد يصبح هذا الفصل مشكلة بالنسبة إلى إدارات السجون حيث تشترك مجموعات منظمة من السجناء المتطرِّفين العنيفين في جهود حثيثة لتولّي ممارسة الانضباط التنظيمي في السجون. وقد يتجلى الفصل الذاتي في جوانب أخرى من حياة السجن، مثل رفض تقاسم المرافق الدينية أو المشاركة في الشعائر الدينية الجماعية. ومن ناحية أخرى، فإنَّ جانبا أساسيًّا من جوانب وجود أيِّ منظمة يكمن في قدرتها على تجنيد وإدماج الأعضاء الجدد. ولذلك قد تسعى بعض الجماعات المتطرِّفة العنيفة بشكل استباقي إلى تجنيد أعضاء جدد من عامة السجناء. وفي بعض الحالات، قد تتنافس جماعات مختلفة على هؤلاء المجنَّدين الجدد الذين يُجبرون أو يُرهَبون من أجل الانضمام إليها.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التشدُّد المفضي إلى العنف داخل السجون، انظر الفصل السابع.

ويتمثل جانب متكرر من جوانب المقاومة الجماعية التي يبديها المتطرِّفون العنيفون في رفض الانخراط في أنماط السلوك والأنشطة الاعتيادية في السجون. وقد يشمل ذلك رفض ارتداء زي السجن أو المشاركة في العمل داخل السجن. ويؤدي ذلك الرفض إلى تمييز الجماعة المتطرِّفة العنيفة عن السجناء الجنائيين العاديين وكذلك انتزاع السلطة من سلطات السجن. كما يمكن استخدام الادعاءات المتسقة بسوء المعاملة على أيدي السلطات كجزء من استراتيجية مدروسة لعرقلة العمليات الطبيعية داخل السجن.

وقد يقع العنف البدني في جميع بيئات السجون. وتقع مواجهات بين السجناء من ناحية، وبين السجناء والموظفين من ناحية أخرى، بسبب مسائل متنوعة، مثل السيطرة على الموارد، والوصول إلى الامتيازات، أو كوسيلة من وسائل المحافظة على الذات فحسب. ومع ذلك، يمكن أيضاً أن يُستخدم العنف بشكل جماعي ولتحقيق أهداف محدَّدة في السجن. وقد تسعى الجماعات المتطرِّفة العنيفة إلى شن اعتداءات عنيفة على موظفي السجون كتحدٍّ مباشر لسلطات السجون وكوسيلة للاستيلاء على السلطة. كما توجد أمثلة على قيام جماعات متطرِّفة عنيفة باحتجاز رهائن في السجون وبدء أعمال شغب.

وتشير وثائق المتطرِّفين العنيفين التي ضبطتها الدوائر الأمنية إلى أنَّ الجماعات المتطرِّفة العنيفة تسعى إلى بناء شبكاتها التنظيمية داخل السجون من خلال ممارسات جرى تطويرها بعناية.[٣٢] فهناك بعض الجماعات المتطرِّفة العنيفة التي توفِّر أدلة تدريبية بشأن كيفية التصرف والتنظيم داخل السجن، وتوصي بإرساء هيكل يماثل على نحو وثيق هياكل الخلايا المتطرِّفة العنيفة.[٣٣] وهناك أيضاً بعض الشواهد على أنَّ الجماعات المتطرِّفة العنيفة في السجون تستخدم اللغات والكتابات الإثنية كرموز—وهي ممارسة متبناة من عصابات السجون القائمة ومن الجماعات اليمينية المتطرِّفة التي تستخدم الكتابات القديمة كرموز—للتواصل سرا وتهريب مواد المتطرِّفين العنيفين دون أن تُكتشف.[٣٤] وينبغي أن يكون الموظفون متنبهين لذلك النشاط. وأخيرا، قد يظل بعض السجناء المتطرِّفين العنيفين يتسمون بحسن السلوك والسلبية والامتثال ("السجناء النموذجيون") بغية إقناع موظفي السجون بأنهم لا يشكلون خطراً على النظام في السجن. غير أنَّ من الممكن جدًّا أن يكونوا عاكفين على تقويض سيطرة الموظفين بالسعي إلى زرع نزعات التشدُّد المفضي إلى العنف لدى السجناء الآخرين وإدارة عصابات السجون والتحكم في السجناء الأضعف لحملهم على خرق القواعد. وسوف تمكِّن التدريبات والخبرات الجيِّدة الموظفين من تحديد الأسباب الحقيقية للاضطرابات الفعلية أو المهدَّد بها في السجن.

ويمكن تحقيق النظام في السجون التي يُحتجز فيها سجناء متطرِّفون عنيفون من خلال الرقابة المشددة، وإن كان القيام بذلك من شأنه أن يجعل السجون عقابية وتقييدية وقمعية وخاضعة لرقابة مفرطة. ذلك أنَّ الحبس التعسفي والوحشية القمعية والترهيب أمور لا مكان لها في نظام السجن الحديث، حتى عند إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين.

> يجب الحفاظ على الانضباط والنظام دون تجاوز الحدِّ اللازم من القيود لضمان سلامة الاحتجاز وتسيير شؤون السجن بأمان وتحقيق حياة مجتمعية جيِّدة التنظيم.
>
> قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة ٣٦.
>
> ويمكن أن يؤدي قيام إدارة السجن باتخاذ تدابير غير متناسبة إلى إبراز عمليات التشدُّد وتعزيزها. ولذا يجب أن تكون التدابير العقابية واستخدام القوة ووسائل التقييد متناسبة مع التهديدات المباشرة والخطيرة لتعطيل حسن النظام والسلامة والأمن في سجن معيَّن من أجل الحفاظ بالقدر الممكن على علاقات الثقة والدعم في المساعدة على إعادة إدماج الجاني.
>
> *Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 10.*

---

[٣٢] انظر على سبيل المثال: Central intelligence Agency (2002) *Terrorists: Recruiting and Operating Behind Bars*, p. 1. "وهناك بعض الجماعات الإرهابية... التي لا تشجع الأعضاء على التنظيم داخل السجن فحسب ولكنها توفِّر أيضاً التدريب على كيفية استحداث شبكة تماثل على نحو وثيق هياكل الخلايا الإرهابية... الأعضاء هناك يحاولون أن يضعوا التدريب الذي تلقّوه موضع التنفيذ بتعيين قادة لمجموعات الزنزانات وتوزيع المسؤوليات بين النواب من أجل استقبال الوافدين الجدد، وتقييم عمليات الاستجواب؛ ورصد قوة الحراسة، وتقديم الدعم المعنوي إلى الزملاء من المحتجزين الآخرين، في جملة مهام أخرى." متاح على العنوان: www.fas.org/irp/cia/product/ctc082002.pdf.

[٣٣] انظر على سبيل المثال، "al- Qaeda training manual – Lesson 18: Prisons and Detention centres". متاح على العنوان: www.justice.gov/sites/default/files/ag/legacy/2002/10/08/manualpart1_4.pdf.

[٣٤] Criminal Investigative Division, "Gangs Use Ciphers and Secret Codes to Communicate," Federal Bureau of Investigation Intelligence Bulletin (Unclassified), 20 July 2006.

بيد أنه حيثما لا يستطيع مديرو السجون توفير الظروف الآمنة، فإنَّ السجناء سيتطلعون إلى السجناء الآخرين طلبا للحماية. ومن شأن الشعور بعدم الأمان أن يقود السجناء إلى ما يلي: الانضمام إلى العصابات، أو الدفع من أجل الحماية (في شكل سلع أو خدمات)، أو القيام بأنشطة غير مشروعة (مثل تهريب البضائع أو المشاركة في الاضطرابات أو الاعتداء على السجناء الآخرين أو الموظفين) في مقابل الحماية. وفي حالة السجون التي يُحتجز فيها سجناء متطرِّفون عنيفون، هناك خطر إضافي يتمثل في أنه إذا لم تكن المؤسسة آمنة، قد يكوِّن السجناء تحالفات مع الجماعات المتطرِّفة العنيفة من أجل البقاء على قيد الحياة. وبإمكان المرفق أن يُضعِف جاذبية هذه الجماعات المتطرِّفة العنيفة من خلال التأكد من أنها لا توفر الحماية والخدمات الأخرى التي يجب على السجن نفسه أن يوفرها. وتوفِّر جميع مظاهر ضعف السجناء، بما فيها الشعور بعدم الأمان، فرصا محتملة لتجنيدهم واعتناقهم التشدُّد، إذ إنَّ المروجين للأيديولوجية المتطرِّفة العنيفة سيتوفر لهم الوقت والحيز والفرصة لاستهداف الأفراد الذين قد يكونون أكثر عرضة للتشدُّد.[٣٥]

الحوافز: يكمن التحدي الذي يواجَه في أيِّ نظام للسجون في التعامل مع عدم الانضباط بطريقة تكفل أمن وسلامة السجناء والموظفين، وتشجيع السجناء على أن يتعلموا احترام القواعد واللوائح القائمة. ومفهوم الحوافز هو أحد المفاهيم التي استخدمتها إدارات السجون في جميع أنحاء العالم لسنوات عديدة فيما يخص جميع السجناء، بمن فيهم المتطرِّفون العنيفون. كما أنَّ تمكين السجناء المتطرِّفين العنيفين من كسب منافع مقابل السلوك المسؤول يشجعهم على المشاركة في تدخلات فك الارتباط، ويضمن تهيئة بيئة أكثر انضباطا وخضوعا للسيطرة تكون أكثر أمانا للموظفين والسجناء. وتشمل النتائج الإيجابية الأخرى المحتملة تقليل خطر الإيذاء الشخصي وتحسين العلاقات بين السجناء والموظفين.

القيود والجزاءات التأديبية: لا مناص من أن ينتهك بعض السجناء المتطرِّفين العنيفين، من وقت إلى آخر، قواعد ولوائح السجون، أو يهددوا حسن سير النظام في المؤسسة أو يستخدموا الفوضى، في بعض الأحيان، لصرف الانتباه وتيسير محاولة للفرار. ويُعَدُّ النظام التأديبي أحد أساليب حفظ النظام في السجون، وهو يشمل آليات التسوية غير الرسمية أو التدابير التأديبية الداخلية أو—في حالة الأفعال الجنائية المزعومة الخطيرة التي تُرتكب في السجون—الملاحقة الجنائية.

ويجوز أن يخضع السجناء، إذا أدينوا بارتكاب مخالفة تأديبية، إلى مجموعة من القيود والجزاءات. وينبغي أن تكون تلك القيود والجزاءات دائماً عادلة ومتناسبة مع الجريمة المعنية، وينبغي أن تكون نتيجة وتتويجا لعملية تأديبية تُفرض بعد ثبوت ادعاء ضد السجين. ولا يجوز بأيِّ حال من الأحوال أن تصل القيود أو الجزاءات التأديبية إلى حدِّ التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي هذا الصدد، تحظر قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء صراحة عدداً من الممارسات حظرا تاما، بما في ذلك ما يلي:

- الحبس الانفرادي، الذي يُعرَّف بأنه حبس السجناء لمدة ٢٢ ساعة أو أكثر في اليوم دون سبيل لإجراء اتصال ذي معنى مع الغير، إلى أجل غير مسمى؛
- الحبس الانفرادي المطوَّل، الذي يُعرَّف بأنه الحبس الانفرادي لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً متتالية؛
- الحبس الانفرادي في حالة الأحداث، والحوامل، والنساء اللواتي لديهن أطفال رُضَّع، والأمهات المرضعات، والسجناء ذوي الإعاقة العقلية أو البدنية (فيما يخص هذه الفئة الأخيرة، بقدر ما ستتفاقم أوضاعهم من جراء تلك التدابير)؛
- حبس السجين في زنزانة مظلمة أو مُضاءة دون انقطاع؛

---

[٣٥] المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (٢٠١٥)، التوصيات المرتبطة بإدارة السجون لمكافحة ومخاطبة ظاهرة التطرُّف الراديكالي داخل السجون، التوصية الثانية: الحفاظ على بيئة آمنة وإنسانية يكون من الممكن فيها تشخيص التطرُّف الراديكالي العنيف بشكل مبكر وتكون فيها فرصة أقل للمجنِّدين الإرهابيين لاستهداف الأشخاص من ضعفاء النفوس.

- العقاب البدني، بما في ذلك خفض كمية الطعام أو مياه الشرب؛
- العقاب الجماعي.[٣٦]

استعمال القوة: ينبغي أن يظل استخدام القوة من جانب موظفي السجون كملاذ أخير وأن يخضع بشكل صارم لمبدأي الضرورة والتناسب. وينبغي أن يقتصر على حالات محاولة الفرار أو المقاومة البدنية بالقوة أو بالامتناع السلبي لأمر يستند إلى القانون، أو عند تهديد الأمن الشخصي. وهناك مبادئ خاصة يجب اتباعها فيما يتعلق بالأسلحة النارية. بيد أنه كقاعدة عامة، لا ينبغي لموظفي السجون الذين يؤدُّون مهامَّ تجعلهم على احتكاك مباشر بالسجناء أن يكونوا مسلَّحين، إلاَّ في ظروف استثنائية. وأخيرا، لا يجوز قطعيا في سجن يخضع لإدارة جيِّدة أن يُستخدَم السجناء أو يُعتمَد عليهم على نحو آخر لمراقبة السجناء الآخرين.[٣٧]

الطلبات أو الشكاوى: ينبغي أن تكون لدى جميع أنظمة السجون مجموعة واضحة من الإجراءات التي تتيح للسجين المتطرِّف العنيف، أو لمحاميه، تقديم طلب أو شكوى، أو التعبير عن مظلمة، دون خوف من الانتقام.[٣٨] وتكتسي فائدة الاتصال السليم في أيِّ مؤسسة إنسانية أهمية كبرى. وينبغي أن يشجَّع السجناء على التواصل مع إدارة السجون بشأن أيِّ صعوبات لديهم، وأن يطمئنوا إلى أنَّ شكاواهم ستعالَج بجدية. وينبغي أن تتضمن إجراءات الشكاوى وصفا للكيفية التي يمكن بها للسجين أن يقدم طلبا بشأن المعاملة التي يلقاها، وأن تصف أيضاً سبل التظلم المتاحة للسجناء، بدءا بالمستوى المحلي ووصولا إلى أعلى مستوى في السجن وكذلك، إذا اقتضت الضرورة، إلى الهيئات والمنظمات الخارجية (مثل مقر إدارة السجون أو هيئة تفتيش السجون أو أمين المظالم أو المحاكم).

للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التشغيل الآمن والمنظم للسجون، انظر الفصل السادس من "دليل إدارة السجناء الشديدي الخطورة" الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٦)

[٣٦] قواعد نيلسون مانديلا، القواعد ٤٣-٤٥؛ وانظر أيضاً القاعدتين ٢٢ و٢٣ من قواعد بانكوك.

[٣٧] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدتان ٤٠(١) و٨٢؛ ومدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المادة ٢؛ ومبادئ أساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدآن ١٥ و١٦.

[٣٨] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدتان ٥٦ و٥٧.

٣- إدارة موظفي السجون والأشخاص الآخرين الذين يعملون مع السجناء المتطرِّفين العنيفين

٣-١- مقدِّمة

إنَّ الموظفين أهم عنصر من عناصر أيِّ نظام للسجون. وينبغي لإدارات السجون أن تعترف بذلك وأن تخصص الكثير من الوقت والموارد لحشد الموظفين الذين يعملون في السجن واختيارهم وتدريبهم. وينبغي أن يكون التأكد من أنَّ السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين بها عدد كاف من الموظفين ذوي النوعية الجيِّدة والمدرَّبين تدريباً جيِّداً إحدى أولويات جميع أنظمة السجون.

وفي الولايات القضائية التي يُحتفظ فيها بالسجناء المتطرِّفين العنيفين في مرافق منفصلة، سيجد موظفو السجون أنفسهم يعملون مع المتطرِّفين العنيفين دون غيرهم. وفي البلدان الأخرى التي يُدمج فيها المتطرِّفون العنيفون في جميع السجون أو يُوزَّعون بين قلة من السجون التي تخضع لإجراءات أمنية مشدَّدة، قد يعمل موظفو السجون مع المتطرِّفين العنيفين على أساس أقل تواترا. وفي كلتا الحالتين، فإنَّ الطريقة التي يتعامل بها مسؤولو السجن مع السجناء المتطرِّفين العنيفين (الذين يرفضون أحياناً الامتثال للتوقعات المشروعة) يمكن أن تكون أحد أكبر التحديات أمام الكفاءة المهنية لموظفي السجون. وينبغي لمديري السجون والموظفين أن يقيموا توازنا بين الأمن والسيطرة من جهة، وتنفيذ تدابير فك الارتباط وإعادة الإدماج من جهة أخرى لدى العمل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين. وفي حين أنَّ العناصر العامة المتعلقة بالموظفين مشمولة في منشورات المكتب الأخرى، فإنَّ القصد هنا هو تسليط الضوء على المسائل المتصلة تحديداً بالعمل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثالث من دليل المكتب بشأن إدارة السجناء الشديدي الخطورة (٢٠١٦)، بما في ذلك التوجيهات بشأن: صفات موظفي السجون، وحشد الموظفين واختيارهم، والتدريب والتطوير، وشروط الخدمة، ومستويات التوظيف، وإدارة السجون، والمعايير والأخلاقيات المهنية، وأهمية المهارات الشخصية، وممارسة السلطة التقديرية، وخطر التلاعب بالموظفين وتكييفهم.

٣-٢- صفات موظفي السجن

يُشترط أن يكون الموظفون العاملون مع السجناء المتطرِّفين العنيفين حائزين مجموعة جيِّدة من الخصال الشخصية والمهارات التقنية. ذلك أنهم يحتاجون إلى الصفات الشخصية التي تمكِّنهم من التعامل مع جميع السجناء، بمن فيهم من يتسمون بالصعوبة والخطورة والتلاعب، على نحو منصف وإنساني وعادل.

أصبح المجتمع عموماً أكثر تنوُّعاً وتعقيداً وترابطاً، الأمر الذي تجسَّد أيضاً في مجتمع السجون. ويغيِّر ذلك المتطلبات المتعلقة بمهارات وكفاءات الموظفين، ولا سيما فيما يتعلق بالتشدُّد والتطرُّف، وهو أمر كثيراً ما يكون للهوية فيه دور رئيسي. وقد أصبحت الحساسية تجاه المعايير والقيم والتعبيرات الثقافية والدينية الأخرى وفهمها من الأمور المتزايدة الأهمية من أجل بناء علاقات جيِّدة بين الموظفين والجناة. ويمكن لأشكال تحيُّز الموظفين وتخوفهم، التي تؤدي إلى الإبلاغ المفرط والتفاعلات السلبية مع المعتقلين، أن تقوض الجهود المبذولة لاجتثاث التشدُّد/فك الارتباط. ويحتاج الموظفون الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الإرهابيين المدانين إلى مجموعات محدَّدة من المهارات، وليس جميع الموظفين مناسبين. ويتمثل أحد التحديات في اختيار وتدريب الموظفين على التعامل مع التشدُّد والتطرُّف العنيف.

Radicalisation Awareness Network (2016) Dealing with radicalisation in a prison and probation context, RAN Prisons and Probation - practitioners working paper, p. 3.

ومما ينبغي تذكُّره أنَّ الأشخاص الذين ينضمون إلى إدارة السجن تكون لديهم بالفعل، عندما يقومون بذلك، طائفة من المهارات والمعارف والقدرات. ومن المهم أن تعتبر إدارات السجون الموظفين من الموجودات القيِّمة، وأن تبني على هذه الصفات القائمة، وأن تستفيد على نحو جيِّد من أيِّ مواهب قائمة ولكن لم يتم تطويرها بعد.

٣-٣- حشد الموظفين واختيارهم

يسلِّط الضوء على أهمية الحشد والاختيار الدقيقين لموظفي السجون في عدد من الصكوك الدولية.[٣٩] ومعظم الولايات القضائية لا تعيِّن سوى الموظفين ذوي الخبرة للعمل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين حيث إنَّ العمل بفعالية مع هؤلاء السجناء يتطلب المزيد من المهارات المتخصصة ومستوى عاليا من النزاهة الشخصية. ويعني ذلك، أولا وقبل كل شيء، أنَّ الرجال والنساء الذين سيعملون في سجون تضم سجناء متطرِّفين عنيفين يلزم اختيارهم بعناية للتأكد من أنَّ لديهم الخصائص والمعارف والخبرات الإضافية اللازمة.

وقد اتخذت بعض الولايات القضائية القرار السياساتي بأن يُستخدم أيضاً موظفون جدد في السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين، وذلك لضمان توافر منظورات جديدة، وتفنيد الآراء الأكثر تجذُّرا لدى الموظفين العاملين لمدد أطول، والتغلب على مشكلات الفساد في أوساط بعض الموظفين الحاليين. وسيتطلب هؤلاء الموظفين الجدد تدريباً ودعماً شاملين ومتعمقين حيث إنهم سيكونون مستجدين على العمل في بيئة السجن.

وينبغي وضع ضمانات للتأكد من أنَّ الموظفين المختارين للعمل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين ليسوا أعضاء في جماعات متطرِّفة عنيفة أو عصابات إجرامية أو مرتبطين بالجريمة المنظمة، وأنهم لا يُستخدمون للتسلل إلى داخل السجن. وفي حالات ما بعد النزاع على وجه الخصوص، من المهم أن يتم على نحو فعال فحص الأشخاص- الموظفين الحاليين والجدد على السواء- الذين سيعملون مع السجناء المتطرِّفين العنيفين لضمان عدم وجود ولاءات مسبقة أو أيِّ عداء بين الموظفين والسجناء المتطرِّفين العنيفين.

وينبغي اعتماد تقنيات تراعي الفوارق بين الجنسين في توظيف النساء في إدارات السجون والاستبقاء عليهن وترقيتهن لتصحيح أيِّ خلل في التوازن بين الجنسين. وينبغي توظيف الموظفات وتدريبهن على العمل مع السجينات المتطرِّفات العنيفات وعلى تصميم وتنفيذ التدخلات الجنسانية المناسبة.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الاحتياجات الخاصة للسجينات المتطرِّفات العنيفات، انظر الفصل الرابع (٧)

[٣٩] انظر قواعد نيلسون مانديلا، القاعدتين ٧٤ و٧٥؛ ومدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المادة ١٨؛ والمبادئ والممارسات الفضلى المتعلقة بحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في الأمريكتين، المبدأ العشرين؛ وإعلان كمبالا بشأن أحوال السجون في أفريقيا، ٦؛ والقواعد الأوروبية للسجون، القاعدتين ٧٧ و٨٢.

وينبغي بذل قصارى الجهود لحشد الموظفين من الأقليات الإثنية والدينية والعرقية والشعوب الأصلية الممثَّلة بين السجناء المتطرِّفين العنيفين. وسيساعد ذلك على ضمان التوصل إلى فهم أفضل بين الموظفين بشأن الثقافات المختلفة، واعتماد موقف غير تمييزي تجاه السجناء المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية، وتعزيز الثقة بين السجناء والموظفين. ويساعد حشد الموظفين من الأقليات أيضاً على التصدي للتحديات المتصلة باللغة والتفسير، وهو كثيراً ما يجعل من الصعب على الموظفين فهم المحادثات أو الترجمة الدقيقة لبعض الكلمات والبيانات، مما يؤدي إلى التفسيرات الخاطئة والأخطاء الاستخبارية والتحديات عند تنفيذ التدخلات (حيث تكون الاتصالات الفعالة حاسمة الأهمية).[٤٠]

> ينبغي لدوائر السجون ومراقبة السلوك أن تتولى، قدر الإمكان، اختيار وتعيين الموظفين أصحاب القدرات اللغوية ذات الصلة والوعي بالخصوصيات الثقافية. وسوف تشكل الدورات التدريبية الرامية إلى زيادة الوعي بالثقافات والمعتقدات المتعددة لفائدة الموظفين جزءا لا يتجزأ من التعليم والتدريب من أجل تعزيز فهم تنوع المعتقدات والتقاليد والتسامح معه.
>
> *Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 13.*

بيد أنَّ على إدارات السجون أن تدرك أنَّ الموظفين الذين ينتمون إلى نفس الخلفية الإثنية أو الدينية أو الثقافية للسجناء المتطرِّفين العنيفين قد يعتبرهم هؤلاء السجناء في بعض الحالات من الخونة، وهو ما يمكن، في حد ذاته، أن يولِّد نزاعا. وعلاوة على ذلك، إذا كان أحد موظفي السجن يشاطر جماعة متطرِّفة عنيفة آراءها ومعتقداتها، فينبغي ألاَّ يُخصَّص للعمل مع سجناء ينتمون إلى تلك المجموعة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعيين الموظفين المتخصصين. ويُحتمل أن يكون هؤلاء أفراداً سبق تدريبهم في مهنة محدَّدة. وسوف يشملون الزعماء الدينيين والمعلمين والمدرِّبين وموظفي الرعاية الصحية. كما ينبغي تعيين أعداد كافية من الموظفين المتخصصين، مثل الأطباء النفسانيين والأخصائيين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين في السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين، بالنظر إلى شرط تلبية الاحتياجات المعقدة لهذه الفئة من السجناء. وينبغي ألاَّ يُفترض أنَّ الأشخاص الذين تلقَّوا تدريباً مهنيا سيكونون مناسبين بشكل تلقائي للعمل في بيئة السجن. إذ يلزم أن يتم اختيارهم هم أيضاً بعناية وأن يكون هناك وضوح بشأن الدور الذي يُتوقع أن يضطلعوا به في إدارة السجن.

٣-٤- تدريب الموظفين وتطوير قدراتهم

يكتسي التدريب، وهو أمر حاسم الأهمية في أيِّ بيئة، أهمية خاصة بالنسبة إلى الأشخاص العاملين مع السجناء المتطرِّفين العنيفين. وتشير المعايير الدولية إلى أنه ينبغي أن يتلقى موظفو السجون التدريب قبل بدء العمل في السجون (التدريب "التوجيهي" قبل الخدمة) وطوال حياتهم الوظيفية في إدارة السجون (التدريب "التذكيري" أثناء الخدمة).[٤١]

---

[٤٠] انظر Sydney Memorandum, Internal Challenge 5.

[٤١] انظر القاعدتين ٧٥ و٧٦ من قواعد نيلسون مانديلا؛ والقاعدتين ٢٩ و٣٣ من قواعد بانكوك.

كندا: توفير التدريب للموظفين العاملين مع السجناء المتطرِّفين العنيفين

إن مرافق دائرة السجون الكندية من البيئات الآمنة حيث يتم بشكل روتيني مراقبة سلوك المجرمين ورصده والإشراف عليه والإبلاغ عنه. ويُوفَّر التدريب لموظفي السجون والأمن والإفراج المشروط العاملين في الخط الأمامي بشأن تحديد وإدارة مجموعة التهديدات الأمنية، والذي يشمل التدريب على محدِّدات الهوية وسلوك الأفراد والجماعات التي تشكل خطراً أمنيًّا على عمليات دائرة السجون الكندية.

وقد تم تحديد جناة متشدِّدين في بعض مرافق دائرة السجون الكندية في جميع أنحاء البلد، ويتلقى موظفو الأمن في هذه المواقع الدعم والتوجيه من شركاء خارجيين في مجال العدالة الجنائية (أي برنامج موظفي معلومات مكافحة الإرهاب التابع لشرطة الخيالة الملكية الكندية). وتعترف دائرة السجون الكندية بالحاجة إلى بناء القدرة التنظيمية على الصمود أمام التشدُّد والتطرُّف العنيف من خلال توعية الموظفين والتدريب التثقيفي. ويعتمد التدخل اعتمادا كبيراً على قوة ممارسات تحديد الهوية حيث إنَّ الكشف المبكر من شأنه أن يتيح لدائرة السجون الكندية أن تتدخل للتصدي للعوامل المساهمة في الإجرام والمولِّدة له والتي تحفز الأفراد على دعم الأنشطة العنيفة ذات الصلة بالتطرُّف والمشارِكة فيها.

مساهمة مقدَّمة من دائرة السجون الكندية خلال اجتماعي فريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وتتمثل الممارسات الجيِّدة في تقديم تدريب إضافي للموظفين قبل أن يبدأوا العمل في السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين. ويمكن تقديم نماذج تعليمية على المستوى التمهيدي بشأن مواضيع منها "إدارة المتطرِّفين العنيفين داخل السجون" أو "تحديد وتشخيص التشدُّد المفضي إلى العنف داخل السجون" إلى الموظفين الجدد كجزء من تدريبهم التوجيهي الأولي. وعلاوة على ذلك، من المهم توفير دورات دراسية تقوم بتثقيف وتوعية الموظفين بشأن التنوُّعات اللغوية والثقافية والدينية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، قدمت دائرة السجون النيجيرية دورة تدريبية لمدة أسبوعين بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين وتخليصهم من نزعات التشدُّد. وهذه الدورة هي جزء من المنهج الدراسي لتدريب جميع الموظفين الجدد.

ويجب أن يقدَّم إلى الموظفين العاملين مع السجناء المتطرِّفين العنيفين على أساس يومي تدريب أكثر تقدُّماً، وأن يشمل مواضيع من قبيل: فهم التطرُّف العنيف، وتمييز علامات التطرُّف المفضي إلى العنف، وتقييم السجناء المتطرِّفين العنيفين، وتنفيذ نظام إيجابي للسجناء المتطرِّفين العنيفين، وتقييم المعلومات الاستخبارية وغيرها من المعلومات عن السجناء المتطرِّفين العنيفين، والتدريب على مكافحة التكييف والتلاعب، والتعامل مع العنف الفردي أو الجماعي بطريقة تحمي الموظفين مع استخدام الحد الأدنى من القوة، والتقيد بالمعايير الأخلاقية والمهنية، واكتساب مهارات التعامل مع الآخرين، وجمع المعلومات الاستخبارية، ومعالجة الإجهاد، والتنوع الديني وحرية الدين أو المعتقد، والدورات التدريبية التوعوية التي تركز على اللغة والسلوك والمسائل الثقافية والدينية ذات الصلة بمجموعات محدَّدة.

وفي البلدان المنخفضة الموارد وبلدان ما بعد النزاع، قد لا يكون تقديم دورات تدريبية رسمية للموظفين ممكناً دائماً. وفي ظل تلك الظروف، لا بد أن ينظم الموظفون الأكثر خبرة جلسات منتظمة للإحاطة بالمواضيع ذات الصلة قبل بداية المناوبات.

ينبغي تدريب جميع موظفي الخط الأول في السجون وموظفي مراقبة سلوك الجناة للتعرف على علامات التشدُّد. وليس من الضروري أن يكون جميع الموظفين خبراء بشأن أيديولوجيات أو أديان محدَّدة. بيد أنه من الضروري أن يكون لدى ضباط السجون بعض المعارف الأساسية عن الخلفيات الدينية والثقافية للنزلاء الذين يعملون معهم. وهذا أمر ضروري لفهم الفرق بين التعبيرات الثقافية والدينية العادية والتعبيرات المتطرِّفة.

Radicalisation Awareness Network (2016) Dealing with radicalisation in a prison and probation context, RAN Prisons and Probation - practitioners working paper, p. 4.

ومن الأهمية بمكان أن يكون الموظفون العاملون في السجون التي تأوي سجناء متطرِّفين عنيفين مجهزين تجهيزا كافيا للتعرف على علامات التشدُّد المفضي إلى العنف.[٤٢] وينطبق هذا بصفة خاصة على من يتعاملون بصفة مباشرة مع الأفراد المعرَّضين لخطر التشدُّد المفضي إلى العنف. وعلى الرغم من أنَّ هؤلاء المهنيين ليسوا جميعا من موظفي السجون، فإنَّ التدريب الذي يتلقونه ووعيهم باحتياجات الأفراد المعرضين للخطر يعنيان أنهم غالبا ما يكونون الأقدر على تمييز الأفراد الذين يجري جرُّهم نحو التشدُّد المفضي إلى العنف. بيد أنَّ العاملين عند الخط الأمامي ليس لديهم دائماً فهم جيِّد لعملية التشدُّد المفضي إلى العنف أو لا يعرفون دائماً كيفية الرد عليه. ولذلك فإنَّ التدريب مطلوب لمساعدتهم على تمييز وتفسير علامات التشدُّد المفضي إلى العنف، وعلى الحكم على ما إذا كان أحد التدخلات مناسباً أم لا.[٤٣] وفي بعض الولايات القضائية، يُعيَّن الموظفون المتمرسون كـ"نقاط مرجعية" يمكن للموظفين الأقل خبرة أن ينقلوا إليها شواغلهم ويطلبوا المشورة بشأن ما إذا كان سلوك معين يُعَدُّ دليلاً على التشدُّد المفضي إلى العنف.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الوقاية من التشدُّد المفضي إلى العنف داخل السجون، انظر الفصل السابع.

إيطاليا: دورة تدريبية للموظفين العاملين مع السجناء المتطرِّفين العنيفين

حدد مكتب التدريب التابع لإدارة السجون في وزارة العدل الإيطالية، في عام ٢٠١٠، الحاجة إلى استحداث دورة تدريبية للموظفين الحاليين بشأن كيفية إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين المسلمين. وكان للدورة هدفان هما: مساعدة الموظفين على تفادي التصرف على نحو يمكن أن يسيء إلى الحساسية الدينية للسجناء المسلمين، وتزويد الموظفين بالمعارف الكافية بشأن الإسلام لضمان عدم قيام السجناء باستغلال الافتقار إلى المعرفة. وتألفت الدورة التدريبية التي دامت لمدة ثلاثة أيام من جلسات بشأن: الجوانب الثقافية والدينية للإسلام، والممارسات الدينية الإسلامية، والإرهاب الدولي والخلفية الأيديولوجية ونشرها، والتبشير والتشدُّد، وإدارة الإرهابيين الدوليين في السجون، والتقنيات العملياتية.

وخلص تقييم على سبيل المتابعة لمدة ستة أشهر إلى أنَّ ٨٠ في المائة من الموظفين الذين أتموا الدورة لاحظوا حدوث تحسن كبير في نوعية واجباتهم اليومية في السجون، وشعروا بأنهم أكثر وعيا بالجوانب المتصلة بالثقافة والممارسات الدينية للسجناء المسلمين، وأنهم لذلك أقدر على إقامة علاقات بنّاءة مع هؤلاء السجناء.

Office of Training, Penitentiary Department, Ministry of Justice, Italy.

وفي الحالات التي تتخذ فيها السجون تدابير لفك الارتباط، على النحو المبيَّن في الفصل الخامس، فإنَّ جميع المشاركين في عملية فك الارتباط تلك (بمن فيهم العلماء والقادة الدينيون والأفراد النظاميون وغير النظاميين وموظفو الخط الأمامي) يكونون بحاجة إلى تدريب لتوعيتهم بالتدابير، وأهدافها وغاياتها، ونوع السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يتعاملون معهم، وكيفية إدارة الأزمات عند نشوئها، وكيفية التمييز بين علامات التشدُّد المفضي إلى العنف والتعبيرات المشروعة عن العقيدة أو الأيديولوجية.[٤٤]

ومن المهم بصفة خاصة أن يكون موظفو السجن في الخط الأمامي متفهمين لعملية فك الارتباط وإعادة الإدماج ومتكيفين بدقة معها، حتى لو لم يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن تنفيذها. وينبغي أن يتجنب الموظفون اتخاذ

---

[٤٢] المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (٢٠١٥)، التوصيات المرتبطة بإدارة السجون لمكافحة ومخاطبة ظاهرة التطرُّف الراديكالي داخل السجون، التوصية الخامسة: الالتزام بتطوير أفراد مهنيين داخل الطاقم مع التركيز الخاص على العناصر التي ستساعد المسؤولين في تحديد ومخاطبة التطرُّف الراديكالي العنيف داخل السجون.

[٤٣] Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions on preventing radicalisation to terrorism and violent extremism: Strengthening the EU's response (2014), para 2.4.

[٤٤] مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ٥؛ وانظر أيضاً ICCTR Paper on the Rehabilitation and Reintegration of Violent Extremist Offenders, Subsection II (Staff training).

إجراءات تقوض عملية فك الارتباط وإعادة الإدماج. ويكون من المفيد بالنسبة لموظفي السجن أن يتوفر لديهم فهم شامل للدور المهم الذي يضطلعون به لدعم العملية وأن يقدِّروا ذلك الدور.[٤٥]

ومن المفيد كذلك البحث عن السبل والفرص للتدريب المتبادل مع أجهزة إنفاذ القانون الأخرى من أجل تبادل المعلومات العملياتية والممارسات الجيِّدة. ويمكن أيضاً للتدريب الذي يضم ممثلين عن مختلف الإدارات والوكالات الحكومية أن يؤدي إلى زيادة الوعي بالتحديات التي تواجه المنظمات الشريكة وبما لدى تلك المنظمات من قدرات وإلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات.[٤٦]

بلجيكا: نميطة تدريب الموظفين المعروفة باسم "CoPPRa"

النميطة "CoPPRa" هي مشروع تدريبي صُمِّمَ في البداية لفائدة ضباط الشرطة في بلجيكا، ولكنه يُستخدم منذ ذلك الحين لتدريب موظفي السجون وغيرهم من العاملين في مجال العدالة الجنائية. ويهدف البرنامج إلى تحسين قدرة موظفي العدالة الجنائية في الخط الأمامي للحيلولة دون التشدُّد المفضي إلى العنف. وهو يقوم على افتراض أنه بينما يضطلع موظفو الخط الأمامي بدور رئيسي في الوقاية، فإنه لا يوجد لديهم دائماً فهم جيِّد للتشدُّد المفضي إلى العنف أو كيفية التعرف على علامات الإنذار أو ما يجب عليهم عمله استجابة لذلك. ويهدف هذا المشروع إلى المساعدة على معالجة هذا الموقف من خلال نشر المعارف والتدريبات ذات الصلة.

ولتحقيق ذلك، أَعَدَّ مشروع "CoPPRa" دليلاً مختصراً لموظفي الخط الأول، ودليلاً لتدريب المدرِّبين، وبرنامجا للتعلم الإلكتروني على موقعه الشبكي، وقرصا مدمجا يتضمن شرائح حاسوبية ببرامجية "باور بوينت" لنمائط التدريب المختلفة. وهذه المواد متاحة مجانا لمنظمات العدالة الجنائية المهتمة. كما يمكن تكييفها مع الاحتياجات والحالات المحلية. وتستغرق دراسة المواد بالكامل نحو ٨ ساعات.

وفي عام ٢٠١٥، تم تكييف نميطة "CoPPRa" بحيث يمكن إدراجها الآن في التدريب الأساسي الذي يتلقاه جميع موظفي السجون في بلجيكا، مع التركيز بوجه خاص على مساعدة الموظفين على الكشف عن علامات التشدُّد المفضي إلى العنف بين السجناء. والهدف من التدريب هو رفع مستويات الوعي لدى الموظفين، مع الحد أيضاً من الإنذارات الزائفة والشواغل غير الضرورية.

متاح على العنوان: *http://www.coppra.eu/resources.php*.

وعلى الرغم من أنَّ مناقشة ممارسات التدريب الجيِّدة من مختلف المناطق يمكن أن تكون مفيدة جدًّا، فمن المهم أن تتلاءم الدورات مع البيئة المحلية، وأن يسعى المشاركون إلى التصدي للتحدي المتمثل في النظر في الكيفية التي يمكن بها للاستراتيجيات والممارسات الدولية أن تعمل في بلدانهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي مواءمة التدريب مع التحديات الماثلة أمام مختلف أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم وقدراتهم لضمان أن يحقق أقصى قدر من التأثير.

ويحتاج مديرو السجون الذين يحتجزون سجناء متطرِّفين عنيفين في سجونهم أيضاً إلى التدريب في مجال "الاستخبارات السياسية". بمعنى أنه يجب أن يكونوا قادرين على إدارة السجناء المعروفين لدى الساسة ووسائط الإعلام والجمهور. ومن شأن ذلك أن يخضع أيُّ قرار عملياتي فيما يتعلق بهؤلاء السجناء إلى مزيد من التمحيص والعناية. ولذا من المهم أن يفهم مديرو السجون المشهد الأوسع وأن يكونوا قادرين على تجاوز الضغوط الإضافية.

---

[٤٥] المرجع نفسه، الممارسة الجيدة رقم ٩.

[٤٦] Global Center on Cooperative Security (2015): Countering Violent Extremism and Promoting Community Resilience in the Greater Horn of Africa: An Action Agenda, Action 3.

٣-٥- شروط الخدمة

كما توضح قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، ينبغي أن يُمنح موظفو السجون مركزا مناسباً، ومستويات أجور وشروط عمل مناسبة.[٤٧] وينبغي أن تجسد شروط خدمة الموظفين العاملين مع السجناء المتطرِّفين العنيفين ما ينطوي عليه هذا الدور من تحديات وما يكتسيه من أهمية. وتتطلب مسألة الأجر دراسة متأنية. ذلك أنه إذا لم يتلقَّ الموظفون رواتب تتناسب مستوياتها مع الحالة الاقتصادية في بلدهم، فقد يكونون منفتحين على فساد ذي طابع مباشر أو غير مباشر.

وقد تعرَّض موظفو السجون في عدد من الولايات القضائية للهجوم والقتل على أيدي جماعات متطرِّفة عنيفة نتيجة للعمل في سجون تضم سجناء متطرِّفين عنيفين. ولذلك ينبغي لإدارة السجون أن تتخذ الخطوات الملائمة لضمان السلامة الشخصية للموظفين العاملين في السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين، سواء أثناء وجودهم في الخدمة داخل السجن أو بينما يكونون خارجه. وهناك حالات وُجهت فيها تهديدات مباشرة إلى الموظفين وأفراد أسرهم، وتضمنت بعض الحالات "القتل المستهدف" لمسؤولين وأفراد أسرهم، وخصوصا إذا لم يتعاونوا على تلبية مطالب السجناء المتطرِّفين العنيفين.

وتبعا لمستوى الخطر في أيِّ وقت معين، قد تنطوي التدابير الإضافية على توفير السكن الآمن للموظفين وأسرهم والمعدات لتفتيش مركباتهم، وأجهزة الإنذار الشخصية. وهناك أيضاً أمثلة، كما هو الحال في تركيا، حيث تُوفَّر مساكن حكومية ومركبات خاصة للموظفين العاملين مع السجناء المتطرِّفين العنيفين. وأحياناً يعرب مديرو السجون الذين يشرفون على سجون تضم سجناء متطرِّفين عنيفين عن القلق من أنَّ التحديات الفريدة التي تواجه هذه المرافق يمكن أن تولِّد قدراً كبيراً من الإجهاد لدى الموظفين الذين يعملون في تلك السجون. وينبغي لإدارات السجون أن تحاول التخفيف من آثار هذه البيئة بطرق متنوعة.

وأخيرا، ينبغي أن يكفل مديرو السجون أن يكون في كل سجن عدد مناسب من الموظفين الموجودين في الخدمة في جميع الأوقات لتمكين السجن من الامتثال للمعايير الدولية والقوانين والأنظمة الوطنية.[٤٨] وينبغي أن يتوقف مستوى الملاك الوظيفي المناسب لكل سجن يضم سجناء متطرِّفين عنيفين على عدد الموظفين المطلوب أن يوجدوا في الخدمة في أيِّ وقت من الأوقات لكفالة الأمن والسلامة والنظام. ومن المهم أيضاً أن يُعيَّن عدد كاف من الموظفين لتمكين السجناء المتطرِّفين العنيفين من المشاركة في مجموعة من الأنشطة البناءة المتعلقة بالنظام، بما في ذلك تدخلات فك الارتباط، وأن يتم ذلك دون التأثير سلبا على أمن السجن وسلامته واستقراره.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن مستويات التوظيف، انظر الفصل ٢-٣ من دليل المكتب بشأن إدارة السجناء الشديدي الخطورة (٢٠١٦)

٣-٦- المعايير والأخلاقيات المهنية

قد يحاول السجناء المتطرِّفون العنيفون تقويض الكفاءة المهنية للموظفين ويسعون إلى استغلال الموظفين للحصول على السلع غير المشروعة، أو لمساعدتهم على تنفيذ محاولة فرار أو للعمل كقناة للتواصل مع جماعات إجرامية خارج السجن. ولذا فإنَّ على الموظفين استيفاء معايير عالية من السلوك المهني والشخصي في جميع الأوقات.[٤٩]

[٤٧] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ٧٤.

[٤٨] انظر، على سبيل المثال، المبدأ العشرين من المبادئ والممارسات الفضلى المتعلقة بحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في الأمريكتين.

[٤٩] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ٧٧؛ ومدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المادة ٧.

ويندرج ضمن السلوك غير المهني ما يلي: التمييز، والتحرش، والإيذاء أو الترهيب، والمعاملات مع السجناء الحاليين والسجناء السابقين وأصدقائهم وأقاربهم، وإثارة أحد السجناء أو استخدام القوة ضده بشكل غير ضروري أو غير قانوني أو الاعتداء عليه، واستخدام لغة جارحة ضد سجين، والدخول في أيِّ علاقة جنسية مع سجين، وإعطاء السجناء الحاليين أو السابقين معلومات شخصية أو أيَّ معلومات أخرى بشأن الموظفين أو السجناء أو أصدقائهم أو أقاربهم يُحتفظ بها بشكل سري.

لا تمثل الزيادة الظاهرة في نزعة التشدُّد لدى المدانين الإرهابيين في السجون مشكلة فحسب إذ إنَّ التشدُّد المحتمل لنزلاء وموظفي السجون يمثل مشكلة هو أيضاً. ففي عام ٢٠٠٥، ساعد حارس في سجن كيبوروكان في بالي على تهريب حاسوب محمول إلى داخل السجن لمفجر بالي، وهو إمام سامودرا، الذي كان آنذاك في جناح المحكوم عليهم بالإعدام. وكُشف لاحقا عن أنَّ سامودرا استخدم ذلك الحاسوب للتحدث مع ناشطين آخرين والمساعدة على تخطيط تفجير بالي الثاني.

Ungerer C.: "Jihadists in Jail: Radicalisation and the Indonesian prison experience", Australian Strategic Policy Institute, 2011/ 40, p. 12.

وينبغي أن يخضع المسؤولون عن السجون للمساءلة للتأكد من أنَّ سجونهم لديها المعايير والأساليب الداخلية وأنها تنفَّذ بفعالية لمنع الفساد ومكافحته.[٥٠] وتشمل بعض الأمثلة على الأساليب إخضاع الموظفين للفحص الأمني في مرحلة التوظيف والاختيار للعمل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين، وإجراء عمليات تفتيش غير معلنة للموظفين، وتغيير مناوبات العمل باستمرار، وإنشاء وحدة للشؤون الداخلية أو المعايير المهنية للتحقيق في تقارير الفساد ومقاضاة الموظفين الفاسدين علنا لجعلهم عبرة للآخرين.

- التلاعب: تتمثل سمة من سمات الحياة في السجن في أنَّ السجناء قد يسعون إلى التلاعب بالموظفين. ويمكن أن يسود ذلك بدرجة أكبر في السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين، حيث إنَّ بعض السجناء المتطرِّفين العنيفين يمكن أن يتمتعوا بمهارة كبيرة في الاتصال والتلاعب. وقد يقومون بذلك لأسباب كيدية أو كاستراتيجية لتحقيق الوجاهة النفسية. وأيًّا كانت الدوافع، فإنَّ العواقب تكون خطيرة على الدوام. ويسعى السجناء، من خلال التلاعب بالموظفين، إلى انتزاع السيطرة منهم مما يشكل تهديداً للاحتجاز الآمن ويبث القلق وعدم اليقين في نفوس الموظفين. ومن أجل منع التلاعب، ينبغي أن يتحلى الموظفون بالمهنية وأن تتسم تصرفاتهم بالشفافية والحياد والاتساق. وينبغي للمديرين أن يكفلوا أن يتلقى الموظفون التدريب بشأن التلاعب وأن يتوخوا اليقظة باستمرار إزاء محاولات التلاعب بهم.
- التكييف: يتمتع بعض السجناء المتطرِّفون العنيفون بمهارة خاصة في تكييف موظفي السجون. ويمكن تعريف التكييف بأنه التلاعب بتوازن القوى صوب تحقيق مزية للمتلاعب. وفي سياق السجون، فإنه يشير إلى الكيفية التي يفرض بها السجناء إرادتهم على الموظفين، والكيفية التي يفرض بها بعض الموظفين إرادتهم على الموظفين الآخرين. ويمكن للسجناء المتطرِّفين العنيفين أن يعتمدوا عدداً من الأساليب لتحديد الأهداف المحتملة من الموظفين من أجل تكييفهم واستغلالهم.

  وقد أبدت الجماعات المتطرِّفة العنيفة، وكذلك الأفراد المتطرِّفون العنيفون، نجاحا كبيراً في عملياتهم المتعلقة بالسجون عندما أفسدوا الموظفين المتعاطفين أو أخافوا قوات الحرس التي تعاني من نقص الأفراد

[٥٠] المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (٢٠١٥)، التوصيات المرتبطة بإدارة السجون لمكافحة ومخاطبة ظاهرة التطرُّف الراديكالي داخل السجون، التوصية الحادية عشرة- (اتخاذ التدابير الوقائية لمحاربة الفساد للتقليل من فرص الراديكالية والتأكد من أنه في حال وجود الفساد ستتم معاقبة مرتكبيه بالطريقة الملائمة).

أو تدنّي مستواهم التعليمي أو تلاعبوا بها.[٥١] وتشير الأدلة التي أعدتها الجماعات المتطرِّفة العنيفة وضبطتها أجهزة الأمن إلى أنَّ الجماعات المتطرِّفة العنيفة تقدِّم الدروس بشأن كيفية التلاعب بموظفي السجون وإفسادهم.[٥٢] وهي تشجع السجناء على ما يلي: التحدث مع موظفي السجون كأفراد وليس كمجموعات، وإقناع الموظفين بأنَّ السجين ليس سيئا مثلما قيل لهم، وتقديم التوجيه المعنوي للموظفين. كما تقدم الأدلة مبادئ توجيهية للسجناء المتطرِّفين العنيفين بشأن ما يجب مناقشته مع الموظفين، وادعاء التعرض للأذى، والاحتجاج بشأن المعاملة التي يتلقّونها.

وينبغي لإدارات السجون أن تتخذ الخطوات اللازمة للتأكد من أنَّ الموظفين لا يستسلمون للتكييف والاستغلال. وينبغي أن يتلقى الموظفون التدريب على ما يلي: أهمية التقيد بالسياسات والإجراءات، والإبلاغ عن التكييف على الفور، وتجنب الحميمية المفرطة مع السجناء (إقامة علاقات ودٍّ وليس صداقة)، والأمن الدينامي، وإقامة الحدود (مثل عدم تبادل المعلومات الشخصية)، والعمل على نحو مهني وموثوق ومتسق.

- التخويف والابتزاز: يمكن للسجناء المتطرِّفين العنيفين أن يلجأوا أيضاً إلى تخويف الموظفين وابتزازهم لتحقيق أهدافهم المتمثلة في الفرار، أو خلق الفوضى، أو ارتكاب أنشطة إجرامية أثناء وجودهم في السجن. وفي ظل تلك الظروف، هناك خطر يتمثل في أنَّ بعض موظفي السجون سيستجيبون بالتراجع والاضطلاع بدور سلبي بحيث لا يبذلون جهدا يُذكر لإنفاذ القواعد أو تصحيح سلوك السجناء.

٣-٧- مساهمة الموظفين المتخصصين والأشخاص الآخرين

الأخصائيون الدينيون[٥٣]

ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في دمج الأخصائيين الدينيين الملائمين في عملية فك الارتباط لأنَّ بإمكانهم أن يضطلعوا بدور مهم في العملية. ففي حالة النشاط المتطرِّف العنيف الذي يستقي إلهامه من الأيديولوجية والدين، قد يكون لدى عدد من المتطرِّفين العنيفين المسجونين الذين يستشهدون بالدين لتبرير ما يقومون به من أعمال معرفة سطحية بالدين الذي يُفترض أنهم يستلهمون منه أعمالهم. وينبغي أن يشجَّع الأخصائيون الدينيون المدرَّبون تدريباً جيِّداً على الانخراط في حوار شامل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين وعلى إمكانية أن يثيروا الشكوك بشأن آرائهم الخاصة بمقبولية استخدام العنف.

ولا يُنتظر أن يكون كل أخصائي ديني مؤهَّلاً تأهيلاً جيِّداً للاضطلاع بوظيفة علاجية. وقد يجد الأخصائيون الدينيون الذين لديهم معرفة وخبرة واسعتان في العمل الرعوي صعوبة في العمل في بيئة السجن حيث إنَّ إعادة تأهيل المتطرِّفين العنيفين عملية تتطلب مجموعة مختلفة من المهارات والكفاءات. ولذلك ينبغي أن يكون تقييم رغبة الأخصائي الديني في العمل في البيئة العلاجية وقدرته على ذلك عاملاً أساسيًّا في عملية الاختيار.

---

[٥١] Central intelligence Agency (2002) *Terrorists: Recruiting and Operating Behind Bars*, p. 3. متاح على العنوان: www.fas.org/irp/cia/product/ctc082002.pdf.

[٥٢] انظر على سبيل المثال، "al-Qaeda training manual – Lesson 18: Prisons and Detention centres" . متاح على العنوان: www.justice.gov/sites/default/files/ag/legacy/2002/10/08/manualpart1_4.pdf.

[٥٣] يُستخدم مصطلح "الأخصائي الديني" في هذا السياق للإشارة إلى علماء الدين والمستشارين في مجال العقيدة ومقدمي الرعاية الروحية من جميع الأديان والتقاليد الدينية الذين تتوافر لديهم معرفة مستفيضة بعقيدتهم على وجه الخصوص.

توجيهات بشأن دور علماء الدين وغيرهم من الخبراء الأيديولوجيين

ينبغي للحكومات أن توفر لعلماء الدين تدريباً متخصِّصاً فيما يتعلق بمهامهم قبل أن يبدأوا هذا العمل. وسوف يحتاجون إلى التدريب على كيفية العمل في السجون والتعامل مع السجناء، وكذلك على الانتقال من الدور الرعوي التقليدي إلى دور يشمل وضعا ينطوي على مزيد من التوعية في المجتمع العلاجي. وسيكون التدريب الأساسي في علم النفس أيضاً عنصراً مهمًّا من عناصر التدريب لعلماء الدين حيث إنَّ عملهم سيشمل بعدا نفسيا كبيراً.

وينبغي للحكومات أن تتخذ خطوات لفحص المعلومات المتعلقة بعلماء الدين قبل السماح لهم بالعمل في مجال إعادة التأهيل لضمان أن تكون معارفهم وآراؤهم الموضوعية مقبولة ومتسقة مع الأهداف العلاجية ولا يُحتمل أن تؤدي إلى نتائج عكسية.

وينبغي للحكومات أيضاً فحص المواد التي يستخدمها علماء الدين والتي يتم إدخالها إلى السجون، للتأكد من أنها تدعم أهداف إعادة التأهيل ولا تتغاضى عن الأيديولوجية المتطرِّفة أو تدعمها.

United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute / Government of Spain (2013): Building on the GCTF's Rome Memorandum – Additional Guidance on the Role of Religious Scholars and other Ideological Experts in Rehabilitation and Reintegration Programmes.

ويمكن للأخصائي الديني الذي ينتمي إلى نفس المجموعة القبلية والعرقية واللغوية للسجين المتطرِّف العنيف، في بعض الظروف، أن يكون ذا تأثير أكبر من نظيره الذي ينتمي إلى شريحة مختلفة من المجتمع. بيد أنه بما أنَّ هؤلاء العلماء قد يصبحون أهدافا للمتطرِّفين العنيفين، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامتهم أثناء هذه العملية.[٥٤]

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التدخلات الدينية، انظر الفصل الخامس (٧)

وينبغي إيلاء عناية خاصة لاختيار وتدريب الإخصائيين الدينيين الذين سيقودون التدخلات عندما يتعلق الأمر بالطوائف والتعاليم المختلفة. فقد واجهت بعض برامج فك الارتباط تحديات عندما لم يتمكن الأخصائيون الدينيون من الاتفاق على نوع العقيدة المذهبية التي يتعين استخدامها في مكافحة الأيديولوجية المتطرِّفة العنيفة. وفي ظل تلك الظروف، ينبغي التشديد على الدور المحوري للعقائد الدينية التي تشجع على السلام والتسامح. وينبغي أن يتجاوز تدريب القادة الدينيين انتماءاتهم الطائفية وأن يكون ملتزما بقضايا السلام والأمن المشتركة بين الجميع في مكافحة التطرُّف العنيف.

الأخصائيون النفسيون

يمكن للأخصائيين النفسيين أن يضطلعوا بدور رئيسي في عملية فك الارتباط، وينبغي دمجهم بشكل كامل في التدخلات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.[٥٥] فبوسعهم أن يساعدوا على تحديد العوامل الاجتماعية والنفسية التي ساهمت في جعل الشخص عرضة للتأثر بالتطرُّف العنيف وكذلك على تحديد العوامل المحفزة التي ساهمت في اتخاذه قرار الانخراط في النشاط المتطرِّف العنيف. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد على توجيه عملية تقييم

[٥٤] مذكرة روما، الممارسة الجيدة ١٠.

[٥٥] انظر Hedayah and the International Centre for Counter-Terrorism (2013) Building on the GCTF's Rome Memorandum: Additional Guidance on the Role of Psychologists/Psychology in Rehabilitation and Reintegration Programs.

المخاطر والاحتياجات ووضع خطة فردية تناسب كل سجين متطرِّف عنيف. وإضافة إلى النشاط المتصل بـ"فك الارتباط"، يكتسي الأخصائيون النفسيون أهمية في المجالات الأعم، بما في ذلك الحالات التي توجد فيها شواغل تخص الصحة العقلية التي تكون صلتها بالأيديولوجية ضئيلة أو معدومة. ويمكن لمعالجة هذه المسائل الأعم أن تؤثر بطريقة غير مباشرة على التغيير أو فك الارتباط.

وينبغي أن يكون الأخصائيون النفسيون قد تلقَّوا تدريباً خاصًّا للقيام بهذا النوع من العمل.[٥٦] وينبغي أن يكون لديهم فهم أساسي على الأقل للتطرف العنيف والإرهاب وكذلك، حيثما أمكن، فهم أساسي للعناصر التأسيسية لتدخلات فك الارتباط وإعادة الإدماج داخل السجن. بيد أنَّ على الأخصائيين النفسيين أن يدركوا أيضاً أنَّ العمل مع السجناء الآخرين ينطوي كذلك على خبرة قيِّمة في التعامل مع المتطرِّفين العنيفين، وينبغي ألاَّ ينظروا إلى هذه الفئة الخاصة من المجرمين باعتبار أنَّ العمل معها شديد الصعوبة أو الاختلاف.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التدخلات النفسية والمعرفية، انظر الفصل الخامس (٨)

وتجدر الإشارة إلى أنه في العديد من الولايات القضائية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الموارد، قد يكون هناك عدد محدود من الأخصائيين النفسيين—إن وُجدوا أصلاً—العاملين في السجون. وعندما يكون الأمر كذلك، ينبغي ألاَّ يُعتبر ذلك سببا لتأخير العمل الخاص بتدخلات فك الارتباط. ويمكن للموظفين الآخرين أن يكون لهم دور رئيسي في وضع أساليب وتدخلات تقييم فك الارتباط. وتشمل هذه الفئات من الموظفين: موظفي السجون عموماً والمعلمين ومدرِّسي التدريب المهني ومدرِّبي الرياضة وتمرينات اللياقة البدنية ومقدِّمي الرعاية الأبرشية والأخصائيين الدينيين والأخصائيين الاجتماعيين.

الضحايا ومناصرو الضحايا

يمكن للضحايا ومناصريهم أن يكونوا بمثابة أصوات قوية، ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في إدراجهم ضمن التدخلات الرامية إلى فك الارتباط، حيثما كان ذلك مناسباً. وإذا تم تنفيذ الأمر على الوجه الصحيح، ربما يكون هناك احتمال بأن يسهم الاتصال بين الضحية والجاني في التعافي النفسي والجسدي للضحايا. كما أنَّ ذلك يمكن أن يفيد الجناة أيضاً. فسماع السجناء المتطرِّفين العنيفين لما لعنفهم من تأثير مأساوي على المواطنين العاديين من فم الضحايا أنفسهم قد يحدث تغييرا في عقلية هؤلاء السجناء.[٥٧] وعلاوة على ذلك، يمكن لحوار يجري بين السجناء المتطرِّفين العنيفين والضحايا أو مناصريهم أن يقلص التوتر النفسي وربما يسهم في نجاح فك ارتباط المتطرِّف العنيف وإعادة إدماجه. ومن المهم أن يتم النظر بعناية في أمر توقيت وكيفية تقديم الضحايا وهوية الضحايا الذين سيتم تعريف السجناء بهم كي يكون السجناء أكثر تقبلا لرسائلهم، وربما الأهم من ذلك، لتقليص أيِّ تأثير جانبي سلبي محتمل على الضحايا—حيث إنَّ إعادة الشخص إلى وضع الضحية أمر وارد.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الضحايا في سياق إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء المتطرِّفين العنيفين، انظر الفصل الثامن (٦)

المتطرِّفون العنيفون السابقون

يمكن أن يكون للمتطرِّفين العنيفين السابقين تأثير على هؤلاء السجناء من خلال عملية فك الارتباط، ويمكن ضمهم إلى العملية حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً. ومن الجائز أن يكون للمتطرِّفين العنيفين السابقين، خاصة

[٥٦] مذكرة روما، الممارسة الجيدة ٨.

[٥٧] مذكرة روما، الممارسة الجيدة ١٢.

أولئك الذين اجتازوا هم أنفسهم عملية فك الارتباط، تأثير على السجناء المتطرِّفين العنيفين المشاركين في هذه التدخلات. ويمكن لشهادات السجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين أن تكون بمثابة دليل بالغ التعبير على منافع التغير.[٥٨] ويمكن لشهاداتهم بشأن مواضيع منها: عملية تلقين المبادئ، وانتشال أنفسهم من العنف، والواقع المر للعيش كمتطرِّف عنيف أن يكون لها تأثير كبير على المتطرِّفين العنيفين الحاليين. ومع ذلك، يجب أن يتم تمحيص هؤلاء المتطرِّفين العنيفين السابقين بدقة واختيارهم بعناية. بيد أنه بما أنَّ هؤلاء المتطرِّفين العنيفين السابقين قد يصبحون هم أنفسهم أهدافا للانتقام العنيف، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامتهم أثناء هذه العملية.[٥٩]

إندونيسيا: استخدام الإرهابيين السابقين في أنشطة فك الارتباط

يركز نهج الشرطة الإندونيسية في اجتثاث التشدُّد من المدانين الإرهابيين تركيزاً قويًّا على المجموعة القيادية السابقة للجماعة الإسلامية. ففي إطار هذا النهج، وإضافة إلى تقديم حوافز مالية إلى بعض الأفراد، تُدرَج عناصر من برنامج مكافحة الأيديولوجية لإقناع المقاتلين بأنَّ العنف ليس جزءا من الدين. وبناء على ذلك، قادت الشرطة مبادرة لاستخدام المقاتلين السابقين الذين راجعوا مواقفهم بشأن العنف للتواصل مع مقاتلين آخرين في السجون. ويستند ذلك إلى افتراض أنَّ المتشدِّدين السابقين لهم تأثير أطول أجلاً على مؤيدي الجهاد العنيف مقارنة بنداءات الشخصيات الدينية المعتدلة.

Ungerer C.' Jihadists in Jail: Radicalisation and the Indonesian prison experience'. Australian Strategic Policy Institute. 2011; 40: 1-20.

أفراد الأسرة والأشخاص المهمّون الآخرون

ينبغي أيضاً النظر في إدماج أفراد الأسرة والأشخاص المهمّين الآخرين في تدخلات فك الارتباط. فالأُسرة يمكن أن تؤدي دوراً أساسيًّا في نجاح التدخلات الرامية إلى فك الارتباط وهي تساعد بصفة خاصة بعد الإفراج عن السجين في إعادة إدماج الفرد ومنعه من العودة إلى حياة التطرُّف العنيف. لذا ينبغي أن يُشرَك أفراد أُسر السجناء بنشاط في التدخلات الرامية إلى فك الارتباط.[٦٠] وسيساعد هذا أيضاً على أن تفهم الأسرة ما يمر به السجين وتتعاطف معه وتكون أكثر استعدادا لتهيئة بيئة داعمة له بعد الإفراج عنه. ولن يكون أيُّ دور ذي مغزى للأُسر ممكناً إلاَّ إذا شعر أفراد الأسرة بالأمان ولم يتعرضوا للتخويف. وقد تكون علاقتهم بالدولة في البداية قائمة على الريبة والخوف، ولذا فإنَّ تجاربهم قد تتطلب ضمانات إضافية.

بيد أنَّ هناك حالات أسهم فيها أفراد الأسرة في توجيه السجين نحو العنف، وينبغي لإدارات السجون أن تقيِّم بعناية إشراك أفراد الأسرة في هذه الحالات استناداً إلى تقييم للمخاطر.[٦١]

---

[٥٨] انظر على سبيل المثال: Speckhard, A., Shaikh, M., and Stern, J. (2014). *Undercover Jihadi: Inside the Toronto 18, Al Qaeda Inspired, Homegrown, Terrorism in the West*, Advances Press; Husain, E. (2007) *The Islamist: why I joined radical Islam in Britain, what I saw inside and why I left*, London: Penguin Books, pp. 48-66; Jacobson, M. (2010). "Terrorism Dropouts: Learning from Those Who Have Left", *Policy Focus*: 101, The Washington Institute for Near East Policy; Choudhury, T. (2009) Stepping out: supporting exit strategies from Violence and extremism. Project: European network of former extremists, feasibility assessment, Institute for Strategic Dialogue.

[٥٩] مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ١٣.

[٦٠] Disley, E. et al (2011) Individual disengagement from Al Qa'ida-influenced terrorist groups: A Rapid Evidence Assessment to inform policy and practice in preventing terrorism, Office for Security and Counter-Terrorism, UK Home Office, pviiv.

[٦١] مذكرة روما، الممارسة الجيدة ١٤. وانظر أيضاً: Chernov Hwang (2016) Jihadist Disengagement from Violence: Understanding Contributing Factors, RSIS Commentary No. 139 – 9 June 2016.

سنغافورة: الدعم لأُسر السجناء المتطرِّفين العنيفين

أنشئ فريق مشترك بين الوكالات للرعاية اللاحقة في سنغافورة للحفاظ على استقرار الأسرة و/أو تسهيله خلال الفترة التي يكون فيها المتطرِّف العنيف في السجن. وكان المحرك الرئيسي للفريق هو دعم أُسر السجناء من أجل منع الجماعات المتطرِّفة من القيام بذلك بعد احتجاز السجين. وتغلَّب الفريق على شكوك أزواج السجناء بطرائق عملية جدًّا—على سبيل المثال، عن طريق تقديم المساعدة المالية، على اعتبار أنَّ السجناء كانوا في أحيان كثيرة المعيلين الوحيدين. كما ساعد الفريقُ الأزواج على العثور على عمل، وعلَّمهم القراءة وكفل استمرار تعليم أطفال السجناء دون انقطاع بوسائل مختلفة منها تسجيلهم في البرامج الدراسية وتأمين إعفائهم من الرسوم المدرسية وتوفير مصروف الجيب الخاص بهم.

مساهمة مقدَّمة من دائرة السجون في سنغافورة خلال اجتماعي فريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

أفراد المجتمع

يمكن لأفراد المجتمع، بمن فيهم المشاهير وغيرهم من الشخصيات المؤثرة، أن يساعدوا أيضاً على حفز التغيير لدى السجناء المتطرِّفين العنيفين، ويمكن إشراكهم في التدخلات الرامية إلى فك الارتباط. ذلك أنَّ المواضيع التحفيزية ورسائل النفع العام التي يوصلونها يمكن أن تكون آسرة وفعالة إلى حد بعيد.

يُعتبر إشراك المجتمع أمراً حيويًّا من أجل التصميم والتنفيذ الفعالين للبرامج الناجحة في مجال مكافحة التطرُّف العنيف واجتثاث التشدُّد. ولذلك دعا المشاركون إلى زيادة المشاركة المجتمعية في تلك السياسات وإلى ضرورة تحديد الشركاء المجتمعيين الحقيقيين وذوي المصداقية من أجل تصميم وتطوير عملية التكيف الاجتماعي. وتوفِّر مشاركة المجتمع الضمانات والشفافية بشأن الحالة الحقيقية للنزلاء، وكيفية التعامل معهم ورعايتهم بما من شأنه تفنيد إحدى أهم حجج المتطرِّفين العنيفين. كما أنه يحسِّن العلاقات بين الدولة ومجتمعاتها المحلية، ويعزز الثقة والتعاون.

Global Counterterrorism Forum: Sydney Memorandum on Challenges and Strategies on the Management of Violent Extremist Detainees (2012), Solution Strategy 6.

وينبغي أيضاً النظر في إشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع المجتمعي والقطاع الخاص. وهذه الهيئات كثيراً ما لا تُعتبر جزءا من النظام أو الدولة، ولذا فهي قد تجد من الأيسر إقامة علاقات بالسجناء المتطرِّفين العنيفين. ويجلب إشراك هذه الجماعات فائدة مضافة تتمثل في استمرارية الرعاية من أجل إعادة إدماج السجناء المتطرِّفين العنيفين عند الإفراج عنهم.

ألمانيا - شبكة منع العنف

تعمل "شبكة منع العنف"، وهي منظمة غير حكومية، منذ عام ٢٠٠١، بنجاح على الحد من الجرائم الخطيرة وأعمال العنف المتطرِّفة ذات الدوافع الأيديولوجية والدينية التي يرتكبها الشباب. واستناداً إلى أسلوب تعليم المسؤولية (Verantwortungspädagogik®)، حددت شبكة منع العنف طريقة للتعامل مع الأشخاص الذين ينتمون إلى هياكل مناهضة للديمقراطية من دون إهانتهم، مما يسهِّل عودتهم إلى المجتمع الديمقراطي.

وتقوم الرؤية المعتمدة على أنَّ الأشخاص الضعفاء أيديولوجيا والمجرمين العنيفين المدفوعين بدافع التطرُّف يغيِّرون سلوكهم من خلال جهود اجتثاث التشدُّد، ويعيشون حياة مستقلة، ويصبحون جزءا من المجتمع الديمقراطي، من أجل منع التطرُّف من أيِّ نوع. وتعمل شبكة منع العنف على ضمان حصول الناس على الأدوات والموارد المتاحة للتفكُّر في أنماطهم السلوكية السابقة والتغلب عليها. والهدف هو تمكينهم من عيش حياة لا يؤذون فيها أنفسهم أو الآخرين.

ومن المرجح أن يتحدث السجناء المتطرِّفون العنيفون إلى الميسِّرين الذين لا يُنظر إليهم على أنهم "جزء من النظام". ويكون الوصول أسهل ويكون التواصل القائم على الندية أيسر بكثير نظرا لعدم وجود علاقات قائمة على القوة أو التسلسل الهرمي كما هو الحال عند التعامل مع موظفي السجن. وينبغي أن يكون المدرِّبون أشخاصاً يمكن للسجين المتطرِّف العنيف أن ينتمي إليهم، ومن غير المرجح أن تكون لدى موظفي السجون/الموظفين العموميين شخصية يمكن للسجين أن يتماثل معها. ويمكن لممارسي المنظمة غير الحكومية أن يواصلوا العمل معه عند الإفراج عنه، أيّ أنَّ السجين المتطرِّف العنيف السابق يمكن أن يلجأ إلى المدرب الذي يعرفه ويثق به بالفعل بدلاً من الاضطرار إلى التعامل مع غريب.

مساهمة مقدَّمة من شبكة منع العنف خلال اجتماعي فريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وينبغي لسلطات السجن أن تقيِّم بعناية الهيئات الخارجية قبل أن يُسمح لها بالتعامل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين. وينبغي الاهتمام أيضاً بإبرام اتفاق خطي مع الهيئة المعنية وأن يحدد ذلك الاتفاق ما ينبغي للمنظمة عمله أو الامتناع عنه.

٤- تقييم وإدارة المخاطر التي يشكلها السجناء المتطرِّفون العنيفون

٤-١ مقدِّمة

يُعتبر التقييم السليم لمخاطر السجناء أحد المكونات الأساسية للسياسات الجيِّدة في مجال إدارة السجون. فهو يمكِّن من الاستخدام الكفء للموارد، ومواءمة الأحكام مع الحالات الفردية، وحماية الجمهور، ودعم حقوق الإنسان الخاصة بالسجناء. ويمكن أيضاً للاستثمار في إرساء وتنفيذ نظم فعالة وقائمة على الأدلة لتقييم المخاطر أن يمكِّن الدول الأعضاء من تحسين فرص إقناع السجناء المتطرِّفين العنيفين بفك ارتباطهم بالعنف.

ولا يمكن إدارة السجناء بنجاح دون تقييم المخاطر التي يمثلونها. ولذلك، لا بد لإدارة السجون أن تجري تقييما دقيقا، يُعرف أحياناً بـ"الفرز"، لجميع السجناء عندما يدخلون السجن لأول مرة، على أن يُكرَّر تقييم أكثر تفصيلا للمخاطر على فترات منتظمة بعد ذلك. وينبغي أن تشمل مجموعة الأخطار التي يجري تقييمها خلال الفرز الأولي ما يلي:

- الإضرار بالنفس أو بالسجناء الآخرين أو بالأشخاص العاملين في السجن أو زائريه (المخاطر المتصلة بالأضرار)؛
- تهديد حسن النظام في السجن وزرع التشدُّد المفضي إلى العنف لدى السجناء الآخرين (المخاطر المتصلة بالنظام)؛
- احتمال الفرار (المخاطر المتصلة بالأمن)؛
- ارتكاب جريمة خطيرة أخرى أثناء الإجازة الممنوحة للسجين من السجن أو عند الإفراج عنه (المخاطر المتصلة بمعاودة الإجرام)؛
- التحريض على ارتكاب الجرائم في المجتمع بالتعاون مع الشركاء في العالم الخارجي (المخاطر المتصلة بالجرائم)؛
- تحديد المتطرِّف العنيف، بما في ذلك الحالات التي لا تكون فيها الجريمة المزعومة أو الفعلية متصلة مباشرة بالتطرُّف العنيف.

ويُفترض أن يكون لنوع المخاطر التي يشكلها السجين المتطرِّف العنيف تأثير كبير على استراتيجية إدارة المخاطر، كما ينبغي أن يكون عليه الحال فيما يخص جميع السجناء. فعلى سبيل المثال، سوف يتعين على إدارة المخاطر الخاصة بالسجناء الذين يُقدَّر أنهم يشكلون خطراً جسيماً من حيث إمكانية فرارهم أن تشدِّد التدابير والإجراءات الأمنية، في حين أنَّ إدارة المخاطر الخاصة بالسجناء الذين يُقدَّر أنهم يشكلون خطراً على النظام قد لا تحتاج إلى التأكيد على الأمن بقدر التأكيد على الجهود الرامية إلى تغيير المواقف والسلوك. وفي حالة السجناء المدانين بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب، تشمل المخاطر المحدَّدة التي ينبغي إدراجها ما يلي: دورهم داخل تنظيمهم أو جماعتهم

(أي ارتفاع أو انخفاض المستوى)، وقيامهم بتجنيد السجناء الآخرين أو دفعهم إلى التشدُّد المفضي إلى العنف (أي درجة القيادة الملهمة أو الجاذبية)، وصون أو إنشاء هياكل قيادة عملياتية في السجن، والتخطيط للقيام بأنشطة عنيفة وإجرامية من داخل السجن، بالتواصل مع أطراف موجودة خارجه.

ومن الأهمية بمكان أن يُفهم أنَّ السجناء المتطرِّفين العنيفين لا يشكلون مجموعة متجانسة. وكثيراً ما تكون الدوافع والظروف والأسباب التي تجعل أفراداً يرتكبون جرائمتطرُّف عنيف متنوعة ومعقدة.[٦٢] وينبغي لتقييم المخاطر الخاص بمثل هؤلاء السجناء أن يسترشد بفهم دقيق لخصائص أيِّ تنظيم ينتمون إليه ولدوافعهم. كما ينبغي ألاَّ يُفترض أنَّ جميع السجناء المدانين بارتكاب جرائم متصلة بالإرهاب ملتزمون بتحقيق تغيير سياسي أو اجتماعي أو بالكفاح من أجل قضية أخلاقية أو دينية. وقد أظهرت الممارسة العملية أنَّ بعضهم ينخرط في ذلك النشاط بسبب دوافع إجرامية تقليدية أساساً (مثل الكسب المالي أو للإثارة أو لمجرد متعة مكتسبة من ارتكاب أعمال العنف)، في حين أنَّ البعض الآخر يضلع فيه لإشباع حاجات ورغبات متأصلة أو وجودية في الأساس (مثل الحاجة إلى المكانة أو الانتماء أو المعنى). وفي بعض الحالات، من ناحية أخرى، يدان السجناء بارتكاب جريمة لا تمت إلى التطرُّف العنيف بصلة ولكن تكون نيتهم متصلة بالتطرُّف العنيف. ومن شأن تطبيق تقييم شامل وموثوق للمخاطر أن يستبين السجناء الذين يرتبط دافعهم الحقيقي بالتطرُّف العنيف.

ولذا فإنَّ من الأهمية بمكان أن يتم تقييم كل فرد، بما في ذلك الظروف الشخصية والسياقية التي أسهمت في تكوين آرائه المتطرِّفة العنيفة والتي يُحتمل أن تسهم في مثل ذلك الإجرام في المستقبل.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل الرابع من دليل المكتب بشأن إدارة شؤون السجناء الشديدي الخطورة (٢٠١٥) (Handbook on the Management of High-Risk Prisoners)، بما في ذلك التوجيهات المحدَّدة بشأن: التقييمات والتصنيف والترتيب الفئوي والتخصيص وتخطيط الأحكام.

٤-٢- القبول والتصنيف والترتيب الفئوي

تقتضي قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) ضرورة الفصل بين السجناء دائماً حسب وضعهم القانوني (بين من هم بانتظار المحاكمة والمحكوم عليهم)، ونوع الجنس (بين الرجال والنساء)، والسن (بين الأطفال والبالغين). وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يُجرى تقييم لجميع السجناء عند قبولهم من أجل تحديد المخاطر التي قد يشكلونها على أنفسهم و/أو الآخرين وكذلك احتياجاتهم. ولتلك التقييمات الفردية أهمية حاسمة من أجل ضمان أن تُتخذ التدابير اللازمة للتقليل من هذه المخاطر إلى أدنى حد والاستجابة لاحتياجات السجناء بطريقة تتيح إدماجهم الاجتماعي في نهاية المطاف. وينبغي تصنيف كل سجين، على أساس تقييم مخاطره وحاجاته، وفقاً لسجله الجنائي وطباعه ومقتضيات معاملته، بما في ذلك تخصيص فئة أمنية تتوافق مع نتائج تقييم المخاطر.[٦٣]

ويُعتبر تصنيف السجناء وترتيبهم الفئوي ضروريين لاتخاذ القرار بشأن توزيعهم على سجن مناسب أو وحدة مناسبة داخل سجن، ويشكلان، إلى جانب نتائج تقييم المخاطر والحاجات الخاص بهم، الأساس لوضع خطط فردية لتنفيذ الأحكام. وتنطبق هذه القواعد الأساسية على إدارة جميع السجناء. وهي في الواقع بالغة الأهمية في حالة السجناء

[٦٢] انظر، على سبيل المثال: Stys, Y. & Michel, S. (2014). Examining the Needs and Motivations of Canada's Federally Incarcerated Radicalized Offenders (Research Report R-344). Ottawa, ON: Correctional Service of Canada.

[٦٣] قواعد نيلسون مانديلا، القواعد ١١ و٨٩ (١)-(٢) و٩٣.

المتطرّفين العنيفين حيث إنَّ أيَّ قصور في تقييمهم وتصنيفهم وترتيبهم الفئوي وتوزيعهم يمكن أن تكون له عواقب وخيمة وبعيدة المدى على السجناء والجمهور.

> يمكن أن يكون تطوير نظام قبول وتقييم وتصنيف فعال للسجناء الجدد خطوة أولى مهمة. وتبدأ الخطوات المهمة الأولى في إدارة السجون عند دخول السجناء الجدد مبنى السجن. وعليه، يمكن أن يتم تحديد النزلاء المستهدفين في برامج إعادة التأهيل بشكل واضح ولا التباس فيه على أساس معايير معيَّنة. وتشكل معرفة أكبر قدر ممكن عن خلفية السجناء الشخصية وسجلهم الجنائي وسماتهم الشخصية وأيديولوجيتهم وسلوكهم في السجن أمراً مهمًّا لاتخاذ قرارات تصنيف صائبة ولتصميم برامج إعادة تأهيل فردية فعالة.
>
> مذكرة روما، الممارسة الجيِّدة ٣.
>
> وينبغي إيلاء عناية خاصة لإجراءات قبول جميع السجناء حيث إنَّ حسن تنفيذ تلك الإجراءات يتيح غرس مشاعر الثقة والأمان في السجناء مما يتيح إجراء تقييم سليم لحالتهم الصحية عند الدخول، ويسهم في التقييم الجيِّد للمخاطر والحاجات، ووضع خطط تنفيذ الأحكام، والتصنيف والتوزيع والإيواء.
>
> *Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 19.*

وتتيح معرفة أكبر قدر ممكن عن زملاء المتطرِّف العنيف من المدعى عليهم وخلفيته الشخصية وتاريخه الجنائي واتصالاته المهمة وأيديولوجيته التسجيل على نحو أدق وإجراء الترتيب الفئوي والتوزيع بالصورة الملائمة. ففي الصومال، على سبيل المثال، دُرِّبَ موظفو السجون على استخدام أداة تقييم بسيطة وأساسية تنطوي على توجيه مجموعة مكونة من ٤٥ سؤالا إلى السجناء. وقد استُخدم هذا التقييم مع ما يزيد على ٨٠٠ سجين متطرِّف عنيف مزعوم ومحكوم عليه حيث تبيَّن أنَّ ١٤٨ سجيناً فقط هم ممن لديهم دوافع أيديولوجية أو دينية؛ أمَّا الآخرون، فكانوا مدفوعين بحوافز مالية تقدمها الجماعة المتطرِّفة العنيفة. وقد دُفع هؤلاء السجناء إلى الانضمام إلى الجماعة المتطرِّفة العنيفة بسبب الفقر وليس الأيديولوجية أو الدين.

وإضافة إلى المعلومات التي تُجمع بإجراء مقابلات مع السجين المتطرِّف العنيف، ينبغي أن تُجمع المعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى. ويُعتبر الحصول على المعلومات الجيِّدة النوعية من أجهزة إنفاذ القانون والمحاكم المطلعة على القضايا من الأمور المهمة إذ إنه يشجع على اضطلاع إدارة السجن بعمليات التسجيل والتصنيف على نحو أكثر استنارة. ويمكن أيضاً لسجلات المحاكم والتقييمات التي يعدها الأخصائيون الاجتماعيون والأخصائيون النفسيون والأطباء النفسانيون أن توفر مصدراً قيِّما للمعلومات، وهو ما ينطبق أيضاً على الاتصال بأسرة المتطرِّف العنيف وأصدقائه.

> ينبغي أن تستند التقييمات إلى مصادر متعددة للمعلومات من أجل زيادة الموثوقية. وينبغي للمصادر أن تتألف من:
>
> - البيانات الاكتوارية: عن الفرد والجريمة
> - العوامل الدينامية: مثل العمل والسكن والصحة العقلية والدعم الأسري، وما إلى ذلك. وقد تشكل التغيرات في هذه العوامل على وجه الخصوص محفِّزات لزيادة الخطر أو ظروفا مخفِّفة تحد منه.
> - العوامل السريرية: الحكم على الأمور مهنيا والخبرة، باستخدام الخبرة الشخصية والمهنية لتقييم المعلومات المجمَّعة من خلال المقابلات وقراءة الملفات.

- المعلومات الواردة من الشركاء في إطار متعدد الوكالات: المعلومات الواردة من الأخصائيين الاجتماعيين والشرطة ودوائر الاستخبارات وغيرها إزاء القضية الخاصة بأحد الأفراد.

Radicalisation Awareness Network (2016) Dealing with radicalisation in a prison and probation context, RAN Prisons and Probation - practitioners working paper, p. 5.

ومن المهم أيضاً وضع نظام فعال لإدارة ملفات السجناء وقاعدة بيانات لتسجيل المعلومات وحصر جميع السجناء المتطرِّفين العنيفين من وقت دخولهم السجن لأول مرة حتى نهاية عقوبتهم. كما تُبيَّن بصورة مساوية أهمية نظام إدارة ملفات السجناء وعناصره الرئيسية في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).[٦٤]

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر دليل إدارة ملف السجناء (٢٠٠٨) الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة.

وينبغي أن يتولى إجراء التقييمات موظفون مدرَّبون تدريباً ملائما وكذلك، عند الاقتضاء، معتمدون. وحيث إنَّ التقييم ينبغي أن يشمل طائفة من المخاطر والمسائل، ينبغي أن يشارك في التقييم موظفون من تخصصات مختلفة.

- الفصل: كما ورد سابقا، يجب الفصل بين السجناء حسب مركزهم القانوني ونوع جنسهم وعمرهم. وفيما يخص معظم السجناء، فإنَّ هذه العوامل ثابتة ولا تتغير إلاَّ في عدد قليل جدًّا من الظروف، على سبيل المثال، عندما يصبح الأطفال بالغين. ويكون هذا الفصل عاملاً أساسيًّا عندما يتعلق الأمر بالتوزيع على سجن أو جزء من سجن[٦٥] ولا يتوقف على أيِّ تقييم للمخاطر.
- التصنيف: ينطوي التصنيف على تمييز أكثر تطورا للفصل بين السجناء حيث يسهِّل إيداعهم السجن (القسم) الأنسب والذي يكفل (أ) معالجة مسائل الصحة والسلامة والأمن على النحو المناسب؛ و(ب) المساهمة في تهيئتهم في الوقت المناسب للإفراج عنهم في نهاية المطاف. وتستند عملية التصنيف إلى المعلومات المكتسبة عن طريق تقييم المخاطر والاحتياجات الفردي لكل سجين، وقد توجهها أيضاً المسائل الصحية المحتملة المقيَّمة أثناء الفحص الطبي عند القبول.

١- الأغراض من التصنيف هي:

(أ) أن يُفصَل عن الآخرين السجناءُ الذين يرجَّح، بسبب سجلهم الجنائي أو طباعهم، أن يكونوا ذوي تأثير سيِّئ عليهم؛

(ب) أن يُصنَّف السجناء في فئات، بغية تيسير معاملتهم توخِّياً لإعادة تأهيلهم الاجتماعي.

٢- تُستخدَم لمعاملة مختلف فئات السجناء، بقدر الإمكان، سجون مختلفة أو أقسام مختلفة في السجن الواحد.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة ٩٣؛ انظر أيضاً قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، القاعدتين ٤٠ و٤١.

[٦٤] قواعد نيلسون مانديلا، القواعد ٦-١٠.

[٦٥] المرجع نفسه، القاعدة ١١.

- الترتيب الفئوي: كما هو الحال بالنسبة إلى جميع السجناء، ينبغي أيضاً ترتيب المتطرِّفين العنيفين فئويا وفقاً للمخاطر الأمنية (الفرار) ومخاطر السيطرة (احتمال المشاركة في أنشطة من شأنها أن تعطل السجن أو تغرس في السجناء الآخرين التشدُّد المفضي إلى العنف) بما يتفق مع استنتاجات تقييم المخاطر الخاص بهم. ويشير الترتيب الفئوي الأمني إلى تخصيص فئة أمنية للسجناء ينبغي أن تكون أدنى فئة متسقة مع إدارة المخاطر الأمنية المقدَّرة فيما يخص السجين ومن ثم إلى إيداعه نظام سجن مناسباً لإدارة مستواه الأمني ومخاطره وحاجاته الأخرى على المستوى الفردي.[٦٦]

وفي معظم الولايات القضائية، تُوصف السجون بحسب فئتها الأمنية، والتي قد تكون مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة. وتستند الفئة الأمنية للسجن إلى مستوى الأمن الموجود فيه. فالسجن الذي يخضع لإجراءات أمنية مشددة توجد به ترتيبات أمنية مادية وإجرائية وديناميةٍ كبيرة بحيث يستحيل على السجين الهروب. وفي المقابل، في السجون ذات المستوى الأمني المنخفض قد لا توجد أقفال على أبواب الزنزانات وقد يكون السياج المحيط منخفضا. ولدى اتخاذ القرار بشأن توزيع السجناء، ينبغي احترام المبادئ القائلة بضرورة حجز جميع السجناء في أقل الأماكن تقييدا من أجل احتجازهم على نحو آمن ومأمون، استناداً إلى تقييمات المخاطر الفردية الخاصة بهم ومن دون تمييز.

وعادة ما يودع السجناء المتطرِّفون العنيفون الذين يُقيَّمون ويصنَّفون باعتبارهم يشكلون خطراً كبيراً سجناً ذا مستوى أمني مرتفع أو وحدة تخضع لحراسة أمنية مشدَّدة ضمن سجن ذي فئة أمنية أدنى (سجن ذي مستوى أمني متوسط مثلاً). وقد يلزم إيداع العدد الصغير من السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يُعتبرون شديدي الخطورة مرافق تخضع لحراسة أمنية قصوى، قد تكون عبارة عن سجون خاصة أو وحدات منفصلة داخل سجن آخر (على سبيل المثال داخل سجن مشدَّد الحراسة يضم سجناء آخرين شديدي الخطورة).

وفي البلدان ذات الموارد المنخفضة، وخاصة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع، نادرا ما تُجرى تقييمات فردية للمخاطر. وعادة ما يُجرى تصنيف السجناء وترتيبهم فئويا على أساس نوع الجنس والسن وأحياناً أيضاً الحالة السابقة على المحاكمة، وإن كان حتى هذا النوع من الفصل غير مطبَّق دائماً. وقد يُحتجز السجناء المدانون بجرائمتطرُّف عنيف تلقائيا في ظروف أمنية مشدَّدة وبالغة التقييد، ليس على أساس تقييم فردي للمخاطر، وإنما بصورة خالصة استناداً إلى طول وطبيعة أحكامهم أو التهم الموجهة إليهم. ويؤدي الاكتظاظ المزمن إلى تفاقم التحديات التي يطرحها الافتقار إلى نظام سليم للتقييم والتصنيف. وفي ظل هذه الظروف، فإنَّ ضمان السلامة والأمن في السجون التي يُحتجز بها سجناء متطرِّفون عنيفون ينطوي على تحديات بشكل خاص. ومن الأهمية بمكان أن تُبذل الجهود، حتى في البلدان ذات الموارد الشحيحة، من أجل اتخاذ تدابير لوضع نظام للتقييمات الفردية، على الأقل من أجل فصل من يشكلون خطورة شديدة عن الآخرين، والتأكد من أنَّ من يحتاجون إلى الحماية يحظون بها.

وليس الفحص التقييمي للسجين عند الدخول سوى بداية لعملية تقييم المخاطر. ذلك أنه لا بد من إجراء تقييم كامل للتعرف على المخاطر والاحتياجات المتصلة بتطرفه العنيف، مع إجراء المزيد من التقييمات على فترات منتظمة خلال الفترة التي يقضيها السجين المتطرِّف العنيف في الحبس.

[٦٦] المرجع نفسه، القاعدة ٨٩(٢)؛ وانظر أيضاً قواعد بانكوك. القواعد ٤ و٤٠ و٤١؛ والقواعد الأوروبية للسجون، القاعدتين ٥١(٤) و٥٣(٥).

الولايات المتحدة الأمريكية: التحقق من مجموعات التهديد الأمني وإدارتها

في ثمانينات القرن العشرين، شهد عدد جماعات التطرُّف العنيف في السجون، التي يشار إليها أيضاً باسم مجموعات التهديدات الأمنية، في سجون الولايات المتحدة نموا مطّردا. وواجه موظفو السجون في جميع أنحاء البلد التحدي المتمثل في إدارة العنف والنشاط الإجرامي المرتبطين بهؤلاء السجناء، وفي الوقت نفسه ضمان عدم انتهاك حقوقهم المدنية وتلك المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة.

وتُعَدُّ العملية المسماة "التحقق من مجموعة التهديد الأمني" إحدى أقيم الأدوات التي جرى تطويرها في الولايات المتحدة. ويشمل التحقق تقييم إمكانية كون أحد النـزلاء عضواً في مجموعة تهديد أمني، وذلك استناداً إلى استعراض موضوعي لعوامل سابقة التحديد مثل طبيعة الجريمة الجنائية الراهنة، والتاريخ الجنائي، والاعتراف الذاتي، والوشم، والتجمع مع أعضاء معروفين في مجموعات التهديد الأمني، وحيازة رموز و/أو وثائق وصور، وما إلى ذلك، تخص مجموعات التهديد الأمني. وتُخصَّص لكل عامل من هذه العوامل قيمة رقمية. وإذا بلغ السجين عتبة معيَّنة، يمكن التحقق منه على أساس مستوى مشاركته ونشاطه مع المجموعة. وبسبب الاختلافات في القوانين والأنظمة، وكذلك الاختلافات الثقافية على نطاق البلد، فإنَّ العوامل والأوزان المخصصة لها قد تختلف من ولاية إلى أخرى، ولكن العملية هي نفسها أساساً. وفي معظم الولايات الأمريكية، يجوز للسجين أن يستأنف أيَّ قرار بشأن ارتباطه بمجموعة تهديد أمني على اعتبار أنَّ ذلك القرار يمكن أن يؤثر على القرارات المتعلقة بتصنيف الحجز والسكن والبرامج والجوانب الأخرى المتعلقة بحبسه.

ومن المهم ألاَّ يغيب عن الأذهان أنَّ التحقق من حيث الانتماء إلى مجموعة تهديد أمني يختلف عن التصنيف. ولا يزال جميع السجناء يخضعون لعملية تصنيف موضوعية لتحديد المخاطر والاحتياجات الخاصة بهم. وتساعد عملية التحقق من حيث عضوية مجموعة التهديد الأمني على توجيه القرارات الخاصة بالتصنيف. كما أنها تساعد على تجنب "وسم" السجناء باعتبارهم أعضاء في مجموعات التهديد الأمني بضمان أن تُتَّبع نفس العملية الشفافة والموضوعية والموثَّقة في جميع الحالات. ويتمثل عامل مهم آخر في أنَّ التحقق من عضوية مجموعة التهديد الأمني والتصنيف على هذا الأساس عملية مستمرة. ومع تغيُّر حالة سجين وسلوكه، يجوز إعادة النظر في التحقق من عضوية مجموعة التهديد الأمني والتصنيف على أساسها.

وتُعَدُّ عملية التحقق من عضوية مجموعة التهديد الأمني عنصراً رئيسيًّا في الإدارة الفعالة لأعضاء مجموعات التهديد الأمني في سجون الولايات المتحدة. كما أنها تؤدي إلى تبادل المعلومات بين الوحدات المعنية بمجموعات التهديد الأمني في جميع أنحاء البلد وتكوين شبكات إقليمية وعلى مستوى الولايات للتحري عن العصابات، وهو أمر أساسي للرصد الفعال لنشاط هذه الجماعات، التي غالبا ما تكون عابرة لخطوط الولايات القضائية.

مساهمة مقدَّمة من المكتب الاتحادي للسجون، الولايات المتحدة الأمريكية، خلال اجتماعي فريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

٤-٣- التوزيع وأماكن الاحتجاز

يتعيَّن على جميع إدارات السجون أن تحدد الكيفية التي ستأوي بها السجناء المتطرِّفين العنيفين داخل نظام السجون الخاص بها.[٦٧] ويرتبط هذا القرار بعدد من المسائل، منها ما إذا كان ينبغي الفصل بين السجناء المتطرِّفين العنيفين وعامة السجناء (الفصل)، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان ينبغي أن يُعزَل بعضهم عن بعض (العزل)، أو يُحتفظ بهم في مكان واحد (التركيز)، أو ما إذا كان ينبغي تفريقهم على نطاق عدد صغير من السجون (التفريق). أمَّا البديل فهو إدماج السجناء المتطرِّفين العنيفين في عامة السجناء (الإدماج). ويمكن ملاحظة وجود مزيج من هذه النُّهج بين الدول الأعضاء، وفي الواقع فإنَّ النهج المختلط هو المعتمد في كثير من الأحيان. وكما نوقش في القسم السابق، فإنَّ الفئة الأمنية لكل سجين متطرِّف عنيف سيكون لها أيضاً آثارها على القرارات الخاصة بالتوزيع.

[٦٧] مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ٤.

وبغض النظر عما إذا كان السجناء المحكوم عليهم في جرائم متصلة بالإرهاب يوضعون في سجون أو أجنحة منفصلة أو يُوزَّعون على نطاق نظام السجون، فإنَّ المخاطر التي قد يشكلونها، بما في ذلك خطر غرس التشدُّد في السجناء الآخرين، تُقيَّم بصورة فردية قبل البت في كيفية توزيعهم، وتجري مراجعتها على فترات منتظمة.

Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 20.

وليس ثمة جواب صحيح وحيد، وسوف يتعين على إدارات السجون أن تحدِّد النهج الأمثل تجاه أماكن الاحتجاز، استناداً إلى عوامل محدَّدة داخل البلد.[٦٨] وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- عدد السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين سيتم فصلهم أو تفريقهم؛
- حالة البنية التحتية للسجون وقدرة الإدارة على تأمين الاحتجاز الآمن إذا تم تفريق المتطرِّفين العنيفين على عدد من السجون؛
- قدرات الموظفين وأعدادهم ومستوى مهاراتهم؛
- الموارد المالية المتاحة لإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين؛
- الإطار التشريعي والسلطات المسؤولة؛
- السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي؛
- الخطر الذي يمثله الفرد من استمرار انقياده نحو التشدُّد المفضي إلى العنف أو من قيامه بغرس هذا التشدُّد في الآخرين؛
- طريقة عمل الجماعة المتطرِّفة العنيفة وهيكلها التنظيمي.

فرنسا: إيواء السجناء المتطرِّفين العنيفين

يمثل إنشاء أجنحة مخصصة للسجناء المتطرِّفين العنيفين في السجون في فرنسا أحد التدابير الرئيسية التي اعتمدتها إدارة السجون في سياق مكافحة الإرهاب. ويتم اختيار السجون التي تُنفَّذ فيها هذه التدابير وفقاً لتصميمها المعماري وموقعها وقدرتها. ويخضع الموظفون المنتدبون للعمل في هذه الأجنحة من السجون لدورة تدريبية مدتها ثلاثة أسابيع. ومن بين الأجنحة الخمسة في السجون، يُخصَّص جناحان لتقييم السجناء المتشدِّدين أو من هم على طريق التشدُّد المفضي إلى العنف، بينما تُكرَّس الأجنحة الثلاثة الأخرى لإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين.

ولا يُودع أجنحة السجون المخصصة للسجناء المتطرِّفين العنيفين سوى السجناء الذكور البالغين. ويقع اختيار السجناء أثناء اجتماع يضم مديري السجون وكذلك مديري خدمات إعادة الإدماج الاجتماعي ودائرة مراقبة السلوك. وتستند قرارات التوزيع إلى موجز/خلفية السجين ومدى تجاوبه.

وكقاعدة عامة، يتم التوزيع في أجنحة السجون المخصصة للسجناء المتطرِّفين العنيفين في زنزانات فردية، أساساً من أجل احترام مبدأ الفصل بين المحتجزين قبل المحاكمة والسجناء المحكوم عليهم. وتتماشى معاملة السجناء في الأجنحة المخصصة مع نظام السجون العادية من حيث حقوق وواجبات السجناء المعنيين، بما في ذلك الحق في البقاء على اتصال بالأسرة، وإمكانية الوصول إلى الأنشطة البناءة، إلخ. وتختلف إدارة السجناء في أجنحة السجون المخصصة للسجناء المتطرِّفين العنيفين باختلاف أجنحة السجون. فعلى سبيل المثال:

[٦٨] المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (٢٠١٥)، التوصيات المرتبطة بإدارة السجون لمكافحة ومخاطبة ظاهرة التطرُّف الراديكالي داخل السجون، التوصية السادسة – أخذ العوامل الملائمة بعين الاعتبار عند تحديد ما إذا كان يجب عزل أو تفريق النزلاء مع إيلاء اهتمام خاص للمنظِّرين الأيديولوجيين والقادة الإرهابيين وأولئك الذين هم عرضة لرسائلهم المتطرِّفة العنيفة.

- في بعض أجنحة السجون، تكون البرامج إلزامية مما يعني أنَّ على السجناء المشاركة في أنشطة التدريب العامة (الدورات التي يقدمها معلمون موفدون من وزارة التعليم الوطني)، وأفرقة المناقشة، وجميع الأنشطة الضرورية الأخرى التي تعالج مخاطر محدَّدة.
- في أجنحة السجون الأخرى، تكون إدارة المحتجزين فردية، أيْ أنَّ المهنيين من مختلف التخصصات يقومون بتقديم الخدمات/إجراء المقابلات على أساس فردي.

وتتألف إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين من ثلاث مراحل، وهي: (أ) اكتساب ثقة السجين؛ و(ب) معالجة الأيديولوجيات والمعتقدات؛ و(ج) التقييم الذاتي والتوقعات الخاصة بالمستقبل. وتتسم الأعمال المنجزة في أجنحة السجون المخصصة بتعددية التخصصات. فعند المستوى الأول، هناك حراس السجون، وموظفو السجون المسؤولون عن إعادة الإدماج الاجتماعي، ومراقبو السلوك، وكذلك الأخصائيون النفسيون والمدرِّسون. وعند المستوى الثاني، هناك شركاء آخرون ذوو صلة يعملون مع السجناء، من قبيل ممثلي نظام التعليم الوطني ووحدات الرعاية الصحية، وما إلى ذلك.

دراسة حالة مقدَّمة من مديرية إدارة السجون، فرنسا، خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

- الفصل: يمكن أن يؤدي فصل السجناء المتطرِّفين العنيفين عن عامة السجناء إلى أن تصبح إدارتهم أسهل، وهو يقلل من خطر قيامهم بغرس التشدُّد المفضي إلى العنف في الآخرين.[٦٩] وإضافة إلى ذلك، فإنَّ الموارد الضرورية، بما فيها التدابير الأمنية الإضافية وتدريب ضباط السجون والموظفين المتخصصين، قد لا تلزم إلاَّ في عدد محدود من المواقع. ومع ذلك، هناك أيضاً جوانب سلبية لفصل السجناء المتطرِّفين العنيفين عن عامة السجناء، فإبقاء هؤلاء السجناء منفصلين يمكن أن يولِّد مخاطر. فقد يُعلي الفصل مكانتهم في أعين السجناء الآخرين أو الجماعات الأخرى في المجتمع. كما أنَّ جمع السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يُبدون مستويات شديدة التباين من التشدُّد المفضي إلى العنف ينطوي على خطر أن يتأثر السجناء الأقل تشدُّداً بالسجناء الأكثر تشدُّداً.[٧٠] كما أنَّ حبس السجناء المتطرِّفين العنيفين في أجنحة منفصلة في السجون قد يعزز رفض هؤلاء السجناء أو وصمهم، مما قد يصعِّب اندماجهم مع عامة السجناء عند نقلهم إلى نظام للسجون العادية (على سبيل المثال، تنفيذاً لخطة لفك الارتباط أو إعادة الإدماج). وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يضفي الفصل مستويات غير مرغوب فيها من المكانة/الشعور بالأهمية على الفريق المنفصل.

[٦٩] للاطلاع على أمثلة عن الفصل، انظر: *Netherlands* - Veldhuis, T.M. & Lindenberg, S. (2012a) "Limits of Tolerance under pressure: A case study of Dutch terrorist detention policy". *Critical Studies on Terrorism*, 5, 425-443); Kenya – *Kenya* to tackle radicalisation with new prison for "extremists", 16 February 2016, Available at: http://uk.reuters.com/article/uk-kenya-prison-idUKKCN0VQ0S4; *Saudi Arabia* - Boucek, C., (2008) "Jailing Jihadis": Saudi Arabia's special terrorist prisons". Terrorism Monitor, 6, 4-6; Philippines - Morales, R. (2012) "Integration versus segregation: A preliminary assessment of de-radicalisation in two Philippine correctional facilities". *Studies in Conflict and Terrorism Journal*, 35, 211–228; *Australia* – Brown, D. (2008) The effect of terrorism and terrorist trials on Australian prison regimes, in C.Cunneen & M. Salter (Eds.), Proceedings of the Second Australia and New Zealand Critical Criminology Conference, Sydney, Australia, 19–20 June. (pp. 61-76). Sydney: University of New South Wales.).

[٧٠] انظر على سبيل المثال، Adeline Hazan (French Prison Controller) "When I visited the prison in Fresnes, I noticed that they had placed a young man who left for Syria on a whim [in a cell] with a completely radicalized leader.", quoted in: Jublin, M. (2015) "France's Prison Controller Thinks Grouping Radical Inmates Together Is a Terrible Idea", Vice News, June 30, 2015.

إندونيسيا: سياسة توزيع الإرهابيين

إنَّ عدد السجناء الإرهابيين صغير جدًّا مقارنة بالعدد الكلي لنـزلاء السجون الإندونيسية، حيث بلغ ٢٧٤ سجيناً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وهؤلاء السجناء منتشرون نسبيًّا في النظام، ويُحتفظ بهم في نحو ٢٦ سجناً مختلفاً، حيث يُحتفظ ببعض السجناء الأكثر تشدُّداً في سجون مختلفة بجزيرة نوسا كامبانجان. وربما كان التركيز الأكبر للسجناء الإرهابيين في سجن كيبينانغ في جاكرتا الذي كان يضم ٥٤ سجيناً إرهابيًّا في عام ٢٠١٣.

وقد حاولت السلطات الإندونيسية في البداية تركيز السجناء الإرهابيين. فعلى سبيل المثال، أثناء النـزاع مع حركة آتشيه الحرة، بُذلت جهود لتركيز السجناء من الحركة. بيد أنَّ هذا الوضع تغير صوب سياسة تقوم على التفريق، لا سيما بالنسبة للسجناء الذين صدرت بحقّهم أحكام بالسجن تتجاوز ثلاث سنوات. وجاء التغيير في النهج استجابة أساساً للمسائل المتعلقة بأماكن الاحتجاز وليس لسياسة حكومية واعية بشأن التفريق. وطرأت مسألة مماثلة لاحقا فيما يخص السجناء الإرهابيين. وفي حين أنَّ هؤلاء السجناء كثيراً ما يُحتجزون في سجون مشدَّدة الحراسة، فإنهم لا يُعزلون عن السجناء الآخرين وتكون لهم المزايا نفسها من حيث حقوق الزيارة. وفي الواقع، فإنَّ قدرتهم على التنقل داخل السجن والوصول إلى أماكن الزيارة تفوق مثيلتها لدى معظم السجناء الآخرين، حيث إنَّ بعض الموظفين يتعرَّضون للتخويف من السجناء الإرهابيين.

وأثيرت شواغل خطيرة إزاء ما يتمتع به هؤلاء السجناء من حرية الاختلاط بالسجناء الإرهابيين الآخرين، بما في ذلك القادة والمنظِّرون الأيديولوجيون، وكذلك قدرتهم على الاختلاط بحرية بالفئات الأخرى من السجناء، والنظام المرتخي نسبيًّا الذي يتيح للسجناء الإرهابيين أعدادا كبيرة من الزوار. وسُجل أنَّ قائداً إرهابيًّا تلقّى ٩٠٠ زائر منفصل على مدى سنة. وفي أماكن الزيارة بالسجون، يتمتع السجناء الإرهابيون بحرية التنقل والتجمع.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرّفين العنيفين أعده آندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرّفين العنيفين (هيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

- العزل: يُحتجز السجناء المتطرِّفون العنيفون بصورة منعزلة في بعض البلدان، حيث يُحتجز كل سجين في زنزانة وحيدة، معزولا تماما عن العالم الخارجي وعن السجناء الآخرين. كما يُقلَّل اتصالهم بالموظفين إلى الحد الأدنى، وعادة ما لا تنطوي التمرينات الرياضية التي يمارسونها يوميا لمدة ساعة على أيِّ اتصال بالسجناء أو الموظفين. وتُعتبر تلك الممارسات بمثابة حبس انفرادي مطوَّل. وفي بلدان أخرى، قد يُحتجز بعض السجناء المتطرِّفين العنيفين بصورة دائمة بشكل منفصل عن الآخرين في زنزانة مخصصة لشخص واحد مع سبل شديدة التقييد أو معدومة للوصول إلى أنشطة النظام، وهو ما يمكن أيضاً وصفه بالحبس الانفرادي المطوَّل. ومن المهم أن يُلاحَظ في هذا الصدد أنَّ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء تحدد على نحو لا لبس فيه الحبس الانفرادي المطوَّل (الذي يتجاوز ١٥ يوما) أو غير المحدود بوصفه أحد الممارسات التي ينبغي حظرها. وقد يشكل العزل الدائم والكامل انتهاكا آخر لالتزامات الدول الأعضاء بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.[٧١]
- التركيز: يتيح الإبقاء على السجناء المتطرِّفين العنيفين في واحد أو اثنين من السجون لإدارة السجن أن تركز جميع مواردها، بما في ذلك التدابير الأمنية الإضافية وتدريب ضباط السجون والموظفين المتخصصين، في

[٧١] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ٤٣ (١) و(ب)؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٢٠ بشأن المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٩٢)؛ ولجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية المتعلقة بالتقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى الخامس المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية (الرقم المرجعي للأمم المتحدة CAT/C/USA/CO/3 إلى ٥)، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الفقرة ٢٠؛ وانظر أيضاً بروتوكول اسطنبول بشأن استخدام الحبس الانفرادي وآثاره (A/63/175، المرفق)؛ وتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/66/268)، لا سيما الفقرات ٧٥ و٧٦ و٨٠ و٨١ و٨٤.

مواقع محدودة. ومن الممكن أيضاً، من خلال مؤسسة واحدة، إيجاد بيئة علاجية أساساً يمكن فيها تعزيز أثر التدخلات. بيد أنَّ تركيز السجناء المتطرِّفين العنيفين في سجن أو سجنين يمكن أن تكون له بعض المساوئ. أولا، يمكنه أن يجعل ذلك السجنَ محط تركيز الهجمات الخارجية التي تُشَنُّ لتحرير السجناء. وثانيا، يمكن أن تشكل السيطرة على السجناء تحديات إدارية إذا وُضع السجناء المتطرِّفون العنيفون في مؤسسة واحدة، على سبيل المثال، حيث يقرر السجناء أن يتسببوا في اضطرابات. ومن الممكن أن يؤدي إيواء جميع السجناء المتطرِّفين العنيفين معا إلى زيادة مخاطر العنف في السجون وفرص القيام بأنشطة غير مشروعة. فقد تحاول منظمات التطرُّف العنيف ذات الهياكل المنظَّمة إعادة إنشاء هياكل القيادة العملياتية الخاصة بها، وممارسة الضغط لتقويض جهود فك الارتباط بالعنف، والوقوف كجبهة متحدة في مواجهة سلطات السجن. وقد يمثل التلاعب بالموظفين أو توجيه التهديدات لهم أيضاً خطراً كبيراً.

الجزائر: التصنيف والفصل

يُفصل المحتجزون المتهمون بجرائم تتعلق بالإرهاب على نحو صارم عن بقية نزلاء السجن، ويقسَّمون إلى ثلاث فئات استناداً إلى شخصيتهم وخطورة الجريمة المزعومة:

المتطرِّفون العنيفون: الأفراد الذين يتسم سلوكهم باللجوء إلى العنف المسلح والعصيان وعدم احترام قوانين السجن ولوائحه، إضافة إلى إرادة قوية للهيمنة على السجناء الآخرين والتلاعب بهم؛

المتطرِّفون الأيديولوجيون: أولئك الذين يمجدون الإرهاب بشكل منفصل داخل مرافق السجون رغم عدم لجوئهم إلى العنف ورغم احترامهم للقوانين واللوائح؛

الآخرون: من يُتهمون بعدم الإبلاغ عن الهجمات الإرهابية، على سبيل المثال خوفا من الانتقام. وهذه الفئة من السجناء تمثل الأقل خطراً، وهي منضبطة عموماً، وتتبع لوائح السجن، بل وتتعاون أحياناً مع السلطات الوطنية.

ويُعتبر الفصل بين هذه الفئات أمراً أساسيًّا من أجل تفادي التشدُّد المفضي إلى العنف و/أو تجنيد السجناء الآخرين. وتتمثل أهداف التصنيف والفصل في توزيع السجناء المتطرِّفين العنيفين على المجموعات المناسبة ـــ والتي تتراوح بين عزل الأفراد الأكثر خطورة والمجموعات الصغيرة بالنسبة إلى الأفراد الأقل خطورة ـــ وفصلهم عن بقية نزلاء السجن. وفي الجزائر، ترى إدارة السجون وإعادة الإدماج أنَّ من المهم عدم تركيز عدد كبير من السجناء المتهمين بجرائم متصلة بالإرهاب في سجن واحد.

دراسة حالة مقدَّمة من إدارة السجون وإعادة الإدماج في الجزائر، خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

وأخيرا، هناك أيضاً شواغل خاصة من منظور المعاملة بإنسانية وكرامة. فهناك احتمال متزايد بتقويض التوازن بين المراقبة والرعاية، لصالح زيادة المراقبة في السجون التي تضم مجموعة كبيرة من السجناء المتطرِّفين العنيفين. ونظرا لأنه لا يمكن أن يكون هناك سوى عدد محدود من هذه المؤسسات ضمن نظام السجون الواحد، فثمة احتمال متزايد بأن يُوضع السجناء بعيدا عن ديارهم مما سيعيق أو يحد من الاتصالات الأُسرية. ومن ثم فإنَّ إيواء السجناء المتطرِّفين العنيفين معا قد يسهم فعليا في تهيئة الظروف المؤاتية للتشدُّد المفضي إلى العنف بدلاً من القضاء عليها. وفي بعض الأحيان، تكون نماذج التركيز مقترنة بنظم تقييدية في السجون فيما يتعلق بالسجناء المتطرِّفين العنيفين،

مما قد يثير مشاعر التمييز والمعاملة غير العادلة بين السجناء المعنيين وشبكة الدعم الخاصة بهم، مما يؤجج الإحباط والغضب الكامنين في جذور العنف المتطرِّف.[٧٢]

وباختصار، فإنَّ إيواء السجناء المتطرِّفين العنيفين مع أقرانهم من ذوي الأفكار المماثلة قد يهيئ الفرص لهم لأن يشكلوا جماعات مُحكمة البناء ويخططوا جماعيا لتنفيذ أنشطة متطرِّفة عنيفة، كما أنَّ ظروف الحبس القاسية قد تثير الغضب والإحباط وتحفز تكثيف الالتزام الأيديولوجي. وعلاوة على ذلك، فإنَّ من الوارد أن يتحول السجناء المحتفَظ بهم في سجون متخصصة للمتطرِّفين العنيفين إلى أبطال في أعين أتباعهم، بما ينشئ قاعدة دعم أقوى للأنشطة المتطرِّفة العنيفة. وبدلاً من ذلك، قد يوسمون أيضاً ويُرفضون تبعا لذلك من قبل عامة الجمهور مما قد يسبب مشكلات على صعيد إعادة الإدماج بعد الإفراج عنهم ويزيد خطر معاودة الإجرام. وتبين التجارب السابقة بشأن استراتيجيات تركيز السجناء المتطرِّفين العنيفين أنَّ تلك السياسات يمكن أن تولِّد مجموعة من الآثار الجانبية غير المرغوب فيها مثل المقاومة الحادة بين السجناء، وحشد المزيد من الدعم للأهداف السياسية للسجناء، وزيادة العنف بين المجتمعات التي تدعمهم. وبالمثل، فإنَّ ظروف سجن وحبس الأعضاء المسجونين تحتل حيزا أساسيًّا في روايات العديد من الحركات المتطرِّفة العنيفة، مثل جماعة الإخوان المسلمين والجيش الجمهوري الأيرلندي، ومؤخَّراً الدولة الإسلامية (داعش)، ويبدو أنها تشكل عوامل دافعة في إنشاء قاعدة دعم لهذه الحركات.[٧٣]

كما أنَّ احتجاز السجناء المتطرِّفين العنيفين مع أقرانهم من ذوي الأفكار المماثلة يزيد من احتمال بروز قائد ملهم لهم، وتجمعهم ضمن جماعة فرعية متماسكة، وازديادهم استقطابا واعتمادهم المزيد من المواقف المتطرِّفة العنيفة. وفي هذه الحالات، وعلى الرغم من أنَّ وجود جماعة متماسكة ذات زعيم محدَّد يوفر هيكلا مفيدا كي تعمل دائرة السجون من خلاله، قد يفضي الأخذ بالنماذج القائمة على تركيز هؤلاء السجناء في نهاية المطاف إلى خطر تعزيز احتمال التشدُّد العنيف بدلاً من كبحه، مما يمكن أن يؤدي إلى تعزيز (أو على الأقل استمرار) التهديد المتطرِّف.[٧٤]

- التفريق: في بعض الولايات القضائية، يجري تفريق السجناء المتطرِّفين العنيفين بين السجون المشدَّدة الحراسة داخل مؤسسة السجون. وحيثما تكون السجون المشددة الحراسة غير موجودة أو غير كافية، يمكن أن يودع السجناء المتطرِّفون العنيفون السجون العادية بحيث يوضعون إمَّا في وحدة منفصلة مشدَّدة الحراسة أو زنزانات مفروشة ومجهزة بحيث توفر مستوى عاليا من الأمن. وعادة ما تكون هذه الزنزانات موجودة في أجزاء السجن التي توفر أكبر حماية من العالم الخارجي.

إنكلترا وويلز: تفريق السجناء المتطرِّفين العنيفين

تتألف "مؤسسة السجون ذات الحراسة المشدَّدة" في إنكلترا من ثمانية سجون تأوي "الفئة ألف" من النزلاء الذين يُعتبر أنهم يشكلون أكبر المخاطر المحتملة. ويوجد حاليًّا ما مجموعه نحو ١٢٠ سجيناً إرهابيًّا، يوجد منهم ما يزيد قليلاً على ٢٠ سجيناً رهن التحقيق ويُحتجزون في سجون في إنكلترا، ومعظمهم منتشرون بين السجون الثمانية المشدَّدة الحراسة. وقد حُدد تسعون منهم باعتبارهم يخضعون لتأثير تنظيم القاعدة، بينما يشمل الثلاثون الباقون إرهابيين فيما يتعلق بحقوق الحيوان وانفصاليين وإرهابيين محليين آخرين.

---

(٧٢) Williams, R. "Why some prisons produce terrorists", *The Globe and Mail*, 4 February 2015.

(٧٣) McCoy, T. (2014) "How the Islamic State evolved in American Prison". The Washington Post. 4 November 2014.

(٧٤) Veldhuis, T. (2015), Captivated by fear. "An evaluation of terrorism detention policy", PhD thesis, University of Groningen; Ungerer C. (2011) "Jihadists in Jail: Radicalisation and the Indonesian prison experience". Australian Strategic Policy Institute, 40: p. 12.

إثر إنجاز استعراض للتشدُّد العنيف في السجن، أوعزت به الحكومة، أعلنت وزارة العدل تحوُّلاً سياساتيا في آب/أغسطس ٢٠١٦، يتمثل في فصل السجناء الإسلاميين المتطرفين عن السجناء العامين وإيداعهم في "وحدات متخصِّصة" في مرافق تنفذ فيها تدابير أمنية مشدَّدة. وخلص الاستعراض إلى أنَّ بعض السجناء ذوي الشخصية الجذابة يمارسون "تأثيراً حاملاً على التشدُّد" على السجناء المسلمين الآخرين. كما ذُكِر فيه أنَّ بعضهم قد شجَّع على الاعتناق المتشدد للإسلام و/أو شارك في تخويف أئمة السجن.

Pickering, R.: "Terrorism, extremism, radicalisation and the offender management system in England and Wales", in: A. Silke (2014): Prisons, Terrorism and Extremism, p. 162; Ministry of Justice (2016): Government sets out new measure to tackle extremism in prisons, Press release, 22 August.

غير أنَّ هناك بعض إدارات السجون التي تعتقد أنَّ سياسة توزيع السجناء المتطرِّفين العنيفين على عدة سجون مشدَّدة الحراسة قد ينطوي على مشكلات حيث قد يولِّد صعوبات لوجستية وأمنية وعملياتية.[٧٥]

المغرب: تركيز السجناء الإرهابيين وتفريقهم

في عام ٢٠١٥، وُصف ما يقرب من ٦٠٠ سجين في نظام السجون بالمغرب بأنهم من المتطرِّفين السياسيين. وعادة ما يكون هؤلاء السجناء مدفوعين بتفسير متطرِّف للإسلام، وغالبا ما تكون لهم صلات بجماعات مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وقررت سلطات السجون في البداية تركيز السجناء المتطرِّفين في عدد قليل من السجون وفصلهم عن عامة السجناء. وأُبقي على المجموعتين منفصلتين فيما يعزى جزئيا إلى المخاوف بأن يغرس السجناء المتطرِّفون نزعة التشدُّد في السجناء الآخرين. غير أنَّ سياسة الفصل حُكم عليها بالفشل. فقد وُجد أنَّ تركيز السجناء الإرهابيين يؤدي إلى تزايد التشدُّد بين هؤلاء السجناء وتقويض الجهود الأخرى الرامية إلى تشجيع اجتثاث التشدُّد. واشتد التزام السجناء بالقضية في سياق الحبس مع السجناء ذوي الخلفيات المماثلة. ولمعالجة ذلك، وُضعت سياسة جديدة قائمة على التفريق. وأدى ذلك إلى توزيع السجناء المتطرِّفين الستمائة على نحو ٤٠ سجناً مختلفاً.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين أعده آندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

- الإدماج: اتضح في بعض البلدان أنَّ إدماج السجناء المتطرِّفين العنيفين بين فئات السجناء الأخرى هو النهج الأفضل لأنه يحول دون تشكيل جماعات متماسكة ويواجه المتطرِّفين العنيفين بمنظورات وأفكار بديلة قد تسهم في فك ارتباطهم بالتطرُّف العنيف.[٧٦] بيد أنَّ الحبس القائم على إدماج السجناء المتطرِّفين العنيفين بين سائر السجناء أو تفريقهم يحمل معه مخاطر التشدُّد المفضي إلى العنف وتجنيد السجناء الآخرين.

---

[٧٥] انظر Sydney Memorandum, Internal Challenge 2.

[٧٦] Jones, C. and Morales, S. (2012)- Integration versus Segregation: A Preliminary Examination of Philippine Correctional Facilities for De-Radicalisation, *Studies in Conflict& Terrorism*, 35:3, 211-228، خلص جونس وموراليس إلى أنَّ إدماج النزلاء الإرهابيين مع العصابات في السجون قد يشجع مؤقتا على فك الارتباط بالعنف ووضع الأسس لاجتثاث نزعات التشدُّد. بيد أنه من دون استراتيجية مصمَّمة خصيصا للتدخل، قد يعود النزلاء الإرهابيون إلى التشدُّد بمجرد عودتهم إلى ظروفهم الاجتماعية الأصلية.

كندا: نموذج التوفيق بين الإدماج والفصل

لا تودع دائرة السجون في كندا المجرمين المدانين بالإرهاب لديها سجوناً مخصصة، وإنما تستخدم بدلاً من ذلك نموذج التوفيق بين الإدماج والفصل. ويركز هذا النهج أساساً على إدماج المجرمين المتشدِّدين في بيئة مفتوحة لعامة النـزلاء؛ بيد أنها تسمح بالفصل المادي/الجغرافي لهؤلاء المجرمين في الحالات التي تشير فيها المعلومات الأمنية إلى أنَّ الاجتماع المباشر لاثنين أو أكثر من الجناة المتشدِّدين يشكل خطراً على الجاني أو المؤسسة أو الموظفين. ويجوز تحقيق الفصل من خلال وضع المجرم المتشدِّد ضمن وحدة معيشة مختلفة في نفس المرفق الإصلاحي، أو عن طريق إيداعه مؤسسة أو إصلاحية مختلفة. ومن شأن إيداع المجرمين المدانين بالإرهاب باستمرار مع أنواع أخرى من المجرمين الذين يشكلون تهديداً أمنيًّا تفادي منح مكانة غير مبرَّرة للمجرم المتشدِّد وتبديد أيِّ احتمال بتكوين قاعدة قوة من أجل "التجنيد/زرع التشدُّد".

دراسة حالة مقدَّمة من إدارة السجون في كندا، خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وفي عدد من الدول الأعضاء، يُنقل السجناء المتطرِّفون العنيفون باستمرار إلى مؤسسات مختلفة لمعالجة الاكتظاظ الهيكلي أو، في حالة القادة، لأسباب أمنية. ويمكن لعمليات النقل المتكررة أن تعطل جهود فك الارتباط وإعادة التأهيل.[٧٧] ولذا ينبغي أن تكون عمليات النقل محدودة وأن تتم إدارتها بفعالية للتقليل إلى الحد الأدنى من أثرها على عملية فك الارتباط وإعادة الإدماج.

ويعتمد بعض الدول الأعضاء نهجا مختلطا يستند إلى دور السجين المتطرِّف العنيف داخل تنظيمه أو نوع التنظيم المتطرِّف العنيف. فعلى سبيل المثال، يُقيَّم مناصرو الأيديولوجيات المتطرِّفة العنيفة والقادة الملهمون باعتبارهم أكثر احتمالا لأن يزرعوا التشدُّد في الآخرين وليس فقط في أتباعهم وجنودهم المسخَّرين، وأن يكون لهم تأثير مكثَّف على زملائهم السجناء (الذين يتسمون فعلاً بالتطرُّف العنيف). ولذلك، يُفصَل حَمَلة الأيديولوجيات والقادة عن عامة السجناء بينما يُدمَج الأتباع والجنود المسخَّرون في عامة النـزلاء.

إسبانيا: استراتيجيات مختلفة للتعامل مع جماعات إرهابية محدَّدة

تمثل السياسة الإسبانية لتوزيع السجناء الإرهابيين حالة مميزة، حيث يعتمد البلد استراتيجيات مختلفة للتعامل مع جماعات إرهابية محدَّدة. ومن منظور تاريخي، فإنَّ التهديد الإرهابي الرئيسي في إسبانيا منذ سبعينات القرن العشرين مصدره جماعة الباسك الانفصالية، المعروفة اختصارا باسم "إيتا" (أرض الباسك والحرية). وفي البداية، طبقت السلطات الإسبانية سياسة قائمة على التركيز فيما يخص سجناء منظمة "إيتا" حيث كانت تحتجزهم في عدد صغير من المرافق. وفي أواخر الثمانينات من القرن العشرين، تم تغيير هذه السياسة إلى سياسة قائمة على التفريق لنشر سجناء منظمة "إيتا" في جميع أنحاء نظام السجون. وفي المقابل، لدى بروز الإرهابيين الإسلاميين العنيفين كتهديد كبير في العقد الأول من الألفية الثالثة، كانت السياسة الإسبانية تقوم على الإبقاء على هؤلاء السجناء مركَّزين وتفادي تفريقهم على نطاق المنظومة. ومن ثم، فإنَّ دائرة السجون الإسبانية تطبق سياستيْ توزيع متمايزتين في آن واحد.

وقد استند قرار تفريق سجناء منظمة "إيتا" إلى تحليل للجماعة. ذلك أنَّ "إيتا" جماعة إرهابية كبيرة نسبيًّا ولديها تنظيم محكم البناء إلى درجة كبيرة وتعتمد تسلسلا هرميا على الطريقة العسكرية. وقبل عام ١٩٨٦، كان نهج تركيز السجناء مطبقاً على السجناء المنتمين إلى منظمة "إيتا". وأشارت السلطات إلى أنَّ ذلك سمح للجماعة بالاحتفاظ بالسيطرة الوثيقة على أعضائها، وأبقى السجناء على درجة كبيرة من التماسك والتنظيم.

[٧٧] انظر Council of Europe: Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 22.

ومن أجل تقويض ذلك، بدأت السلطات الإسبانية، بعد عام ١٩٨٦، في توزيع سجناء منظمة "إيتا" على نطاق أوسع في جميع أنحاء نظام السجون الإسباني. وفي البداية، شمل ذلك إرسال السجناء إلى ٥٤ سجناً مختلفاً تفاوت عدد سجناء المنظمة في كل منها بين سجين واحد و٤١ سجيناً. وأُرسل بعض السجناء إلى مسافة تبعد عن إقليم الباسك أكثر من ٤٠٠٠ كيلومتر، وتحديداً إلى سجن في جزر الكناري. ومن الدوافع الأخرى لاستراتيجية التفريق أنها وفرت للحكومة مسألة مساومة في المفاوضات مع منظمة "إيتا". ذلك أنَّ سجناء منظمة "إيتا" يفضلون أن يُوضعوا في سجون أقرب إلى الإقليم الذي يشكل وطنهم، وأتاحت استراتيجية التفريق للحكومة أمراً يمكنها استخدامه لتقديم تنازلات مقابل تنازلات أخرى من المنظمة أو السجناء.

بيد أنَّ الإرهابيين الإسلاميين العنيفين مثَّلوا تحدِّياً مختلفاً تماما وفق ما رأت سلطات السجن. فعلى عكس منظمة "إيتا"، لم يكن السجناء الإرهابيون الإسلاميون العنيفون، وعددهم ٧٥ سجيناً، ينتمون إلى منظمة متماسكة وحيدة، ولا يوجد لديهم تسلسل هرمي واضح أو سلسلة قيادة واضحة. ولذا فإنَّ التدريب والتنظيم الموجودين لدى سجناء منظمة "إيتا" ليسا من سمات السجناء الإسلاميين العنيفين. وعلاوة على ذلك، كانت هناك مخاوف كبيرة من أنَّ السجناء الإسلاميين العنيفين قد يُحتمل بدرجة أكبر أن يحاولوا زرع التشدُّد في السجناء الآخرين مقارنة بمنظمة "إيتا". ونتيجة لذلك، لم تنفِّذ السلطات الإسبانية استراتيجية التفريق المطبَّقة على منظمة "إيتا" مع السجناء الإسلاميين العنيفين. وفي حين أنَّ معظم السجناء الإسلاميين العنيفين أُودعوا أجنحة معزولة، فقد سُمح لبعضهم بالاختلاط بالسجناء الآخرين ورُبط ذلك بحالات من نزعات التشدُّد.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين أعده آندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٤-٤- تقييم مختلف أنواع المخاطر: الأدوات والنُّهُج

أُحرز بعض التقدم في تقييم مخاطر العنف خلال العقد الماضي. وتجسد الجزء الأكبر من هذا التقدم في تحسين القدرة على التحديد الدقيق لهوية الأفراد الذين يواجهون خطرا كبيراً من حيث السلوك العنيف في المستقبل ضمن الفئات التي تشمل البالغين الذين يعانون من أمراض عقلية خطيرة، ونزلاء السجون، والمجرمين الذين يعانون من اختلالات عقلية، ومرتكبي الجرائم الجنسية.[٧٨]

ومن الأهمية بمكان، لدى استحداث أدوات وبروتوكولات موضوعية لتقييم المخاطر، أن يحدِّد المسؤولون ويبينوا بوضوح أنواع المخاطر التي يسعون إلى تقييمها. فعلى سبيل المثال، ينبغي لموظفي السجون أن يحددوا ما إذا كانوا يرغبون في تقييم ما إذا كان السجين المتطرِّف العنيف سوف يشكل خطراً داخل السجن أو إذا كانوا يسعون إلى استعراض المخاطر التي يشكلها السجين على المجتمع الخارجي، أو كليهما. وينبغي لهم كذلك تقييم المخاطر المحتملة على السجين، بما في ذلك التعرض للتأثير المتشدِّد ومن ثم احتمال تحوُّله إلى التشدُّد المفضي إلى العنف. وفي جميع الحالات، ينبغي أن تكون هذه الأدوات لتقييم المخاطر قائمة على الأدلة ومناسبة ثقافيا، وليست مستندة إلى تحيزات شخصية أو اعتبارات تخمينية أو أمر مستمد من ولايات قضائية أخرى دون مراعاة لخصوصيات الحالة.

ولدى تقييم المخاطر المتصلة بالأمن، فإنَّ الاعتبار الحاسم في تقييم المخاطر هو حماية الجمهور. وقد حُدِّدَ عدد من المعايير لتقييم هذه المخاطر، وهي تنطبق بالقدر نفسه على السجناء المتطرِّفين العنيفين:

- التهديد الذي قد يشكله السجين على المجتمع في حال فراره؛
- احتمال أن يحاول السجين الهروب إمَّا بمفرده أو بمساعدة خارجية؛

[٧٨] للاطلاع على موجز للتطورات، انظر: Heilbrun, K. (2003) "Violence Risk: From Prediction to Management", in *Handbook of Psychology in Legal Contexts*, Second Edition, edited by D. Carson and R. Bull. John Wiley & Sons.

- أي تاريخ سابق بشأن محاولة الهروب والحصول على مساعدة خارجية؛
- طبيعة الجريمة التي أدين بها السجين؛
- عدد وأنواع أيِّ جرائم سابقة؛
- إمكانات التهديد الموجَّه إلى السجناء الآخرين والموظفين؛
- المخاطر المحتملة على الجمهور من خلال الاتصال بالعالم الخارجي؛
- السلوك السابق في السجن؛
- احتمال أن يسعى السجين إلى بث التشدُّد المفضي إلى العنف في الآخرين.

ومن الأهمية بمكان أيضاً تقييم الظروف الشخصية والسياقية التي تساهم في إجرام السجين المتطرِّف العنيف ويُحتمل أن تساهم في أن يعاود الإجرام – وتحديداً، تقييم مخاطر ارتكاب الجرائم المتصلة بالتطرُّف العنيف في المستقبل. وفي سياق السجون، وفيما يخص هذا النوع من المجرمين، فإنَّ من المتَّفق عليه عموماً أنَّ النهج الأكثر فعالية هو استخدام التقييم المهني المنظَّم في إعداد التقييمات.[٧٩]

ويُعَدُّ التقييم المهني المنظَّم أكثر النُّهُج المتعارف عليها لتقييم المخاطر. ومن المهم الإشارة إلى أنَّ مصطلح "المهني" يُستخدم للإشارة إلى الحقيقة التي مفادها أنَّ هناك مهنيين غير مختصين بالعلاج (على سبيل المثال، موظفو السجون والزعماء الدينيون، وما إلى ذلك) يجرون تقييمات لمخاطر العنف. ويجب على المقيِّم أن يجري التقييم وفقاً للمبادئ التوجيهية التي تجسد المعارف النظرية والمهنية والتجريبية الحالية عن العنف. وتوفر تلك المبادئ التوجيهية المجموعة الدنيا من عوامل الخطر التي ينبغي مراعاتها في كل حالة. وعادة ما تشمل المبادئ التوجيهية أيضاً التوصيات المتعلقة بجمع المعلومات (مثل استخدام مصادر متعددة وطرائق متعددة) وإبلاغ الآراء. ويركز التقييم المهني المنظم على السجناء المتطرِّفين العنيفين كأفراد وليس كجماعات. وتُجمع المعلومات وتُرجَّح وتُدمج وفقاً للتقييم الذي يجريه المقيِّم الذي يستعين، في أحيان كثيرة، بأداة متخصِّصة لتقييم المخاطر. ولذا فإنَّ النهج يخضع للتوجيه التجريبي، وهو يحسِّن الاتساق لأنَّ كل مقيِّم يُشجَّع على النظر في المجموعة نفسها من عوامل تقييم المخاطر بالنسبة لكل شخص يجري تقييمه. كما يدعم هذا النهج الاتساق ولكن لا يُقصد به أن يفضي إلى تقييمات متطابقة، بل إلى جعل التقييمات قابلة لإعادة إنتاجها (باتباع المبادئ التوجيهية الخاصة بإنجازها والمتأصلة في المعارف التجريبية) وشفافة (تقوم على أسباب واضحة تفضي إلى تحديد عوامل الخطر ذات الصلة، أيْ أنَّ عوامل الخطر ينبغي أن تستند إلى الأدلة التي جُمعت عن السجين المتطرِّف العنيف، كما ينبغي أن تكون كيفية ارتباط عوامل الخطر هذه بالاحتياجات واضحة).

وتوفر الأدوات المتخصصة لتقييم المخاطر دليلاً يُسترشد به، وهي تحدد المجموعة الدنيا من عوامل الخطر التي ينبغي النظر فيها. وفي بعض الحالات، قد لا تكون بعض هذه العوامل ذات صلة بالموضوع؛ وفي حالات أخرى، قد يلزم إضافة المزيد من عوامل الخطر. وينبغي أن ينظر كل تقييم في جميع عوامل الخطر، حتى وإن رُفض بعضها لاحقا باعتباره غير ذي صلة بهذه الحالة الخاصة. بيد أنَّ العديد من أدوات وبروتوكولات تقييم المخاطر المتاحة حاليًّا مشكوك في مدى صلتها بالمتطرِّفين العنيفين لأنَّ العوامل المستخدمة في تقييم المخاطر لا تتصل بالضرورة بخلفية ودوافع هذه المجموعة من المجرمين العنيفين. ومن ثم، بغية وضع تدابير فك ارتباط فردية لفائدة السجناء المتطرِّفين العنيفين، لا بد من استخدام أدوات تقييم معدَّة خصيصا لتحديد مخاطر التشدُّد المفضي إلى العنف ومخاطر الاضطلاع بأنشطة ذات صلة بالتطرُّف العنيف في المستقبل، إذا كانت متاحة.

وقد استُحدث حتى الآن عدد محدود من الأدوات المحدَّدة، التي تناقَش أدناه، لتقييم السجناء المتطرِّفين العنيفين. ولم تُستخدم هذه الأدوات حتى الآن سوى مع أعداد محدودة من السجناء، وفي ولايات قضائية وسياقات محدَّدة،

[٧٩] انظر Monahan, J. (2012) "The individual risk assessment of terrorism", *Public Law and Legal Theory Working Paper Series*, 34; Borum, R. (2015) "Assessing Risk for Terrorist Involvement", *Journal of Threat Assessment and Management*, 2, 2, 63-87.

الأمر الذي قد يوحي بمحدودية صحتها.[٨٠] ويُحتمل أن توفر كلتا الأداتين توجيهات مفيدة في مجال العنف المتطرِّف، ولكن ينبغي توخي الحذر في استخدام التقييمات في جميع الولايات القضائية. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أنه قد لا يكون من الواقعي استخدام أدوات شاملة كتلك المستخدمة في الولايات القضائية ذات الموارد المحدودة، أو في حالات ما بعد انتهاء النزاع، أو عندما يكون هناك عدة مئات من السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يلزم تقييمهم. وقد استُحدثت أدوات أساسية أبسط للتقييم في بعض الولايات القضائية.[٨١]

وقد صُمِّمت أداة تقييم مخاطر التطرُّف العنيف (VERA-2)[٨٢] للاستخدام مع الأشخاص الذين يُشتبه في اعتناقهم التشدُّد المفضي إلى العنف، أو من هم بصدد التحول إلى التشدُّد المفضي إلى العنف، أو من لديهم تاريخ من العنف المتطرِّف، أو الذين أدينوا بارتكاب مثل تلك الجرائم. وهي تنطبق على الأشخاص المهتمين بتعزيز أيٍّ مجموعة متنوعة من أيديولوجيات التطرُّف العنيف، بما فيها الأيديولوجيات أو القضايا السياسية أو الاجتماعية أو الدينية أو غيرها. وتسهم الأداة VERA-2 في عملية متعددة الوسائط لتقييم المخاطر تعتمد على المعلومات التي تحصل عليها مبدئيا أجهزة الاستخبارات والأمن وإنفاذ القانون وتحللها وتتحقق منها. وبعد الإدانة، تُتخذ القرارات بشأن التصنيف الأمني والمكان الذي سيوضع فيه الجاني مبدئيا داخل نظام السجون. وتصبح الاحتياجات والمخاطر المحدَّدة ذات الصلة بالتشدُّد المفضي إلى العنف والتطرُّف العنيف، وكذلك أيُّ مخاطر واحتياجات إجرامية يتم تحديدها، محط تركيز تدخلات البرنامج خلال فترة السجن. وتركز الأداة VERA-2 على عدد من العوامل، وهي: عوامل الخطر المرتبطة بالمواقف-المعتقدات-الأيديولوجية، وعوامل الخطر المرتبطة بالسياق الاجتماعي والقصد، وعوامل الخطر المرتبطة بالتاريخ والقدرات، والعناصر التحفيزية والعناصر المرتبطة بالالتزام، والمؤشرات الوقائية. وتشمل النسخة المعززة VERA-2R من الأداة مؤشرات إضافية تتعلق بخلفية وحالة الصحة العقلية والدوافع.[٨٣]

واستُحدثت أداة أخرى، وهي المبادئ التوجيهية بشأن مخاطر التطرُّف (ERG22+)،[٨٤] للمساعدة على تقييم كل فرد، والظروف الشخصية والسياقية التي ساهمت في قيامه بارتكاب الجرائم المتطرِّفة العنيفة و/أو تلك التي يُحتمل أن تسهم في تلك الجرائم في المستقبل. وتعتمد هذه المبادئ التوجيهية نهج صياغة الحالة، وهو أسلوب لتحليل الظروف الفردية والسياقية المحدَّدة في حياة شخص ما التي يبدو أنَّ لها صلة وظيفية بإجرامه. وهو مناسب بوجه خاص فيما يخص الجرائم الفريدة حيث يقل اليقين بشأن سببها أو وظائفها. ويُستخدم التقييم المهني المنظَّم (الذي ورد وصفه سابقا في هذا الفصل)، ويوفِّر إطار للمساعدة على جعل هذه الأحكام منهجية ومدروسة وشفافة. وينظر الخبراء في أبعاد ثلاثة: (١) المشاركة، و(٢) القصد، و(٣) القدرة. وحُدِّد اثنان وعشرون عاملاً يبدو أنها تسهم في الجرائم المتطرِّفة، وهي عادة ما ترتبط بالأبعاد الثلاثة. ويُطلب إلى المقيِّمين النظر في هذه العوامل لضمان عدم إغفال ظروف محدَّدة قد تسهم إلى حد كبير في الإجرام. وهذا التقييم دينامي من حيث إنَّ بإمكانه قياس أثر التغييرات في حياة الناس على مستوى مشاركتهم أو قصدهم أو قدراتهم (بما في ذلك أثر التدخل على هذه المجالات).

---

(٨٠) Cook, A. (2014) Risk Assessment and Management of Group-Based Violence, Doctor of Philosophy thesis, Department of Psychology, Simon Fraser University, Canada, p. 4.

(٨١) انظر، على سبيل المثال، الأداة التي استحدثتها دائرة السجون النيجيرية Barkindo, A. and Bryans, S. (2016) "De-radicalising - Prisoners in Nigeria: developing a basic prison based de-radicalisation programme", *Journal for Deradicalisation*, Nr.7, Summer 2016.

(٨٢) Pressman, D. and Flockton, J. (2014) Violent extremist risk assessment; issues and applications of the VERA-2 in a high-security correctional setting, chapter 9 in Silke, A. (ed) *Prisons, Terrorism and Extremist – critical issues in management, radicalisation and reform*.

(٨٣) Pressman E., Duits, N., Rinne, T and Flockton, J. (2016) VERA–2R Violence Extremism Risk Assessment – version 2 Revised: A structured professional judgement approach, Nederlands Institut voor Forensische Psychiatrie en Psychologie.

(٨٤) Lloyd, M. and Dean, C. (2015) The Development of Structured Guidelines for Assessing Risk in Extremist Offenders, *Journal of Threat Assessment and Management*, 2015, Vol. 2, No. 1, 40–52.

وأيًّا كانت الأدوات المستخدمة، ينبغي تذكُّر أنَّ تقييم المخاطر ليس علماً دقيقاً، وأنه لن يقدم إجابة قطعية بشأن ما إذا كان السجين المتطرِّف العنيف يُرجَّح أن يعاود الإجرام بعد إطلاق سراحه. وتلك الأدوات هي مؤشرات على الأسباب الكامنة وراء كون الشخص متطرِّفاً عنيفاً، ويمكن أن تساعد على فهم ما إذا كان خطر معاودة الإجرام في تراجع نتيجة للتدخلات. وينبغي التحقق من التقييمات باستخدام مصادر أخرى للمعلومات مثل ملاحظات الموظفين والاستخبارات الأمنية. والنقطة الرئيسية هي أنَّ التقييم يوجِّه القرارات بشأن أفضل السبل لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها في المستقبل.

ومن المهم أيضاً أن يتم التحقق من صحة المعلومات الواردة من السجناء المتطرِّفين العنيفين مقارنة بالمصادر المتاحة الأخرى وبآراء الموظفين الآخرين. وإذا كانت المعلومات المقدَّمة من السجناء المتطرِّفين العنيفين تتعارض مع تلك المستمدة من التقارير والسجلات، يجب على الموظف أن يفحص هذه التناقضات. وعند استكمال أداة التقييم، يجب على الموظف أن يستخلص استنتاجات بشأن موثوقية المصادر من جميع الأدلة المتاحة قبل إكمال الأجزاء ذات الصلة من الوثائق. وإذا كان من الصعب تمييز المصدر الأكثر موثوقية، يجب على الموظف الذي يجري المقابلة أن يستخدم التقييم المهني ويسجل الأسباب. ويُعَدُّ هذا الأمر أساسيًّا بحيث يمكن للموظفين الآخرين، عندما يُعقد اجتماع مناقشة الحالة، أن يفهموا الكيفية التي اتُّخذت بها القرارات المتعلقة بالتقييم.

وفي نهاية التقييم، يجوز أن يتوصل كل موظف إلى استنتاج مختلف اختلافاً طفيفاً استناداً إلى المقابلات التي أجراها مع السجناء المتطرِّفين العنيفين. وعلى الموظف أن يتيح الاطلاع على التقييم الذي أجراه بناء على حكمه الفردي، وأن يسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المخاطر والاحتياجات الإجمالية فيما يخص كل سجين متطرِّف عنيف، في إطار الاجتماع لمناقشة الحالة.

وإجراء التقييمات مهمة ليست سهلة على الإطلاق. وقد يشعر العديد من الممارسين بالقلق والضغط وعدم الأمن إزاء إجراء التقييم "على الوجه الصحيح". وقد يؤدي هذا إلى التحيز والعزوف عن المخاطرة. وبغية تجنب ذلك، ينبغي أن يحظى الموظفون بالدعم في إدارة قلقهم والشعور بالثقة إزاء قراراتهم، سواء تلك التي تستند إلى نتائج أداة التقييم أو إلى رؤاهم المهنية. ويمكن وضع هيكل لدعم التحقق.[٨٥] ويمكن أيضاً معالجة القلق بتدريب الموظفين على تطبيق الأدوات المتخصصة وإجازتهم في هذا الشأن. وينبغي ألاَّ يدير التقييمات من لم يتم تدريبهم على تطبيقها على الوجه الصحيح وإجازتهم في ذلك.

٤-٥- فهم أسباب سلوك السجناء المتطرِّف العنيف

ليس كل من يرتبطون بجماعة أو قضية أو أيديولوجية تصبح عندهم النية للتسبب في ضرر، ومن ثم فإنَّ "القصد" كبعد إضافي هو أحد الاعتبارات المهمة. ذلك أنَّ عوامل القصد تصف العقلية التي ترتبط بالاستعداد لاستخدام العنف وتتناول الأفعال التي سيقوم به الفرد، وغايته منها. وتجدر الإشارة مجدَّداً إلى أنه ليس كل من يقصد التسبب في ضرر نيابة عن جماعة أو قضية أو أيديولوجية قادر على القيام بذلك، كما أنَّ خطط التسبب في العنف تتطلب مستوى عالياً من القدرات الشخصية أو الجماعية والموارد والتواصل حتى يُكتب لها النجاح. ومن ثم فإنَّ ما يستطيع الفرد القيام به يعد أحد الاعتبارات الرئيسية عند تقييم خطر العنف. ويمكن أن تشمل العوامل ما يلي: المعارف والمهارات والكفاءات الفردية، وسبل الوصول إلى الشبكات أو التمويل أو المعدات، والخلفية والقدرات الإجرامية.

[٨٥] Radicalisation Awareness Network (2016) Dealing with radicalisation in a prison and probation context, RAN Prisons and Probation - practitioners working paper, p. 5.

ومن شأن إجراء التقييم التفصيلي للمخاطر أن يمكِّن إدارة السجون من تحديد أيٍّ من الطائفة الواسعة من الدوافع والعوامل "جَذَبَ" أو "دَفَعَ" الأفراد تجاه التطرُّف العنيف. ويُعَدُّ فهم الأسباب التي تجعل فرادى السجناء يمضون في طريق التطرُّف العنيف أمراً بالغ الأهمية لعدد من الأسباب، هي: (أ) تصميم التدخلات المناسبة؛ و(ب) رصد تقدم تلك التدخلات وأثرها؛ و(ج) تحديد مخاطر أعمال العنف في المستقبل؛ و(د) المساعدة على تحديد العوامل الوقائية، و(هـ) المساعدة على تحديد استراتيجيات إدارية أخرى، و(و) الحيلولة دون قيام الافتراضات بشأن الجماعات بتوجيه الاستراتيجيات فيما يخص الأفراد (وهو ما قد تكون له نتائج عكسية).

> خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، أجريت بحوث عن دوافع التطرُّف العنيف. غير أنه لا توجد بيانات إحصائية موثوقة عن السبل المؤدية إلى التشدُّد الفردي. وعلى الرغم من وجود توجهات وأنماط يسهل التعرف عليها، لا يوجد توافق بين آراء الباحثين إلاَّ في مجالات قليلة. وتوحي البحوث النوعية، التي تستند بشكل رئيسي إلى المقابلات، بأنه يمكن التمييز بين فئتين رئيسيتين من الدوافع، هما: "العوامل الدافعة"، أيْ الظروفُ التي تؤدي إلى التطرُّف العنيف والسياقُ الهيكلي الذي ينشأ عنه؛ و"العوامل الجاذبة"، أيْ الحوافز والتجارب الشخصية التي تؤدي دوراً رئيسيًّا في تحويل الأفكار والمظالم إلى أفعال متطرِّفة عنيفة.
>
> خطة عمل لمنع التطرُّف العنيف – تقرير الأمين العام، الوثيقة *A/70/674 (2015)*، الفقرة ٢٢.

ومن المهم عدم افتراض أنَّ هناك نمطاً للمتطرِّفين العنيفين يمكن مقارنة أيِّ فرد به. وكما أوضح من قبل، فإنَّ كل سجين متطرِّف عنيف فريد، وتتباين العوامل التي تدفع إلى ارتكاب أعمال العنف من شخص إلى آخر. ومع ذلك، فإنَّ هناك عدداً من الأسباب العامة الداعمة التي يمكن تحديدها فيما يخص السلوك المتطرِّف العنيف. وعلى نحو أكثر تحديداً، يبدو أنَّ هناك دوافع متكررة معيَّنة، تشترك فيها طائفة متنوعة من البلدان والمناطق، وتؤدي إلى التطرُّف العنيف بمعزل عن العوامل الأخرى أحياناً وبالمزج بينها أحياناً:

- قلة الفرص الاجتماعية-الاقتصادية: إنَّ البلدان التي تفشل في تحقيق مستويات عالية ومستدامة من النمو، وإيجاد فرص العمل اللائق لشبابها، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة، وتعزيز المساواة، والسيطرة على الفساد، وإدارة العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع بما يتفق والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بلدان معرضة أكثر من غيرها للتطرف العنيف، وتميل إلى أن تشهد عدداً أكبر من الأحداث ذات الصلة به. وقد يعتبر المواطنون ضعف نتائج التنمية تأكيداً لعدم شرعية الحكومة، مما ينقص من فعالية مؤسسات الدولة في التصدي للتطرف العنيف عند ظهوره. ويمكن أن يجعل انعدامُ فرص العمل البديلة من التنظيمات المتطرِّفة العنيفة مصدر دخل مُغرياً.

> يمكننا، من خلال العمل على أساس من المنطق والعدالة، أن نعيد بناء شعور أساسي بالولاء والانتماء في جميع أنحاء مجتمعاتنا. وينبغي محاربة التمييز، وتشجيع المساواة في المدارس وأماكن العمل وقاعات المحاكم ومراكز الشرطة والسجون والأحياء والمجتمعات المحلية. ومن شأن المساواة في حصول الجميع على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن يسهم في تحصين الأفراد والمجتمعات من التطرُّف العنيف. ومما له أهمية حيوية أن نعزز قدرة المجتمعات المحلية المتضررة على الصمود. ويتطلب ذلك بذل جهود حقيقية واتخاذ إجراءات للقضاء على الإقصاء والتهميش الحقيقيين أو المتصورين.
>
> بيان زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في مؤتمر جنيف بشأن منع التطرُّف العنيف، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

- التهميش والتمييز: لا يتسم أيُّ بلد بالتجانس التام، والتنوع في حد ذاته لا يؤدي إلى زيادة تعرض أيِّ بلد للتطرف العنيف. غير أنه عندما يشهد بلد ما أوجه انعدام الأمن من قبيل ندرة الموارد، وعندما تحتكر مجموعة واحدة، مهمًّا يكن وزنها الديمغرافي، جميع القطاعات السياسية والاقتصادية على حساب المجموعات الأخرى، يتزايد احتمال التوترات بين الطوائف وعدم المساواة بين الجنسين وحالات التهميش والاستبعاد والتمييز، على نحو ما يتبين في تقييد إمكانية الحصول على الخدمات العامة وفرص العمل وفي عرقلة التنمية الإقليمية وحرية الدين. وذلك بدوره قد يدفع بمن يشعرون بالحرمان إلى اعتناق التطرُّف العنيف كوسيلة لتحقيق أهدافهم.

- المظالم الجماعية والشعور بالتعرض للإيذاء: يمكن للموروثات التاريخية أو المظالم الجماعية النابعة من التسلط والقمع والقهر أو التدخل الأجنبي أن تشكل أساساً تقوم عليه خطابات التعرض للإيذاء. ويمكن أن تثير تلك الخطابات ردود فعل عاطفية بسيطة وقوية تستغلها عند ذلك الجماعات المتطرِّفة العنيفة، إذ يتم التشبث بذكرى الأعمال القمعية الماضية أو الحاضرة، فعلية كانت أو متصورة، لتغذية الرغبة في الانتقام من مرتكبيها. والتطرُّف العنيف لا يأتي من فراغ. فالحملات المتطرِّفة العنيفة تتأثر بشدة بالسياقات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية الأوسع التي تنشأ فيها. ويمكن لهذه البيئة إمَّا أن تدعم العنف وتشجعه أو تمنعه وتقوِّضه.

- سوء الحوكمة وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون: يميل التطرُّف العنيف إلى الازدهار في بيئة تتسم بسوء الحوكمة وأوجه قصور الديمقراطية والفساد وثقافة الإفلات من العقاب على أنماط السلوك غير المشروعة التي تأخذ بها الدولة أو وكلاؤها. وعندما يمتزج سوء الحوكمة بالسياسات القمعية والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان، تميل قوة مُغريات التطرُّف العنيف إلى التزايد. وتحاول الجماعات المتطرِّفة العنيفة بنشاط أيضاً أن تستغل القمع الذي تمارسه الدولة وغيره من المظالم في محاربتها للدولة.

- النزاعات الطويلة الأمد والنزاعات التي لم تتم تسويتها: تميل النزاعات السياسية أو الثقافية أو الدولية الطويلة الأمد وتلك التي لم تتم تسويتها إلى توفير تربة خصبة للتطرف العنيف، لا بسبب المعاناة وانعدام الحوكمة الناجمين عن النزاع ذاته فحسب، بل أيضاً لكون هذه النزاعات تمكِّن الجماعات المتطرِّفة العنيفة من استغلال المظالم العميقة الجذور لحشد الدعم وللسيطرة على الأراضي والموارد والتحكم في السكان. وعلى الرغم من أنَّ الظروف المؤدية إلى التطرُّف العنيف تشمل مجموعات كاملة من السكان، لا ينقاد إلى الفكر المتشدِّد ولا يلجأ إلى العنف إلاَّ عدد قليل من الأفراد في الواقع. ولكل من الدوافع الشخصية المعقدة والاختيارات البشرية دورها المهم في استغلال هذه الظروف وفي تحويل الأفكار والمظالم إلى أعمال عنف.

إنَّ التشدُّد، كما تشير إليه تعاريفه، عبارة عن عملية تغيير، أو تحول من حالة إلى أخرى. ولذا فإنه ليس مفاجئاً، والناس لا يصبحون متشدِّدين بين عشية وضحاها، وإن أمكن لحادثة معيَّنة (مثل فعل تمييزي يُتعرض له، أو هجوم متصور على الإسلام من قبيل الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، أو أزمة معنوية مثل وفاة شخص محبوب) أن تسرِّع العملية. وقد قيل إنَّ معظم منفِّذات التفجيرات الانتحارية في العراق قُتل أحد أفراد أُسرهن (الأب أو الأخ أو الابن، إلخ) على يد القوات المتعددة الجنسيات أو القوات الحكومية في البلد.

Al-Lami M. (2008) Studies of radicalization: State of the field report. London: University of London, p.2.

- الخلفيات والدوافع الشخصية: يمكن لتجربة شخصية سلبية تتناغم مع خطاب الأيديولوجيات المتطرِّفة العنيفة أن تزيد في احتمال أن يلجأ الشخص إلى التطرُّف العنيف. وتتفاوت الدوافع الشخصية: فقد أفاد باحثون عن أحداث متنوعة تدفع إلى التطرُّف، منها التعرض للتعذيب أو مشاهدته، ومقتل أحد

الأقارب أو الأصدقاء على يد قوات أمنية أو دولة أجنبية، والمحاكمات غير العادلة، وفقدان الممتلكات، وإهانة أحد الأبوين. وفي حين أنَّ بعض الأشخاص الحاصلين على تعليم عال يضطلعون بأدوار مهمة في تنظيمات متطرِّفة عنيفة، فإنَّ الكثير من الأعضاء من ذوي المستويات التعليمية المتدنية، إذ لا يكملون الدراسة الثانوية في أغلب الأحيان. ولا يتعدى إلمام عدد كبير منهم بالقراءة والكتابة المستوى الابتدائي، ولم يكتسبوا أيَّ معرفة بشؤون الدين ولم يتلقَّوا أيَّ تعليم فيها تقريباً، مما يجعلهم عرضة لتلقين العقائد.

- تحوير المعتقدات والأيديولوجيات السياسية والاختلافات العرقية والثقافية وإساءة استخدامها: تحوِّر الجماعات المتطرِّفة العنيفة المعتقدات الدينية والاختلافات العرقية والأيديولوجيات السياسية وتسيء استخدامها، بخبث، مبتغية من وراء ذلك إضفاء الشرعية على أفعالها وتعزيز مطالباتها بالأراضي وتجنيد الأتباع. ويمكن للأيديولوجية أن تؤدي دوراً مهمًّا في تسهيل العنف المتطرِّف، وإن جاز ألاَّ تكون العامل الأهم. وكثيراً ما يكون لدى المجنَّدين في الحركات المتطرِّفة العنيفة فهم تبسيطي للأيديولوجية التي تؤيدها قيادة الحركة. وفي الواقع فإنه بالنسبة للبعض، لا يأتي الفهم الأيديولوجي الأعمق إلاَّ بعد قضاء وقت في السجن مع الأعضاء الآخرين، مما يتيح لهم الوقت اللازم للحوار والنقاش التفصيليين. ومن المسائل الرئيسية التي يتعيَّن النظر فيها لدى تقييم المخاطر ما إذا كان سلوك الفرد أو مواقفه يؤيدان القيم الأيديولوجية لحركة ما. وبغية القيام بذلك على نحو سليم، يحتاج المقيِّم إلى فهم الإطار الأيديولوجي لتلك الحركة تحديداً. ويُعتبر العنف المرتكب "باسم الدين" (استناداً إلى التعاليم الدينية للجاني أو إلى مزاعم غير مبرَّرة بالاستقاء من تلك التعاليم) و"على أساس الدين أو المعتقد" (استناداً إلى الانتماء الديني للضحية)، ظاهرة معقدة في مختلف أنحاء العالم. وبالنسبة لكثير من الناس، يُعتبر الدين مسألة عاطفية للغاية، وعميقة الارتباط بمشاعر الهوية والإخلاص والارتباط الجماعي. ويمكن للمعتقدات الدينية أن تدفع الناس إلى بلوغ آفاق جديدة والقيام بأعمال التضامن والتعاطف والبر. غير أنَّ هذه الإمكانات الهائلة يمكن أن تتحول أيضاً إلى قوة مدمرة تؤجج التطرُّف العنيف.

- القيادة والشبكات الاجتماعية: إنَّ العوامل السياقية والتجارب الشخصية والمظالم الجماعية قد تكون كلها عوامل تسهم في ظهور التطرُّف العنيف، لكن ثمة سياق اجتماعي يتيح شكلاً من أشكال التنظيم والتوجيه لهذه العناصر. وغالباً ما يتحقق هذا بتدخل زعيم أو فاعل سياسي ذي جاذبية، ومن خلال شبكات أسرية واجتماعية غير رسمية. وتبين البحوث أنَّ العوامل الاجتماعية ربما تكون أهم عنصر في عملية التشدُّد المفضي إلى العنف. ويرى مؤيدو نظريتي الشبكة الاجتماعية والحركات الاجتماعية أنَّ التشدُّد المفضي إلى العنف ينتقل ويتكثف عن طريق الانتماءات الاجتماعية وأواصر الصداقة والقربى والتتلمذ والشبكات الاجتماعية الأخرى.

- دوافع أخرى: ينبغي أيضاً تذكُّر أنَّ بعض الناس "ينقادون" إلى الجماعات المتطرِّفة العنيفة وقد يُستغلون ويُكيَّفون ويهدَّدون ويُكرَهون على القتال. وقد يستخدم آخرون النشاط المتطرِّف العنيف كغطاء لا أكثر للمزيد من النوايا الإجرامية مثل تهريب الأشخاص أو الاتجار بالأسلحة أو المخدرات. وينضم بعض الناس إلى الجماعات المتطرِّفة العنيفة للحفاظ على إدمان المخدرات أو تمويله. ويرتكب البعض جرائم تدعم الجماعة المتطرِّفة العنيفة، ولكن ربما لم يرتكبونها بتلك النية. كما توجد حالات قدمت فيها الجماعات المتطرِّفة العنيفة القروض المالية إلى المجنَّدين المحتملين لتمكينهم من تكوين منشآت تجارية صغيرة.

وباختصار، يركز الأكاديميون وكذلك مقرِّرو السياسات تقليديًّا على إرجاع أسباب التشدُّد المفضي إلى العنف إلى عوامل خارجية مثل الأوضاع السياسية والاقتصادية. لكن ينبغي عدم الاستهانة بما للعوامل الفردية من آثار باعثة على التشدُّد. ذلك أنَّ العوامل الخارجية تشكل بيئة الفرد وتقيدها، لكنها لا تؤثِّر بشكل مباشر على سلوكه.

والتشدُّد المفضي إلى العنف حالة فردية تنتج أساساً عن مزيج من العوامل السببية الاجتماعية والفردية.[٨٦] وبعبارة أخرى، فإنَّ الديناميات التي يكون الفرد مشتركاً فيها بشكل مباشر تتسبب في التشدُّد المفضي إلى العنف، مما يعني أنه إضافة إلى الخصائص الشخصية، فإنَّ مركز الفرد (المتصوَّر) بالنسبة إلى الآخرين ذوي الصلة يؤثر على سلوكه.[٨٧]

٤-٦- الحاجة إلى إعادة التقييم المنتظمة للمخاطر

في حين يمكن إجراء تقييم المخاطر في البداية—واستخدام النتائج لتشكيل القرارات الأولية بشأن التصنيف والترتيب الفئوي والتوزيع والتدخل فيما يتعلق بفرادى السجناء المتطرِّفين العنيفين—من المهم بصفة خاصة أن يتم تقييم المخاطر على أساس مستمر ومنتظم. وفي الواقع، فإنَّ التقييمات التي تجري في وقت لاحق من العملية قد تكون أدق، حيث سيكون موظفو السجون قد أتيح لهم مزيد من الوقت للتفاعل مع السجين المتطرِّف العنيف ومراقبته. ومن المهم أيضاً إدراك أنَّ التقييم عملية دينامية، وأنَّ على موظفي السجن مراعاة التغيير والعوامل الوقائية والظروف الناشئة. وخلافاً لمعظم أنواع الإجرام الأخرى، قد يكون من المهم بصورة خاصة تقييم التغييرات التي تطرأ على علاقة الفرد بمجموعة أو قضية أو أيديولوجية فيما يخص هذه المجموعة بعينها.

ويُعتبر السلوك أثناء الاحتجاز عاملاً مهمًّا بالنسبة إلى كل سجين من حيث تقييمات المخاطر. وقد يبدي السجناء المتطرِّفون العنيفون الذين يشاركون في أعمال العنف ضد الموظفين والسجناء الآخرين، أو يشاركون في الاحتجاجات السياسية (مثل الإضرابات عن الطعام)، أو يحاولون بنشاط تقويض السجن أو أمنه (مثل محاولات الفرار)، التزاماً قويًّا بالقضية ورغبة في المشاركة في أعمال عنف خطيرة نيابة عنها. وفي المقابل، فإنَّ السجناء أصحاب السجل السلوكي الجيِّد لديهم القدرة على الامتثال للنظام، مما قد يشير إلى رغبة حقيقية في الانصلاح. فعلى سبيل المثال، قد تعطي كيفية تواصل السجناء مع الزعماء الدينيين في السجن فكرة واسعة عن نظرتهم ومواقفهم بشكل عام. ومن المسائل المهمة الأخرى التي يتعين مراعاتها ما إذا كان السجين قد أبدى استعداداً للمشاركة في التدخلات المنفَّذة داخل السجن والمصممة خصيصا للسجناء المتطرِّفين العنيفين. فإذا كان قد شارك في هذه التدخلات، فمن الواضح أنَّ نتيجة تلك المشاركة ستكون لها أهميتها بالنسبة إلى تقييم المخاطر.

ومن ثم فإنَّ لإعادة إجراء تقييم للمخاطر على فترات منتظمة أهميته في توجيه قرارات تقييم المخاطر وإدارتها، بما في ذلك اختيار المكان المناسب للسجين والتصنيف الأمني. وتشير الممارسة الجيِّدة إلى ضرورة إعادة إجراء التقييمات مرة كل ستة أشهر على الأقل أو استجابة لحوادث محدَّدة. وعلاوة على ذلك، لا بد من استحداث آلية للرقابة على عمليات تقييم المخاطر حيث يجري الطعن في النتائج وتحليلها.

وسوف تساعد نتائج هذه التقييمات الدورية أيضاً موظفي السجون في تقييم أثر استراتيجيات التدخل، واكتشاف التغيرات في مواقف السجناء، والبت فيما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل استراتيجيات تدخل معيَّنة.[٨٨] وسوف تتطلب الفئات المختلفة من السجناء استراتيجيات تدخل مختلفة حسب مؤشرات المخاطر المحدَّدة أثناء تقييمهم، وهي قد تتغير مع خضوع السجين المتطرِّف العنيف لتدخلات مختلفة.

---

[٨٦] للاطلاع على موجز حديث العهد لدراسات بشأن أسباب التشدُّد، انظر: Radicalisation Awareness Network (2016) The Root Causes of Violent Extremism, RAN Issue Paper.

[٨٧] Transnational Terrorism, Security and the Rule of Law (2008) Causal factors of radicalisation. وقد أجرت بعض الولايات القضائية بحوثاً تفصيلية لتحسين فهم العوامل المحركة للتطرُّف العنيف. فعلى سبيل المثال، في نيجيريا، أجرى مكتب مستشار الأمن القومي دراسات في عام ٢٠١٥ كجزء من تطوير برنامجه الخاص بمكافحة التطرُّف العنيف، بما في ذلك فهم الأسباب والعمليات المعقدة للتشدُّد.

[٨٨] يمكن للتقييم أيضاً أن يوجِّه استراتيجيات الإدارة على نطاق أعم، مثل استراتيجيات المراقبة والإشراف والاحتجاز والتدخل، على النحو المبين في دليل المكتب بشأن إدارة السجناء الشديدي الخطورة (٢٠١٥).

وفي حالة السجناء المتطرِّفين العنيفين المؤهلين لأن يُنظر في الإفراج عنهم بشكل مبكر أو مشروط، يجب وضع ترتيبات لإجراء تقييم للمخاطر لتوجيه القرار الذي ستتخذه السلطات المعنية بالإفراج المشروط (كأن تتخذ قرار الإفراج عن السجين هيئةٌ للإفراج المشروط مثلاً). وقبل الإفراج النهائي عن سجين متطرِّف عنيف، ينبغي أن يُعقد اجتماع رسمي متعدد الوكالات يشمل الشرطة ومسؤول مراقبة السلوك المتطرِّف العنيف، حيثما وُجد، لاستعراض تقييم المخاطر النهائي واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الفترة اللاحقة للإفراج عن السجين.

ويُعتبر تقييم المخاطر النهائي في السجون بشأن احتمال أن يرتكب السجين المتطرِّف العنيف المزيد من الجرائم المتطرِّفة العنيفة أمراً بالغ الأهمية لضمان السلامة العامة. وفي بعض الولايات القضائية، حيث يُعتبر خطر قيام الفرد بارتكاب المزيد من الجرائم المتطرِّفة العنيفة كبيراً جدًّا، يُسمح بالاحتجاز الوقائي بموجب القانون. وفي جميع الولايات القضائية الأخرى، يجب الإفراج عن السجناء المتطرِّفين العنيفين في نهاية عقوبة السجن الخاصة بهم، حتى وإن كانوا لا يزالون يشكلون خطراً على المجتمع. وعندما يُقيَّم الخطر باعتباره كبيراً، ينبغي وضع الترتيبات المناسبة من أجل رصد السجين المفرَج عنه على نحو دقيق.

٤-٧- السجناء المتطرِّفون العنيفون ذوو الاحتياجات الخاصة

السجينات المتطرِّفات العنيفات: عندما تُحتجز المتطرِّفات العنيفات في السجون، لا بد من كفالة الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة، ولا سيما قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك).

وقد تطورت مشاركة المرأة في التطرُّف العنيف من الأدوار المساعدة لدعم نظرائهن من الذكور إلى جمع المعلومات الاستخبارية، وتوفير الرعاية الصحية، والمحافظة على البيوت الآمنة، والمشاركة المباشرة في أعمال العنف، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية.[٨٩] وفي الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠١٠، ارتكبت منفِّذات التفجيرات، وفقاً لأحد التقارير، أكثر من ٢٥٧ هجوما انتحاريا (مثَّلت نحو ربع المجموع) باسم العديد من مختلف التنظيمات المتطرِّفة العنيفة.[٩٠] ويشير تقرير آخر إلى أنَّ نسبة الفتيات والنساء تبلغ الآن ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من المقاتلين في العديد من الجماعات المتطرِّفةالعنيفة.[٩١]

وتستخدم الجماعات المتطرِّفة العنيفة على نطاق الطيف السياسي والأيديولوجي قوات من الإناث للاضطلاع بطائفة من الأنشطة، منها: الدعم اللوجستي، والتجنيد والتوعية، والعمليات والتفجيرات الانتحارية والقتال، وجمع الأموال، والتحقيق والاستجواب في مناطق النزاع.[٩٢] ويمكن للمرأة في الحركات المتطرِّفة العنيفة أن تساعد في إعداد وارتكاب الجرائم، وتوفير الدعم الأيديولوجي، وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل الحركة. ولكن يمكن أيضاً أن يُرغَمن على أن يصبحن جزءاً من الحركات المتطرِّفة العنيفة، ويمكن أن يكنَّ ضحايا وكذلك مرتكبات للجريمة.

---

(٨٩) Hearne, E. (2009). Participants, Enablers, and Preventers: The Roles of Women in Terrorism. December 2009. Research paper presented at the British International Studies Association annual conference, Leicester, UK, December 2009.

(٩٠) Bloom, M. (2011). "Bombshells: Women and Terror". *Gender Issues* Vol. 28, Numbers 1-2, 1-21.

(٩١) Ness, C. (2007) "The rise in female violence", *Daedulus*, Winter 2007, Vol. 136, No. 1, Pages 84-93.

(٩٢) انظر على سبيل المثال: Institute for Strategic Dialogue: "Till Martyrdom Do Us Part" Gender and the ISIS phenomenon (2015); Algeria female "imams" battle Islamist extremism (2015)؛ وتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وأثرها على حقوق الإنسان في البلدان المتضررة (٢٠١٥)؛ و- Penal Reform International (2015) International Experts Roundtable on Preventing Radicalisation in Prisons: Developing a Coordinated and Effective Approach.

تؤثّر الكثير من الظروف المؤدية إلى الإرهاب على إمكانات التشدُّد العنيف لدى الرجال والنساء على السواء. غير أنه من الأهمية بمكان فهم الكيفية التي قد يكون بها لهذه العوامل أثر مختلف تبعا لنوع الجنس. فمن الممكن بالفعل أن يتداخل التمييز القائم على نوع الجنس مع التمييز وانتهاكات الحقوق على أسس أخرى، مثل العرق أو الأصل الإثني أو المعتقد، وأن يفاقمهما. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الشروط المحدَّدة المؤدية إلى التشدُّد الإرهابي لدى النساء قد تشمل عدم المساواة والتمييز القائمين على أساس نوع الجنس، والعنف ضد المرأة، وانعدام الفرص التعليمية والاقتصادية، وانعدام الفرص المتاحة للمرأة لممارسة حقوقها المدنية والسياسية والانخراط في العملية السياسية بوسائل قانونية غير عنيفة.

Organisation for Security and Co-operation in Europe (2013) Women and Terrorist Radicalization - Final Report, paragraph 6.

المرأة ليست مجرد ضحية إذ إنها تشارك منذ وقت طويل في الجماعات الضالعة في التطرُّف العنيف. وتختلف أدوار النساء باختلاف كل مجموعة ويمكن أن تشمل تنفيذ التفجيرات الانتحارية، والمشاركة في تنظيمات نسائية أو ألوية نسائية بحتة ضمن المنظمات المسلحة وجمع المعلومات الاستخبارية. ويمكن للمرأة أيضاً أن تكون من المتعاطفات والحاشدات من خلال توفير الرعاية الصحية والغذاء والبيوت الآمنة للمتطرّفين العنيفين والإرهابيين. فالأمهات مثلاً يمكن أن تكنَّ مدخلاً لجهود الوقاية أو مصدراً للتشدُّد.

Countering Violent Extremism While Respecting the Rights And Autonomy Of Women And Their Communities, Chapter 9 in: Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing The Peace - A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325, (2015), p225.

وعلى الرغم من أنَّ دور النساء كمتطرّفات عنيفات ما زال غير مستكشف نسبيًّا، تشير الدراسات إلى أنَّ معظم العوامل التي تدفع الرجال إلى أن يصبحوا إرهابيين تحفِّز النساء بالطريقة نفسها.[٩٣] كما أشير إلى مجموعة متنوعة من الدوافع الإضافية التي تدفع النساء إلى الانخراط في التطرُّف العنيف.[٩٤] ويمكن أن تكون المرأة أكثر عرضة من الرجال للتخدير والاغتصاب والإكراه بدنيا والابتزاز عاطفيا واجتماعيا، ولا سيما في المجتمعات الأبوية تقليديا حيث لا تتاح لهن سبل تُذكر للجوء إلى الآليات البديلة للتمكين أو الاستقلال. وعلى غرار بعض نظرائهن من الذكور، يمكن للنساء أيضاً أن يخضعن لتأثير أفراد الأسرة أو يُجبَرن على المشاركة في التطرُّف العنيف، للثأر لعار شخصي أو أُسري، أو لتحويل مركزهن من ضحايا للعنف الجنسي إلى رموز أيديولوجية. وعلى الرغم من أنَّ بإمكان الرجال القيام بالشيء نفسه، عادة ما يكون ذلك صعبا أو غير مألوف بدرجة أكبر بالنسبة للنساء في المجتمعات التي لا يُشجَّعن فيها على الاضطلاع بأدوار عامة أو قتالية.

ومن بين الأفراد من داخل الاتحاد الأوروبي الذين غادروا إلى سوريا والعراق للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ويُقدَّر عددهم بنحو ٥ ٠٠٠ شخص، هناك ما لا يقل عن ٥٥٠ امرأة. والدوافع الكامنة وراء قيام النساء في الغرب بمغادرة بلدانهن للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق متنوعة ومعقدة. وهي كثيراً ما تنطوي على مزيج من الأسباب الدينية والأيديولوجية والسياسية والشخصية.

Radicalisation Awareness Network (2015) The Role of Gender in Violent Extremism, p. 3.

(٩٣) Chowdhury Fink, N, Barakat, R and Shetret, L, (2013), "The Roles of Women in Terrorism, Conflict and Violent Extremism: Lessons for the United National and International Actors", Centre on Global Counterterrorism Cooperation، وللاطلاع على وصف لهذه الدوافع وقائمة مستفيضة بالدراسات عن أدوار المرأة في الإرهاب، انظر Maj. Marne L. Sutten, "The Rising Importance of Women in Terrorism and the Need to Reform Counterterrorism Strategy", United States Army Command and General Staff College, 2009.

(٩٤) انظر على سبيل المثال: Carter, B. (2013) "Women and violent extremism", GSDRC Applied Knowledge Services; *Penal Reform International* (2015) International Experts Roundtable on Preventing Radicalisation in Prisons: Developing a Coordinated and Effective Approach; Jacques and Taylor (2013) Myths and Realities of Female-Perpetrated Terrorism, Law and Human Behaviour, 37(1), 35-44; Sutten, M, (2009), The Rising Importance of Women in Terrorism and the Need to Reform Counterterrorism Strategy, United States Army, Monograph; Cunningham, K, (2003), "Cross-Regional Trends in Female Terrorism", *Studies in Conflict & Terrorism*, 26:171–195, 2003; Alison, M, (2003), "Cogs in the Wheel? Women in the Liberation Tigers of Tamil Eelam", *Civil Wars*, 6(4), 37-54; Jacques, K, Taylor, P., (2013), "Myths and Realities of Female-Perpetrated Terrorism", *Law and Human Behaviour*, 37(1), 35-44.

وفي ظروف أخرى، قد توفر الجماعات المتطرِّفة العنيفة ملاذات آمنة للمرأة أو توفر الاعتزاز بالنفس والإحساس بالإنجاز بالاضطلاع بأدوار تتحدى الأعراف الجنسانية المجتمعية. وقد تنجم المشاركة عن نقص الرجال داخل التنظيم، بسبب أسر الأفراد أو قتلهم أو عدم رغبتهم في المشاركة. وقد تشعر النساء اللاتي يقعن ضحايا للعنف والتمييز بأنه ليس لديهن خيار غير عنيف. ويمكن للتشرد المطوَّل أيضاً أن يؤثر على قرارهن بالانضمام إلى الجماعات المتطرِّفة العنيفة. وتشكِّل جميع هذه التجارب هويات المرأة السياسية، بحيث إنها كثيراً ما تفضي إلى تكوين متطرِّفات عنيفات على درجة عالية من الالتزام.

وعلى الموظفين الذين يضطلعون بعمليات تقييم المخاطر في السجون أن يضمنوا الاستكشاف الكامل للدور الذي تضطلع به السجينات في النشاط المتطرِّف العنيف. ونظرا لتعقُّد تورط المرأة في التطرُّف العنيف، من المهم أن يراعى تصميم أنشطة فعالة لفك الارتباط تراعي الفوارق بين الجنسين.[٩٥] ذلك أنَّ المسائل الجنسانية يمكن أن تكون ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى منهجية التدخلات. وينبغي للتدخلات المعنية بفك الارتباط وإعادة الإدماج والرعاية اللاحقة، كي تكون فعالة، أن تراعي الجوانب الجنسانية وتعالج هذه التجارب المتباينة، وكذلك العقبات والتحديات المحدَّدة التي قد تواجهها المرأة.

> وضع برامج فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بحيث تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية وملبية للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات السائرات على طريق التشدُّد الإرهابي أو المشاركات في التطرُّف العنيف.
>
> *Global Counterterrorism Forum (2015) Good Practices on Women and Countering Violent Extremism, Good Practice 10.*

وقد أشار مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب إلى أنَّ "من المهم إدراك أنَّ للنساء دوراً في تصميم تدابير مكافحة الإرهاب وتنفيذها، فضلا عن الاعتراف بمساهمتهن في مكافحة الإرهاب".[٩٦] ولذلك، من الضروري ضمان أن تكون المرأة قادرة على أن تشارك وتمثَّل في مناقشات وضع السياسات، وأن تُضم الخبرة المتعلقة بالشؤون الجنسانية في بداية تصميم التدخلات التي تستهدف المتطرِّفات العنيفات. ولا توجد حاليًّا أيُّ أداة محدَّدة لتقييم المخاطر فيما يخص السجينات المتطرِّفات العنيفات.

وكما أشير إليه في الفصل الثالث، ينبغي أيضاً اعتماد التقنيات المراعية للاعتبارات الجنسانية لتصحيح اختلال التوازن بين الجنسين من خلال توظيف المرأة والإبقاء عليها وتعزيز دورها في إدارات السجون. وينبغي تعيين الموظفات وتدريبهن على العمل مع السجينات المتطرِّفات العنيفات وعلى تنفيذ التدخلات الجنسانية المناسبة. كما يمكن الاستعانة بالزعيمات الدينيات والمعلمات وشيخات المجتمعات المحلية لتقديم المشورة والتعليم والتدريب للسجينات المتطرِّفات العنيفات، والمساعدة على تيسير إعادة إدماجهن في تيار المجتمع العام، ولا سيما بعد الإفراج عنهن.

وبالنسبة للنساء اللاتي أُكرهن على السفر للزواج، أو أُجبرن على الزواج بعد اختطافهن، من المهم جدًّا فهم أنهنَّ من ضحايا العنف الجنسي وبحاجة لتلقِّي العلاج النفسي، وإلاَّ فإنَّ الضرر الذي يشعرن به قد يؤدي إلى زيادة

---

[٩٥] يدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٤٢ (٢٠١٥) إلى زيادة إدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطة مكافحة الإرهاب والتطرُّف العنيف. القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٧٥٣٣، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، S/RES/2242 (2015)، الفقرة ١٣.

[٩٦] الجمعية العامة للأمم المتحدة، حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: مذكرة من الأمين العام، A/64/211، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠ (تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب).

التطرُّف العنيف. وهنَّ غالبا من الشابات، وقد يكون من الصعب التعامل معهن كمتطرِّفات عنيفات ما لم تكن هناك تدخلات تراعي الفوارق بين الجنسين.[٩٧]

ولا ترتبط الاحتياجات الخاصة للمرأة بالتدخلات في السجون فحسب. ذلك أنه إذا أدينت المرأة بارتكاب جريمة متطرِّفة عنيفة، يمكن أن تنطوي إعادة إدماجها على صعوبة كبيرة بسبب الوصمة التي يُحتمل أن تواجهها من أسرتها ومجتمعها ومخاطر الانتقام. وقد تكون هناك ضرورة لتدخلات إضافية مصممة لتلبية البعد الجنساني. وقد يكون لدى السجينات المتطرِّفات العنيفات علاقات وتاريخ أُسري مضطرب (تجارب مع العنف المنزلي، والاعتداء الجنسي، والعنف المتصل بالشرف). وينبغي إجراء تقييم للمخاطر من أجل تحديد ما إذا كانت عودة السجينات إلى ديارهن مسألة آمنة—سواء على المستوى النفسي أو البدني. وعند العودة، هناك مسائل ينبغي معالجتها (بما فيها تلك المتصلة بالشرف/العار). وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يكون العلاج من الصدمات على يد معالج نفسي ضروريا. وعلى الرغم من أنَّ النساء والفتيات ربما لم يخضن قتالا، فإنهن كثيراً ما يعانين من الصدمات التي تخلفها تجاربهن.[٩٨]

للاطلاع على توجيهات عامة بشأن معاملة السجينات، انظر الكتيِّب عن المرأة والسجن الصادر عن المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة (الإصدار الثاني، ٢٠١٤).

المقاتلون الإرهابيون الأجانب: ورد تعريف لمصطلح "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" في قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ باعتبارهم الرعايا الذين يسافرون أو يحاولون "السفر، إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها" وغيرهم من الأفراد الذين يسافرون أو يحاولون "السفر، انطلاقا من أراضيها إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقِّي ذلك التدريب، بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة."[٩٩]

ووفقاً لبعض المصادر، هناك ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنتشرين حاليًّا.[١٠٠] وقد ازداد عدد القضايا الجنائية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب في السنوات الأخيرة. ولا يعود هذا الأمر إلى العدد المتزايد من المقاتلين الأجانب والعائدين فحسب، بل أيضاً إلى توسيع نطاق النظم القانونية الوطنية – ولا سيما القوانين الجنائية – التي تجري مواءمتها للتصدي بفعالية أكبر لظاهرة المقاتلين الأجانب، والتطرُّف العنيف بصورة عامة. فعلى سبيل المثال، يشير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١٧٨ (٢٠١٤) إلى ضرورة أن تجرِّم الدول الأعضاء في تشريعاتها المحلية (محاولة) السفر لتنفيذ أعمال متصلة بالإرهاب، وتمويل مثل تلك الأعمال أو تنظيمها أو تسهيلها بأيِّ شكل آخر. ولذا فإنَّ من المرجح أن يرتفع عدد السجناء المتصلين بالتطرُّف العنيف الذين يدخلون نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك السجون.

ويتطلب المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون الذين يُحتجزون في السجون، سواء قبل المحاكمة أو بعد الحكم عليهم، إجراء تقييمات فردية يمكن من خلالها فهم دوافع سفرهم بصورة أفضل. وينبغي تبادل أطر تقييم المخاطر، من

---

[٩٧] Saltman, E. and Smith, M. (2015) "Till Martyrdom Do Us Part" Gender and the ISIS Phenomenon, Institute for Strategic Dialogue.

[٩٨] Radicalisation Awareness Network (2015) The Role of Gender in Violent Extremism, p. 5.

[٩٩] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤): الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٢٧٢، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، S/RES/2178 (2014). للاطلاع على تعريف بديل، انظر: de Guttry, A., Capone, F. and Paulussen, C. (eds.)(2016), *Foreign Fighters under International Law and Beyond*, T.M.C. Asser Press.

[١٠٠] US Congress Homeland Security Committee, Final Report of the Task Force on Combating Terrorist and Foreign Fighter Travel. Washington, D.C., September 2015, pp. 11 – 12; E. Schmitt and S. Sengupta, "Thousands Enter Syria to Join ISIS Despite Global Efforts", *New York Times*, 26 September 2015; UN Meetings Coverage and Press Releases, Action Against Threat of Foreign Terrorist Fighters Must Be Ramped Up, Security Council Urges in High-Level Meeting, 29 May 2015; Schmid, A. (2015) Foreign (Terrorist) Fighter Estimates: Conceptual and Data Issues, ICCT Policy Brief, October 201.

حيث صلتها بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، بين الدول الشريكة، عند الاقتضاء، للمساعدة على ضمان اعتماد نهج شامل يجسد الممارسات الجيِّدة.[١٠١]

وقد تشمل العوامل المحركة التي قد تؤدي إلى اتخاذ قرار بالسفر إلى منطقة نزاع ما يلي: الشعور بالغضب إزاء ما يُزعم أنه يحدث في البلد الذي يجري فيه النزاع والتعاطف مع الأشخاص المتضررين، والتقيد بأيديولوجية الجماعة التي يرغب الفرد في الانضمام إليها، والبحث عن الهوية والانتماء. وقد تتمثل عوامل أخرى في: المظالم المتعلقة بالسياسة الخارجية، والسياسة الوطنية، والنزاع بين الأجيال، وضغوط الأقران.[١٠٢] وفي حين قد يسعى كثيرون تحديداً إلى الانضمام إلى جماعة متطرِّفة عنيفة، قد يعتقد آخرون أنهم يحمون المدنيين من القهر. وقد لا يتعدى الدافع لدى آخرين حب المغامرة أو الكسب المالي، بينما ربما يكون البعض قد سافر لتقديم المساعدة الإنسانية قبل أن ينخرط في التطرُّف العنيف. والبعض لديه ولاءات، قد تكون ثقافية أو إثنية أو اقتصادية، أو كل ذلك أو بعضه، تتجاوز الحدود السياسية المعاصرة بحيث إنهم لا يعتبرون أنفسهم من المقاتلين الأجانب.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه إدارة السجون في تحديد أنسب التدخلات للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بالنظر إلى تنوع دوافعهم، وفي كثير من الحالات، قرارهم بفك الارتباط طوعا بالقضية المتطرِّفة العنيفة.[١٠٣] وقد يزداد الوضع تعقيدا إذا كان المقاتل الإرهابي الأجنبي العائد يعاني من اضطرابات إجهادية لاحقة للإصابة، أو صدمة نفسية، أو سلوك غير قابل للتنبؤ به، أو عدم الاستقرار العاطفي، أو مسائل تتعلق بالصحة العقلية نتيجة المشاركة في الأنشطة المتطرِّفة العنيفة.

> وَضْعُ برامج شاملة لإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. إنَّ برامج إعادة الإدماج الشاملة – بما في ذلك في السجون – هي عنصر حاسم في الرد على التهديد المحتمل الذي يشكله العائدون... تشتمل المبادئ الأساسية التي يتعين أخذها في الاعتبار لتوجيه المشاركة وتطوير مثل هذه البرامج على ما يلي: (١) ضرورة توضيح الهدف من الأنشطة للحد من مخاطر قيام العائدين بارتكاب أعمال إرهابية،؛ (٢) أهمية وضع استراتيجيات هادفة ومصممة بما يناسب المشاركة على أساس العوامل التحفيزية المحدَّدة؛ (٣) الحاجة إلى إشراك جهات فاعلة متعددة التخصصات في مجال إنفاذ القانون، وإشراك المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية.
>
> المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، مبادرة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" (٢٠١٤). مذكرة لاهاي–مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين: الممارسة الجيِّدة ١٩.

---

[١٠١] المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، مبادرة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" (٢٠١٤): مذكرة لاهاي–مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين: الممارسة الجيدة ١٦.

[١٠٢] Frenett, R. and Silverman, T. (2016) "Foreign Fighters: Motivations for travelling to foreign conflicts", in de Guttry, A., Capone, F. and Paulussen, C. (eds.)(2016), *Foreign Fighters under International Law and Beyond*, T.M.C. Asser Press, chapter 5, pp. 64-75.

[١٠٣] Entenmann, E. et al. (2015) Rehabilitation for Foreign Fighters? Relevance, Challenges and Opportunities for the Criminal Justice Sector, ICCT Policy Brief, December 2015; European Commission - Radicalisation Awareness Network (2013) "Declaration of Good Practices for Engagement with Foreign Fighters for Prevention, Outreach, Rehabilitation and Reintegration"; Global Center on Cooperative Security (2015): Countering Violent Extremism and Promoting Community Resilience in the Greater Horn of Africa: An Action Agenda, Action 9; Jones, C. (2014). "When foreign fighters return: managing terrorists behind bars". *The Conversation*. https://theconversation.com/when-foreign-fighters-return-managing-terrorists-behind-bars-31054.

السجناء المتطرِّفون العنيفون المنفردون: لا تزال وتيرة الهجمات التي يشنها المتطرِّفون العنيفون المنفردون المحليون آخذة في الزيادة.[١٠٤] وعلى الرغم من أنَّ تلك الهجمات لا تزال أقل شيوعا وتخلِّف عدداً أقل من الإصابات مقارنة بالأعمال المتطرِّفة العنيفة التي تقوم بها تنظيمات وجماعات، فإنَّ هناك اتجاهات معيَّنة بين المتطرِّفين العنيفين المنفردين يمكن تحديدها:[١٠٥] تزايد استهداف أفراد إنفاذ القانون والعسكريين، وزيادة التشدُّد المفضي إلى العنف عن طريق الإنترنت ووسائل الإعلام المتطرِّفة، واعتماد أيديولوجية فردية بدلاً من الانتماء إلى جماعات متطرِّفة عنيفة منظمة محدَّدة. وعلى وجه الخصوص، يتيح توسُّع شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للأفراد القدرة على اعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف دون التفاعل المادي مع الآخرين وعلى التحري عن مختلف منهجيات الهجوم من غير أن يُكتشف أمرهم. وقد تكون للسجناء المتطرِّفين العنيفين المنفردين احتياجات خاصة، وقد يتطلبون تدخلات محدَّدة ينبغي تحديدها بعد إجراء تقييم شامل للمخاطر.

السجناء المتطرِّفون العنيفون في مرحلة ما قبل المحاكمة: في العديد من البلدان، قد يقضي الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم متصلة بالإرهاب عدة سنوات في الاحتجاز رهن المحاكمة، بينما في بلدان أخرى، قد يقضي الأفراد وقتا طويلا في مرافق احتجاز عسكرية أو خاصة بالمهاجرين. ويتسم نزلاء ما قبل المحاكمة بكونهم مؤقتين أساساً وأقل استقرارا من السجناء المحكوم عليهم. كما أنَّ تخطيط الدعم المجدي يكون أكثر صعوبة في غياب أفق ثابت (على سبيل المثال، شعور السجين بالخروج من السجن وعجز سلطات السجن عن تحديد مدة احتجاز السجين). وعلاوة على ذلك، نظرا للقيود القانونية أو السياساتية، فإنَّ نزلاء السجون في فترة ما قبل المحاكمة في بلدان معيَّنة لا يستطيعون دائماً الاستفادة من نفس خدمات وبرامج السجن أسوة بالسجناء المحكوم عليهم. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ المحتجزين يكونون في أضعف حالاتهم في الفترة التي تلي إلقاء القبض عليهم مباشرة بحيث إنَّ إمكانية تأثرهم بالجهود التي يبذلها المجنِّدون المتطرِّفون العنيفون قد تكون أكبر خلال هذه الفترة السابقة على المحاكمة. ومن المهم أن تُجسَّد هذه المخاطر والتحديات في تقييم وإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين في فترة ما قبل المحاكمة. كما يجب توخي الحذر بصورة خاصة من ألاَّ تؤدي أيُّ تدخلات بشأن التقييم والإدارة تشمل سجناء متطرِّفين عنيفين في فترة ما قبل المحاكمة إلى الإضرار بقضيتهم في المحكمة.

[١٠٤] يمكن تعريف المتطرِّف العنيف المنفرد بأنه: فاعل وحيد يستخدم العنف المرتبط بأيديولوجية مصاغة، سواء عائدة إليه أو إلى تنظيم أكبر، ولا يتلقى الأوامر أو التوجيه أو الدعم المادي من مصادر خارجية.

[١٠٥] National Security Critical Issues Task Force (2015) Lone Wolf Terrorism, Georgetown University. See also: Hamm, M. and Spaaij, R. (2015) Lone Wolf Terrorism in America: Using Knowledge of Radicalization Pathways to Forge Prevention Strategies, Indiana State University: Marlatt, G. (2016) Lone Wolf Terrorism – A Brief Bibliography, Homeland Security Digital Library, Naval Postgraduate School, Center for Homeland Defense and Security.

٥- تدخلات فك الارتباط بالعنف في السجون

٥-١ مقدِّمة

"أنا مسؤول مسؤولية كاملة عن تصرفاتي. لقد كانت تصرفاتي خالصة باسم الدين ... ويمكنني أن أؤكد لكم أنه إذا أُفرج عني في يوم من الأيام، سأفعل الشيء نفسه تماما...".

محمد بويري، قاتل منتج الأفلام الهولندي ثيو فان غوخ، كما نُقل عنه في: *Al-Lami M. (2008) Studies of radicalization: State of the field report. London, England: University of London*.

المُحاوِر: "لو كنت التقيت بي عند تلك النقطة، هل كنت ستحاول قتلي؟" العضو السابق في تنظيم القاعدة: "بطبيعة الحال. كنت سأقتلك. ولكني أراك الآن، ويمكنني العيش بسلام".

مقابلة مع عضو سابق في تنظيم القاعدة في مركز لإعادة التأهيل في المملكة العربية السعودية. *CBS News, This Morning (November 18, 2014)*.

إنَّ المسألة التي تواجه مديري السجون هي ما إذا كان من الممكن إقناع السجناء المتطرِّفين العنيفين بفك ارتباطهم بالعنف، وإذا كان ذلك ممكناً، ما هي التدخلات التي ينبغي تنفيذها لتحقيق فك الارتباط المنشود.

ولقد ظل فك الارتباط بالتطرُّف العنيف من المجالات المهمَلة، ليس في سياسات مكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضاً في البحوث التي أجريت بشأن التطرُّف العنيف. غير أنَّ هناك بعض الدراسات الحديثة التي بدأت توفر رؤى قيِّمة، وذلك على الرغم من أنَّ فك الارتباط لا يزال على الأرجح عملية معقدة بنفس درجة تعقيد التجنيد الأولي واعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف.[١٠٦] بيد أنَّ ثمة عدداً من المحاولات لإعداد دراسات حالة بشأن فك الارتباط بالجماعات المتطرِّفة العنيفة، ووضع سياسات وتدخلات موجهة نحو تيسير فك الارتباط الفردي بتلك الجماعات. وأيُّ جهد لفهم العوامل التي تدفع أو تيسِّر فك ارتباط كل فرد سيكون مستندا بالضرورة إلى سياق خاص أو مستمَدا منه.

[١٠٦] للاطلاع على البحوث الأخيرة بشأن هذا الموضوع، انظر: Altier, M., Thoroughgood, C., & Horgan, J. (2014). "Turning away from terrorism: Lessons from psychology, sociology", and criminology. *Journal Of Peace Research,* 51(5), 647-661; Braddock, Kurt and Horgan, J. (2015). "Towards A Guide For Constructing And Disseminating Counternarratives To Reduce Support For Terrorism". *Studies in Conflict & Terrorism* 39 (5), 381-404; Williams, M.J., Horgan, J., & Evans, W.P. (2015). "The Critical Role of Friends in Networks for Countering Violent Extremism: Toward a Theory of Vicarious Help-Seeking". Behavioral Sciences of *Terrorism and Political Aggression* (October). 45-65; Horgan, J., Altier, M. B., Shortland, N., & Taylor, M. (2016). "Walking Away: The Disengagement and De-Radicalization of a Violent Right-Wing Extremist". *Behavioral Sciences of Terrorism and Political Aggression* (March), 1-15.

بيد أنه على الرغم من أنَّ السياق السياسي والأيديولوجي قد يكون شديد الاختلاف، فإنَّ من الممكن جدًّا أن تكون العمليات الاجتماعية والنفسية المعنية متشابهة، أو قابلة للمقارنة على الأقل.

وتشير البحوث الحالية إلى أنَّ التطرُّف العنيف لا تسببه سمة أو اضطراب أو خاصية شخصية مميزة. ومع ذلك، فإنَّ فهم الكيفية التي قد تسهِّل بها مختلف الأمراض العقلية العنف المتطرِّف آخذ في التطور. وقد تكون معالجة المرض العقلي أو دعم الأشخاص ذوي الاضطرابات العاطفية أو النفسية استراتيجية ملائمة بالنسبة للبعض.[١٠٧] وينبغي ألاَّ يضطلع بمثل ذلك التقييم والعلاج سوى أخصائيي الرعاية الصحية المؤهلين، وأن يُربط بالتدخلات النفسية-الاجتماعية.

والتشدُّد المفضي إلى العنف عملية ترتبط بتغير المعتقدات والمواقف صوب منحى متطرِّف يبرر استخدام العنف لتحقيق أهدافه. وفي بعض الحالات، قد تستغرق العملية سنوات عديدة؛ وفيما يخص أشخاصاً آخرين، قد تستغرق بضعة أشهر فقط. وهناك مجموعة من الخبرات والذكريات والمشاعر والعواطف والأفكار والمعتقدات التي تدفع توجُّههم نحو التطرُّف العنيف. ولذا من الأفضل النظر إلى التشدُّد المفضي إلى العنف باعتباره عملية تغيير وتحول شخصي وسياسي من حالة إلى أخرى. ويرى العلماء أنَّ اعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف هو، بالنسبة لمعظم الناس، عملية تدريجية تتطلب اجتياز مراحل متميزة، وهو لا يحدث بسرعة أو بسهولة. ولا يصبح أيُّ شخص متطرِّفاً عنيفاً بين عشية وضحاها، وإن أمكن لتأثير واقعة قد تكون بمثابة "حدث حافز"، مثل التعرض لعمل من أعمال التمييز أو هجوم متصوَّر على أحد الأديان أو "أزمة معنوية" جراء وفاة أحد المحبوبين، أن يعجِّل العملية.

ويستند نهج تدخلات فك الارتباط إلى مفهوم مفاده أنه إذا كان يمكن لفرد أن يعتمد المعتقدات والمواقف المتشدِّدة التي تؤدي إلى التطرُّف العنيف، فإنَّ بإمكانه أيضاً أن يتخلى عن استخدام العنف من خلال تغيير المعتقدات والمواقف التي تسوغ استخدامه.

> قد لا يكون المسار نحو فك الارتباط بالضرورة نفسه للجميع، كما أنَّ خصائص عملية فك الارتباط تلك كما يعيشها الفرد ليست نفسها لدى كل شخص ... وبسبب واقع الروايات الفردية، فإنَّ المسائل والتجارب المادية والنفسية والطوعية والقسرية يمكن أن تتضافر حتى ضمن حالة فردية واحدة لتوصيف التعقيد الحقيقي لتجارب شخص واحد على صعيد فك الارتباط. ويمكن أن يكون لفك الارتباط أسباب عديدة ومتضاربة ومتنافسة وبالغة التعقيد، حتى ضمن الحالة الواحدة. وفي الواقع فإنَّ فك ارتباط العديد من الأفراد الضالعين في الإرهاب معقد بنفس درجة تعقيد العملية التي تصف الكيفية التي أصبحوا بها متورطين في الإرهاب في المقام الأول.
>
> *Bjorgo, T. and Horgan, J. (2009) Leaving Terrorism Behind: Individual and collective disengagement, London: Routledge, p. 27.*

ويتضح من البحوث أنه لا يوجد نموذج وحيد لفك الارتباط ينطبق على الجميع. ذلك أنه لا يمكن ببساطة نقل تدخلات فك الارتباط من بلد إلى آخر، حتى داخل المنطقة نفسها.[١٠٨] ويجب على الجهود، كي تكون فعالة، أن تكون مصمَّمة بدقة وفقاً للبلد والثقافة المعنيين، وطبيعة الجماعة المتطرِّفة العنيفة، وفرادى السجناء المشاركين، والبيئة التي سيُطلق فيها سراح المحتجز المتطرِّف العنيف السابق في نهاية المطاف.

---

(١٠٧) Post, J. (2007) *The Mind of the Terrorist: The Psychology of Terrorism from the IRA to al-Qaeda*. New York: Palgrave-MacMillan. وانظر أيضاً Post, J. (2009) Foreword in Horgan, J. *Walking Away from Terrorism: Accounts of disengagement from radical and extremist movements*. London: Routledge, p xii.

(١٠٨) Porges, M. (2011) "Reform School for Radicals: Deradicalization programs are justified by their indirect effects". *The American Interest*. Volume 6, number 6.

ولا يعني ذلك أنَّه يتعذر استبانة الممارسات الجيِّدة. وينبغي للتدخلات أن تركز على العملية الاجتماعية والنفسية التي يُقلَّص بموجبها التزام الفرد بالتطرُّف العنيف وضلوعه فيه بحيث لا يعود عرضة لمخاطر الضلوع في النشاط العنيف والمشاركة فيه. وتحقق التدخلات هذا الهدف من خلال معالجة الأسباب التي تدفع الناس للمشاركة وارتكاب الجريمة، وكذلك المواقف والمعتقدات والتصورات التي تمكِّنهم من ارتكاب الجريمة. وينبغي أن توفر أيضاً الفرص لتعلم المهارات وآليات التكيف الجديدة.

٥-٢- تحديد أهداف التدخلات ونتائجها

عند صياغة التدخلات، من المهم أن يتم أولا وضع تعريف واضح للأهداف والغايات وبيان مؤشرات النجاح والفشل.[١٠٩]

ولعل الأمر الأكثر أهمية هو القيام منذ البداية بتحديد ما إذا كان هدف التدخل هو تغيير آراء السجين المتطرِّف العنيف وقيمه ومواقفه (اجتثاث التشدُّد) أم تغيير سلوكه (فك الارتباط بالعنف). ومن المرجَّح أن تكون التدخلات التي تهدف إلى تحقيق فك الارتباط بالعنف أكثر نجاحا في تحقيق أهدافها. فهي لا تحاول تغيير معتقدات السجين وآرائه المتشدِّدة أو المتطرِّفة بل تسعى بدلاً من ذلك إلى إقناع السجين بالتخلي عن استخدام العنف لتحقيق أهدافه. وعلاوة على ذلك، اعتبرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أنَّ "نظام التحويل الأيديولوجي"، الذي طُبِّقَ بطريقة تمييزية بهدف تغيير الرأي السياسي للسجين بتقديم حوافز للمعاملة التفضيلية داخل السجن وتحسين إمكانيات الإفراج المشروط، انتهك حرية التعبير وإظهار المعتقد على الأساس التمييزي للرأي السياسي.[١١٠] ولذا فإنَّ هذا الكتيِّب يركز على فك الارتباط وليس اجتثاث التشدُّد.

أما المسألة الثانية التي سيتعين على الدول الأعضاء النظر فيها هي ما إذا كان ينبغي أن تركز التدخلات على المتطرِّفين من المستويين الأدنى والمتوسط أو من هم في المراكز القيادية. وفيما يخص من هم في المراكز القيادية، قد يكون الهدف هو فك الارتباط الجماعي أو قيامهم بتحفيز مؤيديهم على اللحاق بهم على درب فك الارتباط. وقد يكون للتركيز على المجموعة القيادية أثر أكبر في الأجل الطويل، ولكن قد يكون تحقيقه أصعب بكثير.

٥-٣- فهم أسباب وعملية فك الارتباط

إنَّ المتطرِّفين العنيفين السابقين الذين أعيد إدماجهم بنجاح كبير ويفيدون بأنهم يشعرون بأنهم أكثر ارتباطاً بالاتجاه السائد في المجتمع هم من قاموا بتغييرات مهمة في ستة مجالات، هي: "العلاقات الاجتماعية"، و"التكيف"، و"الهوية"، و"الأيديولوجية"، و"توجه العمل"، و"خيبة الأمل".[١١١] وفي كثير من الحالات، يحدث التطور ضمن هذه المجالات على مدى سنوات.

---

[١٠٩] مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ١.

[١١٠] *Yong-Joo Kang v. Republic of Korea*, Views of the Human Rights Committee of 15 July 2003, UN Doc. CCPR/C/78/D/878/1999, para. 7.2.

[١١١] حُددت خمسة مجالات في: Barrellea, K. (2015) "Pro-integration: disengagement from and life after extremism", *Behavioral Sciences of Terrorism and Political Aggression*, Volume 7, Issue 2, 2015, pages 129-142. ويُحدَّد المجال السادس كموضوع مشترك في بحوث أخرى (انظر أدناه).

العلاقات الاجتماعية: طائفة من العلاقات الداعمة والمجدية. والعلاقات هي إحدى الوسائط الرئيسية لفك الارتباط بالتطرُّف العنيف وهي تبدو، علاوة على ذلك، ما يتيح على النحو الأمثل المشاركة اللاحقة للمتطرِّف العنيف في مجالات أخرى في المجتمع. وتشير البحوث إلى أنَّ الروابط بالأسرة أو الأصدقاء يمكن أن تصرف الناس عن الضلوع في التطرُّف العنيف.[١١٢] وقد سُلِّط الضوء على أهمية الروابط الاجتماعية في إبعاد الناس عن الجماعات العنيفة في عدد من الولايات القضائية.[١١٣] كما يمكن لهذه الروابط أن تكون بمثابة مرتكز لأولئك الذين فكوا ارتباطهم. ولهذا السبب، فإنَّ الحفاظ على الروابط الأسرية والمجتمعية، أو إعادة إنشائها، سيكون ضروريا لمساعدة الأشخاص الراغبين في التخلي عن التطرُّف العنيف.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الأُسر في سياق إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء المتطرِّفين العنيفين، انظر الفصل الثامن (٥)

التكيف: القدرة على معالجة مسائل الصحة الشخصية، النفسية منها والبدنية على السواء. من الوارد جدًّا أن يكون الشخص الذي يترك جماعة متطرِّفة عنيفة بحاجة إلى الدعم المهني فيما يتعلق بالمسائل البدنية أو العاطفية. ومن الشائع أن يبتئس الشخص بسبب فقدان الغرض والصداقات والانتماء والهوية. ويصاب بعض الناس بجنون الارتياب معتقدين أنَّ الجماعة ستتطلع إلى معاقبتهم؛ ويشعر آخرون، أحياناً لأسباب وجيهة، أنَّ المجتمع الذي يعتزمون العودة إليه بعد الإفراج عنهم سوف يرفضهم. واستناداً إلى تاريخ الفرد، قد تكون هناك مشكلات تتعلق بمسائل الاكتئاب والقلق والصدمة النفسية والثقة والعلاقات. وتُعتبر مهارات التكيف والرعاية الذاتية ضرورية لأيِّ شخص يواجه تحديات شخصية. ولذلك، ينبغي إدراج الخدمات النفسية والصحية في أيِّ نشاط لفك الارتباط في السجن.

الهوية: فك الارتباط عبارة عن عملية تحول في الهوية ينفصل خلالها الشخص عن جماعة متطرِّفة عنيفة ويعيد الارتباط بجهة أخرى، معيدا، لدى قيامه بذلك، إرساء شعوره بالذات. ويدعم استقرارُ وتماسك الهوية الشخصية والاجتماعية للمتطرِّف العنيف السابق قدرتَه على التواصل مع الآخرين خارج الجماعة. ويُعَدُّ ظهور الهوية الشخصية و/أو تطورها عنصراً بالغ الأهمية في الرفاه بشكل عام، ويشكل تحدِّياً خاصًّا بالنسبة للعديد من المتطرِّفين العنيفين السابقين، لا سيما إذا بقوا في الجماعة المتطرِّفة العنيفة لفترة طويلة من الزمن. ويحتاج معظمهم إلى تطوير جوانب جديدة متعددة للهوية لتحديد الجهة التي ينتمون إليها.

الأيديولوجية: تغيُّر الأيديولوجية بحيث لا يعود الفرد يؤمن بأنَّ للأساليب العنيفة ما يبررها؛ وتحمُّل أو قبول أنَّ الآخرين يؤمنون بمعتقدات مختلفة وينتمون إلى جماعات هوية مختلفة؛ ومجموعة متماسكة من الأفكار والمعتقدات التي تتيح التعايش السلمي. يشير المتطرِّفون العنيفون السابقون إلى أنَّ تلقِّي الإرشاد بشأن المعارف الأساسية/التأسيسية في تقاليدهم الدينية أو الأيديولوجية من مصدر محترم كان حاسم الأهمية في تغيير آرائهم. وتُعَدُّ القدرة على تحدي الأفكار والمعتقدات التي تدعم العنف بطريقة تتسم بالاحترام أمراً عظيم القيمة لدعم عملية فك الارتباط.

توجيه العمل: توجيه العمل غير العنيف بحيث يمكن للفرد أن يشارك في حياته الخاصة أو في الحياة المجتمعية الأوسع بعد الإفراج عنه إلى الحد الكامل الذي يرغب فيه. ويحتاج بعض الأفراد الذين يغادرون هذه الجماعات

---

[١١٢] انظر على سبيل المثال: Noricks, D. (2009) "Disengagement and Deradicalization: Processes and Programs". In *Social Science for Counterterrorism: Putting the Pieces Together*, Davis, P. K. and Cragin, K. (eds), pp. 299-321. Santa Monica, SA: RAND Corporation: Horgan, J. (2009a) "Individual Disengagement: A psychological analysis". In *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement*, Bjørgo, T. and Horgan, J. (eds), pp. 17-29. London: Routledge; Jacobson, M. (2008) "Why Terrorists Quit: Gaining From Al Qa'ida's Losses" *CTC Sentinel*, 1(8), pp. 1-4; Fink, N. C. and Hearne, E. (2008) *Beyond Terrorism: Deradicalization and Disengagement from Violent Extremism*. New York International Peace Institute; Demant, F., Slootman, M., Buijs, F. and Tillie, J. (2008) Decline and Disengagement – An Analysis of Processes of Deradicalisation .Amsterdam: IMES Amsterdam

[١١٣] انظر على سبيل المثال استعراض برامج تدخلات اجتثاث التشدُّد لفائدة المسلحين الباكستانيين في Beg, S. and Bokhari, L. (2009) "Pakistan: In search of a disengagement strategy". In *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement*, .Bjørgo, T. and Horgan, J. (eds), pp. 224-242. London: Rutledge

المتطرِّفة العنيفة، بحسب تنشئتهم الاجتماعية قبل الدخول في هذه الجماعات، إلى دعم إضافي في إيجاد السبل البناءة والملتزمة بالقانون للدفاع عن قضيتهم أو عيش حياتهم. وتجسد المشاركة النشطة في الأنشطة الأسرية أو المجتمعية أو أنشطة العمل أو الأنشطة المتوافقة مع المجتمع مظاهر مختلفة لتوجهات العمل غير العنيف. ويمكن لتزويد السجناء المتطرِّفين العنيفين بمهارات العمل لمساعدتهم في الحصول على وظيفة أن يقدم مساهمة كبيرة في هذا المجال.

خيبة الأمل: العامل الأشيع ذكرا في الكتابات باعتباره يرتبط بفك الارتباط بجميع أنواع التطرُّف العنيف.[١١٤] يمكن أن يصاب الناس بالإحباط إزاء الطريقة التي تعمل بها الجماعة أو أيديولوجيتها أو سلوك زعيمها أو قواعدها. ويفيد المجنَّدون الجدد بوجود تناقض بين رؤيتهم بشأن التعبئة من أجل "القضية" وتجربتهم "على أرض الواقع". ويفيد بعض أعضاء الجماعات المتطرِّفة العنيفة بأنَّ ذلك كان أحد العوامل في قرارهم بشأن فك الارتباط بالعنف. ويزداد الإحباط لدى البعض الآخر إزاء فعالية الاستخدام التكتيكي للعنف لتحقيق أهدافهم، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة عامل مساعد قوي لإعادة تقييم استخدام العنف ومشاركتهم في الجماعة المتطرِّفة العنيفة.

وفي ضوء ما سبق، فإنَّ فك الارتباط بالتطرُّف العنيف يمكن أن يتحقق من خلال مجموعة معقدة من العمليات المتفاعلة التي تدعم التغيير في جميع المجالات الستة.

وتقع بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على فك السجين المتطرِّف العنيف ارتباطه بالعنف خارج نطاق سيطرة إدارة السجن، مثل الشيخوخة (من غير المرجح أن يواصل الأشخاص مشاركتهم بنشاط في التطرُّف العنيف مع تقدم سنهم)، والمرور بحدث يشكل نقطة تحول (مثل وفاة صديق حميم أو أحد أفراد الأسرة). كما يرتبط تغير الأولويات الشخصية، مثل الرغبة في بدء حياة أهدأ، وتكوين أسرة أو الالتحاق بوظيفة، وقضاء الوقت بعيدا عن الجماعة المتطرِّفة العنيفة، بقيام المتطرِّفين العنيفين بفك ارتباطهم بالعنف.[١١٥] وعلاوة على ذلك، فإنَّ فك الارتباط لا يحدث في فراغ، كما أنَّ الإجراءات التي ستتخذها الدولة تجاه الأسرة والمجتمع ستؤثر تأثيرا مباشرا على ما هو ممكن في بيئة السجن. وهناك عوامل أخرى، مثل المظالم الاجتماعية، تقع أيضاً خارج نطاق ما يمكن أن تعالجه التدخلات في السجون.

وبعد استكمال تقييم المخاطر الشامل بشأن الأسباب التي جعلت السجين يرتكب الأنشطة المتطرِّفة العنيفة أو يدعمها، من الممكن تحديد "الاحتياجات" المرتبطة بتلك المخاطر. ويمكن أن يُفهم من "الاحتياجات" في هذا السياق المسائل التي يجب أن تعالجها "التدخلات" التي تؤدي إلى فك الارتباط بالعنف. ويُعرف هذا النهج باسم "إطار الاستجابة للمخاطر والاحتياجات".[١١٦] وتُشجَّع الدول الأعضاء على وضع تدخلات مناسبة لمساعدة السجناء المتطرِّفين العنيفين على فك الارتباط بالعنف.[١١٧]

---

[١١٤] Horgan, J.: "Individual Disengagement: A psychological analysis" and Barrett, R. and Bokhari, L.: "Deradicalization and rehabilitation programmes targeting religious terrorists and extremists in the Muslim world", both in: Bjørgo, T. and Horgan, J. (2009): *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement*, pp. 17-29. London: Routledge; Jacobson, M. (2008): "Why Terrorists Quit: Gaining From Al Qa'ida's Losses" *CTC Sentinel*, 1(8), pp. 1-4; Fink, N. C. and Hearne, E. (2008): *Beyond Terrorism: Deradicalization and Disengagement from Violent Extremism*. New York International Peace Institute.

[١١٥] Abuza, Z.: "The Rehabilitation of Jamaah Islamiya detainees in South East Asia" and Horgan, J.: "Individual Disengagement: A psychological analysis", both in: Bjørgo, T. and Horgan, J. (2009): *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement*, pp. 193-211. London: Routledge; Demant, F., Slootman, M., Buijs, F. and Tillie, J. (2008) Decline and Disengagement An Analysis of Processes of Deradicalisation Amsterdam: IMES Amsterdam.

[١١٦] انظر Andrews, D. A., Bonta, J., & Hoge, R. D. (1990). Classification for effective rehabilitation: Rediscovering psychology. Criminal Justice and Behavior, 17, 19-52; Andrews, D. A., & Bonta, J. (2006). The psychology of criminal conduct (4th ed.). Newark, NJ: LexisNexis; UNODC *Introductory Handbook on the Prevention of Recidivism and the Social Reintegration of offenders* (2012), p. 37.

[١١٧] انظر على سبيل المثال، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الفقرة ٤، بشأن "وضع وتنفيذ استراتيجيات لمقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم".

> والأهم ... هو تدريب مديري السجون على النظر إلى السجناء الإرهابيين كأفراد وتكييف برامج السجون مع احتياجاتهم ... ولا يوجد تدخل وحيد يمكن أن يؤدي إلى رفض العنف بين مجموعة متباينة من الأشخاص الذين انضموا إلى الحركات المتشدِّدة لأسباب متعدِّدة ومختلفة.
>
> *International Crisis Group (2007) "Deradicalisation and Indonesian Prisons" Asia Report N°142. International Crisis Group, p. 16.*

وإضافة إلى الاستجابة إلى تلك الاحتياجات المحدَّدة، من المهم (وفقاً لنظرية التوقف عن الإجرام) مساعدة السجناء على "النظر إلى حياتهم من منظور جديد"[١١٨] من خلال محاولة بناء النضج الشخصي، وإعادة التفاوض على العلاقات، وبناء أو إعادة بناء الروايات الشخصية.

٥-٤- تأثير التدخلات وأنواعها

تُعرَّف التدخلات في هذا السياق بأنها "العمليات المخططة والمنظمة المصممة لمساعدة السجناء المتطرِّفين العنيفين على التخلي عن المشاركة في الأفعال المتطرِّفة العنيفة أو، فيما يخص من يُعتبرون في خطر حقيقي من اعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف، على تجنب ارتكاب مثل تلك الجرائم في المستقبل". وينبغي الإشارة من البداية إلى أنَّ التدخلات لفائدة المتطرِّفين العنيفين سوف تتداخل، في كثير من النواحي، مع ما ينبغي تقديمه لإعادة تأهيل السجناء الآخرين (مثل التعليم والتدريب المهني والعلاجين النفسي والسلوكي والرعاية اللاحقة)، ولا سيما عندما تكون الاحتياجات المقدَّرة للسجناء المتطرِّفين العنيفين تشبه تلك الموجودة لدى السجناء الآخرين. وهي تختلف في المقام الأول في تركيزها على التدخلات المتعلقة بالدوافع الدينية أو الأيديولوجية. وينبغي أن تستهدف التدخلات دائماً معالجة الاحتياجات الخاصة لكل فرد.[١١٩]

> تحقيقاً لهذه المقاصد، تُستخدَم جميع الوسائل المناسبة، ولا سيما الرعاية الدينية في البلدان التي يتسنى فيها ذلك، والتعليم، والإرشاد والتدريب المهنيين، وأساليب المساعدة الاجتماعية الإفرادية، والتوجيه المهني، والرياضة البدنية وتنمية الشخصية، تبعاً للاحتياجات الفردية لكلِّ سجين، مع مراعاة تاريخه الاجتماعي والجنائي، وقدراته وملكاته البدنية والذهنية، ومزاجه الشخصي، ومدَّة عقوبته، ومستقبله بعد إطلاق سراحه.
>
> قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة ٩٢.

ويمكن أن تتخذ التدخلات أشكالاً مختلفة تتباين بين ما هو عام، من خلال تهيئة بيئة مؤسسية داعمة وتحويلية، وما هو محدَّد للغاية، من خلال تقديم تدخلات منظمة ورفيعة المستوى لمعالجة المعتقدات الأيديولوجية المتجذرة التي تدفع نحو أعمال التطرُّف العنيف. وعادة ما تتألف التدخلات ذات الصلة بفك الارتباط من مجموعة متنوعة من

---

[١١٨] Porporino, F. (2010) "Bringing sense and sensitivity to corrections: from programmes to "fix" offenders to services to support desistance", in: J. Brayford, F. Cowe and J. Deering (eds.), *What Else Works? Creative Work with Offenders*, Cullomption: Willan.

[١١٩] انظر: Stys, Y., Gobeil, R., Harris, A. J. R., & Michel, S. (2014). Violent extremists in federal institutions: Estimating radicalization and susceptibility to radicalization in the federal offender population (Research Report R-313). Ottawa, ON: Correctional Service of Canada; and Stys, Y. & Michel, S. (2014). Examining the Needs and Motivations of Canada's Federally Incarcerated Radicalized Offenders (Research Report R-344). Ottawa, ON: Correctional Service of Canada.

الأنشطة تشمل ما يلي: تقديم المشورة والدعم النفسيين، والبرامج المعرفية-السلوكية، وتدخلات العمل الاجتماعي، والمناقشات والحوارات الدينية، والتعليم، والتدريب المهني، والعلاج الإبداعي، والعلاج البدني (مثل الرياضة واليوغا وممارسة التمارين)، والنشاط الأسري، والأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

ماليزيا: برنامج اجتثاث التشدُّد، سجن كامونتينغ

وضعت الشرطة الملكية الماليزية، بالتعاون مع إدارة التنمية الإسلامية، برنامجا لاجتثاث التشدُّد يمكن أن يُستخدم مع المعتقلين بموجب قانون الأمن الداخلي المحتجزين في سجن كامونتينغ. وكان من المعتقد أنَّ معظم هؤلاء المحتجزين يرتبطون بجماعات عنيفة ذات توجه إسلامي متطرِّف. وكان هؤلاء السجناء يُحتجزون في أجنحة منفصلة عن سائر السجناء "العاديين" ولكن كان يُسمح لهم بالاختلاط فيما بينهم.

ويشمل برنامج اجتثاث التشدُّد مجموعة متنوعة من العناصر المختلفة، تتراوح بين المشورة الدينية والتدريب المهني والدعم النفسي للسجناء. ويعمل به أخصائيون نفسيون إلى جانب خبراء دينيين من إدارة التنمية الإسلامية وضباط شرطة وأفراد من أسرة السجين. وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي: (١) معالجة الأيديولوجية المتطرِّفة التي حفزت إجرام السجين في السابق وتبيين الكيفية التي يتناقض بها هذا مع تعاليم الإسلام الأخرى؛ و(٢) غرس القيم المدنية المناسبة في السجين؛ و(٣) تقديم الدعم النفسي إلى السجين لتحسين احترامه لذاته؛ و(٤) تقديم التدريب المهني لتهيئة السجين للحياة بعد إطلاق سراحه.

ويقدم موظفو السجون القسم الأكبر من التدريب، ولكن يضطلع موظفون خارجيون أيضاً بدور مهم. ويقدم علماء الدين من إدارة التنمية الإسلامية التعليم الديني إلى السجناء، حيث تُقدَّم الدروس الدينية كل يوم وتستغرق في المتوسط ٩٠ دقيقة. ويُستكمل ذلك بأحاديث الضيوف من أساتذة الجامعات، الذين يحظون باحترام السجناء بشكل خاص، لأنهم يُعتبرون مستقلين عن الحكومة. وتقام معظم الفصول الدراسية في شكل مجموعات. ويقدم الأخصائيون النفسيون المشورة لدعم السجناء، سواء على المستوى الجماعي أو على أساس فردي حسب الحاجة. ويُبعَد السجناء المتشدِّدون الذين يُرى أنهم يعرقلون العملية بالنسبة إلى السجناء الآخرين، ويُحتفَظ بهم في موقع مختلف.

ويعتمد البرنامج عموماً على مجموعة من العناصر المتنوعة التي ترتبط ببرامج التدخل الناجحة في أماكن أخرى. وتشمل هذه العوامل: معالجة المبررات الأيديولوجية العنيفة، وتحسين احترام الذات والصحة النفسية لدى السجين، وإشراك أسرة السجين في عملية اجتثاث التشدُّد، وإبعاد السجناء المتشدِّدين عن أولئك الراغبين في المشاركة في البرنامج، وتوفير الدعم العملي من أجل الحياة بعد السجن.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين أعده آندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥).

وكما نوقش آنفا، فإنَّ من الضروري تكييف التدخلات مع الظروف والثقافات والتقاليد القانونية المحلية للبلدان المعنية، وكذلك مع الأسباب الجذرية التي تخص سياقات بعينها لانخراط السجناء في التطرُّف العنيف.[١٢٠] وتشير الأبحاث أيضاً إلى أنَّ الظروف السياقية الأعم يمكن أن تكون لها نفس أهمية التدخلات المحدَّدة الأهداف في تحقيق فك الارتباط بالعنف. وتشمل هذه الظروف السياقية: البيئة الداعمة في السجن، والعلاقات الصحية، والشعور بالأمان، وتوافر الفرص للابتعاد عن الجماعات أو القضايا.

[١٢٠] انظر RAND Corporation (2010): "Deradicalizing Islamist Extremists"; Hinds, R. (2013): Islamic Radicalisation in North and West Africa: Drivers and approaches to tackle radicalisation. GSDRC, University of Birmingham; Morris, M., Eberhard, F., Rivera, J. and Watsula, M. (2010, May). Deradicalization: A Review of the Literature with Comparison to Findings in the Literatures on Deganging and Deprogramming. Institute for Homeland Security Solutions.

وينبغي أن تسعى تدخلات فك الارتباط إلى معالجة المواقف والمعتقدات والتصورات التي تمكِّن السجناء المتطرِّفين العنيفين من دعم أعمال العنف أو المشاركة فيها. ولذا ينبغي أن تركز التدخلات على القضايا الرئيسية التالية:[١٢١]

- الوفاء بالاحتياجات بطريقة مشروعة: مساعدة الناس على تحديد الفرص لوضع التزامات بديلة لتلبية احتياجاتهم، والتحقق من مدى توافق مشاركتهم فعليا مع احتياجاتهم، وتشجيع السجناء على الشعور بأنهم لم يعودوا "متوائمين" مع الأعضاء الآخرين في الجماعة المتطرِّفة العنيفة، واستكشاف أيِّ شعور بالسخط أو خيبة الأمل بسبب مشاركتهم.

- تطوير المواقف والمعتقدات والأفكار الداعمة: الكشف عن أوجه عدم الاتساق أو عدم الدقة في المعتقدات الحالية التي تدعم العنف، وتقليص الاقتران بمجموعة أو قضية معيَّنة (مما يمكن أن يبدأ بإضعاف أواصر الأيديولوجية)، وتقليل فرص رؤيتهم للجماعات الأخرى بطرق تبسيطية من خلال تمييع الأنماط القائمة على "نحن وهم"، وإدراك التعقيدات المرتبطة بقيم والتزامات الآخرين والقواسم المشتركة بين الجماعات.

- زيادة التسامح والقبول العاطفيين: زيادة وعي الأفراد بكيفية ارتباط عواطفهم بقيمهم ومعتقداتهم، ومساعدتهم على تحمل العواطف بمزيد من الفعالية وعلى "التنفيس عنها"، وإدخال تغييرات على حياتهم لتقليل الجانب الشخصي في الظروف التي تؤثر على الأشياء التي يتعاطفون وجدانيا معها.

- زيادة القدرة الشخصية: تثقيف الأفراد بشأن الكيفية التي يمكن بها للناس أن يعتمدوا قيم ومعتقدات الآخرين دون مساءلة وأسباب ذلك، وإعادة ربطهم بهويتهم الشخصية بدلاً من مجرد أن يُعرَّفوا بالجماعة أو القضية أو الأيديولوجية المتطرِّفة، وتقديم الدعم لهم في اتخاذ الخطوات اللازمة لإرساء التزامات جديدة تجسد من يريدون أن يكونوا لتلبية احتياجاتهم، ومساعدتهم على إدارة التخويف والضغط من الآخرين لمنعهم من فك الارتباط.

- التعبير عن القيم والسعي إلى تحقيق الأهداف بطريقة مشروعة: تحدي الناس بشأن شعورهم بالحق في استخدام العنف من أجل قضية محدَّدة (أو نيابة عن مجموعة من الأشخاص)، واستكشاف ما إذا كان ذلك السلوك يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة إلى قضيتهم، ودراسة عواقب ذلك السلوك على الأشخاص الآخرين، وزيادة فهمهم بأنَّ البيئة السياسية والاجتماعية الأوسع قد تغيرت وأنَّ العنف السياسي لم يعد ضروريا بما يؤدي إلى إعادة تقييم الحاجة أو المبرر لاستمرار التطرُّف العنيف، وتشجيعهم على التعبير عن خيبة الأمل إزاء سياسات الجماعة المتطرِّفة العنيفة وقيادتها وأهدافها (على سبيل المثال عدم رغبتها في التفاوض) أو إزاء تكتيكات عملياتية محدَّدة للجماعة (مثل استهداف المناطق المدنية).

- تطوير الردع المتأخر: تشجيع السجناء المتطرِّفين العنيفين على التفكير في خطر الحبس في المستقبل، والقلق المرتبط بنمط الحياة المتطرِّفة العنيفة، والتكاليف الشخصية الباهظة التي يتكبدونها إذا واصلوا ارتكاب أعمال العنف، وفي الوقت نفسه التشكيك في قدرتهم على مواكبة هذه التكاليف.

- التطلع إلى عيش حياة "طبيعية": مساعدة الفرد على تقييم القرارات السابقة وإعادة تقييم أهدافه في الحياة، بما يحفز إعادة تقييم مشاركته في التطرُّف العنيف، وتشجيعه على التركيز على الرغبة في عيش حياة "طبيعية" (الزواج وإظهار المزيد من الاحترام لأطفاله والاهتمام بهم)، ومساعدة السجناء على تعلم المهارات حتى يتمكنوا من الحصول على عمل عند الإفراج عنهم.

---

[١٢١] استناداً إلى: Dean, C. (2014) The healthy identity intervention: The UK's development of a psychologically informed intervention to address extremist offending, in Silke, A. (ed) *Prisons, Terrorism and Extremist – critical issues in management, radicalisation and reform*, p. 99-100.

وتتطلب معظم هذه التغييرات المعرفية اتباع نهج كلي على نطاق عدد من المجالات والتخصصات ومجموعة من التدخلات. ويُعَدُّ استحداث تدخلات لمساعدة السجناء المتطرِّفين العنيفين على تحديد المسائل التي دفعتهم باتجاه السلوك المتطرِّف العنيف في المقام الأول مهمةً صعبة. والمهمة الأصعب منها هي مساعدتهم على صياغة الأهداف وتحديد الحلول وتنفيذها. ومن الممكن استخدام كل نوع من أنواع التدخل للتركيز على مسألة محدَّدة. فعلى سبيل المثال:

- التدخلات الدينية لتحدي مبررات العنف القائمة على تفسير لوثيقة دينية؛ أو
- تدخل التعليم لمواجهة الأيديولوجيات القومية وتطوير التفكير النقدي؛ أو
- التدخلات النفسية التي تعزز إعادة إدماج المتطرِّفين العنيفين في المجتمع؛ أو
- التدخل القائم على العمل الاجتماعي لوضع رؤية واضحة لمستقبل أفضل؛ أو
- التدريب المهني لاكتساب المهارات اللازمة لتأمين وظيفة للسجين السابق عند الإفراج عنه؛ أو
- ممارسة الرياضة والتمرينات لتطوير العمل الجماعي والثقة وتحقيق الذات دون الحاجة إلى العنف؛ أو
- العلاج بالفن، مثل المسرح، كفرصة للتعبير عن العواطف.

وعادة ما تستند الأنواع المختلفة من التدخل بعضها إلى بعض، ويكون الأثر العام تراكميا، وأحياناً يستغرق تأثيرها وقتا طويلا في الظهور. ومما ينبغي تذكُّره أيضاً أنَّ السجناء المتطرِّفين العنيفين قد يشعرون بالندم والأسى للضحايا كجزء من عملية فك الارتباط. وينبغي لإدارة السجن أن تكفل وجود آليات الدعم والتدخلات المناسبة.

المتطرِّفون العنيفون الذين يشعرون بالندم والذنب

تمثل مسألة الندم/الذنب أحد المواضيع الشائعة بين الإرهابيين. وقد أعرب كثيرون عن مشاعر الأسى لما اقترفوه وعن اعتقادهم بأنهم لن ينعموا بالحرية الكاملة أبدا، حتى عند الإفراج عنهم. وكان من الصعب عليهم إبداء أيِّ تعاطف حقيقي مع الضحايا من دون خيانة أُسرهم/مجتمعهم/جماعتهم. وتأتّى الحزن من معرفتهم بأنهم ارتكبوا خطأ. وعندما يكون الندم واردا، يكون هناك أمل في إحراز تقدم. بيد أنه عندما يتحول الندم إلى شعور بالذنب، عندئذ يمكن أن تكون هناك مشاعر بالرغبة في الانتحار والرفض. وإذا أخذنا هذه المسائل على محمل الجد، عندئذ نحتاج إلى موظفين وأشخاص آخرين في السجون ممن يمكنهم التعامل مع هذه المشكلات المرتبطة بالصحة العقلية والمتعلقة بالندم/الذنب/الانتحار، بحيث يمكن إعادة إدماج السجناء في مجتمعاتهم بأمان وفي ظل فرص أفضل لإعادة التأهيل.

مساهمة مقدَّمة من اللجنة الدولية للرعاية الأبرشية الكاثوليكية في السجون خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا: ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وكثيراً ما تُستخدم برامج توجيهية محدَّدة أيضاً لدعم السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يشاركون في أنشطة فك الارتباط، وكذلك لفائدة الأفراد الذين يُعتبرون عرضة للتشدُّد. ويمكن للموجِّه أن يقدم الدعم المباشر والمصمَّم على أساس فردي خصيصا لتلبية الاحتياجات المحدَّدة للسجين. ويمكن للموجِّهين أن يشكلوا تكملة قيِّمة للتدخلات التي تنفَّذ في السجون، إلى جانب كونهم تدخلا قائما بذاته. وعادة ما يُستعان بالموجِّهين من المجتمع المدني، مما يعني أنهم قادرون على دعم السجين أثناء وجوده في السجن، وعند الإفراج عنه، وخلال المرحلة الانتقالية الحاسمة. ولكي يكون برنامج الموجِّهين فعَّالاً، ينبغي فحص الموجِّهين بعناية وتدريبهم وتوفير الإشراف المهني عليهم. وبالمثل، ينبغي وضع خطط التوجيه الفردية وتنسيقها مع خطة العمل الخاصة بالسجين ومع طلباته. ولا بد من اتخاذ خطوات

منظمة على سبيل المتابعة والتعديل. ومقارنة بالتدخلات الأخرى، فإنَّ برامج التوجيه منخفضة التكلفة نسبيًّا، ويمكن تعديلها لمواءمة الظروف الهيكلية والثقافية المختلفة.

الدانمرك - برنامج تدريبي للموجِّهين

يتمثل الهدف الشامل لبرنامج تدريب الموجِّهين "اجتثاث التشدُّد—العودة إلى المسار الصحيح" في توفير إرشادات محدَّدة الأهداف إلى الأشخاص ذوي الميول المتطرِّفة المدانين أو المتهمين بارتكاب جرائم جنائية، ومن ثم توفير المساعدة والدعم اللذين يحتاجونهما للعودة إلى المسار الصحيح والانفصال عن الجماعات المتشدِّدة—سواء أثناء وجودهم في السجن أو فيما يتصل بعودتهم لاحقاً إلى المجتمع.

ويتألف البرنامج التدريبي للموجِّهين من ثلاث حلقات دراسية، مدة كل منها يومان، وحلقتين دراسيتين للمتابعة، مدة كل منهما يومان أيضاً. وإضافة إلى ذلك، تقدم الوزارة الدانمركية للطفل والمساواة بين الجنسين والإدماج والشؤون الاجتماعية ودائرة الأمن والاستخبارات الدانمركية دورة تكميلية مصمَّمة خصيصا لمدة يومين عن التطرُّف والتشدُّد. كما تُعقد اجتماعات تواصلية لفائدة الموجِّهين. ويُعَدُّ التوجيه الفعال مهمة معقدة. ويكمن مفتاح نجاحه في إقامة علاقة أساسها الثقة والاستعانة بموجِّهين مدرَّبين تدريباً مناسباً ويمتلكون مجموعة واسعة من الكفاءات - أيّ موجِّهين يمكنهم الاستفادة من خبراتهم الخاصة ولكن أيضاً الاستلهام من الآخرين، وموجِّهين يمكنهم التفكر في ممارساتهم حتى يكونوا قادرين على تكييف نهجهم لفائدة متلقِّي التوجيه.

Danish Department of Prisons and Probation & the Danish Ministry of Children, Gender Equality, Integration and Social Affairs (2014) Deradicalisation – Back On Track: Concept for mentor training programme with a focus on extremism and radicalisation.

ويُناقَش في الأقسام التالية كل نوع من أنواع التدخل الرئيسية.

٥-٥- التعليم

١- تُتَّخذ ترتيبات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك. ويجب أن يكون تعليم السجناء من الأمِّيين والأحداث إلزاميًّا، وأن يحظى بعناية خاصة من إدارة السجن.

٢- يُجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عمليًّا، متناسقاً مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة ١٠٤.

يمكن للتعليم أن يكون ترياقا مباشرا للرسائل المتطرِّفة العنيفة.[١٢٢] ولهذا ينبغي أن تشمل تدخلات فك الارتباط طائفة من الأنشطة التعليمية. وبوسع التعليم الأساسي مثل دورات محو الأمية وتعليم الرياضيات والتاريخ والتربية المدنية أن يفتح عالما من الفهم لدى السجناء المتطرِّفين العنيفين وينهي اعتمادهم على أشخاص آخرين يبلغونهم بما ينبغي أن يحملوه من أفكار. وسوف يؤدي تحسين القدرات التعليمية لدى السجناء إلى زيادة احترام الذات والثقة بالنفس والفرص وإعلاء المكانة داخل مجتمعاتهم.

[١٢٢] مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ١٦.

وتتباين مستويات تعليم المجرمين المتطرِّفين العنيفين تبايناً كبيراً. وينتمي الكثير منهم إلى خلفيات مهمشة. ومن المهم إتاحة طائفة واسعة من البرامج التعليمية وأنشطة التعلم على جميع المستويات، ابتداء من التعليم الابتدائي الأساسي إلى التخصصات المتقدمة مثل درجات المستوى الجامعي والدورات القانونية. ويمكن أن تشمل الدورات محو الأمية والرياضيات والتاريخ والتربية الوطنية، ولكن من المهم أن يستند نوع الدورات ومحتواها على السواء إلى الثقافة والممارسات المحلية. وينبغي أن تكون مصمَّمة خصيصا لتلبية احتياجات النـزلاء وقدراتهم. ويمكن أن تقدم التعليم مجموعة من الفاعلين، بما في ذلك التربويون الحكوميون ومجموعات المجتمع المدني. وينبغي توخي الحرص في تعيين التربويين وفحصهم ورصدهم لكفالة قيام الأشخاص المناسبين بتقديم الدورات الدراسية وكفالة مناقشة المحتوى الملائم. وسوف يحسِّن التعليم الذي يتلقاه المجرمون المتطرِّفون العنيفون تهيئة المحتجزين للتعليم المستمر وفرص العمل. ويمكن للنـزلاء ذوي القابلية للتعلم أن يصبحوا معلمين أو مساعدي معلمين وقد يساعدون زملاءهم من النـزلاء في تعليمهم. ورئي أيضاً أنَّ التعلم من الأقران يُعتبر وسيلة لمساعدة النزلاء على تطوير مهاراتهم الاجتماعية.

Global Counter-Terrorism Forum (2015) Detention and Reintegration Working Group Workshop on Education, Life Skill Courses and Vocational Training for Incarcerated Violent Extremist Offenders.

ويُفترض أن تستبين عملية تقييم المخاطر السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يكون تعليمهم الأساسي محدودا أو معدوما، ولا سيما على صعيد الإلمام بالحساب والقراءة والكتابة، وأن تقيِّم مدى إمكانية أن تكون أوجه القصور تلك قد أسهمت في انفتاحهم على الآراء المتطرِّفة التي تبرِّر السلوك العنيف. وإذا أريد للوقت المستغرق في الحبس أن يكون إيجابيًّا، فإنَّ توفير الفرص للشخص غير الملم بمهارات القراءة والكتابة والحساب للتعلم وتحقيق المؤهلات المعترف بها وطنيا سيعود بفوائد شخصية واجتماعية مهمة، بما في ذلك: اكتساب المعارف، وتحسين المهارات الاجتماعية على أساس القدرة على القراءة والكتابة وإجراء الحسابات اليومية، واكتساب المؤهلات، وزيادة احترام الذات، وزيادة فرص العمل.

لقد غيَّر السجن كل شيء. عندما ذهبت إلى السجن، كان ذلك هو المكان الذي بدأت فيه الدراسة فعلاً. خلال السنة الأولى من بقائي هناك، بدأت دراسة الفلسفة. وعلى مدى نصف عام، كنت أقرأ بلا توقف ... وتعلمت لأول مرة في السجن أنَّ من الممكن النظر إلى العالم بطرق عديدة ومختلفة. ولا يُشترط أن تكون هناك إجابة صحيحة أو خاطئة. فهناك الكثير من الطرق المختلفة.

متطرِّف عنيف يميني نرويجي مدان بسبب دوره في تفجير مسجد. كما استُشهد به في: *Horgan, J. (2009) Walking Away from Terrorism: Accounts of disengagement from radical and extremist movements, London: Routledge, p46.*

ولا يبلغ التعليم نهايته بتحقيق المهارات الأساسية. ذلك أنَّ هناك العديد من السجناء المتطرِّفين العنيفين القادرين على القراءة والكتابة من قبل دخول المؤسسة، وبعضهم لديه مؤهلات التعليم العالي. ومن المهم أن تتاح للسجناء المتطرِّفين العنيفين الملمين بمهارات القراءة والكتابة والحساب، أو الذين أكملوا دورات التعليم الأساسي أثناء وجودهم في المؤسسة، الفرص لإحراز المزيد من التقدم. وهناك أدلة كثيرة تشير إلى أنَّ توفير مناهج تعليمية واسعة النطاق في السجون تشمل أيضاً التعليم العالي يمكن أن يحسِّن فرص العمل في وظائف أعلى أجرا وتنطوي على مسؤولية بعد الإفراج عن السجناء. ويؤدي العمل في وظيفة مسؤولة ومجزية حتما إلى قدر أكبر من التواصل مع المجتمع وزيادة احتمالات المحافظة على المواقف وأنماط الحياة الملائمة للمجتمع.

وقد أظهرت التجربة الدولية أنَّ العديد من السجناء المتطرِّفين العنيفين، وخاصة القادة، على درجة عالية من التعليم وينتمون إلى خلفيات ذات وضع مالي مريح. ولا ترتبط عوامل الخطر بالجهل أو الفقر، ولكنها قد تنشأ عن البحث عن الهوية في عالم قد يشعرون فيه بأنهم منفصلون عن مؤسسات الدولة، مما يجسد إحساسهم بالاغتراب من

الناحية الثقافية أو الدينية أو الإثنية. ومن الممكن لمواصلة التعليم في بيئة داعمة وتعاونية ورشيدة أن تساعدهم على مراجعة وتنقيح معتقداتهم وآرائهم.

كما ينبغي للتعليم أن يركز على تطوير المهارات الحياتية ومهارات الاتصال وتعزيز المشاركة والقيم المدنية وقدرات صنع القرار لدى كل شخص. ويمكن للتعليم أن يحسِّن الثقة بالنفس واحترام الذات ومشاعر تقدير الذات لدى الأفراد. ويمكن أن يساعد على تطوير الوعي الذاتي من خلال مساعدة الفرد على التفكير في المعتقدات والسلوك، وعلى تكوين هوية ذاتية إيجابية باعتباره شخصاً منجِزاً. ويمكن أن يغرس المنطق النقدي الذي يساعد على تشكيل عقلية جديدة تشكِّك في المشاعر السابقة بالظلم المتصوَّر والغضب وروح الانتقام، بما يؤدي إلى تفسيرات جديدة للعالم وكيفية سير الأمور وأسباب ذلك.

الفلبين: نظام التعلم البديل

يُقدَّم نظام التعلم البديل كبرنامج تدخل لجميع النـزلاء، بمن فيهم المتهمون في قضايا ذات صلة بالإرهاب. وهو برنامج تعليمي مؤلف من صفوف في المراحل الثانوية والابتدائية والابتدائية الأساسية. ويضطلع ضباط السجون بمهمة معلمي الصفوف ويجري، بإذن من النـزلاء، تصوير ما يدور في الصف بالفيديو. ثم تُحفظ التسجيلات الخاصة بكل درس في قرص مدمج وتُعطى للزوجات للاستخدام مع أطفالهم أيضاً. وتُعَدُّ الحزمة بمثابة صف موسَّع لنظام التعلم البديل لا يلبي حاجات الطلاب من النـزلاء فحسب، بل أيضاً أسرهم وكذلك، وهو الأهم، أطفالهم.

مساهمة مقدَّمة من مكتب إدارة السجون وعلم الإجرام، الفلبين، خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وينبغي توفير حيز ضمن المناهج التعليمية الأوسع للتعلم بشأن المواطنة، مما يعزز القيم والحقوق والواجبات والمسؤوليات لدى الأفراد سواء تجاه بعضهم بعضا أو فيما يتعلق بالدولة. ويُعتبر التعلم بشأن القانون والعدالة والإنصاف وحقوق الإنسان والأخلاقيات في الحياة العامة والديمقراطية ودور الحكومة والتفكير النقدي والنقاش البنّاء أمراً أساسيًّا في مكافحة التفسيرات الذاتية للعالم التي يروجها المتطرِّفون العنيفون. ويجوز أيضاً أن تبني المسؤولية المدنية والمواطنة شعورا مشتركا بالثقافة داخل المجتمع الذي يتألف من مزيج متنوع من الخلفيات الإثنية والدينية والثقافية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في بعض البلدان والمناطق، قد ينطوي تنفيذ التعليم الخاص بالواجبات المدنية في المناهج الدراسية، بل وحتى تبرير الحاجة إليه، على تحديات.[١٣٢]

ومن خلال المشاركة في مناقشات بشأن المواطنة، يكون السجناء المتطرِّفون العنيفون قادرين على استكشاف الروايات المتنافسة بعين ناقدة وبموضوعية وتكوين آرائهم بشأن متطلبات المواطنة الصالحة. وبهذه الطريقة، يصبح التعليم عبارة عن إعادة تعليم. ويمكن للتعليم أن يساعد على تحدي المعتقدات المشوهة بشأن المظالم المرتبطة بأحداث تاريخية وبالدولة الحديثة التي تروجها الجماعات المتطرِّفة العنيفة والتي كثيراً ما تكون مدرجة في المناهج الدراسية في المؤسسات التعليمية التي يسيطر عليها المتطرِّفون. وفي الحالات التي قد توجد فيها مسوغات للمعتقدات بشأن وجود ظلم واضطهاد تاريخيين ومستمرين، يمكن للتعليم أن يوفر استراتيجيات بديلة للتحدي المشروع من خلال المؤسسات الحكومية القائمة ومن دون الحاجة للجوء إلى العنف. وتكتسي الروايات أو الحوارات المضادة، ولا سيما تلك التي تكشف الادعاءات الكاذبة وتحدد حالات النفاق وسوء التفسير، أهمية خاصة في تحقيق فك الارتباط

[١٣٢] Center on Global Counterterrorism Cooperation and Hedayah (2013): The Role of Education in Countering Violent Extremism, Meeting Note, December 2013.

بالعنف.[١٢٤] ولذا فإنَّ التدخلات في مجال التعليم التي تركز على التشكيك في الأيديولوجية التي تدفع التطرُّف العنيف وعلى نزع مشروعيتها ينبغي أن تكون جزءا من أيِّ نشاط لفك الارتباط.

٥-٦- التدريب المهني

١- يكون العمل الذي يُوفَّر للسجين، إلى أقصى الحدود المستطاعة، من النوع الذي يصون أو يزيد قدرته على تأمين عيشه بكسب شريف بعد إطلاق سراحه.

٢- يُوفَّر تدريب مهني نافع للسجناء القادرين على الانتفاع به، ولا سيما السجناء الشباب.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة ٩٨.

يشكل كون السجين المتطرِّف العنيف السابق قابلا للتوظيف وقادرا على إعالة عائلته عنصراً بالغ الأهمية لإعادة دمجه في المجتمع بنجاح. ومن شأن الحصول على عمل أن يقلل الحاجة والرغبة في الانضمام مجدَّداً إلى جماعة متطرِّفة عنيفة وجاذبية ذلك. ومن ثم، يمكن أن يكون التدريب المهني والحصول على عمل من بين المكونات المهمة في نشاط فك الارتباط. كما تُعتبر الفرص المتاحة للتدريب المهني وخبرة العمل المؤسسي من الطرق المفيدة للمحافظة على انشغال السجناء المتطرِّفين العنيفين، مما يساعد على تخفيف الملل والخمول اللذين يمكن أن يؤثرا سلبا على الرفاه الجسدي والعقلي ويؤديا إلى السلوك التعطيلي.

ولذلك أوصي بأن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

تشجيع الأفراد على التخلي عن الجماعات المتطرِّفة العنيفة من خلال وضع برامج تركز على منحهم فرصاً تعليمية واقتصادية.

خطة عمل لمنع التطرُّف العنيف - تقرير الأمين العام، الوثيقة *A/70/674 (2015)*، الفقرة ٤٩ (ج).

وينبغي أن يوفِّر السجن للنزلاء مجموعةً من الفرص لاكتساب خبرة العمل في مهن مثل صنع الأدوات المعدنية والزراعة والطلاء والخياطة والتنجيد والحرف اليدوية والفنون الاستعراضية. وفي بعض السجون، تباع السلع التي ينتجها النزلاء في مجالات مثل النجارة ولحام الحديد/التشييد والمجوهرات والخزف إلى الحكومة أو المجتمعات المحلية. وفي الأجل القصير، يوفِّر تعلم المهارات المهنية للمجرمين المتطرِّفين العنيفين بيئة منظمة وإدراكاً للهدف المنشود. أمَّا المنفعة الطويلة الأجل فهي اكتساب مجموعة مهارات تسمح للأفراد المفرج عنهم بتأمين العمل وكسب العيش والعناية بأُسرهم والإسهام في المجتمع بطريقة إيجابية.

Global Counterterrorism Forum (2015) Detention and Reintegration Working Group Workshop on Education, Life Skill Courses and Vocational Training for Incarcerated Violent Extremist Offenders.

[١٢٤] انظر على سبيل المثال: Green, S. N. (2015) "Changing the Narrative: Countering Violent Extremist Propaganda". Center for Strategic and International Studies; and Jacobson, M. (2010) "Terrorism Dropouts: Learning from Those Who Have Left". *Policy Focus:* 101. Washington – District of Colombia, United States of America: The Washington Institute for Near East Policy.

وينبغي أن تستبين عملية تقييم المخاطر السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين لم يتمكنوا من العثور على عمل منتظم قبل احتجازهم وتحديد ما إذا كان هذا الأمر يُحتمل أن يكون عاملاً من عوامل الخطر المرتبطة بانجذابهم إلى جماعة أو قضية متطرِّفة عنيفة. ذلك أنَّ الإحباط الناجم عن عدم القدرة على الحصول على عمل أو المحافظة عليه يمكن أن يؤدي إلى الشعور بخيبة الأمل والغضب تجاه الدولة والانجذاب إلى جماعة أو قضية تَعِدُ بمستقبل أفضل في شكل تحسين القيمة الذاتية وإرساء الشعور بالانتماء، بل وتأمين الرفاه المالي.

وينبغي، بقدر المستطاع، مواءمة المهارات المكتسبة في دورات التدريب المهني مع مواهب الفرد وإمكاناته وتفضيلاته حيث إنَّ هذا سوف يزيد من احتمال أن يحقق السجين المتطرِّف العنيف المؤهلات اللازمة إلى جانب الاعتداد بالنفس والمكافآت التي تدفع التقدم وتصاحبه. ومن المهم أيضاً وجود تواؤم بين المهارات المطلوبة والفرص المتاحة في المجتمع الخارجي.[١٢٥]

تركيا: التدريب المهني وورشات العمل والتعليم في السجون

يعقد المعلمون في السجون "مقابلات" مع السجناء من أجل تحديد احتياجاتهم التعليمية. وفي نهاية المقابلة، تُعَدُّ خطة تعليمية تشمل الأنشطة التعليمية التي سيُضطلع بها مع السجين حتى إطلاق سراحه. وتتاح طائفة من الخدمات التعليمية على مختلف المستويات داخل السجن، بما في ذلك: المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم الابتدائي، والمرحلة الثانوية وكلية التعليم المفتوح. ويُستخدم التعليم عن بعد وتُجرى الامتحانات داخل السجن.

وقد أنشئ نظام ورشات العمل في السجون في تركيا في عام ١٩٩٧ لمساعدة السجناء العاطلين على اكتساب مهنة وتحسين مهنهم الحالية. وفي عام ٢٠١٥، اكتسب نحو ٠٠٠ ٤٧ سجين مهنا جديدة أثناء العمل في ٢٦٢ سجناً في جميع أنحاء تركيا. ويستطيع السجناء كسب الدخل والحصول كذلك على التأمين. وهناك ثلاثة نظم مستقلة في ورشات العمل لتزويد السجناء بالمهن. ففي النظام الأول، يجوز للسجناء العمل في ورشات العمل الموجودة داخل السجون؛ وفي النظام الثاني، يمكن للسجناء في السجون المفتوحة أن يعملوا في المؤسسات العامة مثل البلديات والمحاكم؛ وفي النظام الثالث، يجوز للسجناء العمل في ورشات العمل التي ينشئها القطاع الخاص داخل السجون المفتوحة والمغلقة.

مساهمة مقدَّمة من المديرية العامة للسجون ومراكز الاحتجاز، تركيا، خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وستكون بعض المهارات المهنية مطلوبة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. وستكون هناك مهارات أخرى ينبغي مواءمتها مع فرص العمل المتاحة في المنطقة أو المجتمع المحلي الذي يعتزم السجين المتطرِّف العنيف السابق الاستقرار فيه في نهاية المطاف. ولهذا السبب، من المهم إجراء تحليل لاحتياجات العمل والتدريب فيما يخص العمل المتاح في المجتمع والمهارات المرتبطة به المطلوبة. ويُفترض أن يوجِّه ذلك القرارات بشأن نوع العمل والتدريب المطلوب إتاحته للسجناء المتطرِّفين العنيفين (وغيرهم من السجناء). وفي البلدان الخارجة من النزاع، على سبيل المثال، هناك عدد من المهارات ذات الأهمية الخاصة، مثل مهارات البناء واللحام، وهي مهارات يمكن تدريسها في السجون.

[١٢٥] مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ١٧.

أمثلة على المهارات المهنية المدرَّب عليها في السجون

النجارة	المصنوعات المعدنية	صنع الطلاء
الخياطة	الزراعة وتربية الماشية	صنع الأثاث
الطباعة	صنع الخبز	صنع الصابون
حرف البناء	الإلكترونيات	صنع الأحذية
تصفيف الشعر	الطلاء	التنظيف الصناعي
ميكانيك السيارات	المجوهرات	صناعة الفخّار

وينبغي للمؤسسة أن تنسق مع وكالات التوظيف وأرباب العمل المحتملين للاطلاع على أحدث مهارات العمل المطلوبة والفرص المتاحة، بحيث يمكن المحافظة على جدوى الدورات المهنية وتوجيه السجناء المتطرِّفين العنيفين استعدادا للإفراج عنهم. كما أنَّ التنسيق الجيِّد سيدعمهم في اتخاذ القرارات بشأن المكان الذي سيتقدمون إليه طلبا للعمل وكيفية التقديم (البحث عن وظيفة واستكمال استمارات الطلب ومهارات إعداد السيرة الذاتية وإجراء المقابلات). ويمكن أيضاً أن يساعد على التخطيط للإفراج عن طريق تعريف أرباب العمل المحتملين بالسجناء المتطرِّفين العنيفين.

وسيكون على إدارات السجون أن تتخذ الاحتياطات الأمنية المناسبة، مما قد يعني أنَّ بعض السجناء المتطرِّفين العنيفين سيلزم استبعادهم من أنواع معيَّنة من العمل، بناء على تقييم المخاطر الخاص بهم. وقد تكون بعض الدورات الدراسية والخبرات المهنية غير ملائمة، لا سيما إذا أثارت عملية التقييم شواغل بشأن إمكانية أن يستخدم الفرد المهارات المكتسبة لخدمة طموحاته وطموحات الآخرين بشأن ارتكاب أعمال متطرِّفة عنيفة أو تقويض أمن المؤسسة أو حتى الأمن الوطني. وينبغي ألاَّ يستهين الموظفون مطلقا بالبراعة التي يمكن أن تنبع من الحرمان من الحرية والالتزام بقضية والكيفية التي يمكن بها لدورات ومواد تعليمية غير ضارة في ظاهرها أن توفر المهارات والمواد الخام التي يمكن أن تؤدي إلى تصنيع الأسلحة والسموم، بل والمتفجرات، أو إلى إساءة استعمال الإنترنت بصورة خطيرة.

٥-٧- التدخلات الدينية

إن للتدخلات الدينية في السجون سجلا طويلا في المساهمة في إعادة تأهيل السجناء.[١٢٦] ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر من حيث مضمون تلك التدخلات. وقد أكدت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد أنَّ الحكومة ليس من أدوارها البحث عن "الأصوات الحقيقية للإسلام" أو لأيِّ دين أو معتقد آخر. ونظرا لأنَّ الأديان أو المجتمعات العقائدية ليست كيانات متجانسة، فمن المستصوب الاعتراف بتنوع الأصوات ومراعاته. وقد جددت المقررة الخاصة التأكيد على ضرورة أن يتولى المصلون أنفسهم تحديد محتويات الدين أو المعتقد، بينما يجوز تحديد المظاهر وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على سبيل المثال منع المصلين من انتهاك حقوق الآخرين.[١٢٧]

[١٢٦] انظر: Schaefer, L., Sams, T. , and Lux, J. (2016) "Saved, Salvaged, or Sunk: A Meta-Analysis of the Effects of Faith-Based Interventions on Inmate Adjustment", *The Prison Journal*, June 10, 2016; .Johnson, B. (2004) "Religious Programs and Recidivism Among Former Inmates: A Long-Term Follow-Up Study," *Justice Quarterly* 21: 329-354; Johnson, B. Larson, D. and Pitts, T. (1997) "Religious Programming, Institutional Adjustment and Recidivism Among Former Inmates in Prison .Fellowship Programs," *Justice Quarterly* 14: 145-166

[١٢٧] انظر الملاحظات التي أبدتها المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد في الوثيقة A/HRC/7/10/Add.3، الفقرة ٧٦.

وهناك العديد من المتطرِّفين العنيفين الذين يستخدمون معتقدهم الديني كمبرر لما يقومون به من نشاط عنيف. وقد تكون في الواقع معرفتهم بعقيدتهم وتفسيرها محدودة، وكثيراً ما يشكلها الزعماء الدينيون الذين يسعون إلى الترويج لتفسير خاص يدعو إلى استخدام العنف.

ودائماً ما تستوعب المصادر الدينية ومدونات السلوك المعيارية قراءات مختلفة يستلهمها البشر بنشاط. ومن ثم فإنَّ القدرة البشرية مطلوبة حتما لدى تفسير التقاليد أو العقائد أو القوانين أو الهويات الدينية. وقد توجد التفسيرات المنفتحة التي تشجع التسامح والتعاطف والتضامن عبر الحدود جنبا إلى جنب مع التفسيرات الضيقة للدين نفسه التي تؤدي إلى آراء عالمية متعارضة والرفض العدواني لمن ينتمون إلى معتقدات أخرى.[١٢٨] وينبغي تذكُّر أنَّ البشر يتحملون المسؤولية، كلما جرى تبرير العنف بالاحتجاج بالدين أو عزوه إلى المبادئ الدينية (أي الأفكار أو المفاهيم أو الصور أو المخاوف الدينية)، في نهاية المطاف عن النتائج العملية التي يستخلصونها من تفسير عقيدتهم.

وتستند أهمية التدخلات الدينية إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه تفسير خاص للأيديولوجية الدينية في تبرير التطرُّف العنيف. وعلى هذا الأساس، فإنَّ أيَّ تدخل يتطلب فهم الأيديولوجيات الدينية (أو تفسيرها) التي تبرر الأعمال العنيفة، ومواجهتها بالحجج العلمية البديلة.

وينبغي أن يكون الأخصائيون الدينيون مدمجين على نحو كامل في أعضاء أفرقة التدخل في بيئة السجن. وفي حين أنَّ عملهم قد يكون مختلفاً في بعض الجوانب عن عمل الخبراء الآخرين المشاركين في هذه البرامج – مثل الأخصائيين النفسيين والأطباء النفسانيين والأخصائيين الاجتماعيين والتربويين – فإنه ينبغي مع ذلك أن يعملوا بشكل وثيق مع جميع أعضاء الفريق. ذلك أنَّ لكل منهم مساهمته الخاصة. وينبغي أن يكون لدى الأعضاء الآخرين في فريق التدخل فهم واضح لدور القادة الدينيين في هذه العملية، وذلك لضمان أن تكون جهودهم تكاملية ومتعاضدة ومتسمة بالوضوح التام.

> وعلاوة على الإدانة الصريحة للعنف الذي يُرتكب باسم الدين، يتعين على الطوائف الدينية وزعمائها تشجيع روح التعاطف والتسامح وتقدير التعددية. ويجب عليهم الطعن في صدق ادعاءات المتطرِّفين الدينيين من خلال فضح جهلهم بالرسالة الأساسية الخيّرة التي تمثل جوهر التعاليم الدينية على اختلافها. وتستطيع الطوائف الدينية، وعلماء الدين، أداء دور هام أيضاً في برامج إعادة تأهيل الأشخاص المتطرِّفين الذين يرتكبون جرائم العنف وإعادة إدماجهم في المجتمع، وكذلك المقاتلين الأجانب الذين يرحَّلون إلى بلدانهم الأصلية، وتشمل الأهداف المرجوة أيضاً تحييد محاولات التطرُّف المستقبلية المحتملة. (...)
>
> يتعين على الطوائف الدينية وزعمائها تشجيع روح التعاطف والاحترام وعدم التمييز وتقدير التعددية. ويجب عليهم الطعن في صدق ادعاءات المتطرِّفين الدينيين من خلال فضح جهلهم بالرسالة الأساسية الخيِّرة التي تمثل جوهر التعاليم الدينية على اختلافها. ويتعين عليهم بالإضافة إلى ذلك، تبادل قناعاتهم بشأن أهمية احترام حقوق الآخرين، والإسهام بذلك في تعزيز الإحساس باحترام حقوق الجميع.
>
> تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، مجلس حقوق الإنسان، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الوثيقة *A/HRC/28/66*، الفقرتان ٦٥ و١٠٥.

[١٢٨] للاطلاع على موجز لتشكيك علماء الدين في مبررات العنف، انظر: Glenn, C., Nada G. and Nozell, M. (2015) "Muslims Condemning Violent Extremism? Count the Ways"، متاح على العنوان: www.usip.org.

ويتطلب التصدي لخطاب المتطرِّفين العنيفين فهما دقيقا لمصادرهم الأكاديمية والفكرية. وتكمن هذه الحقيقة وراء الدور المهم الذي يؤديه الأخصائيون الدينيون في التصدي للتطرف الديني. وينبغي ألاَّ تُملي آراءُ طائفة بعينها الخطابَ المطبَّق لمواجهة الأيديولوجيات المتطرِّفة العنيفة، بل أن توجهه الرسالةُ المحورية لتلك الأيديولوجيات الدينية فيما يتعلق بالتسامح والتوازن وروح التعايش التي توجِّه العلاقات الطيبة مع الآخرين وتجلب السلام والأمن في المجتمع. وإلى جانب مكافحة خطاب العنف، ينبغي أن تُستخدم الفرصة لعرض البدائل التي توجه رسائل إيجابية وغير عنيفة.

نيجيريا: التدخلات الدينية

يعترف برنامج مكافحة التطرُّف العنيف في نيجيريا بأنَّ تغيير السلوك أمر أساسي لاجتثاث التشدُّد. ونظرا لأنَّ الإرهاب السائد في نيجيريا حاليًّا هو من النوع الذي يستند أساساً إلى الصبغة الدينية، فإنَّ أحد العناصر الرئيسية لمعاملة السجناء المتطرِّفين العنيفين في الحبس يقوم على تدخل القادة أو العلماء الدينيين. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لعملهم في عرض تفسير بديل للنصوص والترويج للمبادئ الإسلامية التي تدعو إلى نبذ العنف والتعايش السلمي. وأوضح السجناء المتطرِّفون العنيفون أنَّ التفسير الوحيد الذي تعرضوا له هو ذلك الذي يعبِّر عنه قادة التمرد، وأنهم لم يكونوا مدركين للمعاني البديلة للنصوص. كما أنهم لا يدركون مصادر تلك التفسيرات. والكثير منهم ممن لا يحسنون القراءة أو الكتابة بالعربية، وهم عموماً من الأميين والعاطلين. ومن خلال نهج دقيق وإنساني، استطاع القادة الدينيون في السجون النيجيرية تلطيف الآراء المعتنَقة على نحو متشدِّد. وبمجرد كسر هذا الحاجز، أصبح السجناء المتطرِّفون العنيفون قابلين للمشاركة في التدخلات الأخرى المصممة من أجل اجتثاث التشدُّد. ويُعتبر النجاح الذي سجله القادة الدينيون في إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين في نيجيريا كبيراً، وتقوم ولايات قضائية أخرى بدراسته.

مساهمة مقدَّمة من شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

ويوصى بإجراء حوار إيجابي مع أعضاء الجماعات المتطرِّفة، سواء كانت عنيفة أو غير عنيفة، بغية توضيح المسائل أو إزالة الشك أو تسوية سوء الفهم بالنسبة إلى من لديهم المعرفة. ويتبوأ العلماء مركزا يؤهلهم للتواصل مع المتطرِّفين في حوار إيجابي بغية دعوتهم إلى الحقيقة، أو إقامة الدليل، أو دحض الريب، أو رفض الآراء غير السليمة، أو التمييز بين الحق والباطل، أو إظهار أقوى الحجج في المسائل الخلافية، أو تضييق فجوة الخلاف.

Mr. Ahmad Bello Dogarawa (2015), Role of Scholars in Countering Terrorism in Nigeria.

إنَّ بعض العنف الموجود في نيجيريا ترتكبه جماعات مسيحية ضد المسلمين. وتتطلب مكافحة الأيديولوجيات المتطرِّفة والعنيفة في المسيحية اعتماد نُهُج ثلاثة. ويجب تدريس هذه النُّهج واتباعها وتقييمها باستمرار بأقصى قدر من الالتزام والولاء، ولا سيما من جانب المشاركين في اجتثاث التشدُّد وإعادة تأهيل المتطرِّفين العنيفين. ومن المهم التشديد على أنَّ المسيحية ترتكز على الحب والسلام والعدل. ويتمثل مستوى آخر من مستويات مكافحة التطرُّف العنيف والآراء المتشدِّدة في المسيحية في إثبات نقطة الالتقاء بين المسيحية والإسلام. ويرمي ذلك إلى التأكيد على ما يوحد المسيحيين والمسلمين وليس ما يفرقهم. وعلى مر السنين، بُذلت جهود نسَّقها علماء الدين والكنائس والمنظمات المسيحية بهدف تعزيز الحوار بين الأديان والتعايش السلمي بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا. والغرض من ذلك هو كبح موجة التطرُّف وغرس روح التسامح والتوافق.

Fr. Atta Barkindo, African Conflict and Security Analysis Network, ACSAN, and the Kukah Center for Faith, Policy and Leadership Research, Abuja, Nigeria.

بيد أنه ينبغي توخي الحذر على اعتبار أنَّ الأغلبية العريضة من المتطرِّفين الذين يمارسون العنف على أساس ديني قد لا يملكون حتى المستوى الأساسي من الفهم النقدي للنصوص والعقائد الدينية بما يكفي لأن يقتنعوا بنقد

عقلاني لتلك النصوص أو الأيديولوجيات، على الأقل في بداية أيِّ تدخل.[١٢٩] وقد يلزم أن يعدِّل الأخصائيون الدينيون نهجهم استناداً إلى خلفية السجين ومستوى معرفته ومركزه في التنظيم. وقد يكون الأخصائيون الدينيون قادرين على استخدام حجج أكثر عمقا وتعقيدا مع الأعضاء الأكثر دراية، بينما يبسِّطون خطابهم وخطابهم المضاد مع الأتباع الآخرين.[١٣٠]

ويجب أن يكون للأخصائيين الدينيين مصداقية لدى السجناء، وكذلك لدى المسؤولين الحكوميين والتنظيمات. وهناك عدد من المعايير المختلفة ذات الصلة بإرساء المصداقية والثقة اللازمتين. فالأخصائيون الدينيون لا بد أن يكون لديهم الخلفية المهنية المناسبة وكذلك الخبرة والتعليم والمؤهلات الملائمة في هذا المجال. كما ينبغي لهم أن يثبتوا للسجناء المتطرِّفين العنيفين بأنهم يتمتعون بقدر من الاستقلال عن الدولة وعن سلطات السجن. أمَّا السجناء الذين لديهم آراء سلبية قوية تجاه الدولة وتجاه مؤسسات حكومية مثل السجون فقد يصعب على القادة الدينيين أن يقيموا معهم العلاقة الضرورية القائمة على الثقة. وينبغي للزعيم الديني، قبل بدء مناقشات معمَّقة بشأن المواضيع الدينية، أن يتعرف أولا على السجناء شخصيا، وأن يُبقي تركيز المناقشات على الأسرة والرفاه ومواضيع أخرى شبيهة.

> أعلم أنَّ بعض السجناء سينظرون إليَّ دائماً نظرة سلبية، لأنني إمام حكومي. ولا يمكنني الجزم بأنني غيَّرت شخصاً كان على استعداد لتفجير نفسه. ولكن أستطيع القول إنني بيَّنت له أنه يوجد طريق آخر، وأنَّ مبادئه الدينية خاطئة... ليس لديَّ مكشاف للأفكار، ولذلك لا أعلم ما يدور في خلد السجين. كل ما هنالك أنَّ الأمل يحدوني بأنه من خلال الأمانة والدعاء، يمكنني أن أقودهم صوب تحسين الذات.
>
> نقلا عن أحد أئمة السجون في: *Rose, D. (2012) Inside Britain's terror cells: A chilling insight into how gangs of convicted terrorists recruit prisoners for Al Qaeda - and the courageous men and women sent in to "turn" them.*

وتختلف النقطة الأساسية في عملية فك الارتباط التي يكون عندها تدخل القادة الدينيين أكثر فعالية من شخص إلى آخر، حيث يقرر فريق التدخل التوقيت الأنسب لجمع السجناء المتطرِّفين العنيفين بالقادة الدينيين. وبالنسبة إلى بعض السجناء، تُعتبر الفترة التي تلي صدور الحكم مباشرة سيئة التوقيت حيث لا يزالون يتكيفون مع الحياة في بيئة السجن، بينما قد يمنح هذا النوع من التدخل لآخرين أملا فوريا فيما يتعلق بحياتهم بعد السجن. وينبغي تحديد وقت التدخل على أساس كل حالة على حدة.

٥-٨- التدخلات النفسية والمعرفية

إنَّ البرامج النفسية متاحة في السجون منذ سنوات عديدة، وخضع لها آلاف السجناء، حيث تشير أدلة بحثية كثيرة إلى أنَّ الدورات "المعرفية-السلوكية" يمكن أن تقلل معاودة الإجرام إلى جانب جعل الحياة في السجن أهدأ.[١٣١] بيد أنَّ التدخلات النفسية يجب ألاَّ يُنظر إليها من منظور نفسي "خالص" (مثل العلاج النفسي) بينما قد تكون

---

[١٢٩] انظر على سبيل المثال، Sageman, M. (2008). *Leaderless Jihad: Terror networks in the twenty first century*, Philadelphia, United States of America: University of Pennsylvania Press, p14.

[١٣٠] UNICRI (2013) Additional Guidance on the Role of Religious Scholars and other Ideological Experts in Rehabilitation and Reintegration Programmes.

[١٣١] Andrews, D. and Bonta, J. (2010) "*The Psychology of Criminal Conduct*" (5th Edition), (New Providence, NJ: LexisNexis).

فعليا أساسية لتسهيل التغيير وفك الارتباط والتوقف عن الإجرام. ويمكن للتدخلات النفسية-الاجتماعية، المستندة إلى المبادئ الراسخة للتدخلات الفعالة لمعالجة الأشكال الأخرى من الإجرام، أن تكون مصمَّمة خصيصا لتعزيز فك الارتباط والتوقف عن الإجرام من خلال إدماج سمات ونُهُج فريدة للتصدي للتطرف العنيف على وجه التحديد.

> يمكن للدول أن تنظر في أمر تطوير برامج معرفية تساعد الجناة على تحديد القضايا التي دفعتهم نحو السلوك المتطرِّف العنيف في المقام الأول، وبعد ذلك على صياغة الأهداف وتحديد وتطبيق الحلول
>
> مذكرة روما، الممارسة الجيّدة رقم ١٥.

ويُفترض أن يفهم الأخصائيون النفسيون أنَّ معاملة السجناء المتطرِّفين العنيفين يمكن أن تختلف في كثير من الأحيان عن معاملة المجرمين العنيفين الآخرين. وقد لا يبدي بعض السجناء المتطرِّفين العنيفين مظاهر خارجية تُذكر للأمراض النفسية، بيد أنَّ البحوث تبين أنَّ العديد منهم ضعيف عاطفيا ويعاني من مشكلات تتعلق بالهوية والمكانة.[١٣٢] وينبغي أن تكون خطط التدخل مصمَّمة وفقاً لذلك.

ويرى بعض المهنيين أنَّ أنجع أنواع العلاج للسجناء تستند إلى نُهُج التعلم المعرفي-السلوكي والاجتماعي، لا سيما عندما تراعي الخصائص الشخصية للمجرم، مثل الحساسية التفاعلية والقلق الشخصي والذكاء اللفظي.[١٣٣] ويحتاج السجناء كذلك إلى مجموعة من المهارات، مثل القدرات التواصلية والعاطفية والتفكُّرية، التي يمكن تطويرها من خلال التدخلات المعرفية-السلوكية والتي ستساعدهم على المشاركة في الأنواع الأخرى من التدخلات. ويرى البعض أيضاً أنَّ المبادئ والنُّهُج الراسخة والقائمة على الأدلة لمنع أشكال أخرى من الإجرام يُرجَّح أيضاً أن تكون ذات فائدة في منع التطرُّف العنيف.[١٣٤]

باكستان: العلاج للسجناء المتطرِّفين العنيفين

قررت المقاطعة الأكثر اكتظاظا بالسكان في باكستان، وهي البنجاب، عقد دورات تدريبية لموظفي السجون في علم النفس الجنائي في محاولة لكبح الإرهاب. ويوجد حاليًّا ما بين نحو ٢٠٠ إلى ٣٥٠ مجرماً خطيراً محتجزين في ٣٦ سجناً في المقاطعة بسبب أنشطة إرهابية وأعمال قتل طائفية وجرائم أخرى ذات طبيعة بشعة سيخضعون للعلاج النفسي المتخصص. ويشمل تدريب موظفي السجون في المرحلة الأولى مواضيع مختلفة، ويهدف إلى تعزيز مهاراتهم لتقييم نفسية المجرمين. ويمكن عندئذ للموظفين المدرَّبين أن يُعِدُّوا تقييمات بشأن السجناء مشيرين إلى بعض الأعراض في سلوك السجناء دُربوا على استبانتها. وفي المرحلة الثانية، يُعِدُّ ضباط السجون قائمة بالسجناء الذين يوصون بأن يخضعوا للعلاج، ويسلمون القائمة إلى الأخصائيين النفسيين. ويهدف هذا التدريب إلى خفض معدل الجريمة في المجتمع والإرهاب في البلد.

Farooq Nazir, Inspector General of Punjab Prisons, Pakistan، متاح على العنوان: *www.upi.com/Top_News/World-News/2015/04/09/Pakistan-fights-terrorism-with-therapy-for-violent-prisoners/71423538815150/*.

---

(١٣٢) Hedayah and the International Centre for Counter-Terrorism (2013) Building On The GCTF's Rome Memorandum: Additional Guidance on the Role of Psychologists/Psychology in Rehabilitation and Reintegration Programs.

(١٣٣) انظر على سبيل المثال: Andrews, D., Bonta J., and Hoge, R. "Classification for effective rehabilitation: rediscovering psychology", *Criminal Justice and Behavior*, vol. 17, No. 1 (1990), pp. 19-52.

(١٣٤) Mullins, S. "Rehabilitation of Extremist Terrorists: Learning from Criminology", Dynamics of *Asymmetric Conflict*, 3, 3 (2010): 162-193.

ولا تزال البحوث بشأن مدى انطباق النُّهُج الفعالة لمنع الأنواع الأخرى من الإجرام على منع التطرُّف العنيف أيضاً محدودة. ولا يزال تحديد النُّهُج الفريدة التي قد تكون مطلوبة للسجناء المتطرِّفين العنيفين في مرحلة مبكرة حيث إنَّ تيسير فك الارتباط ليس عملية يُركَّز عليها لمنع معظم الأنواع الأخرى من الإجرام.

ألمانيا: تحمُّل المسؤولية - برنامج بشأن نبذ الكراهية والعنف

وُضع برنامج "تحمُّل المسؤولية—نبذ الكراهية والعنف" في بادئ الأمر في عام ٢٠٠١، وكان يركز على التطرُّف اليميني. وكان الهدف من المشروع هو المساعدة على القضاء على نزعة التشدُّد لدى الشباب الذين أُلقي القبض عليهم بسبب أعمال عنف ذات دوافع أيديولوجية. ومنذ ذلك الحين، جرى توسيع نطاق البرنامج لكي يتم استخدامه مع الإسلاميين المتشدِّدين، ومؤخَّراً اعتُمد أيضاً فيما يخص النـزاع الإثني والقومي.

ويسعى البرنامج إلى التمييز بين الجريمة والمجرم. ومن المواضيع المتكررة التشكيك في الأيديولوجية المستخدمة لتبرير العنف، وتحديد ونقد الاستراتيجيات المستخدمة في الماضي لتبرير الجرائم. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه المختلفة من خلال اعتماد مجموعة متنوعة من النُّهُج، بما في ذلك الدورات التدريبية وتقمُّص الأدوار والعروض والدورات التوجيهية والتدريب على اجتثاث التشدُّد ودورات تثقيفية أخرى. والبرنامج طوعي، ويكمن عنصر مهم في إقامة علاقة إيجابية بين المدربين والمتدربين على أساس الثقة المتبادلة.

وينقسم البرنامج إلى ٢٠ حصة أسبوعية تشمل سلسلة من النمائط. وتتألف كل مجموعة تدريبية من مدرِّبين اثنين وما بين ستة إلى تسعة سجناء. وقد يُضطلع بأعمال على أساس فردي لفترات قصيرة إذا وجد السجين أن البيئة الجماعية مكثفة على نحو مفرط. وينتمي المدرِّبون إلى خلفيات متنوعة، ولكن لا يمكن أن يكونوا من موظفي السجون أو مرافق الاحتجاز التي يجري احتجاز السجناء فيها. ويُعتقد أنَّ قدوم المدربين من خارج نظام السجون عنصر مهم في إقامة علاقات فعالة مع السجناء.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين أعده آندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

التدخلات النفسية-الاجتماعية

- تيسير التغير السلوكي
- تعزيز مهارات التغلب على المصاعب
- تعزيز صنع القرار
- تحسين العلاقات
- بناء احترام الذات
- تيسير تعزيز إمكانات المستفيدين من التدخلات وتنميتهم ونموهم
- تحسين المعرفة والفهم الذاتيين
- إعادة بناء الخبرات والشخصية من أجل المعيشة المعدلة
- إبراء الألم العاطفي وتسوية الالتباس
- تحسين التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات
- تيسير اكتساب آليات التصدي الفعال.

ويمكن للتدخلات النفسية-الاجتماعية أن تؤدي دوراً مهمًّا في تيسير التوقف عن الإجرام، على سبيل المثال من خلال معالجة مسائل الهوية ودعم التغلب على المصاعب والتصدي للمعتقدات وطرق التفكير التي تدعم

العنف ودعم توجيه العمل. ويمكن لهذه التدخلات أن توفر المنصة التي يمكن للسجناء المتطرِّفين العنيفين أن يقدِّروا عليها الأسباب التي قد تجعل أشكال التدخل الأخرى مهمة في حياتهم، على سبيل المثال، تعزيز الشبكات الاجتماعية والأنشطة التعليمية والمهنية، وما إلى ذلك. ومما له أهمية حاسمة أنَّ التدخلات النفسية-الاجتماعية يمكن أن تستحث الأفراد وتدعمهم من خلال عملية فك الارتباط.

وحيثما أمكن، ينبغي للإدارات أن تحاول ضمان الاستمرارية في تقديم المشورة النفسية للسجناء المتطرِّفين العنيفين، وكفالة بقاء نفس الأخصائي النفسي (أو الأخصائيين النفسيين) مع السجين طوال العملية. أمَّا عدم الاستمرارية فمن الممكن أن يجعل بناء الثقة والتواصل أمراً أصعب بكثير.

٥-٩- الأنشطة الإبداعية والثقافية والترويحية

> تُنظَّم في جميع السجون، حرصاً على صحة السجناء البدنية والعقلية، أنشطة ترفيهية وثقافية.
>
> لكل سجين غير مستخدَم في عمل في الهواء الطلق الحقُّ في ساعة على الأقل في كلِّ يوم يمارس فيها التمارين الرياضية المناسبة في الهواء الطلق، إذا سمح الطقس بذلك.
>
> قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدتان ١٠٥ و٢٣(١).

من المسلَّم به عموماً أنَّ المشاركة في التدخلات الفنية والرياضية لا يُحتمل أن تؤدي في حد ذاتها إلى التوقف عن النشاط الإجرامي، ولكن يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في التوقف عن ذلك النشاط بأشكال غير مباشرة.[١٣٥] ويمكن للرياضة والفنون والثقافة أن توفر روايات بديلة مقنعة.[١٣٦] فهي توفر وسيلة قيِّمة للحديث عن الاختلافات والتنوع، وإبراز التاريخ المشترك لكثير من الناس وتجاربهم وآمالهم. ويمكن للمسرح والفنون أن يثيرا التفكير والخطاب النقديين بشأن التاريخ والتجارب المشتركة التي قد تعبر الحدود السياسية. كما يمكن أن تكون الرياضة قوة موحِّدة. ويمكن للرياضة والفنون والثقافة أن تساعد أيضاً على استحداث وسائل إيجابية بديلة لفهم ومعالجة المظالم والتوترات التي يمكن أن تسهم في دعم التطرُّف العنيف.

وقد تبين أنَّ التدخلات القائمة على الفنون تؤدي إلى: (أ) زيادة قدرات السجناء على التعبير عن أنفسهم؛ و(ب) المساهمة في تطوير جوانب قوتهم الشخصية والاجتماعية؛ و(ج) إيجاد فرصة للسجناء لاستكشاف هويتهم؛ و(د) مساعدتهم على وضع الأمل والحافز في خطاب شخصي يفهمونه ويمتلكونه؛ و(هـ) توفير حيز خال من الأحكام التقييمية للسجناء كي يدركوا ترابطهم بالآخرين دون أن تكون هناك ضغوط خارجية بالامتثال.[١٣٧]

---

(١٣٥) Hughes, J., Miles, A. and McLewin, A. (2005) Doing the Arts Justice: A Review of Research Literature: Practice and Theory, Unit for Arts and Offenders.

(١٣٦) Hedayah and the International Centre for Counter-Terrorism (2015) Thinking Outside the Box - Exploring the Critical Roles of Sports, Arts, and Culture in Preventing Violent Extremism, Policy Brief, February 2015.

(١٣٧) انظر على سبيل المثال: McCourt, E. (2005) "Art of the possible: the place of art therapy in work with high risk offenders", *Irish Probation Journal*, 2 (1), 35-41; Albertson, K. (2015) Creativity, Self-exploration and Change: Creative Arts-based Activities' contribution to Desistance Narratives, *Howard Journal*, vol. 54, No 3, 277-291; Bolton, G. (1999) The Therapeutic Potential of Creative Writing: Writing Myself, London: Jessica Kingsley; Anderson, K. (2015) "Documenting Arts Practitioners' Practice in prisons: What do you do in there?", Howard Journal, vol. 54, No 4, 371-83: Nugent, B. and Loucks, N. (2011) 'The arts and prisoners: experience of creative rehabilitation', *Howard Journal*, 50(4), 356-70: O'Keeffe, C. and Albertson, K. (2012) "The Good days are Amazing; An Evaluation of the Writers in Prison Network", Sheffield: Sheffield Hallam University: Parkes, R. and Bilby, C. (2010) "The courage to create: the role of artistic and spiritual activities in prisons", *Howard Journal*, 49, 97-110.

"أجد صعوبة في التعبير عن المشاعر، ولكن هنا، شعرت بالأمان للقيام بذلك، إنه مكان آمن. مكان يمكننا أن نكون فيه منفتحين بشأن كيفية شعورنا كرجال، بصدق وصراحة. تقدمنا جميعا خلال الدورات معا وعبَّرنا بحرية. لقد كانت القدرة على مناقشة الأمور بهذا الانفتاح باعثة على القوة. (مجموعة الجناة النقاشية المركزة، SC11)"... تقدِّم البرامج القائمة على الفنون الإبداعية نهجا حقيقيا قائما على نقاط القوة تجاه تنمية الشخصية قد تنبع منه تغيرات ذاتية وهويات تحويلية في الرغبة والالتزام، تستندان إلى أسس واقعية وكذلك يمكن للمجرمين تخيُّلها وتحقيقها... ومما يؤسف له أنَّ الفرص المتاحة للمجرمين نادرة لمراقبة وممارسة الوظائف الذاتية التأملية والتعبير عن العواطف والانخراط في أحاديث أخلاقية في مكان آمن وخال من الأحكام التقييمية داخل السجن.

Albertson, K. (2015) Creativity, Self-exploration and Change: Creative Arts-based Activities' contribution to Desistance Narratives, Howard Journal, vol. 54, No 3, p. 287.

وأثناء المشاركة في التدخلات القائمة على الفنون، فإنَّ السجناء المتطرِّفين العنيفين يدخلون، على الأقل، في "حديث" عن شيء (سواء رواية أو أغنية أو خطاب أو مسرحية)، ومن ثم يمارسون التفكير النقدي ومهارات الاتصال. ولا يمكن للشخص أن يبدأ المشاركة في تحليل ذاته وحياته سوى من خلال مهارات الاتصالات الجيِّدة – الصوتية أو اللفظية أو النصية أو القائمة على الصور المرئية أو الأدائية. والاتصالات بشأن الحياة والتاريخ والمشاعر نقطة انطلاق أساسية يمكن أن تنشأ منها المعاني الجديدة ومنها قد يحدث تحول في رحلة حياته. كما يمكن لممارسة التفكير النقدي ومهارات الاتصال أن تؤدي إلى استحداث رسائل إيجابية تساعد السجناء المتطرِّفين العنيفين على فك الارتباط بالعنف.

ويمكن أيضاً للمشاركة في التدخلات القائمة على الفنون أن توفر فرصا للسجناء المتطرِّفين العنيفين لتبنّي مفاهيم ذاتية وهويات أكثر توافقا مع المجتمع. ويكفل تعريف السجناء المتطرِّفين العنيفين بالتأملية عن طريق الفنون أن يمكنهم المشاركة في الفرص لمحاولة إضفاء معنى على حياتهم من حيث تحقيق نوع من الاتساق الذي يكون معقولا ومفيدا بالنسبة لهم.

ومن المهم أن يكون هناك تنوع في الأنشطة المعروضة؛ أيّ الأنشطة التي يمكن أن تستدعي طرائق مختلفة للمشاركة. وهناك طائفة من المساعي الإبداعية التي يمكن تشجيعها وتكييفها باعتبارها من التدخلات. وقد تشمل تلك الأنشطة الفنون الأصلية مثل الموسيقى والعزف على الطبل والرقص والخط والاستعراضات الجماعية والحرف اليدوية التقليدية. ولكن سيكون من الضروري أن يدرك الموظفون الأنشطة التي تعزز تطوير هوية وطنية إيجابية والتي يمكن أن تكون فعالة في التخفيف من الصدمات النفسية، وأن يتنبهوا إلى الأنشطة التي تعزز الانتماء إلى جماعة أو قضية متطرِّفة عنيفة.

تضطلع الرياضة والفنون والثقافة بدور رئيسي في حياة السجن: فهي توفر للنزلاء طرائق (مادية) للتعبير عن أنفسهم وزيادة ثقتهم، وتساعدهم على إنشاء علاقة إيجابية مع الآخرين (بمن فيهم موظفو السجون). وهي تساعد على تكوين فهم أكبر للثقافات والممارسات المختلفة. وتساعد هذه الأنواع من الأنشطة في تقييم احتياجات المجرمين المتطرِّفين العنيفين ومشاعرهم ومواقفهم لغرض وضع برامج إعادة التأهيل والتدخلات المحدَّدة الأهداف.

Global Counterterrorism Forum (2015) Detention and Reintegration Working Group Workshop on Education, Life Skill Courses and Vocational Training for Incarcerated Violent Extremist Offenders.

ويُعَدُّ العلاج بالفن أحد التدخلات التي ثبت أنها ذات شعبية وفعالية في معالجة تغيُّر المواقف والسلوك في المؤسسات الاحتجازية. ذلك أنَّ الفن إبداعي، ومن ثم فهو تثقيفي إذ يوفر شعورا بالإنجاز لدى أولئك الذين يفضِّلون التعبير

عن مواهبهم من خلال هذه الوسيلة تحديداً. وتتيح العملية الإبداعية كذلك إيصال المشاعر والعواطف المرتبطة بأحداث مهمة في الحياة، ويمكن أن تساعد في تجاوز الصدمات النفسية والاكتئاب ومسائل الصحة العقلية. وتكتسي مهارة المعالِج بالفن وحساسيته أهمية بالغة في إقامة العلاقة التواصلية.

سري لانكا: برنامج إعادة تأهيل نمور تحرير تاميل إيلام

واجهت حكومة سري لانكا، لدى تصميم برنامج إعادة تأهيل نمور تحرير تاميل إيلام، تحديات مختلفة، ليس أقلها العدد الكبير من السجناء الذين لزم التعامل معهم. وبغية محاولة إعادة تأهيل هؤلاء السجناء، وُضع برنامج متعدد الجوانب. وشملت العناصر الرئيسية ما يلي:

(١) تم فصل الأعضاء المتشدِّدين لمنظمة نمور تحرير تاميل إيلام الذين ظلوا ملتزمين بالقضية إلى درجة كبيرة عن بقية السجناء، بحيث لا يستطيعون فعليا محاولة تقويض برنامج إعادة التأهيل.

(٢) لم تشر السلطات إلى أعضاء التنظيم باعتبارهم "سجناء" أو "محتجزين". وبدلاً من ذلك، أشير إليهم بـ"المستفيدين". ورؤي أنَّ هذه الصيغة لها دلالات أكثر إيجابية، وستساعد على إقامة علاقات أفضل بالموظفين وتكوين صورة ذاتية أكثر إيجابية لدى "المستفيدين" أنفسهم.

(٣) شُجِّع السجناء على المشاركة في مجموعة متنوعة من الأنشطة الرامية إلى تشجيع التنمية الفردية. وشمل ذلك المشاركة في اليوغا لتنمية البصيرة الروحية والأنشطة الفنية لتيسير التعبير الفردي. وكان التركيز على التنمية الفردية في هذه البرامج مصمَّما لمكافحة التركيز الجماعي المفرط الذي كان يهيمن على الوقت الذي قضاه السجناء في التنظيم.

(٤) شارك السجناء أيضاً في برامج مهنية تهدف إلى تطوير المهارات التي ستساعد السجناء على إعادة الاندماج بنجاح في المجتمع بعد الإفراج عنهم. وشملت هذه البرامج دورات في التشييد والإلكترونيات والنجارة، وكذلك دورات بشأن مستحضرات التجميل وصناعة الملابس موجهة خصيصا للسجينات.

وأظهر تقييم البرنامج تراجعا كبيراً في الدعم لاستمرار العنف السياسي بين السجناء الذين خضعوا لبرنامج إعادة التأهيل مقارنة بمن لم يخضعوا له. وبالمثل، أظهر السجناء المشتركون في البرنامج زيادة كبيرة في المواقف الإيجابية تجاه الموظفين الذين يديرون المراكز. وإجمالا، أظهر التقييم أثرا إيجابيًّا لبرنامج إعادة التأهيل حتى بين الأفراد المتشدِّدين ضمن سجناء التنظيم.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين أعده آندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (هيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥).

ومن المهم توضيح الفرق بين الفهم العام بشأن "الفن باعتباره علاجيا" حيث يركز على العملية الإبداعية باعتبارها علاجا، والتطور الأكثر تحديداً لشكل من أشكال العلاج النفسي يمارسه بواسطة الفن معالِجون مسجَّلون ومؤهَّلون يُعرف باسم "العلاج بالفن". والمهم هو التعبير الرمزي عن المشاعر والمواقف العميقة الجذور التي يمكن للمعالِج والفنان تحليلها وتفسيرها في العلاقة العلاجية. وهناك فرصة للطعن في مشروعية المتطرِّفين العنيفين وتفنيد خطابهم بالاستناد إلى التقاليد الثقافية والفنية المحلية التي تجسِّد في كثير من الحالات مجتمعا أكثر تسامحا.

توفِّر الأعمال الفنية والعلاج بالفن وسيلة للتعبير والتقييم. ويشارك المستفيدون في الأعمال الفنية للتعبير عن مسائل قريبة على قلوبهم. فهم يُعبِّرون عن رغباتهم في الحياة الأسرية والحرية والسلام والوحدة. وشملت تمارين الكتابة الإبداعية الشعر والقصة القصيرة والكتيِّبات المتعلقة بمواضيع الحرية والخسارة واستحسان إعادة التأهيل والتفكير الجديد والخطط المستقبلية والتنمية ... ووفرت برامج إعادة التأهيل القائمة على العلاج الإبداعي سبلا فعالة للمشاركين للإعراب عن أفكارهم ومشاعرهم الداخلية عن طريق وسائل غير مباشرة. ويمكن أن يكون للعلاج الإبداعي أثر إبرائي على مجموعات كبيرة من الناس. وشملت الأمثلة على العلاج الإبداعي الذي أُجري في المراكز الأعمال المسرحية والبرامج الموسيقية المصممة لمساعدة المستفيدين على التواصل والتحول.

Hettiarachchi, M. (2013) Sri lanka's Rehabilitation Program: A New Frontier in Counter terrorism and Counter Insurgency, Prism: Vol. 4, Issue 2, (2013), p.105-122,Macquarie University, Australia, Centre for Policing, Intelligence and Counter Terrorism.

وتحظى الرياضة، لا سيما كرة القدم وكرة السلة وألعاب القوى، بشعبية في الكثير من السجون. وهي تحظى بتمثيل جيِّد في بعض المؤسسات الاحتجازية التي يوجد بها موظفون خبراء متخصصون، بعضهم معترف به على الصعيدين الوطني والدولي.

الناس في كل بلد يحبون الرياضة. فقيمها عالمية. وهي لغة عالمية قادرة على سد الفجوات الاجتماعية والثقافية والدينية. ويمكن أن تكون أداة قوية لتعزيز التفاهم والتسامح والسلام... وأعتقد أنَّ الرياضة تسهم في تحقيق التنمية والنمو الشخصيين. وهي تعلمنا العمل الجماعي والنزاهة. وهي تبني احترام الذات وتفتح الأبواب أمام فرص جديدة. وهذا، بدوره، يمكن أن يسهم في رفاه المجتمعات والبلدان ككل.

خطاب الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، ١٩٩٥-٢٠٠٦، بشأن "أثر الرياضة في العالم"، دافوس، سويسرا، ٢٠٠٦.

والرياضة تدخل إيجابي مهم حيث إنها تعزز العمل الجماعي والمهارات القيادية والاجتماعية، وتشجع على تحديد الأهداف وترسي إحساسا بالهوية والانتماء. كما تهيئ الرياضة الفرص لمعالجة عوامل أخرى قد تؤدي إلى التطرُّف العنيف، مثل الصحة والسلامة وعدم المساواة بين الجنسين وحل النزاعات في سياق يكون فيه التعلم تفاعليا ويُنظر إليه على أنه "متعة".[١٣٨] ومن المهم أن يشكل من يقودون التدخلات الرياضية أمثلة إيجابية للمشاركين وأن يساعدوا على تعزيز المواقف الإيجابية والروح الرياضية الجيِّدة والعمل الجماعي. ومن خلال التدخلات المختلفة ذات الصلة بالرياضة، يمكن للسجناء المتطرِّفين العنيفين أن يحققوا إمكاناتهم وألاَّ يقتصروا على هوية وحيدة، مثل دينهم أو خلفيتهم العرقية، على سبيل المثال.

نيجيريا: دور الرياضة في برامج فك الارتباط داخل السجون

كان السجناء المتطرِّفون العنيفون المحتجزون لدى دائرة السجون النيجيرية، في البداية، يتسمون بالجموح والفظاظة وعدم التعاون. وكان لدى معظم السجناء المتطرِّفين العنيفين اعتقاد بأنَّ الرياضة ملهاة الطغاة وأنها تجسد العناصر نفسها التي يشنون الحرب عليها. وكان عدد قليل جدًّا من السجناء المتطرِّفين العنيفين مستعدا للمشاركة في الرياضة. وأصرَّ فريق العلاج المحلي، المؤلَّف من معالِجين رياضيين من دائرة السجون النيجيرية.

(١٣٨) Center on Global Counterterrorism Cooperation and Hedayah (2013) The Role of Education in Countering Violent Extremism, Meeting Note, December 2013.

وعندئذ تم إحضار مرافق رياضية أساسية وتركيبها في السجن، وهي: ملعب أفضل لكرة القدم والكرة الطائرة وكرة السلة وتنس الطاولة. وإلى جانب جاذبية هذه الرياضات المتنوعة، فإنَّ من تطوعوا للمشاركة كان لديهم وقت أطول يقضونه في الهواء الطلق. وتم تزويدهم بالأدوات الفردية الأساسية مثل البدلات والأحذية الرياضية والقمصان الخارجية والقمصان الداخلية الاحتياطية. وعقب ذلك، تطوع المزيد من السجناء المتطرِّفين العنيفين للمشاركة. وساعدت فترة الأنشطة الرياضية على إدارة الغضب والحد من المقاومة للعلاج. وكلما زادت مشاركة أحد الأشخاص في الرياضة، أصبح أكثر تقبُّلا للتدخلات الأخرى. وبدأ بعضهم يتحدث عن إمكانية أن يصبحوا مهنيين رياضيين عند الإفراج عنهم. وبدأ التنافس فيما بينهم بغية التفوق. ومع تحول الرياضة إلى مجال للانشغال، تراجعت على الأقل إمكانية زيادة التشدُّد. وفي الواقع، كانت الرياضة تدخلا رئيسيًّا في علاج السجناء المتطرِّفين العنيفين في نيجيريا ونزع التشدُّد منهم، وقد نافسوا في مباريات لكرة القدم ضد أفرقة عموم السجناء وموظفي السجون.

مساهمة مقدَّمة من شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا: ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وكثيراً ما تكون الرياضة أول نقطة دخول إلى نظام السجون—أيّ مشاركة أولية في نشاط يرجح أن يُعتبر موفِّرا للمرح والهروب من الروتين اليومي وأقل احتمالا بأن يكون بيانا علنيا بالامتثال. وتشجع الرياضة على التنمية والنمو الشخصيين—فالأنشطة الرياضية تبني الشخصية وتعزز الثقة بالنفس وضبط الذات واحترامها إلى جانب كونها عاملاً مساعدا على التخلص من الضغط النفسي وعلى الشعور بالصحة البدنية ووسيلة لمنع الاكتئاب. وتشجع الرياضة التفكير والسلوك الاجتماعيين - ويشمل ذلك القيم الإيجابية المتمثلة في العمل الجماعي والإنصاف والاحترام المتبادل والتقيد بالقواعد والكياسة واحترام الآخرين والمنافسة دون نزاع، واحترام الحدود وإدارة الغضب. ومن هذا المنطلق، فهي تغرس في الفرد القيم المتفق عليها باعتبارها تحضيراً أساسيًّا لتدخلات نفسية ذات أهداف أكثر تحديداً.

وتوفر الأنشطة الرياضية أيضاً إطارا محايدا لمشاركة النظام، بعيدا عن الروتين اليومي للمؤسسة، وهي فرصة يمكن خلالها للسجناء والموظفين أن يعلقوا خلافاتهم مؤقتا، بحيث يتفاعلون كمشاركين ولاعبين ورياضيين. ويتطلب برنامج فعال للتدخلات الرياضية توافر المرافق الرياضية الكافية، وطائفة من الفرص الرياضية والموظفين المهنيين المدرَّبين تدريباً جيِّدا والذين يكونون على علم تام بفوائد الرياضة والألعاب في معالجة الاحتياجات المتصلة بالمخاطر.

٥-١٠- الإبلاغ عن التدخلات ورصدها وتقييمها

إنَّ الإبلاغ عن أنشطة فك الارتباط ضروري لضمان المساءلة، وتيسير عملية الرصد، وتمكين مواءمة التدخلات، ولأغراض الميزنة، وكأساس للتقييم، ومن أجل الحماية المهنية والشخصية لجميع المعنيين. ويمكن أن يكون عملية تمكينية إذا كان مصمَّما ومنفَّذا وفقاً لذلك.

وتيسيرا لعملية الإبلاغ، من المهم أن يكون العمل مع فرادى المتطرِّفين العنيفين موثَّقا توثيقا جيِّدا وأن يُحتفظ بسجلات شاملة ودقيقة. وينبغي تدريب جميع الموظفين الذين يُتوقع أن يستكملوا التقارير على شكل تلك التقارير ومضمونها. وتُعَدُّ الوثائق المواد الأساسية لتسجيل تقدم التدخلات الخاصة بالأفراد، والإبلاغ ومن ثم الرصد في نهاية المطاف. وينبغي للمديرين أن يوجِّهوا الوثائق التي يعدها الفريق المسؤول عن تنفيذ التدخلات ويجمعها ويحفظها وأن يدعموا تلك الوثائق ويتحققوا منها ويقدموها إلى مقر إدارة السجون وفقاً للبروتوكولات الموضوعة.

والإبلاغ عن النتائج هو التسجيل الموثَّق لأثر وفعالية التدخلات أو العكس. كما أنه يسجل أيَّ تغييرات أو حوادث ترتبط بأغراض التدخلات مثل التغير السلوكي لدى السجين المتطرِّف العنيف أو المسائل الأخرى التي لها تأثير مباشر على النتائج. ويجب الإبلاغ عن النتائج على مدى فترات زمنية، شهريا مثلاً. ويتيح ذلك لفريق التدخل أن يبني بنكا للمعلومات يوضح الأنماط والتغيرات على مر الزمن. وستتمثل مصادر المعلومات الأساسية في ملفات تقييم المخاطر الفردية واجتماعات مناقشة الحالة والسجل الخاص بمجموع السجناء المتطرِّفين العنيفين خلال تلك الفترة الزمنية. ومن الضروري أيضاً وضع مؤشرات واضحة وقابلة للقياس للفعالية لتوجيه النتائج.

ويمكن أن تشمل المؤشرات على أثر التدخلات ما يلي: التغيرات في سلوك السجناء، ومستوى المشاركة في التدخلات، وعدد الحوادث المؤسسية، وخفض مستوى الأمن للسجناء، وعدد التدخلات المنجزة. وينبغي تذكُّر أيضاً أنه حتى إذا لم يكن التدخل يشير إلى أيِّ تأثير على سلوك السجين، فإنَّ تقييمات المخاطر والتدخلات تمكِّن إدارة السجن من معرفة المزيد عن السجناء والمخاطر التي يمثلونها.

وينبغي رصد الأنشطة والنتائج على السواء عن كثب. وينبغي أن يتم الرصد أيضاً عن طريق الملاحظة وتسجيل تلك الملاحظات. وينبغي للفريق الإشرافي في المقر القيام بزيارات منتظمة إلى السجون التي تجري التدخلات بها لمراقبة جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالتنفيذ الفعال للتدخلات. وينبغي لفريق الإشراف أن يعد المعلومات ويقدمها بطريقة تتيح لمتخذي القرارات وصانعي السياسات في مقر إدارة السجون (والسلطات العليا) أن يتخذوا قرارات مستنيرة ومدروسة بشأن التدخلات. وتقع على مقر إدارة السجون مسؤولية تحليل مستوى التقدم المحرز أو العكس، وينبغي أن يحتفظ بقاعدة بيانات لأنشطة التدخل وما لها من أثر.

وبصفة عامة، يشمل تقييم التدخل تحديد ما إذا كانت الأهداف ملائمة، وما إذا كانت الأنشطة قد نُفِّذت تنفيذاً فعَّالاً، ومدى تحقيق الأهداف. ويساعد التقييم على فهم الأسباب التي مكَّنت تدخلا معيَّنا من تحقيق النتائج المرجوة ومدى ذلك. وهو يقدم أيضاً معلومات عن الأثر الأوسع لتلك التدخلات على أصحاب المصلحة والمؤسسات. وإضافة إلى دعم آليات المساءلة، فإنَّ التقييم السليم يُعَدُّ مصدراً مهمًّا للأدلة بشأن النتائج المحققة وهو بذلك يشكل أداة لتعلم الدروس تسهم في بناء المعرفة بشأن أفضل السبل لتحقيق بعض أهداف التدخل.

كندا: برنامج أبحاث تطبيقية بشأن المجرمين المعتنقين للتشدُّد المفضي إلى العنف

يجري فرع البحوث التابع لدائرة السجون في كندا منذ عام ٢٠١٢ أبحاثا مركزة على المجرمين المتشدِّدين. ويدرس برنامجه البحثي في هذا المجال ملامح السجناء المتشدِّدين لدى الدائرة والفرق بينهم وبين السجناء غير المتشدِّدين، ويستكشف خصائص من يمكن أن يكونوا عرضة لتأثير التشدُّد، ويجمع أفضل الممارسات والدروس الدولية المستفادة بشأن الإدارة الفعالة للمجرمين المتشدِّدين—كل ذلك في محاولة لتوجيه السياسات والممارسات الفعالة والقائمة على الأدلة في السجون. ويتوقف نجاح هذا العمل على الشراكة التعاونية التي أقيمت مع فرع الأمن لدى إدارة السجون في كندا. وحُدِّدَ الإجراء المتمثل في ضم خبير متخصص عملياتي إلى الفريق البحثي باعتباره من الممارسات التنظيمية الفضلى، مما أسفر عن إقامة علاقة داخلية أكثر تبادلية وانفتاحا لتبادل المعلومات، وطرح أسئلة بحثية أكثر تحديداً وارتباطاً بالموضوع، والإسراع في ترجمة نتائج البحوث إلى ممارسات تنفيذية.

دراسة ساهمت بها دائرة السجون في كندا خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا: ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

ويشكل تقييم نجاح التدخلات التي تسعى إلى ضمان أن يفك السجناء المتطرِّفون العنيفون ارتباطهم بالعنف أحد التحديات العالمية التي تكاد تواجهها جميع سلطات السجون والأكاديميون والممارسون والمراقبون. وعلى الرغم من استثمار موارد ضخمة في هذا المجال، فإنَّ قلة من الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف وضعت منهجيات محكمة وموجزة لتقييم نجاح هذه التدخلات أو العكس. وبالمثل، فإنَّ المؤلفات الأكاديمية بشأن فعالية التدخلات لا تزال عموماً في مراحلها الأولى، والتدخلات التي جرى تقييمها لا تستوفي المعايير العلمية في كثير من الأحيان.[١٣٩] فقد وجد استعراض لـ١٣٥ دراسة أنها في الغالب مبنية على الأقوال وتخلو من أيِّ إشارة صريحة إلى النظرية ومن أيِّ بيانات كمية أو نوعية تجريبية.[١٤٠]

ومما يزيد التحدي تعقيدا أنَّ أهداف مثل تلك البرامج وغاياتها تختلف من مكان إلى آخر، وكذلك الحال بالنسبة إلى قدرات الدول ومواردها المكرَّسة للتنفيذ. ومع ذلك، ينبغي أن تسعى الدول الأعضاء إلى وضع آليات ومقاييس بسيطة تتيح لها قياس فعالية تدخلاتها.[١٤١] كما يجب على الحكومات أن تفرج عن تلك البحوث في ضوء الاهتمام التعليمي والأكاديمي الذي سيوفره ذلك. ولا يمكن تطوير التدخلات القائمة على الأدلة دون أن تصبح الأدلة علنية. وينبغي للحكومات، لدى جعل التقييمات علنية، أن تحدد ما إذا كانت هذه التقييمات أنجزتها هيئات بحثية مستقلة.

> لا بد من تخصيص موارد كافية لإجراء البحوث العلمية وتقييم البرامج القائمة التي تتناول التشدُّد. وسوف تكون تلك البرامج قائمة على المعرفة وسيتم استعراضها بصورة منتظمة.
>
> *Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 40.*

وعلى المستوى البسيط، فإنَّ التوقف عن العنف هو النتيجة المرجوة من تدخلات فك الارتباط وإعادة الإدماج، وهو عادة ما يقاس بمؤشر مثل معاودة الإجرام أو معاودة الإدانة أو معاودة دخول السجن عن جريمة ذات صلة بالإرهاب. بيد أنَّ معدلات معاودة الإجرام يمكن أن تكون مضللة. وغالبا ما تكون غير دقيقة بحيث لا تجسد سوى ما هو معروف للدوائر الأمنية ونظام العدالة الجنائية، وهو ما يمكن أن يكون محدودا. ويعاني قياس أثر التدخلات أيضاً من "معضلة الإسناد"، أيْ ربط تحسن المؤشرات، مثل انخفاض معدلات حوادث التطرُّف العنيف ومعاودة الإجرام، بالتدخلات ذاتها. وهناك العديد من العوامل الأخرى (ذات الطبيعة المحلية والوطنية والدولية) التي يمكن أن تؤثر على العمليات وعلى نجاح التدخلات أو فشلها.[١٤٢]

وحيث إنَّ معاودة الإجرام لا يمكن تحديدها إلاَّ بعد الإفراج عن السجين المتطرِّف العنيف بمدة طويلة، فمن المهم النظر فيما إذا كان من الممكن قياس تقدم السجين بينما لا يزال رهن الاحتجاز. وكما نوقش سابقا في هذا الفصل،

---

(١٣٩) انظر على سبيل المثال: Horgan, J. and Braddock, K. (2010) "Rehabilitating the terrorists?: challenges in assessing the effectiveness of de-radicalisation programs", *Terrorism and Political Violence*, 22, 267-291; Dalgaard-Nielsen, A. (2010). "Violent Radicalization in Europe: What we know and what we do not know". *Studies in Conflict and Terrorism*, 33, 797-814; Carline, A. (2011) Report to the home secretary of independent oversight of Prevent review and Strategy. London: HM Government; Christmann, K. (2012). Preventing religious radicalisation and violent extremism: A systematic review of the research evidence. UK: Youth Justice Board; Lindekilde, L. (2012) "Introduction: assessing the effectiveness of counter-radicalisation policies in northwestern Europe". *Critical Studies on Terrorism*, 5, 335-344.

(١٤٠) Feddes, A. and Gallucci, M. (2015) "A Literature Review on Methodology used in Evaluating Effects of Preventive and De-radicalisation Interventions", *Journal for de-radicalization*, winter 15/16, No. 5.

(١٤١) Global Counterterrorism Forum: Sydney Memorandum on Challenges and Strategies on the Management of Violent Extremist Detainees (2012), Internal Challenge 9.

(١٤٢) المرجع نفسه، Internal Challenge 6.

يمكن لإجراء تقييم منتظم للمخاطر أن يقدم دليلاً على تراجع المخاطر. ويتطلب ذلك قدراً كبيراً من الموارد والاهتمام الفردي، وهو أمر صعب بشكل خاص عند العمل مع عدد كبير من السجناء المتطرِّفين العنيفين بالاستعانة بقليل من الموظفين. ولكن على الرغم من أنَّ تنقيح أدوات التقييم تلك أمر حاسم الأهمية (حيث إنها تدل على التغير السلوكي)، فإنها لن تتيح مطلقا قياسا آنيًّا مثاليًّا لنجاح التدخل وضمانا مطلقا بأنَّ السجين المتطرِّف العنيف لن يواصل مشاركته في التطرُّف العنيف بعد إطلاق سراحه.[١٤٣]

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الفترة اللاحقة للإفراج عن السجين ورصده، انظر الفصل الثامن

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألاَّ يكون تدفق المعلومات أحادي الاتجاه. ذلك أنه ينبغي إنشاء حلقة فعالة للتعقيبات بحيث تُرتجع المعلومات إلى أعضاء فريق التدخل بشأن النتائج المستخلصة من الرصد والتقييم. وسيمكِّنهم ذلك من صقل وتعديل التدخلات في ضوء الأدلة بشأن "ما نجح".

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لضمان تطوير التدخل وتعلُّمه ومناصرته في البحوث المستقلة والمتسمة بأعلى مستويات الجودة. وتُشجَّع الدول الأعضاء على النظر في التكليف بإجراء البحوث أو النظر في المقترحات البحثية. وسيتعين أن تكون لأيِّ بحث منفعة تمكينية وعملية، كأن يوجِّه بصورة مباشرة التدخلات التي ستُجرى في المستقبل سواء في الولاية القضائية أو في أيِّ مكان آخر. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون جميع الأنشطة البحثية متوافقة تماما مع المعايير الأخلاقية والأمنية.

[١٤٣] Stern, J. and Porges, M. (2010, 1 May) Getting Deradicalization Right, Council on Foreign Relations.

٦- إدارة تنفيذ تدخلات فك الارتباط بالعنف

٦-١- مقدِّمة

إنَّ تيسير قيام السجناء المتطرِّفين العنيفين بفك ارتباطهم بالعنف مهمة صعبة. ذلك أنَّ نشاط فك الارتباط سيلزم تنظيمه وإدارته. وسيتطلب كل سجين متطرِّف عنيف طائفة من التدخلات المختلفة، على النحو المبين في الفصل الخامس، للوفاء باحتياجاته المتعددة التي تتعلق بالمخاطر التي يشكلها. وسوف يلزم وضع جدول زمني، وإنشاء مرافق لإدارة التدخلات فيها، واكتساب المواد والموارد، وإشراك السجناء بفعالية.

ومن المستبعد جدًّا أن ينجح شخص واحد أو تخصص منفرد في إقناع السجين المتطرِّف العنيف بنبذ العنف. ويكمن الاحتمال الأقوى لمساعدة السجناء على التغير في اعتماد نهج الفريق والاستفادة من مجموعة من الأفراد والتخصصات. وسوف يُعتبر اعتماد نهج يعمل فيه العديد من الأفراد معا لمعالجة مخاطر واحتياجات المتطرِّف العنيف تطورا جديدا في بعض الولايات القضائية. ولذا من المهم أن يتم اعتماد منهجية قائمة على العمل الجماعي، وأن يعمل الفريق على نحو متكامل. ولدعم هذا العمل الجماعي المتكامل، يلزم اعتماد إجراءات وأدوات ومعايير أخلاقية مشتركة.

٦-٢- الإدارة المتكاملة للقضايا وعملية فك الارتباط

يمكن وصف الإدارة المتكاملة للقضايا بأنها نهج متعدد التخصصات يركِّز على السجناء وقائم على العمل مع السجناء، ويشمل إجراء تقييم أولي، وتحديد الاحتياجات، ووضع الأهداف، وتنفيذ برنامج للتدخلات، وإجراء استعراض دوري شامل لقياس التقدم المحرز. ويتم التشديد على اضطلاع السجناء بمسؤولية شخصية أكبر عن تطورهم من خلال المشاركة النشطة في الخدمات المتخصصة وغير المتخصصة على السواء في السجن. وتستخدم الإدارة المتكاملة للقضايا إطارا ونهجا وأدوات ولغة مشتركة للتقييم وتحديد الاحتياجات ورصد التقدم المحرز وتحديث النتائج أثناء احتجاز السجناء المتطرِّفين العنيفين وانتقالهم إلى فترة الإفراج عنهم والإشراف المجتمعي عليهم. ويمكن لاعتماد نهج متكامل لإدارة القضايا أن يسهم إسهاماً كبيراً في فك الارتباط بالعنف بنجاح حيث إنه يضمن اتباع نهج منظَّم من أجل: تنفيذ التدخلات، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، والعمل بفعالية في إطار فريق، وتسجيل المعلومات وكفالة معالجتها على النحو المناسب.

ويتمثل عنصر رئيسي للإدارة المتكاملة للقضايا في ضمان تنفيذ استراتيجية متسقة وشاملة لإدارة المخاطر طوال مدة عقوبة السجين المتطرِّف العنيف وبعد الإفراج عنه، مع إشراك ومشاركة جميع الوكالات ذات الصلة، بغية تحسين الفعالية وآفاق النجاح في إعادة توطينه. وتكتسي الإدارة المتكاملة للقضايا أهمية خاصة بالنسبة إلى إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين الذي يشكلون مخاطر صعبة ومعقدة ويحتاجون إلى موجزات تتطلب مساهمات دوائر ذات تخصصات مختلفة للتعامل معهم على النحو الأكثر فعالية.

ويمكن تلخيص المراحل الأربع في عملية فك الارتباط على النحو التالي:

- المشاركة: تشمل المرحلة الأولى تعريف الموظف بالسجين المتطرِّف العنيف، وإقامة علاقة مهنية إيجابية بينهما، وإرساء الثقة بينهما، ودخولهما في حوار بنّاء. وسوف يتمثل جزء من عملية المشاركة في كفالة أن يكون لدى السجناء المتطرِّفين العنيفين شروط معقولة مثل أماكن الاحتجاز والطعام والماء والكساء ولوازم الفراش ومساحات لممارسة التمرينات الرياضية وما إلى ذلك.

- المخاطر: ينبغي أن يخضع جميع السجناء الجدد الذين يصلون إلى المؤسسات لعملية فرز أولي عام عند الدخول مع ضرورة إحالة من يُحدَّدون باعتبارهم سجناء متطرِّفين عنيفين إلى تقييم تفصيلي للمخاطر والاحتياجات. وينبغي أن يركز تقييم المخاطر على عدد من المكونات الرئيسية، على النحو المبين في الفصل الرابع.

- الاحتياجات: بعد تحديد الأسباب وراء ضلوع السجين المتطرِّف العنيف في التطرُّف العنيف، ينبغي للموظفين أن يحددوا الاحتياجات المتصلة بالمخاطر. ويشير ذلك إلى النشاط الذي سيساعد على الحد من خطر أن ينخرط السجين المتطرِّف العنيف في نشاط متطرِّف عنيف، أو يدعو إليه، في المستقبل.

- الاستجابة: بمجرد تحديد الاحتياجات المتصلة بالمخاطر، يُفترض أن يتفق فريق التدخلات على ماهية التدخلات الضرورية لتلبية تلك الاحتياجات وعلى توقيت تقديمها. ولن يكون العديد من السجناء، عند وصولهم إلى السجن لأول مرة، مستعدين للبوح بمشكلاتهم، وقد يلزم مزيد من الوقت قبل أن يكونوا على استعداد للمشاركة في التدخلات. وينبغي أن يتفق فريق التدخلات أيضاً على من سيقوم بتنفيذ التدخل وتوقيت ذلك. وقد يشمل ذلك الحاجة إلى ترتيب التدخلات حسب الأولوية لتحديد أيها سيُنفَّذ أولا. وقد تلزم تدخلات جديدة أو إضافية مع تغير المخاطر والاحتياجات.

٦-٣- تهيئة بيئة عمل داعمة للتدخلات

يُفترض أن يوفر مكان الاحتجاز الفعال سياقا تشغيليا داعما لتقديم التدخلات المنظَّمة. ويسهم جميع الممارسين، بمن فيهم أفراد الأمن والاحتجاز والموظفون المعاونون والإشرافيون والإداريون، الذين ليس لهم دور مباشر في تنفيذ التدخلات المنظَّمة، في الحفاظ على الظروف المساعدة على تنفيذ التدخلات ودعم التقدم المحرز في فك الارتباط.

ويوفر السجن ما هو أكثر بكثير من الخلفية - إذ إنه يسهِّل السياق أيضاً. وهو يمارس، باعتباره مؤسسة معقدة ترمي إلى مساعدة المتطرِّفين العنيفين على نبذ التوجه العنيف، تأثيرا مهيمنا قويا على الحياة اليومية للمقيمين فيه وعلى مواقفهم. وتخضع أفكار السجين المتطرِّف العنيف وسلوكه في السياق المؤسسي للمراقبة ويُشكك فيهما باستمرار في جميع المجالات التي يتفاعل فيها هؤلاء السجناء مع الموظفين يوميا. بيد أنَّ التشكيك ينبغي ألاَّ يكون مباشرا واستفزازيا على نحو غير مبرَّر، حيث إنَّ ذلك يمكن أن يعزز بسهولة المواقف الكامنة. بل إنه يعني التشجيع على إعادة النظر في المعتقدات والقيم بحيث يمكن تحقيق المكاسب المرجوة في شكل الاحتياجات والأهداف الشخصية

فيما يتعلق بالمعنى والمكانة والانتماء والعدالة بطرق مختلفة. ويصبح الإسهام في مساعدة السجناء على فك الارتباط بالعنف مسؤولية جميع الموظفين في السجن.

وبغية المساعدة على تحقيق بيئة داعمة، ينبغي لجميع السجون التي تُطبَّق فيها تدخلات لفك الارتباط أن تعقد دورات عامة لتثقيف الموظفين وإفهامهم وإذكاء وعيهم. وينبغي لكل من يعمل في السجن أن يسهم في نشاط فك الارتباط بالتصرف على نحو مؤيد للسلوك الاجتماعي. وسيسهم ذلك في معالجة مواقف السجناء المتطرِّفين العنيفين وأفكارهم وأشكال سلوكهم المعادية للمجتمع، وسيساعد على تعزيز التغيير الإيجابي. وينطبق ذلك على التفاعل والتواصل بين الموظفين والسجناء المتطرِّفين العنيفين في مناطق الإيواء والأفنية وكذلك في البيئات الأكثر تنظيما.

ويمكن لأشكال سلوك بسيطة من جانب الموظفين أن ترفع نوعية التفاعل بين الموظفين والسجناء المتطرِّفين العنيفين. وهي تشمل ما يلي: منح الوقت للاستماع، ومعاملة السجناء المتطرِّفين العنيفين بإنصاف واحترام، وإبداء مواقف متماشية مع السلوك الاجتماعي ومعايير السلوك المهني (بالتصرف كقدوة إيجابية وتشجيع ومكافأة البيانات والتصرفات المتفقة مع السلوك الاجتماعي)، وتوجيه رسائل إيجابية قوية بشأن إمكانية التوقف عن التطرُّف العنيف، وتجنب الوسم، وتوجيه المشكلات العملية والاجتماعية وكذلك المواقف والتفكير والسلوك، والتعبير عن الدافع والأمل وتشجيعهما. ومن المهم أيضاً أن تكون العلاقة بين موظفي الاحتجاز والأمن وفريق العلاج إيجابية وبناءة وداعمة، إذا أريد للسجن والتدخلات أن يعملا بفعالية.

٦-٤- أساليب ونُهُج تنفيذ التدخلات

ينبغي أن يجسد النهج المتبع إزاء تنفيذ التدخلات حجم المشكلة التي تواجهها الدول الأعضاء. ذلك أنَّ ما يمكن من الناحية الواقعية تقديمه إلى حفنة من المتطرِّفين العنيفين المحتجزين في السجون في بعض البلدان سوف يكون مختلفاً كل الاختلاف عما يمكن تقديمه إلى مئات عديدة، وفي بعض الحالات الآلاف، من السجناء المتطرِّفين العنيفين المحتجزين في ولايات قضائية أخرى. وينبغي الاستفادة المثلى من الدعم المتاح. وينبغي تصميم حجم التدخلات ونوعها ومنهجية تنفيذها لتتناسب مع العدد المحدَّد من السجناء المتطرِّفين العنيفين المحتجزين في كل دولة عضو.

وهناك بعض التدخلات، مثل التدريب المهني، التي سيلزم تنفيذها في ورشة عمل أو صف دراسي بالطريقة التقليدية. وهناك تدخلات أخرى، لا سيما التدخلات المعرفية-السلوكية والدينية، ينبغي أن تأخذ المعايير الثقافية في الاعتبار. وفي بعض البلدان، يُرجَّح أن تكون التدخلات أكثر نجاحا عندما تُقدَّم شفويا وليس من خلال الوسائل الخطية. وسيكون التقديم الشفوي، من خلال استخدام المناقشات الفردية والجماعية والمسرحيات والشعر والفنون والحرف، أكثر فعالية في بعض الثقافات حيث لا تكون القراءة مهيمنة.

وعندما يتوافر العدد الكافي من الموظفين، يمكن تقديم التدخلات على أساس شخصي (أو على أساس ميسِّرَيْن اثنين لكل مشارك). وللصيغة الفردية عدد من الفوائد الواضحة مقارنة بالصيغة الجماعية، أهمها مساعدة المشاركين من السجناء المتطرِّفين العنيفين على الاتصال بقيمهم ومعتقداتهم الشخصية بدلاً من التأثر المفرط بقيم ومعتقدات زملائهم. وتُعتبر العلاقة بين الميسِّر/الميسِّرين والمشاركين حاسمة الأهمية في تيسير التغيير وفك الارتباط بالعنف. بيد أنَّ التفاعل الفردي قد لا يكون واقعيا حيث يوجد عدد قليل من الموظفين والمئات من السجناء المتطرِّفين العنيفين. وفي تلك الحالات، ينبغي استخدام التدخلات الجماعية، بما في ذلك النشاط القائم على السرد.

٦-٥- الأدوار والمسؤوليات والعمل الجماعي عند تنفيذ التدخلات

في الولايات القضائية التي يكون فيها عدد الموظفين قليلاً، قد لا تكون هناك القدرة على إنشاء أفرقة مستقلة لتقديم التدخلات. وفي ظل تلك الظروف، يمكن توقُّع أن يضطلع الموظفون الموجودون بأنشطة فك الارتباط إضافة إلى واجباتهم العادية وأن يصبحوا فريق التدخل. وفي هذه الظروف، ينبغي استخدام المهارات والمعارف والخبرات القائمة للموظفين استخداما جيِّدا في تشكيل نوع التدخلات المتاحة. فعلى سبيل المثال، يمكن لموظفي السجون العامين أن يكونوا: نجارين أو ميكانيكيين مدرَّبين يمكن استخدامهم لتنفيذ تدخلات التدريب المهني، أو فنانين أو حكّام رياضيين يمكنهم إدارة التدخلات ذات الصلة، أو أخصائيين نفسيين جامعيين يمكن الاستعانة بهم في تسيير التدخلات المتعلقة بإدارة الغضب.

وعندما تتوافر موارد تكميلية، يمكن إنشاء أفرقة منفصلة معنية بالتدخلات للتركيز على تنفيذها. وينبغي أن يضم الفريق مجموعة من الأفراد ذوي التخصصات المتعددة. ويعني تعقُّد التطرُّف العنيف أنَّ التدخلات تتطلب، في معظم الحالات، شبكة متعددة الاختصاصات من المهنيين، بمن فيهم الأخصائيون النفسيون والأطباء النفسانيون والقادة الدينيون والمدرِّبون الرياضيون والمعالجون بالفن والأخصائيون الاجتماعيون وموظفو الإرشاد المهني والمعلمون والموظفون الطبيون. ومن خلال العمل معا وفي شراكات، فإنهم يوظِّفون مهارات ومنهجيات ومنظورات مختلفة ومن ثم يكونون قادرين على تحقيق نتائج ناجحة.

وينبغي توفير التدريب لأعضاء أفرقة التدخل على الأدوات والتقنيات وأساليب الإدارة ذات الصلة. وبالنظر إلى المهمة الصعبة المتمثلة في دعم السجناء في عملية فك الارتباط، فإنَّ من الممارسات الجيِّدة أن يتم تدريب وتثقيف جميع الموظفين المعنيين على نحو مهني للتعامل مع تعقيدات فك الارتباط وجهود إعادة الإدماج. ويمكن تدريب موظفي السجون والمهنيين المشاركين في برامج إعادة التأهيل على تمييز علامات التشدُّد المفضي إلى العنف، والتواصل بطريقة بناءة ومتفادية للنزاع، والاستجابة على النحو المناسب لاحتمالات التشدُّد المفضي إلى العنف. ويتم تناول موضوع تعيين الموظفين وتدريبهم في الفصل الثالث.

وينبغي أن تضم الواجبات المحدَّدة لفريق التدخلات ما يلي: إجراء تقييم أولي للسجناء المتطرِّفين العنيفين، وتحديد المخاطر والاحتياجات والتدخلات المناسبة، واستكمال وتحديث القيود الخاصة بملفات الحالات، وتنفيذ التدخلات، والمشاركة في مؤتمرات مناقشة الحالة، واستكمال عمليات إعادة التقييم، واستخدام المواد والأدوات والمعدات المقدَّمة من أجل تدخلات فك الارتباط.

ويمكن تعيين أعضاء أفرقة التدخل إمَّا بدوام كامل أو على أساس عدم التفرغ. وسوف يتوقف ذلك على الموارد المتاحة، وعدد المتطرِّفين العنيفين المشاركين في التدخلات، ومستوى وتواتر التدخل المطلوب. وينبغي تجسيد أداء الواجبات، كأعضاء في فريق التدخلات، في تقييمات الأداء السنوية. وحيثما يكون هناك عدد كبير من السجناء المتطرِّفين العنيفين المحتجزين داخل مؤسسة، سيكون من الضروري أن يكون هناك عدد كاف من أعضاء أفرقة التدخل لضمان أن تتم التقييمات والتدخلات بالتواتر اللازم. وقد يتطلب هذا أن يكون هناك أكثر من فريق تدخل واحد في المؤسسة، إذا كانت الموارد متاحة.

ولكي يتمكن أعضاء فريق التدخل من التواصل بفعالية مع السجناء المتطرِّفين العنيفين، من المهم أن يوجد في كل فريق عضو أو أكثر ممن يتحدثون لغة السجناء المتطرِّفين العنيفين. وفي بعض الحالات، قد لا يتكلم السجناء المتطرِّفون العنيفون اللغة الرسمية للدولة، وخصوصا إذا كانوا ينتمون إلى قبيلة أو جماعة معيَّنة، أو كانوا من الرعايا الأجانب.

وقد يرفض السجناء المتطرِّفون العنيفون أيضاً المشاركة في الأنشطة التي تُستخدم فيها اللغة الرسمية للدولة. وقد يلزم كذلك لأعضاء الفريق أن يراعوا مسألتي نوع الجنس والأصل العرقي.

وينبغي أن يحظى أعضاء فريق التدخل بدعم جيِّد أثناء عملهم في إطار تدخلات فك الارتباط. وينبغي لهذا الدعم أن يتخذ شكل الإشراف الفردي والدعم الجماعي وتوافر مدرِّب و/أو موجِّه يمكنهم اللجوء إليه عند مواجهة مواقف صعبة.

ويظل مدير كل سجن توجد به تدخلات مسؤولا عن ضمان الترتيبات المناسبة من أجل التنفيذ الفعال للتدخلات المضطلَع بها تحت قيادته. وعادة ما يكون المدير هو كبير ضباط الأمن في السجن، وتقع عليه المسؤولية النهائية عن سلامة وأمن الموظفين والسجناء. وينبغي لفريق التدخل أن يعمل بشكل وثيق مع المدير لضمان أن يكون هذا الأخير على وعي تام بمتطلبات وأنشطة التدخل، وأن تكون تلك المتطلبات والأنشطة ملائمة للترتيبات الأمنية داخل ذلك السجن.

وعلى مستوى المقر، ينبغي أن يكون هناك فريق إدارة إشرافي يتولى المسؤولية الشاملة عن وضع التدخلات والإشراف على تطويرها وتنفيذها وتقييمها وكذلك توفير التوجيه والدعم لفريق التدخل الموجود بالسجن. وينبغي أن يضم الفريق الإشرافي ممثلين من جميع التخصصات والمهن الرئيسية المشاركة في تنفيذ التدخلات. وينبغي لفريق الإشراف أو، في بعض الولايات القضائية، فريق الإدارة العليا أن يحدد السياسات، ويكفل وضع الترتيبات اللازمة لتقديم التدخلات، وينسق مع الوكالات الحكومية الأخرى من أجل التنفيذ.

وتستند إدارة القضايا المتكاملة إلى الاعتراف بأنَّ فك الارتباط الناجح سيتطلب مشاركة ودعم مجموعة من الأفراد. وينبغي تطوير العمل الجماعي عند كل مستوى من المستويات وفي مختلف الأدوار. ويعزِّز النهج المتعدد التخصصات المنافع المتميزة الناشئة عن عمل الموظفين بالتوازي، أيٌ عملهم على مختلف جوانب فك الارتباط بالعنف من منظورات مختلفة في نفس الوقت. ولا يتطلب العمل في إطار فريق تبادل المعلومات، بما في ذلك خطة الحالة كما هي موضوعة وبشكلها المتغير على مر الزمن، فحسب، بل أيضاً وضع استراتيجيات مشتركة وفهم لكيفية التعاون كأعضاء في فريق. ويُعتبر نقص التعاون والتآزر والثقة المتبادلة من القيود الرئيسية التي تؤثر علىً فعالية التدخلات الناجحة.

٦-٦- اجتماعات مناقشة الحالة وحفظ السجلات وسرية المعلومات فيما يخص التدخلات

ينبغي لقادة أفرقة التدخل أن يرتبوا عقد اجتماعات الأفرقة على نحو منتظم لمناقشة الأعمال اليومية والتسيير والموارد وإدارة الموظفين والتقارير المقدَّمة والتحديات الماثلة. وينبغي تحديد الغرض من اجتماعات الفريق، من خلال وضع جداول أعمال واضحة وترشيح رئيس ومدوِّن محاضر لكل اجتماع. وينبغي مراجعة ملفات القضايا مرة كل شهرين للتأكد من أنَّ جميع الوثائق سليمة وموقَّعة من الموظفين الإشرافيين ذوي الصلة. ويمكن أيضاً إجراء استعراضات موجزة للحالات خلال اجتماعات الفريق. وتختلف اجتماعات الأفرقة عن اجتماعات مناقشة الحالة، ويجب أن تُعقد بصورة منفصلة.

وتُعتبر استعراضات الحالات بصفة مستمرة ضرورية لاستعراض التقدم المحرز على صعيد التدخلات. كما أنَّ استعراضات الحالات من شأنها: إتاحة الفرصة لتبادل الجوانب الناجحة والدروس المستفادة، ووضع استراتيجيات إبداعية وفعالة للتعامل مع الحالات المعقدة، وتشكيل عملية آمنة للبناء على المهارات والمعارف القائمة، واستكشاف مختلف المنظورات والحلول للتحديات، والتأكد مما إذا كانت هناك حاجة إلى المضي قدما في عقد اجتماع رسمي لمناقشة حالات معيَّنة.

وينبغي أن يُعقد اجتماع مناقشة الحالة فيما يخص التدخلات على فترات زمنية محدَّدة، على أن يُعقد الاجتماع الأول خلال فترة لا تتجاوز ستة أسابيع بعد وصول السجين المتطرِّف العنيف إلى المؤسسة. ويمكن أن يتوخى اجتماع مناقشة الحالة تحقيق الأهداف التالية: دراسة تقييمات المخاطر التي يجريها جميع أعضاء أفرقة التدخل واستخدامها ومقارنتها، والتأكد من مستوى احتياجات السجين على نطاق عدد من المجالات الرئيسية المتصلة بمخاطره، وشرح ما جاء أعلاه للسجين والتماس آرائه بشأن سبل الحد من المخاطر المقدَّرة أو إدارتها، لا سيما من خلال تلبية الاحتياجات المقدَّرة من خلال التدخلات المناسبة، وإشراك السجين في وضع خطة عمل لفترة الإبلاغ المقبلة، بما في ذلك الإحالات إلى التدخلات المتسلسلة على النحو المناسب. وتُعقد اجتماعات مناقشة الحالة لتبادل التدخلات والنجاحات، وكذلك لطلب المساعدة أو الأفكار الجديدة. وتضم بعض أنظمة السجون موظفين من الوكالات الخارجية وكذلك، حسب الاقتضاء، أسرة السجين المتطرِّف العنيف، في اجتماع مناقشة الحالة.

وينبغي إعداد ملف حالة فيما يتصل بالتدخل يتسم بكونه وحيداً وديناميا بمجرد دخول السجين المتطرِّف العنيف السجن، على أن يتم تحديثه وتعديله مع تقدم السجين داخل المؤسسة. وينبغي أن يضم ملف حالة التدخل: تقرير مجلس القبول، وموجزا للبيانات الشخصية الرئيسية للسجين المتطرِّف العنيف، وتاريخ التقييمات، وأسماء أعضاء فريق التدخل، وسجلات التقييم الأولي (من الأفراد)، وتقييما أوليا متفقا عليه للمخاطر والاحتياجات (من اجتماع مناقشة الحالة)، وخطة العمل/العلاج (من اجتماع مناقشة الحالة)، وملاحظات استعراض الحالة، والإجراءات الإضافية اللازمة (من اجتماع مناقشة الحالة)، وإعادة التقييمات (اجتماع مناقشة الحالة أو التقييم الفردي المقبل)، والتعليقات والتوصيات الأخرى. وينبغي أن يحتفظ أعضاء أفرقة التدخل بملاحظات واضحة ومحدَّثة عن الحالات بشأن كل اتصال مع كل سجين متطرِّف عنيف. وينبغي أن تشمل هذه التسجيلات: حال التقدُّم في التدخلات، وعدد الدورات والمواضيع، والتغييرات المدخَلة/النتائج، والحوادث المهمة (أحداث الحياة و/أو الأحداث العلاجية)، ومواطن القوة، والتقييمات، وديناميات العلاقة بين أعضاء فريق التدخل والسجناء.

ومن المهم أن يتم إبلاغ السجناء بقواعد السرية، وأن يطبَّق مبدأ "الموافقة المستنيرة". وينبغي أن تُشرح قيود السرية للسجناء بوضوح قبل الدخول في التقييم و/أو التدخلات. وينبغي فهم وتقييم عواقب الكشف بعناية، على سبيل المثال فيما يخص السجناء الذين ينتظرون المحاكمة أو صدور الحكم وفي الحالات التي قد تؤدي فيها المعلومات الشخصية إلى انعدام الأمن بالنسبة إلى أفراد أسرهم. ويُحتفظ بالمعلومات الخاصة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين عموماً في إطار الالتزامات القانونية والأخلاقية بالسرية. بيد أنَّ الكشف يجوز أن يكون مصرَّحا به من السجين المتطرِّف العنيف أو الحكومة أو لوائح المؤسسة أو القانون، مع مراعاة أنَّ السلامة العامة يجب أن تظل في مقدِّمة الاعتبارات. وينبغي إطلاع الأعضاء الآخرين في فريق التدخلات على المعلومات المتحصَّل عليها من السجين المتطرِّف العنيف بقدر ما يؤثر ذلك على تقييم المخاطر والاحتياجات. وينبغي ألاَّ يتم الكشف عن المعلومات خارج نطاق فريق التدخلات إلاَّ عندما يكون هناك خطر على سلامة السجين المتطرِّف العنيف، أو سلامة السجناء الآخرين أو الموظفين، أو أمن السجن أو حسن النظام فيه أو الأمن الوطني.

٦-٧- مدونات الأخلاقيات ومعايير الممارسة ودعم أعضاء أفرقة التدخل

هناك أربعة مبادئ أخلاقية، استناداً إلى الممارسة الجيِّدة، ينبغي لأعضاء فريق التدخل أن يعملوا من خلالها، وهي: الاحترام والكفاءة والمسؤولية والنزاهة. ويجب على أعضاء أفرقة التدخل، في عملهم مع السجناء المتطرِّفين العنيفين، أن يتصرفوا وفقاً لمبدأ "منع الضرر" من خلال تدخلهم. وينبغي أن يرسوا ثقافة بناءة وعلاجية تعزز النمو

النفسي للسجين مع توفير الفرصة لإقامة علاقات سليمة بين الموظفين والسجناء يمكن فيها للسجين أن يكشف عن المعلومات ذات الصلة لتمكين التدخلات المناسبة.

وينبغي أن تدار العلاقات بين أعضاء أفرقة التدخل بروح من الاحترام المتبادل. وينبغي لأعضاء أفرقة التدخل أن يسعوا إلى الحفاظ على علاقات عمل جيِّدة ونظم اتصالات تعزز عملهم. وينبغي لأعضاء أفرقة التدخل أن يعاملوا جميع الزملاء بإنصاف وأن يعزِّزوا تكافؤ الفرص. وينبغي ألاَّ يسمحوا بأن تتضرر علاقاتهم المهنية بالزملاء بأيِّ شكل من الأشكال. ذلك أنَّ من غير المقبول أو الأخلاقي أن يتم التمييز بين الزملاء على أيِّ أسس شخصية أو مهنية غير ذات صلة. ويعني التحدي المتمثل في العمل على أساس أخلاقي أنَّ أعضاء أفرقة التدخل سوف يواجهون حتما حالات تنطوي على التزامات متنافسة. وفي مثل تلك الحالات، ينبغي لأعضاء أفرقة التدخل أن يناقشوا المسائل المستجدة مع قائد فريق التدخل الذي يعرضها، عند الاقتضاء، على فريق الإشراف أو الإدارة.

وهناك قدر من المخاطر البدنية والنفسية والبرنامجية المتأصلة عند العمل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين. ذلك أنه لدى عمل أعضاء فريق التدخل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين، قد تظهر عليهم أعراض تشبه كثيراً استجابة إجهاد ما بعد الصدمة نتيجة لسماع التجارب السلبية للسجناء أو لسماع ما ألحقوه بالضحايا من أضرار. وينبغي توفير الدعم والإشراف للعاملين بشكل مكثف مع السجناء المتطرِّفين العنيفين. ومن الضروري أن يرصد كل من قائد فريق التدخل وفريق الإشراف أيَّ أعراض للصدمات البديلة ويضعا استراتيجيات للحد من الآثار السلبية المحتملة لهذا العمل.

٦-٨- وضع جداول زمنية للتدخلات وزيادة الاستفادة من المرافق إلى أقصى حد

ستتطلب أيُّ مؤسسة تنفِّذ تدخلات مجموعةً دنيا من المرافق على الأقل إذا أريد للتدخلات أن تعمل بفعالية. وكحد أدنى، ينبغي للمؤسسات التي تقدم التدخلات أن توفر المرافق التالية: غرف الاجتماعات (للمقابلات والمشورة الفردية)، والفصول الدراسية (للعمل الجماعي والعروض والمحاضرات)، ومرافق العبادة، والورش المخصصة للتدريب المهني والأغراض الأخرى، ومرافق الرياضة والتمارين البدنية، ومرافق العلاج الإبداعي والعلاج بالفن.

وبغية الاستفادة المثلى من المرافق، ينبغي أن يكون هناك جدول زمني أسبوعي واضح بالأنشطة. والجدول الزمني أداة إدارية قوية، ويمكن أن يوفر بعدا هيكليا ملائما للأنشطة اللازمة للتدخلات الفعالة. كما يسهم الجدول الزمني في زيادة الشعور بالنظام لدى السجناء المتطرِّفين العنيفين. ويؤدي الجدول الزمني المهمة المتمثلة في تخصيص نسبة كبيرة من موارد المؤسسة. وينبغي أن يتحكم الجدول الزمني بشكل مباشر في عمل فريق التدخل ووقت السجناء وتوافر المرافق. كما يتم التحكم بشكل غير مباشر في الموارد المادية للمعدات والتجهيزات، التي تتعلق بالتدخلات أساساً، من خلال وضع الجداول الزمنية الفعالة.

٦-٩- إشراك السجناء وتحفيزهم على المشاركة في التدخلات

هناك بعض الأسرى المتطرِّفين العنيفين الذين سيرفضون أو يقاومون المشاركة في التدخلات، على الأقل في البداية. وقد يشتبهون في الجهود التي يبذلها المسؤولون ودوافعهم من وراء تنفيذ التدخلات، ويرفضون التواصل مع سلطات

السجن.[١٤٤] ومن ثم فإنَّ التحدي الذي تواجهه إدارة السجون يتمثل في التغلب على المقاومة وإقناع السجناء المتطرِّفين العنيفين بالمشاركة في التدخلات. وفي بعض الظروف، قد يكون من المناسب تأجيل التواصل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين إلى بعد أن يكونوا قد أمضوا وقتا في السجن، وذلك لمنحهم الوقت للتصالح مع سجنهم وإدراك عواقب مشاركتهم في الأنشطة المتطرِّفة العنيفة، وكذلك إعطاء الوقت لحدوث أيِّ فك ارتباط "طبيعي" محتمل.

ويتمثل أحد السبل التي يمكن بها للموظفين أن يبنوا علاقة مع السجناء المتطرِّفين العنيفين في السعي إلى أن تتولى إدارة المؤسسة تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتشمل الاحتياجات الأساسية ظروف السكن العامة والاتصال بالخارج، ولا سيما بالأسرة، والرعاية الصحية. ومع أنَّ هذه الاحتياجات لا تتصل بالمخاطر، فإنَّ تلبيتها تتيح أفضل فرصة لنجاح التدخلات حيث تمضي العلاقات عندئذ ضمن بيئة احتجازية آمنة وسليمة وتتوفر لها الموارد المناسبة ويتم تشغيلها بشكل جيِّد وتُحترم فيها حقوق الإنسان الخاصة بالسجناء.[١٤٥]

> يُحتمل أن تحفز مشاعرُ السجناء بالسلامة والثقة في مشروعية إجراءات الموظفين التغيرَ الإيجابي وتيسِّر إعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم. ولذلك ينبغي بذل كل جهد للحفاظ على علاقات الثقة تلك والبناء عليها بغية مساعدة المجرمين على بدء حياة خالية من الجريمة.
>
> *Council of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 12.*

ومن المهم أن يكون السجناء المتطرِّفون العنيفون ملمين بالغرض من التدخلات وطريقة عملها. وينبغي للموظفين أن يشرحوا للسجناء المتطرِّفين العنيفين أنَّ المشاركة في البرنامج طوعية وأن بإمكانهم سحب موافقتهم على المشاركة والخروج في أيِّ وقت. وينبغي كذلك أن يُبلَّغ السجناء المتطرِّفون العنيفون بما يلي: أهداف التدخل، ودور أعضاء فريق التدخل، وعمل التدخلات، والجدول الزمني، والسرية، وحدود التدخلات. ويُستخدم نموذج موافقة مكتوب وموقَّع في بعض الولايات القضائية. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، ينبغي لعضو الفريق أن يشير خطيا إلى أنَّ السجين قد أُبلغ بجميع هذه المسائل وأنه وافق على المشاركة.

ولا يجوز بأيِّ حال حرمان السجناء المتطرِّفين العنيفين من أيٍّ من الاستحقاقات الأساسية المبينة في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) كوسيلة للضغط عليهم للمشاركة في نشاط فك الارتباط. بيد أنه يمكن للدول أن تنظر في استخدام حوافز لتشجيع السجناء المتطرِّفين العنيفين على المشاركة في التدخلات. وتُستخدم الحوافز في كثير من أنظمة السجون بالنسبة إلى جميع السجناء للتشجيع على حسن السلوك والمشاركة في البرامج. وهناك طائفة من الحوافز التي يمكن للدول أن تقدمها إلى السجناء المتطرِّفين العنيفين عندما يشاركون بشكل تعاوني في التدخلات، بما في ذلك ما يلي: تعزيز الزيارات العائلية، وزيادة النشاطات الترفيهية، ومنح فرص الحصول على أجر مقابل العمل، وزيادة الأشياء المسموح بحيازتها، وتلقّي امتيازات أو منافع أخرى أثناء فترة السجن. وينبغي للدول أن تنظر في إلغاء هذه الحوافز والامتيازات في حال انتهاك القوانين والأنظمة التي تحكم السلوك في السجن أو وجود دليل على المشاركة في نشاط إجرامي أثناء فترة السجن، مع التمسك بالتزامات حقوق

---

[١٤٤] انظر Sydney Memorandum, Internal Challenge 7.

[١٤٥] انظر مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ٢.

الإنسان المنطبقة.[١٤٦] وينبغي الحرص أيضاً على ضمان عدم انطباق الحوافز على السجناء المتطرِّفين العنيفين وحدهم وإلاَّ فسوف ينظر إليهم السجناء الآخرون باعتبارهم "مجموعة خاصة" مما قد يؤدي إلى العداوة أو تطلع السجناء الآخرين إلى أن يصبحوا متطرِّفين عنيفين.

وينبغي للدول الأعضاء أن تشجع سلطات السجون فيها على النظر في تحديد سبل من أجل تقدير إنجاز السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يكملون التدخلات بنجاح. ذلك أنَّ التقدير الرسمي للإنجاز في مجموعة متنوعة من التدخلات (بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والرياضة والأنشطة الدينية والتدخلات السلوكية المعرفية) يشجع الثقة بالنفس، ويزيد الإحساس بقيمة الذات والمشاركة في البرامج المؤسسية، ويحسِّن الآفاق المستقبلية بعد الإفراج عن السجناء. وتشمل طرق إبداء التقدير احتفالات التخرج ومنح الشهادات والميداليات ودعوة أفراد الأسرة وكبار ممثلي المجتمع والوكالات المجتمعية للحضور. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يُطلب إلى السجناء، في مراحل مختلفة أثناء عملية فك الارتباط، الحصول على تصديق بأنهم أوفوا بمتطلبات محدَّدة في مجالات الدراسة والتدريب المهني والتقييم والخبرة كشرط مسبق للحصول على المزيد من الحرية أو المزايا.[١٤٧]

٦-١٠- ترويج التدخلات لدى المجتمع الخارجي

بغية ضمان اطمئنان الجمهور وفهمه، ينبغي الاضطلاع بعمل منتظم مع وسائط الإعلام (الصحف والتلفزيون) لشرح النشاط الإيجابي لفك الارتباط الحاصل في السجن، وأنواع التدخلات المقدَّمة والغرض منها والأدلة على جدواها ونتائجها الممكنة فيما يخص السجناء المتطرِّفين العنيفين.[١٤٨] وينبغي أن يتم ذلك بحساسية ومع مراعاة الرأيين السياسي والعام الحاليين.

ويتيح تزايد شعبية وسائط التواصل الاجتماعي العديد من الفرص للدعاية لأنشطة فك الارتباط وقصص النجاح وتعريف الجمهور بها. وتضيف وسائط التواصل الاجتماعي، كوسيلة اتصال، قيمة عن طريق استخدام مجموعة متنوعة من التكنولوجيات القائمة على الإنترنت من أجل تعزيز الحوار وتبادل المحتوى الذي يقدمه المستخدمون. وعادة ما يشمل المحتوى نصوصا أو مقاطع صوتية أو مرئية تُنشر على الإنترنت وتُتداول في بيئة تتيح للمستخدمين أن يتفاعلوا بعضهم مع بعض. ويستخدم عدد متزايد من إدارات السجون مجموعة متنوعة من أدوات وسائط التواصل الاجتماعي من أجل زيادة إبراز برامجها وحشد الدعم لمبادراتها. وتُستخدم المواقع الشبكية والوصلات على تويتر وصفحات الفيسبوك والمدونات الإلكترونية وأشرطة الفيديو على يوتيوب جميعها للترويج للأنشطة الإيجابية الجارية في السجن.[١٤٩]

---

[١٤٦] انظر مذكرة روما، الممارسة الجيدة، رقم ١٩؛ و Sydney Memorandum, Solution Strategy 5.

[١٤٧] مذكرة روما، الممارسة الجيدة ١٨.

[١٤٨] Council of Europe: Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 41.

[١٤٩] Rakis, J. (2012) Using social media to publicize reentry success .

الفلبين: الترويج لبرامج التدخل

إن فوائد استخدام وسائط الإعلام للترويج لبرامج التدخل لفائدة السجناء المتطرِّفين العنيفين أساسية إذا أراد مديرو السجون تحقيق نتائج جيِّدة. وفي كل مرة توجد فيها مناسبة مهمة مقبلة، تصدر الوكالة بيانات صحفية إلى وسائط الإعلام قبل الحدث بثلاثة أيام. وفي معظم الأحيان، إذا رأت وسائط الإعلام أنَّ الحدث يستحق النشر، فإنها تنشر مقالات وتقارير عن برامج التدخل. وتُدعى شخصيات بارزة مثل رئيس البلدية أو رئيس الجهاز التنفيذي والرعاة الآخرين إلى تشريف الحدث للإعراب لهم عن الامتنان للدعم الذي قدموه. ونحن نقوم بذلك في سجوننا العادية، ونأمل أن نقوم به في منشآتنا التي تضم السجناء المتطرِّفين العنيفين.

مساهمة مقدَّمة من مكتب إدارة السجون وعلم الإجرام، الفلبين، خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

بيد أنه ينبغي توخي الحذر عندما يتعلق الأمر بالاتصال بوسائط الإعلام. ذلك أنه ينبغي لأعضاء فريق التدخل ألاَّ يتحدثوا إلى وسائط الإعلام بشأن التدخلات سوى بعد الحصول على إذن مسبق من مقر إدارة السجون. وإذا أعطيت الموافقة، ينبغي النظر فيما إذا كان ينبغي تحديد الموظف بالاسم في المقالة أو البرنامج التلفزيوني. ذلك أنَّ ثمة خطراً يتمثل في أنَّ التعريف العلني قد يعرِّض الموظف أو أسرته للخطر.

٧- منع التشدُّد المفضي إلى العنف في السجن

٧-١ مقدِّمة

كثيراً ما تعزى إلى السجون أدوار بارزة في ظهور وانتشار حركات التطرُّف العنيف، وقد زُعم أنَّ العديد من الأيديولوجيات المتطرِّفة العنيفة نشأت وراء القضبان.[١٥٠] وهناك قلق من أنَّ السجون قد تكون، إذا ما تُركت دون ضابط، مواقع يمكن أن يزدهر فيها التطرُّف العنيف ويعتنق فيها السجناء التشدُّد المفضي إلى العنف أو يمكن فيها للسجناء المتطرِّفين العنيفين الموجودين معا أن يقيموا علاقات أوثق وشبكات أكثر تماسكا ويعززوا المعتقدات المتطرِّفة العنيفة على نحو متبادل. غير أنَّ البحوث الأخيرة تشير إلى أنَّ هذه المخاطر مبالغ فيها، وأنه ليس هناك أدلة تُذكر على أنَّ أعداداً كبيرة من السجناء يعتنقون التشدُّد المفضي إلى العنف ويمضون إلى ارتكاب الأعمال المتطرِّفة العنيفة عند الإفراج عنهم.

> ... وينبغي اتخاذ تدابير وقائية لمنع انتشار الأيديولوجيات المتطرِّفة بين السجناء الآخرين مع المحافظة على الحماية الممنوحة بموجب القانون الدولي للأشخاص المحرومين من حريتهم، بما في ذلك احترام المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالحبس الانفرادي.
>
> خطة عمل لمنع التطرُّف العنيف - تقرير الأمين العام، الوثيقة *A/70/674 (2015)*، الفقرة ٣١.

وعلى الرغم مما سبق، فإنَّ السجناء المتطرِّفين العنيفين يمكن أن يكوِّنوا شبكات في السجون، ويصلوا إلى مجموعة كبيرة من المجنَّدين المحتملين، وينسِّقوا الجريمة المتطرِّفة العنيفة خارج السجن. وقد تشمل الأنشطة، في جملة أمور: إنتاج وتوزيع الكتابات و/أو الدعاية الأيديولوجية داخل أوساط السجناء وخارجها، واستخدام الزيارات إلى السجون للتواصل مع الأتباع في العالم الخارجي، وتقديم التعزيز والدعم إلى زملائهم من السجناء الذين يعاقَبون بسبب الاضطلاع بأنشطة تخريبية في السجون، والمشاركة في المقاومة الفعلية لسلطات السجن من خلال رفض التعاون بشأن نظام السجن، وترهيب موظفي السجن وإدارته، والتحريض على المصادمات العنيفة مع موظفي السجن.[١٥١]

---

(١٥٠) انظر: Central intelligence Agency (2002) Terrorists: Recruiting and Operating Behind Bars, p. 1. متاح على العنوان: www.fas.org/irp/cia/product/ctc082002.pdf; International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence (2009): "Prisons and Terrorism: Radicalisation and Deradicalisation in 15 countries", p. 7: Cilluffo, F. and Saathoff, G. (2006). Out of the shadows: Getting ahead of prisoner radicalization. Report by George Washington university, Homeland Security policy Institute, and university of Virginia, critical Incident analysis Group, pi: HM Government (2013) Tackling extremism in the UK - Report from the Prime Minister's Task Force on Tackling Radicalisation and Extremism.

(١٥١) انظر RAND Corporation Europe (2008), Radicalization or Rehabilitation: Understanding the challenge of extremist and radicalised prisoners, pp. 27-36.

ولا تقوض تلك السيناريوهات الأمن والسلامة في السجون فحسب، ولكنها تقوِّض أيضاً أحد الأهداف الأساسية للحبس، أيْ حماية المجتمع من الجريمة. وعلاوة على ذلك، فإنها تقوض هدف فك الارتباط المبيَّن في الفصول السابقة.

الصومال: التشدُّد المفضي إلى العنف في السجن

يشكل عناصر حركة الشباب الأغلبية العظمى من السجناء الموجودين في سجن مقديشو المركزي في الصومال. ويوجد بينهم قادة للحركة يستخدمون هيمنتهم وخبرتهم لإعادة تعبئة الشباب المسجونين من أعضاء الحركة وتجنيد النـزلاء الآخرين الذين يكونون في حالة من الضعف والعاطفية لاتباع المسار الإرهابي. وهم يركِّزون، من خلال أفرقة منظَّمة في السجن، على تشجيع وإعادة تنشيط أتباعهم من الشباب المسجونين وضمان إخلاصهم لقضيتهم الإرهابية. كما يستهدفون النـزلاء الشباب الذين يكونون ضعفاء داخل بيئة السجن القاسية أو يعانون من إجهاد مزمن مما يجعلهم عرضة لدعاية التشدُّد. ويتولون تهديد أو مضايقة كل من لا يتبع مسارهم بينما يمنحون آخرين حوافز لتليينهم تحقيقا لهذا الغرض. وتعمل شبكة متطرِّفة خارجية على اختراق نظام السجون من أجل تزويدهم بالمواد الدعائية من أجل أنشطة التشدُّد داخل السجن. وتطبق هذه العناصر جميع أنواع التكتيكات لتحقيق هدفها. ويتجلى ذلك في سجن مقديشو المركزي حيث عُثِر على هواتف خلوية تتضمن محاضرات دعائية. ويستمع النـزلاء إلى هذه التسجيلات الصوتية الدعائية في مجموعات صغيرة في أوقات معيَّنة.

مساهمة مقدَّمة من إدارة السجون في الصومال خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وقد استجابت البلدان في مختلف أنحاء العالم للتهديد المحتمل باعتناق السجناء التشدُّد المفضي إلى العنف، ونفذت مجموعة من التدابير الرامية إلى احتواء انتشار الأيديولوجية المتطرِّفة العنيفة. غير أنَّ هذا النهج القائم على "الأمن أولا" موجَّه نحو تحقيق السيطرة الفورية، ويجب الحرص على ضمان ألاَّ يتحقق ذلك على حساب حقوق السجناء أو الاعتبارات الأطول أجلا، مثل إعادة الإدماج الاجتماعي.

وقد بدأت البحوث الأخيرة في تحدي الفكرة القائلة بأنَّ الأيديولوجيات المتطرِّفة العنيفة هي فيروس يمكن أن يصيب جميع السجناء من خلال الانتشار من سجين إلى آخر. وعلى وجه التحديد، فقد شككت في الافتراضات التالية: (أ) جميع السجناء المتطرِّفين العنيفين يمثِّلون خطراً متزايدا من حيث تجنيد زملائهم السجناء، و(ب) الزملاء من السجناء عرضة لمثل ذلك التأثير، و(ج) الانفتاح على نظم المعتقدات المتطرِّفة العنيفة يؤججه الحرمان من الحريات الفردية المتأصلة في تجربة السجن.[١٥٢]

وهناك بعض الكتاب الذين يميزون خطر اعتناق السجناء للتشدُّد المفضي إلى العنف حيث يرون أنَّ الادعاءات بأنَّ السجناء يعتنقون التشدُّد المفضي إلى العنف زائفة، أو على الأقل مبالغ فيها وتقودها المخاوف أكثر من الأدلة التجريبية.[١٥٣] وفي الواقع، لا يوجد سوى عدد قليل من الحوادث التي ارتبط فيها التطرُّف العنيف بالسجناء (السابقين)،

[١٥٢] Veldhuis, T. (2015), Captivated by fear. An evaluation of terrorism detention policy, PhD thesis, University of Groningen.

[١٥٣] انظر على سبيل المثال: Jones, C.R. (2014). "Are prisons really schools for terrorism? Challenging rhetoric on prisoner radicalization". *Punishment & Society*, 16, 74-103; Klein, G.C. (2007). "An investigation: Have Islamic fundamentalist made contact with white supremacists in the United States?" *Journal of Police Crisis Negotiations*, 7, 85–101; Useem, B. (2012). "U.S. prisons and the myth of Islamic Terrorism". Contexts, 11, 34-39: Marsden, S. (2015) Little evidence to show that prisons have become 'universities of terror'. متاح على العنوان: https://theconversation.com; Ilardi, J. (2010). Prison radicalisation: The devil is in the detail. Paper presented at the ARC Linkage Project on Radicalisation – Conference, Understanding Terrorism from an Australian Perspective: Radicalisation, De-Radicalisation and Counter Radicalisation, Monash University, Australia.

وفي حالات كثيرة تكون هذه الحالات غير موثقة بشكل جيِّد أو تستند إلى معلومات غامضة. ويبدو أنَّ بعض المعلقين استسلموا لإغراء ربط تحول السجناء إلى دين محدَّد بالأنشطة المتطرِّفة العنيفة، كما لو كان هناك مسار حتمي يصل بين التحول في السجن والتطرُّف العنيف. ويفترض آخرون أنَّ تجربة السجن لدى المتطرِّف العنيف المشتبه فيه أو المدان لها دور في تنمية المعتقدات وأشكال السلوك المتطرِّفة العنيفة لدى ذلك الشخص، حتى عندما قد لا تكون هناك أدلة دامغة تشير أساساً إلى أنه تحوَّل أثناء وجوده في السجن.

ويستند عدد من الدراسات التي تؤكد انتشار التشدُّد المفضي إلى العنف على نطاق واسع في السجن إلى معلومات محدودة جدًّا، ومن ثم إلى تحليل مشكوك فيه بالدرجة نفسها، بشأن أنشطة الفرد في السجن، والأشخاص الذين تفاعل معهم، وطبيعة معتقداته الروحية أو غير ذلك وتطورها، ولا تراعي تأثير التجربة التي يمر بها بعد الإفراج عنه. وينبغي تذكُّر أيضاً أنَّ السجون (أو ظروف السجن) ليست في حد ذاتها ما يدعو السجناء إلى اعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف: فلو كان ذلك صحيحا لكان التشدُّد المفضي إلى العنف هو القاعدة وليس الاستثناء. والأصح أنَّ أوضاع السجن يمكن أن تفعِّل الآليات الاجتماعية والنفسية التي قد تحفز، في ظروف معيَّنة وفيما يخص أفراداً معينين، حدوث تحول نحو المواقف وأشكال السلوك المتطرِّفة العنيفة التي تفسَّر عندئذ باعتبارها تشدُّداً مفضياً إلى العنف.

وعلى الرغم مما سبق، فإنَّ التشدُّد المفضي إلى العنف في السجن مسألة ذات أهمية كبيرة، كما أنَّ محاولات التجنيد، سواء الناجحة أو غير الناجحة، تقع بالفعل. وبصرف النظر عما إذا كان السجناء المتطرِّفون العنيفون قد جرى فصلهم أو تفريقهم أو تركيزهم، يظل هناك خطر بأنَّ بعض السجناء المتطرِّفين العنيفين، ولا سيما القادة، قد يسعون إلى جعل السجناء الآخرين يعتنقون التشدُّد المفضي إلى العنف، وإلى مواصلة دفع السجناء الموجودين في السجن نحو ارتكاب إحدى جرائم التطرُّف العنيف. وأشارت دراسات إلى أنَّ أساليب تجنيد المتطرِّفين العنيفين لا يُتوقع دائماً أن تسفر عن عدد كبير من المجنَّدين. ويجوز تقديم الرسائل المتطرِّفة العنيفة إلى العديد من السجناء من منطلق أنَّ معظمهم سيقاوم التشدُّد المفضي إلى العنف.[١٥٤] بيد أنَّ من شأن جعل سجين واحد يعتنق التشدُّد المفضي إلى العنف أن يشكل خطراً كبيراً على السلامة العامة.

٧-٢- دورة التشدُّد المفضي إلى العنف

هناك العديد من النظريات المتعلقة بعملية اعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف. وتشير إحدى النظريات البارزة إلى أنَّ دورة التشدُّد المفضي إلى العنف تتألف من أربع خطوات، هي: (أ) فترة ما قبل اعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف، و(ب) التماثل، و(ج) التلقين الأيديولوجي، و(د) العمل.[١٥٥] وتُعتبر كل مرحلة متميزة، وقد لا يَبلغ المتطرِّف العنيف الخطوة النهائية على الإطلاق. وتتسم عملية جعل فرد يعتنق التشدُّد المفضي إلى العنف بالمرونة بحيث إنها لا تنطوي على جدول زمني ولا تؤدي بالضرورة إلى الفعل. وقد ينضم الأفراد إلى عملية التشدُّد المفضي إلى العنف أو يخرجوا منها، بل وقد يعاودوا الانضمام إليها في أيِّ مرحلة. ومن المهم الإشارة إلى أنَّ هذه المراحل ليست متسلسلة زمنيا، ويمكن للأفراد أن يتخطوا مراحل ليصلوا إلى أعمال العنف على نحو أسرع. ويعني هذا أيضاً أنَّ الأفراد قد يوقفون العملية، وقد لا يتحولون بشكل كامل إلى اعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف؛ وفي المقابل، حتى إذا اعتنقوا التشدُّد المفضي إلى العنف اعتناقا كاملا، فإنهم قد لا يضطلعون بالضرورة بعمل من أعمال العنف.

---

(١٥٤) Gerwehr, S. and Daly, S. (2006) "Al-Qaida: Terrorist Selection and Recruitment" in, McGraw-Hill Homeland Security Handbook, p. 84.

(١٥٥) دورة الخطوات الأربع هي النظرية المهيمنة، ولكن وُضعت أيضاً نظريات أخرى. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن دورة الخطوات الأربع، انظر: Federal Bureau of Investigation Counterterrorism Division. The radicalization process: From conversion to Jihad. وانظر أيضاً: Silber M, Bhatt A. Radicalization in the West: The homegrown threat. New York. New York City Police Department; 2009; Al-Lami M. (2009), Studies of radicalization: State of the field report. London, England.

(أ) ما قبل التشدُّد المفضي إلى العنف: يمكن أن يكون السجن البيئة التي توفر الدوافع والحوافز والفرص لتبنّي التشدُّد المفضي إلى العنف. ويمكن أن يكون مدفوعا بدوافع داخلية أو خارجية. ويمكن أن تكون الدوافع الداخلية نتيجة أزمة/صدمة شخصية، أو تجارب في التمييز و/أو الإقصاء، أو قد يشعر الأفراد بالإحباط والاستياء تجاه دينهم الحالي مما يؤدي بهم إلى تغيير نظامهم الاعتقادي. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون الدوافع الخارجية عبارة عن أيِّ عوامل خارجية (مثل الحرمان الاقتصادي أو الإثني أو العرقي أو القانوني أو السياسي أو الديني أو الاجتماعي) مما قد يؤثر سلبا على مواقف الفرد ومعتقداته تجاه المعنيين.

(ب) التماثل: يمكن للسجن أن يزيد من عزلة الفرد عن حياته السابقة، ويشجعه على اعتماد وقبول هوية اجتماعية جديدة، ويوفر تعليما دينيا قائما على العنف، ويقدم فرصا للتدريب على الأنشطة المتطرِّفة العنيفة.[١٥٦] وفي هذه المرحلة، يتماثل السجين الفردي مع قضية متطرِّفة عنيفة، ويغيِّر أساساً معتقده أو سلوكه الديني. وقد يبدأ هؤلاء الأفراد في بناء شخصية جديدة قائمة على الدين ودعم الأيديولوجيات المتطرِّفة العنيفة. ويعزز التوجيه الذي يقدمه المشرفون شعورهم الجديد بالهوية والالتزام. وعلى وجه العموم، فإنَّ حاجات السجين المنفرد ورغباته تتلاشى بشكل متزايد وتحل محلها الحاجات والرغبات الجماعية.

(ج) تلقين المبادئ: يمكِّن السجن المجنَّد الجديد من الانغماس في بيئة من "التفكير الجماعي" مما يعزز الهوية الاجتماعية، ويتيح للمتطرِّفين العنيفين الآخرين فحص الشخص ورصده واختباره. ويُلقَّن السجين الفردي تلقينا محكما بحيث يصبح مقتنعا بأنَّ القيام بعملٍ أمرٌ مطلوب لدعم القضية المتطرِّفة العنيفة. ويُعتبر تحول المرء إلى مشارك نشط جزءا من هذه المرحلة. ويشمل ذلك المشاركة في مجموعة صغيرة والمشاركة الفردية بما يتيح للمجنَّد التعرف على إمكاناته كمتطرِّف عنيف. والأمر المهم في هذه المرحلة هو معارف كبار السجناء ومهاراتهم وقيادتهم. وتتسم هذه المرحلة بكونها شديدة التقلب والعاطفية بالنسبة إلى المجنَّدين. وتزداد الثقة بمرور الوقت، ويصبح عقل السجين مشبعا بالأيديولوجيات المتطرِّفة العنيفة. ويصبح الحل الوحيد لمشكلاتهم هو الدفاع عما يعتقدونه من خلال العمل العنيف.

(د) العمل: ينخرط السجين الفردي عن علم في النشاط المتطرِّف العنيف. وأثناء وجوده في السجن، قد يضطلع بمجموعة متنوعة من الأنشطة العملياتية، بما في ذلك: تجنيد السجناء الآخرين، وتيسير الأنشطة المتطرِّفة العنيفة في السجن أو خارجه، وتمويل الأنشطة المتطرِّفة العنيفة، والإعداد للأنشطة المتطرِّفة العنيفة وتخطيطها وتنفيذها.

٧-٣- العوامل التمكينية والتمهيدية للتشدُّد المفضي إلى العنف في السجن

سعى عدد من الباحثين إلى تحديد العوامل الموجودة في سياق السجن التي قد تجعل السجناء أكثر عرضة لاعتناق التشدُّد المفضي إلى التطرُّف العنيف. وشمل ذلك تحديد العديد من عوامل "الدفع" و"الجذب". ويرد في هذا القسم وصف للعوامل الرئيسية التي يمكن أن تدفع باتجاه اعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف في السجن أو توجد الفرص لاعتناقه.

- الأيديولوجية: التعرض إلى أيديولوجية يبدو أنها تجيز العنف أو تضفي المشروعية عليه أو تتطلبه، وذلك في كثير من الأحيان من خلال تقديم رواية مقنعة ولكنها ملفقة في السياسة المعاصرة والتاريخ الحديث.

[١٥٦] مع ذلك، يُنظر إلى ذلك باعتباره إيجابيًّا/واقيا عندما يعود الفرد بأيديولوجيات متطرِّفة عنيفة—حيث يُعزل عن جماعته المؤثرة داخل المجتمع.

- المظالم: طائفة من المظالم المتصورة، بعضها حقيقي والبعض الآخر خيالي، لا يبدو أنَّ ثمة ردًّا غير عنيف وفعَّالاً وذا مصداقية عليها. ومن العوامل التي قد تزيد قابلية اعتناق السجين أيديولوجيات متطرِّفة عنيفة خوضه تجربة تنطوي على معاملة غير منصفة أو مجحفة، فعلية أو متصورة. وقد يسعى السجناء المتطرِّفون العنيفون إلى عزو سجنهم أو المعاملة التي يلقونها في السجن إلى السياسات التمييزية، وقد يفسرون حالتهم باعتبارها علامة أخرى على أنَّ الحكومة تسعى إلى إذلال أفراد جماعتهم. وقد كان لظروف السجن والحبس أهمية أساسية بالفعل في روايات بعض الحركات المتطرِّفة العنيفة.[١٥٧] ومن ثم فإنَّ الانضمام إلى جماعة متطرِّفة عنيفة قد يكون وسيلة كي يتعامل السجناء مع المعاملة غير المنصفة أو الظالمة المتصورة التي تأتي إضافة إلى الحرمان الناجم عن السجن، ويسعون إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية أو المعرفية في مواجهة المحن.

- القادة الملهمون: الاحتكاك بالأفراد أو الجماعات الذين يمكنهم بشكل مباشر وبصورة مقنعة إيضاح تلك الأيديولوجية ومن ثم ربطها بجوانب خلفية الشخص وتاريخ حياته. وتؤكِّد الأدبيات المتعلقة بالتشدُّد المفضي إلى العنف لدى السجناء باستمرار على أهمية الأفراد الملهمين في تجنيد السجناء الآخرين لأغراض التطرُّف العنيف.[١٥٨] ويُحتمل أن يعتمد حدوث ذلك من عدمه على مجموعة من العوامل الظرفية مثل خصائص السجين المتطرِّف العنيف والسجناء الآخرين وسياق السجن. ويكون القادة الملهمون قادرين على استغلال المحفِّزات العاطفية مثل الكراهية والانتقام والإحباط. ويمكنهم أن يؤدوا وظيفة أساسية في تسخير الإهانة المتصورة أو المتعرض لها لخدمة رواية أيديولوجية وتوجيه تشكُّل هوية جماعية تدور حول الاشتراك في المهانة والالتزام الأيديولوجي.[١٥٩]

يستهدف القادة الملهمون الأضعفَ—أيْ النزلاء الذين قضوا أو سيقضون الجزء الأكبر من حياتهم محبوسين في ظل إجراءات أمنية قصوى ولم يعد لهم اتصال بأُسرهم. وكثيراً ما يتخذ هؤلاء النزلاء، الذين ينتابهم الغضب والمرارة بسبب ظروفهم، مواقف معادية للسلطات، ويسهل دفعهم للانضمام إلى إحدى العصابات حيث يلتقون بزعيم سجين يعدهم بالأمل. وفي الواقع، لقد اكتشفتُ أنَّ القيادة الملهمة أهم من العوامل الأخرى التي يشيع الاستشهاد بها باعتبارها مرتبطة بتشدُّد السجناء.

Hamm, M.S. (2008). Prisoner radicalization: Assessing the threat in U.S. correctional institutions. NIJ Journal, 261: 17-18.

---

[١٥٧] انظر على سبيل المثال: Gormally, B., McEvoy, K. & Wall, D. (1993). "Criminal justice in a divided society: Northern Ireland Prisons". *Crime and Justice*, 17, 51-135, and Kepel, G. (2002). *Jihad: the Trail of Political Islam*. Cambridge: Harvard University Press.

[١٥٨] انظر على سبيل المثال: Brandon, J. (2009b). Unlocking al-Qaeda: Islamist extremism in British prisons. London: Quilliam Foundation; Warnes, R. and Hannah, G. (2008). "Meeting the challenge of extremist and radicalised prisoners: The experiences of the United Kingdom and Spain". *Policing*, 4, 402–411; Hamm, M.S. (2012). "Prisoner radicalization in the United States". *Prison Service Journal*, 203, 4-8; Hamm, M.S. (2013). *The spectacular few: Prisoner radicalization and terrorism in the post-9/11 era*. New York: New York University Press; Hofmann, D.C. & Dawson, L. (2014). The neglected role of charismatic authority in the study of terrorist groups and radicalization. *Studies in Conflict & Terrorism*, 37, 348-368.

[١٥٩] Emrich, C. G., Brower, H. H., Feldman, J. M., & Garland, H. (2001). "Images in words: Presidential rhetoric, charisma, and greatness". *Administrative Science Quarterly*, 46, 527–557, Klein, K. & House, R.J. (1995). "On fire: Charismatic leadership and levels of analysis". *Leadership Quarterly*, 6, 183-198.

"كان لدينا سجين [إرهابي] عبارة عن داعية من الطراز الرفيع. فقد كان بارعا في هذه المهمة. كان يتصيد ضعاف السجناء، لا السجناء المتمرسين، ويقدم لهم الحماية والدعم من خلال الدين. كان يبني علاقة حميمة على مدى فترة طويلة: هذا ما كان يعيش من أجله. وانطلاقا من تلك النقطة، يبدأ بنشر أفكاره بشأن ما يعنيه أن يكون المرء مسلما... كان ما يقوم به فعليا هو الوعظ، ليس على أساس أسبوعي وإنما على أساس يومي، أيْ التجنيد في الفِناء. كان يحث الناس على الانضمام إلى القتال في أفغانستان خارج السجن – واستمر في القيام بالشيء نفسه هنا."

نقلا عن أحد موظفي السجن في: *Rose, D. (2012) "Inside Britain's terror cells: A chilling insight into how gangs of convicted terrorists recruit prisoners for Al Qaeda - and the courageous men and women sent in to 'turn' them"*. متاح على العنوان: *www.dailymail.co.uk*.

- الحاجة إلى تلبية الاحتياجات المادية والعامة الأساسية: عندما تكون الحياة في السجن عبارة عن كفاح من أجل البقاء على قيد الحياة، قد يُحفَّز السجناء (أو يُجبرون) على الانضمام إلى جماعة متطرِّفة عنيفة للحصول على الطعام ومكان للمبيت والحماية، بغض النظر عما إذا كانوا يتماثلون مع الأيديولوجية المتطرِّفة العنيفة للجماعة أو يؤمنون بها في داخلهم. وبينما قد يبدو أنَّ هؤلاء السجناء تحولوا إلى التشدُّد واعتمدوا مواقف ومعتقدات متطرِّفة عنيفة، فإنَّ مظاهر التطرُّف تلك قد تجسد كفاحا كامنا من أجل البقاء على قيد الحياة في السجن وليس التزاما أيديولوجيا صادقا. ذلك أنَّ الظروف المعيشية السيئة والاكتظاظ في السجون يمكن أن يولِّدا الاستياء ويمهدا لتجذُّر الخطاب المتطرِّف العنيف.[١٦٠]

خطر التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون - لبنان

تمثل الظروف غير الملائمة والاكتظاظ وسوء التدابير الأمنية في السجون الخصائص والتحديات الرئيسية التي تواجه نظام السجون في لبنان والتي تعزز في حد ذاتها خطر التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون.

مساهمة مقدَّمة من إدارة السجون في لبنان خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وعلاوة على ذلك، قد يُعتبر التشدُّد المفضي إلى العنف في السجن أثرا جانبيا لمحاولات السجناء تلبية احتياجاتهم العامة. ويمكن للسجن نفسه أن يكون تهديداً للاحتياجات الفردية حيث يُحتمل أن يشهد السجناء حرمانا في عدة مجالات من حياتهم. وقد وصفت البحوث المبكرة كيف أنَّ "آلام السجن"، مثل الحرمان من الحرية والسلع والخدمات والعلاقات الجنسية بين الجنسين والاستقلال والأمن، يمكن أن تكون مصدراً للإحباط والانحراف بين السجناء.[١٦١] ويمكن لذلك الحرمان أن يشكل خطراً على مجموعة متنوعة من الاحتياجات الفردية الأساسية أو يتسبب في نقص فيها، وقد يتطلع السجناء الضعفاء إلى الجماعات المتطرِّفة العنيفة لملء الفراغ.

- الدين: يمكن للتجربة المتمثلة في الإدانة الجنائية وقضاء فترة في السجن أن تقود بعض الناس إلى إبداء اهتمام أكبر بالدين مما كانوا يُبدون من قبل. ويمكن للدين أن يساعدهم على تغيير حياتهم نحو الأفضل.

[١٦٠] انظر: Global Center on Cooperative Security (2015): Countering Violent Extremism and Promoting Community Resilience in the Greater Horn of Africa: An Action Agenda, Action 83; Useem, B. and Clayton, O., "Radicalization of U.S. Prisoners," *Criminology & Public Policy*, vol. 8, no. 3(August 2009), pp. 586-587.

[١٦١] Sykes, G.M. (1958) *The society of captives*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

ولذا ليس مستغربا أن يشهد السجناء تحولاً دينيًّا أو روحيًّا أثناء السجن.[١٦٢] بيد أنه بما أنَّ من يتحولون قد يكونون في البداية أقل إلماماً بأمور دينهم، فإنهم قد يكونون عرضة لمفاتحات دعاة التشدُّد الذين يسعون لفرض نسخة مشوهة من الدين عليهم. فعلى سبيل المثال، أظهرت البحوث أنَّ السجناء (بمن فيهم المتحولون حديثا) يجهلون الدين الإسلامي ولديهم صورة مشوشة عنه وأنَّ بإمكان الأشخاص ذوي الآراء المتطرِّفة العنيفة أن يسدّوا هذه الفجوة بالمعلومات المضللة وسوء التفسير.[١٦٣] ومع ذلك، فإنَّ التحول نادراً ما يفضي إلى نتائج عنيفة.[١٦٤] وينبغي لموظفي السجون أن يدركوا أنه كانت هناك حالات من قيام السجناء المتطرِّفين العنيفين بإجبار السجناء الآخرين أو إكراههم على التحول لزيادة أعدادهم وتعزيز قبضتهم على الإتاوات الإجرامية. وتحدَّث بعض السجناء عن قيام السجناء المتطرِّفين العنيفين بإنفاذ قوانين دينية صارمة في بعض السجون حيث يُمنع السجناء من أكل لحم الخنزير وتُمزَّق صور النساء وتدمَّر الأجهزة الموسيقية.[١٦٥]

٧-٤- الضعف ونماذج التجنيد في السجون

توفر السجون مجمعاً دائم التجدد للمرشحين المحتملين للتجنيد في الجماعات المتطرِّفة العنيفة.[١٦٦] ويتناول هذا القسم الكيفية التي يستطيع بها المجنِّدون رصد المجنَّدين المستضعفين وتقييمهم وتشجيعهم على الانضمام إلى إحدى قضايا التطرُّف العنيف.

> وجدت البحوث التي أجريت مؤخَّراً أنه على الرغم من أنَّ التشدُّد مسألة ساخنة ومهمة بالنسبة إلى السجناء والموظفين على حد سواء، فإنه من الأمور التي يندر مشاهدتها. ويستخدم مروِّجو التشدُّد طائفة متنوعة من وسائل الإقناع والتأثير، بما في ذلك الإكراه والتخويف. وينطبق ذلك على السجون كما ينطبق على البيئات الأخرى. وفي السجون، ليس من الواضح دائماً متى يكون السلوك الملاحَظ دليلاً على التشدُّد أو يكون غيره من أشكال سلوك السجناء، مثل تكوين التحالفات، كآليات للتكيف أو التسلط أو التجمع الإجرامي.
>
> *United Kingdom - Prevent Strategy (June 2011) para. 10.157*.

وقد ركزت معظم الدراسات على المتغيرات الديمغرافية (مثل السن ونوع الجنس والإثنية والعرق) لفهم تعرض الأفراد للتجنيد لخدمة القضايا المتطرِّفة العنيفة، وخصوصا لأنَّ الوصول إليها أسهل بكثير من الوصول إلى متغيرات أخرى.[١٦٧] بيد أنَّ العديد من الدراسات التجريبية تبين أنَّ المتغيرات في الحالة الشخصية والنفسية، مثل المواقف والعواطف والتصورات المسبقة والدوافع، تبدو أكثر أهمية فيما يتعلق بمعدل النجاح.[١٦٨] وفي بعض الحالات، تكون

(١٦٢) Clear, T. and Sumter, M. (2002). "Prisoners, prison, and religion: religion and adjustment to prison". *Journal of Offender Rehabilitation*, 35, 127-159. Clear, T.R., Hardyman, P.L., Stout, B., Lucken, K. & Dammer, H.R. (2000). "The value of religion in prison: an inmate perspective". *Journal of Contemporary Criminal Justice*, 16, 53-74.

(١٦٣) Liebling, A., Arnold, H., & Straub, C. (2012). Staff-prisoner relationships at HMP Whitemoor: 12 years on. London: National Offender Management Service.

(١٦٤) Hamm, M.S. (2009). "Prison Islam in the age of sacred terror". *British Journal of Criminology*, 49, 667-685. Hamm, M.S. (2011b). Locking up terrorists: Three models for controlling prisoner radicalization: Hamm, M. (2013) *the Spectacular Few*, New York University Press.

(١٦٥) Porter, T. (2013) "Muslims 'Force UK Prison Inmates to Convert' With Bullying and Intimidation", *International Business Times*, October 20, 2013.

(١٦٦) Mulcahy, E., Merrington, S. Bell, P. "The Radicalisation of Prison Inmates: Exploring Recruitment, Religion and Prisoner Vulnerability", *Journal of Human Security* (2013), Volume 9, Issue 1, pp. 4-14.

(١٦٧) Gerwehr S. and Daley S., (2006) "Al-Qaida: Terrorist selection and recruitment" (chapter 5 in *The homeland security handbook*. New York, USA; McGraw-Hill; p. 73-89.

(١٦٨) Ash S. (1985): "Cult-induced psychopathology, part one: Clinical picture", *Cultic Studies Journal*. Vol. 2(1), pp. 31-90.

خبرة المجنَّد المحتمل هي ما تسعى إليه الجماعات المتطرِّفة العنيفة، مثل المهندسين والمتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويضطلع التجنيد بدور مهم في أيِّ تنظيم متطرِّف عنيف.[١٦٩] ويمكن للأفراد أن يستخدموا خبراتهم لرصد المجنَّدين المحتملين وتقييمهم وتشجيعهم على اتباع المسار نفسه.[١٧٠] ويمكن النظر إلى عملية التجنيد باعتبارها من عمليات "التوقع الرشيد"، بمعنى أنَّ القائمين بالتجنيد يتبعون استراتيجية للبحث عن آفاق فردية تنمُّ عن أكبر قدر من "المشاركة المحتملة".[١٧١] وفي المرحلة الأولى، يسعى المجنِّد إلى الحصول على معلومات عن الفرد المستهدف (مثل الأنشطة التي شارك فيها في السابق). ويقيِّم المجنِّد أيضاً ما إذا كان لدى الفرد خصائص، مثل المصالح أو الشواغل السياسية، قد تجعله ميّالا إلى المشاركة في الأنشطة المتطرِّفة العنيفة. وفي المرحلة الثانية، يحتاج المجنِّد إلى أن يحصل على نتيجة إيجابية (أي أن يَقبل الفرد المجنَّد ويصبح عضواً نشطاً). ومن أجل النجاح في تحقيق ذلك، قد يقوم المجنِّد بإغراء المجنَّد بمختلف المكافآت أو الحوافز، مثل الطعام والكساء والحماية.[١٧٢]

٧-٥- منع واكتشاف التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون

في بعض الولايات القضائية، يقع على مديري السجون الواجب القانوني المتمثل في منع التشدُّد المفضي إلى العنف.[١٧٣] وحتى إذا لم يكن هناك واجب قانوني صريح لمنع التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون، فإنَّ مديري السجون المهنيين يسعون إلى منع وكشف ذلك التشدُّد في سجونهم.

وكما هو مبين في الفصل الثالث، ينبغي عدم الاستهانة بتدريب الموظفين في هذا الصدد. وينبغي لموظفي السجون أن: يفهموا طبيعة التهديد، ويدركوا استخدام الروايات المختلفة، ويفهموا أنه لا توجد صورة نمطية للمتطرِّف أو المجنَّد العنيف، ويتعرفوا على سجنائهم، ويثيروا الشواغل التي قد توجد لدى الموظفين بشأن الأنماط السلوكية. ويجب على مديري السجون أن يعتمدوا مجموعة من الأنشطة لمنع التشدُّد المفضي إلى العنف في السجن وكشفه وتعطيله.

وتمثِّل التجمعات الدينية أحد المجالات التي يمكن أن يقع خلالها التحول نحو التشدُّد المفضي إلى العنف. وقد أُبرزت في الفصل الثاني أهمية فحص المعلومات المتعلقة بالزعماء الدينيين قبل السماح لهم بإدارة الشعائر الدينية في السجون. وخلصت دراسة وطنية إلى أنَّ نصف الشعائر الدينية فقط يخضع فعليا لإشراف موظفي السجون، وأنَّ ما يزيد على النصف بقليل يستخدم أيُّ نوع من قدرات الرصد السمعي أو المرئي. ووجدت الدراسة نفسها أنَّ السجناء يُسمح لهم بأن يكونوا هم أنفسهم قادة روحيين في نصف المؤسسات.[١٧٤] وحتى عندما يكون القادة الدينيون الداخليون أو الخارجيون متاحين، قد يخضع بعضهم لتخويف السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يضطلعون تبعاً لذلك بدور مقدِّمي الخدمات الدينية لأنفسهم. وفي غياب مقدِّمي الخدمات الدينية المؤهلين، يمكن للسجناء

---

(١٦٩) Stys, Y., Gobeil, R., Harris, A. J. R., & Michel, S. (2014). Violent extremists in federal institutions: Estimating radicalization and susceptibility to radicalization in the federal offender population (Research Report R-313). Ottawa, ON: Correctional Service of Canada.

(١٧٠) Federal Bureau of Investigation Counterterrorism Division. The radicalization process: From conversion to Jihad.

(١٧١) Brady H., Schlozman K., Verba S. "Prospecting for participants: Rational expectations and the recruitment of political activities", *American Political Science Review*. 1999; 93, pp. 53-168.

(١٧٢) Gerwehr S. and Daley S., (2006) "Al-Qaida: Terrorist selection and recruitment" (chapter 5 in *The homeland security handbook*. New York, USA; McGraw-Hill; p. 73-89.

(١٧٣) انظر على سبيل المثال: United Kingdom: Counter-Terrorism and Security Act 2015 (article 26) "The governor of a prison… must, in the exercise of its functions, have due regard to the need to prevent people from being drawn into terrorism."

(١٧٤) A Review of the Federal Bureau of Prisons' Selection of Muslim Religious Services Providers, Department of Justice, Office of The Inspector General April 2004, p. 17.

أن ينجذبوا إلى الآراء المتطرِّفة العنيفة والرسائل السياسية والدينية القادمة من السجناء الآخرين الذين يتولون مناصب الزعامة الدينية بصفة غير رسمية. وينبغي وضع إجراءات للرصد لضمان إقامة الشعائر الدينية على النحو المناسب.

> إنَّ مما قد يسهل التشدُّد في السجون أنَّ قاعات الصلاة مكان محبَّب لنقل الرسائل، وأنها من بين الأماكن القليلة التي يمكن أن تلتقي فيها مجموعات النزلاء، وغالبا دون إشراف الحرس. وحتى إذا توافر الإشراف، فإنَّ حواجز اللغة والافتقار إلى الوعي الثقافي قد يحولان دون تعرف موظفي السجون على السلوك المشبوه.
>
> *Handbook on Violent Radicalisation: Recognition of and Responses to the Phenomenon by Professional Groups Concerned (2008) Austria - France – Germany.*

وينبغي تبادل المعلومات والاستخبارات المناسبة، بما في ذلك مع الشركاء الخارجيين المعنيين بإنفاذ القانون، لفهم ما إذا كان التطرُّف العنيف يشكل مشكلة في السجن وتحديد وإدارة أيِّ أشكال سلوك مثيرة للقلق. وعلى مستوى إدارة السجون الوطنية، هناك حاجة إلى إنشاء فريق استخباري لرصد وتحليل وتصنيف أيِّ معلومات بشأن جعل السجناء يعتنقون التشدُّد المفضي إلى العنف من جميع السجون داخل الولاية القضائية. وينبغي أن يعمل هذا الفريق بشكل وثيق أيضاً مع الوكالات الخارجية المعنية بإنفاذ القانون.

الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الاستخبارات في السجون

اشترك المكتب الاتحادي للسجون ومكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة في وضع برنامج الاستخبارات في السجون. والبرنامج عبارة عن مشروع خاص على الصعيد الوطني مصمَّم لتيسير التنسيق بشأن مسائل الإرهاب بين جميع أفرقة العمل المشتركة المعنية بالإرهاب وجميع إدارات السجون على الصعيد الوطني. وقد عيَّن المكتب الاتحادي للسجون موظفين لدى فرقة العمل الوطنية المشتركة المعنية بالإرهاب لتنسيق تبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالسجون وإدارة برنامج الاستخبارات في السجون.

ويتمثل المحور الرئيسي للمشروع في منع التشدُّد في السجون على وجه الخصوص، وتشجيع التبادل الفعال للاستخبارات بشأن مسائل الإرهاب بصفة عامة. ويضطلع المكتب بدور قيادي رئيسي، وتُشجَّع جميع إدارات السجون على المستوى المحلي أو مستوى الولايات على المشاركة. ويركز البرنامج على: تحسين جمع الاستخبارات، وكشف وردع وتعطيل جهود الجماعات الإرهابية أو المتطرِّفة أو الراديكالية لنشر الأفكار المتشدِّدة أو تجنيد الأتباع في السجون الاتحادية أو السجون على مستوى الولايات أو السجون المحلية أو الإقليمية أو القبلية أو الخاصة، وتوفير التدريب ومواد الدعم التي يمكن أن تستخدمها المكاتب الميدانية وأفرقة العمل المشتركة المعنية بالإرهاب للتدريب والتوعية في المؤسسات الإصلاحية المحلية وعلى مستوى الولايات.

وتساعد كل هذه العناصر على تحديد العديد من العوامل المسؤولة عن انتشار التشدُّد والتجنيد في السجون. وحدد تقييم شامل حديث العهد استناداً إلى استقصاء لما يقرب من ٣ ٠٠٠ مرفق إصلاحي محلي وعلى مستوى الولايات "ممارسات فضلى" كي تتبعها المؤسسات الإصلاحية لمكافحة انتشار التشدُّد والتجنيد. ومن بين هذه الممارسات: وضع بروتوكولات على نطاق المنظومة لفحص المعلومات المتعلقة بجميع المتقدمين كمتعاقدين ومتطوعين (يقدم مكتب التحقيقات الاتحادي المساعدة بإجراء فحوص للتاريخ الجنائي استناداً إلى جميع مؤشرات المكتب للموظفين المتعاقدين والمتطوعين والنظاميين الذين يدخلون المرافق الإصلاحية،

وتحال المعلومات ذات الصلة إلى المسؤولين في الإصلاحيات لاتخاذ الإجراءات المناسبة)، وإنشاء قواعد بيانات على نطاق المنظومة للمتعاقدين والمتطوعين الذين يقدمون خدمات مباشرة للنزلاء، وتحسين قدرات الرصد، وتنسيق عمليات نقل النزلاء، وتبادل المعلومات بين موظفي إنفاذ القانون وموظفي الإصلاحيات بجميع مستوياتهم. ويمكن لأفرقة العمل المشتركة المعنية بالإرهاب التابعة لمكتب التحقيقات الاتحادي أن تيسِّر هذه العملية.

مساهمة مقدَّمة من المكتب الاتحادي للسجون، الولايات المتحدة الأمريكية، خلال اجتماعي فريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا: ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

وينبغي تمكين الموظفين الذين يكونون على اتصال يومي بالسجناء من اتخاذ القرارات حتى يكونوا قادرين على الاستجابة بسرعة وعلى النحو المناسب لإشارات التشدُّد المفضي إلى العنف والتعامل مع النزاعات بين الأشخاص. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يُمنح الموظفون أدوات للإبلاغ عن الشواغل المتعلقة بعلامات التشدُّد المفضي إلى العنف، وينبغي تطبيق إجراءات مناسبة من أجل تقييم هذه المخاطر بسرعة ومهنية.[١٧٥] كما ينبغي مراعاة إنشاء مجموعة أساسية مخصصة من أفراد موثوقين ومدرَّبين ومتحمسين للتحقيق في حالات التشدُّد المفضي إلى العنف المشتبه فيها داخل كل سجن وتقديم المشورة إلى الموظفين الذين لديهم شواغل إزاء سجناء معينين.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المعلومات الاستخبارية في السجون، انظر *UNODC Handbook on Dynamic Security and Prison Intelligence* (٢٠١٥)

وينبغي لموظفي السجون أن يدركوا أيضاً أنَّ السجناء الذين يضطلعون بجهود التجنيد أو يقودون الجماعات المتطرِّفة العنيفة في السجن لا يلزم بالضرورة أن يكونوا بارزين، وكثيراً ما يتقيدون، ظاهريًّا على الأقل، بنظام السجن. ويستطيع القادة تجنب الانكشاف عن طريق استخدام بدلاء لإدارة الأعمال بحيث تظل هويتهم الحقيقية غير معلومة لسلطات السجن.[١٧٦]

وهناك عدد من المؤشرات التي قد تشير إلى التعرض للتطرف العنيف، ولذلك قد تكون مفيدة في كشف محاولات إقناع أيِّ سجين بالتحول إلى التطرُّف العنيف. وينبغي ألاَّ يُفترض أنَّ الخصائص والتجارب المبينة أدناه تعني بالضرورة أنَّ شخصاً قد التزم بأن يصبح متطرِّفاً عنيفاً.

- الآراء المعرَب عنها: يمكن أن تشمل تقديم الدعم للعنف والإرهاب، وقيادة المنظمات الإرهابية، والرفض القطعي لمبدأ سيادة القانون ولسلطة أيِّ حكومة منتخبة في بلد ما، أو التحديد الواضح لجماعة أخرى باعتبارها تهدد القيم المدافَع عنها وإلقاء اللوم على تلك الجماعة عن جميع العلل الاجتماعية أو السياسية، أو استخدام أسماء أو مسميات مهينة أو محقِّرة لجماعة أخرى، أو الحديث عن قرب وقوع الضرر من الجماعة الأخرى وأهمية العمل الآن، أو الإعراب عن المواقف التي تبرر العنف باسم الجماعة أو القضية أو الأيديولوجية، أو التغاضي عن العنف أو الضرر تجاه الآخرين أو دعمهما، أو التخطيط أو التآمر مع الآخرين.

(١٧٥) Useem, B. and Clayton, O., (2009) "Radicalization of U.S. Prisoners," *Criminology & Public Policy*, vol. 8, no. 3 (August 2009), pp. 586-587.

(١٧٦) Liebling, A., Arnold, H., & Straub, C. (2012). Staff-prisoner relationships at HMP Whitemoor: 12 years on. London: National Offender Management Service. Central intelligence Agency (2002) Terrorists: Recruiting and Operating Behind Bars, p. 4. متاح على العنوان: www.fas.org/irp/cia/product/ctc082002.pdf.

- المؤشرات المادية: حيازة المؤلفات والرموز والصور المتطرِّفة العنيفة في شكل مطبوع أو رقمي، ومحاولات الدخول إلى المواقع الشبكية المتطرِّفة العنيفة وغرف الدردشة المحمية بكلمة سر المرتبطة بها أو الانضمام إلى عضويتها أو الإسهام فيها (حيثما يكون الدخول إلى شبكة الإنترنت مسموحا به في السجن)، وحيازة المواد المتعلقة بالأسلحة و/أو المتفجرات، وحيازة المؤلفات المتعلقة بالتدريب العسكري والمهارات والتقنيات العسكرية.

- السلوك والتغيرات السلوكية: فقدان الاهتمام بالأسرة والأقران والأصدقاء وقطع الاتصال بهم، والشعور بالعداء تجاه الشركاء السابقين في السجن، والارتباط بالمتطرِّفين العنيفين في السجون وبالأفراد الذين يعتنقون آراء متطرِّفة تكاد تدعو إلى العنف، وتغيير نمط اللباس أو المظهر الشخصي بما يتوافق مع الجماعة، وتزايد تركيز أنماط السلوك اليومي حول أيديولوجية أو جماعة أو قضية متطرِّفة عنيفة، والمحاولات الرامية إلى تجنيد آخرين في صف الجماعة/القضية/الأيديولوجية.

والأمثلة المذكورة أعلاه ليست حصرية، وقد يتجلى الضعف بطرق أخرى. ولا يوجد مسار وحيد صوب التطرُّف العنيف، كما لا يوجد نمط بسيط لمن يضلعون فيه. ولهذا السبب، فإنَّ أيَّ محاولة لاستخلاص "موجز نمطي" قد تكون مضللة. ويجب ألاَّ يُفترض أنَّ هذه الخصائص والتجارب ستؤدي بالضرورة إلى أن يصبح الأفراد متطرِّفين عنيفين، أو أنَّ هذه المؤشرات هي المصدر الوحيد للمعلومات اللازمة لإجراء تقييم مناسب بشأن الضعف.

وسوف يتعين على موظفي السجون مراعاة مدى موثوقية الإشارات أو أهميتها وما إذا كانت هناك عوامل أو مسائل أخرى يمكن أن تشير إلى الضعف. وينبغي لموظفي السجون أن يراقبوا عن كثب أيَّ تغيرات في سلوك السجناء وأن يتحدثوا إلى السجناء بشأنها، ولا سيما في حال حدوث تغيرات في عدة مجالات.

وينبغي التنبيه على الموظفين، لدى وضع المؤشرات التي تثبت وجود التشدُّد المفضي إلى العنف، بعدم تناول تلك المؤشرات بصفة منفصلة وإنما في سياق الخصائص الشخصية والظروف المحدَّدة لحالة معيَّنة بغية تجنب الاستنتاجات الخاطئة.[١٧٧] فعلى سبيل المثال، لا يعني مجرد اعتناق السجين ديانة بعينها أو اتّباعه ممارساتها على نحو أكثر اجتهادا أنه على الطريق إلى التطرُّف العنيف. وقد وضعت بعض البلدان وثائق يسهل وصول الموظفين إليها لتذكيرهم بالعوامل الرئيسية التي يتعين تتبُّعها لدى كشف العلامات الدالة على احتمالات التشدُّد المفضي إلى العنف. وفي إنكلترا وويلز، على سبيل المثال، يُوزَّع على الموظفين بطاقة تذكيرية بحجم الجيب يستطيعون حملها في جميع الأوقات.[١٧٨]

ويجب التشديد على الموظفين بأنَّ هذه الأنواع من المؤشرات ليست في حد ذاتها دليلاً على التطرُّف العنيف وإنما هي مجرد إشارات قد تدل على أنَّ السجين يسير على الطريق المؤدية إلى أن يعتنق التشدُّد المفضي إلى العنف. وسوف يلزم إجراء المزيد من التحريات وجمع المزيد من الأدلة لإثبات الحقيقة. أمَّا التأشير الآلي على قائمة مرجعية فلن يثبت، في حد ذاته، أنَّ السجين قد أصبح متطرِّفاً عنيفاً.

(١٧٧) Council of Europe (2015): Guidelines for the Prison and Probation Services Facing Radicalisation and Violent Extremism, Principle 25.

(١٧٨) National Offender Management Service (NOMS) – England and Wales, Extremism and Radicalisation - Guidance for Staff. متاح على العنوان: www.lemosandcrane.co.uk. وهناك عدد من الولايات القضائية التي لديها قوائم أكثر تفصيلا وأحدث بالمؤشرات لفائدة الموظفين ولكن لا تتاح هذه القوائم للاطلاع العام لأسباب أمنية.

٧-٦- تعطيل التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون

عند وجود أدلة على أنَّ أحد السجناء المتطرِّفين العنيفين يحاول إقناع سجناء آخرين باعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف، ينبغي اتخاذ إجراءات سريعة. وفي بعض الحالات، قد ينطوي ذلك على نقل الفرد إلى سجن آخر أو إلى منطقة إيواء مختلفة داخل السجن نفسه. وينبغي النظر أيضاً في منع السجين من الاجتماع بحرية بالسجناء الضعفاء وفي الإشراف على جميع تعاملاته. ويمكن أن تشمل الإجراءات الإدارية أيضاً تخفيض مستوى الامتياز أو توجيه التهم التأديبية أو الفصل. وفي المقابل، قد يكون من الملائم تقديم تدخلات دينية وتحفيزية وسلوكية.

وعلى موظفي السجن أن يحاولوا الطعن في الأيديولوجية المتطرِّفة العنيفة والترويج للكيفية التي يمكن بها الاستماع إلى آراء متنوعة وتحليلها والاعتراض عليها على نحو يقدِّر حرية التعبير والحرية من الأذى. وينبغي أن يتيح نهجهم التعبير عن المظالم واستكشافها وإظهار دور حل النزاعات والمواطنة الإيجابية. وفي الحالات التي يكون فيها لدى المتطرِّف العنيف آراء متزمتة بشكل خاص أو يكون على درجة عالية من التعليم، قد لا يكون لدى الموظفين دائماً المهارات اللازمة لتفنيد آراء السجين. وفي ظل تلك الظروف، ينبغي طلب المساعدة من موظفين أكثر خبرة وكفاءة ومعرفة.

٧-٧- دعم الأفراد المعرَّضين لأن يجنِّدهم المتطرِّفون العنيفون

إذا رأت إدارة السجن أنَّ الدعم مطلوب للحد من التعرض للتطرف العنيف، فإنَّ عليها أن تضع حزمة دعم ملائمة للسجين المقابل. وقد يتخذ ذلك شكل خطة عمل أو خطة لإدارة الحالات تحدد من سيقود تقديم ذلك الدعم. وينبغي لخطة العمل أن تسلط الضوء على أشكال السلوك والمخاطر المحدَّدة التي يتعيَّن معالجتها. وسوف يساعد ذلك في استعراضات الحالة وتقييم فعالية حزمة الدعم.

وسوف يتوقف نوع الأنشطة المدرجة في حزمة الدعم على المخاطر ومدى الضعف والموارد المحلية. وعلى سبيل التوضيح، قد يكون النشاط التحويلي كافيا بالنسبة إلى السجين الذي يوجد في المراحل المبكرة من التشدُّد المفضي إلى العنف، بينما قد يلزم برنامج توجيهي أكثر تركيزا وتنظيما بالنسبة إلى السجناء الذين اعتنقوا فعلاً التشدُّد المفضي إلى العنف. وينبغي النظر في وضع برامج الدعم التالية: تقديم المشورة، والتوجيه الديني، والمشاركة المدنية، والعمل مع شبكات الدعم، والمشاركة في نظام السجون، والمهارات الحياتية، والدعم التوجيهي، والعلاج المعرفي/السلوكي، والعمل العام بشأن المواقف والسلوك، والتوعية الصحية، وتقييم ومعالجة أيِّ مسائل تخص الصحة البدنية أو العقلية. ويمكن لحزمة الدعم أن تتخذ أيضاً شكل نقل السجين الضعيف بعيدا عن التأثير السلبي أو توفير التوجيه له من الزعيم الديني أو الأخصائي الاجتماعي ذي الصلة.

وينبغي إعادة تقييم السجناء الفرديين الذين يتلقون الدعم كل ثلاثة أشهر على الأقل للتأكد من أنَّ التقدم الذي يُحرَز في تقديم الدعم لهم يأتي بالأثر المنشود وأنَّ السجين لا ينجرف أكثر نحو التشدُّد المفضي إلى العنف.

٨- تهيئة السجناء المتطرِّفين العنيفين للاندماج من جديد في المجتمع

٨-١- مقدِّمة

إنَّ الأسرى المتطرِّفين العنيفين سوف يُفرج عنهم، في مرحلة ما، ليعودوا مرة أخرى إلى المجتمع ما لم يقضوا نحبهم داخل السجن أو يؤدُّوا كامل عقوبتهم بالسجن مدى الحياة.[١٧٩] ومن ثم فإنَّ عملية إعادة إدماج السجناء المتطرِّفين العنيفين في المجتمع ينبغي أن تكون عنصراً رئيسيًّا في أيِّ استراتيجية متصلة بمنع التطرُّف العنيف ومكافحته.

وتُعتبر فترة الانتقال من السجن إلى العيش في المجتمع أمراً صعباً بالنسبة لأيِّ سجين. ذلك أنَّ السجن نفسه قد يكون خلَّف عدة آثار سلبية على قدرة السجين على عيش حياة تتسم بالخلو من العنف واحترام القانون والاعتماد على الذات. وربما يكون السجناء قد فقدوا مصدر رزقهم وأمتعتهم الشخصية وسكنهم، وربما يكونون قد خسروا علاقات شخصية مهمة، وربما يكون السجن قد أضر بشبكتهم الاجتماعية والأسرية، وربما يكونون قد شهدوا صعوبات في مجال الصحة العقلية. ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يُطلق سراحهم ويعودون إلى المجتمع. وبغض النظر عن مدى فعالية تدخلات فك الارتباط التي تقع في السجن، فإنَّ مخاطر عودة السجين المتطرِّف العنيف السابق إلى الإجرام تزداد بشكل كبير إذا لم يُهيَّأوا للاندماج في المجتمع من جديد.

> يكون الأفراد المفرج عنهم عرضة للتشدُّد والتجنيد، ويُعزى تعرضهم للتجنيد إلى أنَّ العديد منهم لا يملكون دعماً ماليًّا أو عاطفيًّا أو أُسريًّا يُذكر عندما يغادرون السجن. وبالنظر إلى أنَّ الجماعات المتطرِّفة قد تستند إلى التمويل من الداعمين المتطرِّفين المموَّلين تمويلاً جيِّداً، فإنها تستطيع أن توفر قدراً أكبر بكثير من الدعم الاجتماعي والمالي للسجناء المفرج عنهم مقارنةً ببرامج الدعم المجتمعي المشروعة الأخرى ... وعندما يكون الدعم الرسمي المقدَّم من أجل انتقال السجناء غير كاف، قد تملأ الجماعات الدينية المتطرِّفة الفراغ من خلال تقديم الدعمين المالي والعاطفي على السواء. ويمكن لهذه التنظيمات، من خلال التكفل بالسجناء عند أمسِّ حاجاتهم، أن تبني على الولاء المتولد أثناء الفترة التي أمضاها الفرد في السجن. وإذا أقيمت روابط بجماعة مجتمعية متطرِّفة، فقد يظل السجين الذي أُفرج عنه حديثاً عرضة للتجنيد أو المشاركة المستمرة في الشبكات الإرهابية. ذلك أنَّ للنزلاء المفرج عنهم قيمة محتملة كبيرة بالنسبة إلى الشبكات الإرهابية التي جندتهم.
>
> *Cilluffo, F. and Saathoff, G. (2006). Out of the shadows: Getting ahead of prisoner radicalization. Report by George Washington university, Homeland Security policy Institute, and university of Virginia, critical Incident analysis Group, p. 7.*

[١٧٩] لا يخل ذلك بتوصيات الهيئات الدولية التي مفادها أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضع سياسات عقابية من شأنها: (١) ضمان ألاَّ تُفرَض عقوبة السجن المؤبد سوى على المجرمين الذين ارتكبوا أشد الجرائم خطورة، وألاَّ يكون ذلك سوى عند الضرورة القصوى لحماية المجتمع، و(٢) ضمان أن يكون لكل شخص يُحكم عليه بالسجن المؤبد الحق في الاستئناف أمام محكمة أعلى والسعي إلى تخفيف العقوبة، و(٣) عدم فرض أحكام بالسجن المؤبد على الأطفال، أي من هم أقل من ١٨ عاما (انظر على سبيل المثال United Nations (1996), The Life Sentence, Report of the Criminal Justice Branch of UNOV, United Nations Publication Geneva).

٨-٢- التقدم المحرز من خلال النظام

كما هو مبين في الفصل الرابع، يُفترض أن يعتمد نظام السجن والظروف التي يُحتجز فيها السجناء المتطرِّفون العنيفون على نتائج تقييم المخاطر والاحتياجات فيما يتعلق بهم. ومن السمات المهمة لتقييم المخاطر والاحتياجات أنه يُفترض أن يُستخدم لتحديد العدد الصغير من السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يُرجَّح أن يشكلوا تهديداً كبيراً ومتواصلاً للأمن أو السلامة أو حسن النظام في السجن، وأن يميزهم عن أغلبية السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين لا يُشترط، رغم كونهم ارتكبوا جرائم خطيرة، أن يشكلوا تهديداً داخل السجن والذين قد يتراجع مستوى خطورتهم مع مرور الوقت، استجابة لمختلف التدخلات في السجن.

ويُفترض أن يتمثل الهدف في نقل السجناء المتطرِّفين العنيفين إلى بيئات أقل تقييداً تدريجيًّا، استناداً إلى تقييمات فردية دورية للمخاطر. ومن الناحية المثالية، يُفترض أن يتم قضاء المرحلة الأخيرة من العقوبة في السجن الذي تكون فيه الإجراءات الأمنية عند مستواها الأدنى، وهو ما سيوفر لإدارة السجن والسجين المتطرِّف العنيف أفضل بيئة لتهيئة الإفراج عنه. وعندما يُنقل سجين إلى سجن أدنى من حيث الإجراءات الأمنية، يجب أن تكفل إدارة السجن أن يكون الغرض من كل انتقال محدَّداً، وأنَّ هناك أهدافاً جديدة جرى تحديدها للسجين عند وصوله إلى السجن الجديد.

وتدعو قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) البلدان إلى وضع وتطبيق طائفة عريضة من التدابير البديلة اللاحقة لصدور الحكم لكي يُتلافى إيداع الجاني في مؤسسة احتجازية ومساعدته على عودة اندماج مبكرة في المجتمع. ويمكن أن تشمل تلك التدابير التصريح بالغياب، ودور التأهيل، وإطلاق السراح من أجل العمل أو تلقي العلم، والإفراج المبكر أو المشروط بمختلف أشكاله، وإسقاط العقوبة.[١٨٠]

ومن المستصوب، رهناً بأحكام القوانين المعمول بها، تيسير إعادة الإدماج تدريجيًّا بالسماح للسجين بمغادرة المؤسسة ـــ لمدة يوم أو عدة أيام ـــ من أجل تهيئته للعودة إلى المجتمع. وفي بعض الولايات القضائية، توفِّر البيوت الانتقالية أو المراكز المعدَّة لفترة ما قبل الإفراج عن السجناء بيئات سكنية خاضعة للإشراف لمساعدة السجناء على المرور عبر مرحلة انتقالية مخطط لها من الاحتجاز إلى العيش في المجتمع. وهي تتيح للسجناء قدراً كبيراً من التفاعل مع العالم الخارجي، إلى جانب الاتصالات بأُسرهم وأرباب عملهم (المحتملين).

الولايات المتحدة الأمريكية: مركز انتقال ديني ووحدة عودة، إنديانا

إن أحد الدوافع الرئيسية لجهود إدارة السجون في إنديانا لمساعدة النزلاء في انتقالهم من السجن إلى المجتمع يتمثل في رؤيتها القائمة على أنَّ تعزيز آفاق عملهم قد يكون أفضل طريقة لتجنب التشدُّد. وتشمل جهود إنديانا إقامة مركز انتقال ديني ووحدة عودة تتيح للنزلاء التنقل الحر في محاولة لخلق ثقافة تحاكي المجتمع المدني.

Useem, B. and Clayton, O., "Radicalization of U.S. Prisoners," Criminology & Public Policy, vol. 8, no. 3 (August 2009), pp. 585-6. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1745-9133.2009.00574.x/pdf.

وفي حالة السجناء المتطرِّفين العنيفين المؤهلين لأن يُنظر في الإفراج المبكر أو المشروط عنهم، يجب وضع ترتيبات لإجراء تقييم للمخاطر وخطة للإفراج لتوجيه قرار السلطات المعنية بالإفراج المشروط (على سبيل المثال، مجلس الإفراج المشروط). وينبغي تزويد السجناء المتطرِّفين العنيفين بمعلومات عن عملية التطبيق وصنع القرار وإمكانات أهليتهم بموجب القانون القائم. وقد يحتاجون إلى المساعدة في إعداد أو تقديم طلبهم الخاص بالإفراج المشروط،

[١٨٠] انظر قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)، القاعدة ٩.

وقد يحتاجون إلى مساعدة من المستشارين أو المساعدين القانونيين من أجل طرح قضيتهم. وقد يحتاجون أيضاً إلى مساعدة في صياغة خطة إفراج قابلة للتطبيق.

وغالباً ما تستند قرارات الإفراج المشروط بمختلف أشكاله إلى ما إذا كان السجناء المتطرّفون العنيفون قد شاركوا في التدخلات الرامية إلى معالجة عوامل الخطر والتحديات الأخرى الخاصة بهم. ويمكن أن تستند هذه القرارات أيضاً إلى ما إذا كانت مخاطر السجين المتطرّف العنيف يمكن تدبُّرها في المجتمع. وفي بعض الولايات القضائية، يكون مطلوباً من السجناء المتطرّفين العنيفين أن يوقّعوا على وثيقة تشهد بالتخلي عن المعتقدات السابقة. كما قد يلزم أن يكفلهم أفراد الأسرة والقبيلة بحيث يكونون مسؤولين عن سلوكهم في المستقبل.[١٨١]

وقبل الإفراج عن السجين المتطرّف العنيف، ينبغي أن يُعقد اجتماع رسمي مشترك بين الوكالات يشمل الشرطة وكذلك مسؤول مراقبة السلوك المتطرّف العنيف، حيثما وُجد، لتقييم المخاطر وتوجيه قرارات ما بعد الإفراج عن السجين – وهي آلية ينبغي أن تنطبق أيضاً على فترات الإفراج المؤقت. وسيضمن ذلك أن تعمل الوكالات الشريكة معا لتبادل المعلومات ذات الصلة واتخاذ اللازم لإدارة المخاطر أو أيِّ شواغل عالقة. ويجب أن يستند أيُّ تعاون وتبادل للمعلومات مع الشرطة أو غيرها من أجهزة إنفاذ القانون إلى إجراءات صارمة وواضحة من حيث الخصوصية وحماية البيانات.

ويمكن لمسألتي السرية والخصوصية أن تعيقا التعاون المتعدد الوكالات. وقد تؤدي المسؤولية المشتركة إلى عدم شعور أيِّ طرف بالمسؤولية في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، بعد الإفراج عن المتطرّف العنيف السابق، يكون الاتصال بين دوائر الشرطة والاستخبارات (التي تتحمل المسؤولية الرئيسية من حيث الأمن) ودوائر السجون والمراقبة (المسؤولة عن إعادة الإدماج بفعالية) أمراً أساسيًّا لتفادي شتى أشكال السلوك والتدخل تجاه ذلك السجين السابق. ويتطلب ذلك قواعد واضحة بشأن ملكية المبادرات والتدخلات وتبادل المعلومات.[١٨٢]

٨-٣- التدخلات داخل السجون من أجل إعادة الإدماج

لا بد من تنفيذ تدخلات داخل السجون لتهيئة السجناء للإفراج عنهم وعودتهم إلى المجتمع من جديد. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لدى السجناء المتطرّفين العنيفين الذين ربما يكونون قد قضوا فترة طويلة قيد الاحتجاز.

الدانمرك: برنامج التدريب المسمى "العودة إلى المسار الصحيح"

صُمِّمَ برنامج "العودة إلى المسار الصحيح" لمساعدة السجناء الذين اتُّهموا أو أدينوا بجرائم تتعلق بالإرهاب، أو الذين تم تقييمهم بوصفهم عرضة للتشدُّد. ويستخدم البرنامج تعريفا واسعا للتطرف، ولا يقتصر اهتمامه على الإرهاب ذي الدوافع الدينية، إذ إنه يُعنى أيضاً بالتطرُّف العنيف اليساري واليميني وجرائم الكراهية.

---

(١٨١) Boucek, C., Beg, S. and Horgan, J., (2009) "Opening up the jihadi debate:Yemen's Committee for Dialogue." In: T. Bjorgo and J. Horgan, ed. 2009. *Leaving Terrorism Behind: Individual and collective disengagement*. Abingdon: Routledge. Ch.11.

(١٨٢) Radicalisation Awareness Network (2016) Dealing with radicalisation in a prison and probation context, RAN Prisons and Probation - practitioners working paper, p. 3.

ويستند البرنامج إلى قيام أحد الموجِّهين بالعمل بشكل وثيق مع السجين لتقديم المساعدة في المسائل العملية من قبيل العثور على العمل والسكن بعد الإفراج عنه، والاتصال بأسرة السجين والعمل معها، والمساعدة على تحفيز السجناء على تغيير أسلوب حياتهم. ويركز البرنامج أساساً على تدريب وتوجيه الموجِّهين الذين يمكنهم عندئذ العمل على أساس شخصي مع متلقّي التوجيه. وينتمي الموجهون ومدرِّبوهم إلى خلفيات متنوعة، بما في ذلك ضباط الشرطة وموظفو السجون والمرشدون الاجتماعيون والمحامون، إلخ. ويُدرَّب الموجِّهون على تطوير مهاراتهم في المجالات المتعلقة بالتدريب وإدارة النزاعات وأساليب إقامة الحوار.

ويُقدَّم التدريب للموجِّهين على مدى ١٢ يوما. وهو يتألف من خمس دورات، مدة كل منها يومان، لتطوير المهارات المختلفة اللازمة. ويضاف إلى ذلك دورة مدتها يومان بشأن التشدُّد والتطرُّف تقدمها وزارة شؤون الطفل والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والشؤون الاجتماعية ودائرة الأمن والاستخبارات الدانمركية. وفي أعقاب التدريب الرسمي، ييسِّر البرنامج أيضاً تنظيم أيام للتشاور بين الموجِّهين تتيح لهم الالتقاء وتبادل الخبرات والرؤى العامة.

وهذا البرنامج عبارة عن مشروع حكومي وضعته أصلا وزارة الشؤون الاجتماعية والإدماج الدانمركية بالتعاون مع دوائر السجون ومراقبة السلوك الدانمركية. وقد بدئ في وضع البرنامج في عام ٢٠١١، وأُطلق لأول مرة في عام ٢٠١٢. وفي البداية، كان البرنامج يتلقى الدعم من الأموال الواردة من الاتحاد الأوروبي أساساً، ولكن اعتباراً من عام ٢٠١٤، اعتُمد البرنامج باعتباره برنامجا عاما لدائرة السجون.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين أعده أندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥).

وهناك عدد من الأنشطة التي ينبغي تقديمها في إطار برنامج التدخلات السابقة للإفراج لمساعدة السجناء المتطرِّفين العنيفين على التهيؤ لإعادة الاندماج في سوق العمل. ذلك أنَّ العمل يحافظ على انشغال الناس، ويقيم الروابط مع الأقران وأصحاب التأثير غير المجرمين (وغير المتطرِّفين العنيفين)، ويوفر مصدراً للدخل على نحو مستقل عن الجماعة.[١٨٣] كما أنَّ الدخل يزيد من احتمال تمكين السجناء المفرج عنهم من أداء دور هادف داخل أُسرهم. ومن المهم أن تبدأ الجهود الرامية إلى إيجاد عمل مناسب للسجناء المتطرِّفين العنيفين من قبل الإفراج عنهم. وينبغي أن يشمل ذلك تقييما لمهارات السجين وتحديد فرص العمل الممكنة. ويجوز أن تشمل التدخلات خدمات تساعد السجناء على تطوير مهارات البحث عن الوظائف وتقديم العروض وإجراء المقابلات، وإجراء مناقشات مشتركة بشأن التوقعات، ومعالجة القلق المرتبط بعملية البحث عن الوظائف، وتوفير المعلومات عن سوق العمل، وإعداد السيرة الذاتية وطلبات التقدم للعمل، والمعلومات وبيانات الاتصال الخاصة بوكالات التوظيف العامة والخاصة، والاتصالات بالأفراد أو أرباب العمل السابقين الذين قد يكونون قادرين على تقديم المساعدة في البحث عن عمل.

وفي البلدان ذات الموارد المتدنية، كثيراً ما يكون الاحتمال ضئيلاً بأن يجد المتطرِّفون العنيفون السابقون عملاً بدون دعم كبير من الوزارات الحكومية المختصة، مثل وزارة العمل أو التوظيف، ووجود روابط وثيقة مع الهيئات الأخرى ذات الصلة، مثل غرف التجارة. وقد يكون توفير التدريب المهني على المهارات المطلوبة في حالات ما بعد النزاع، مثل التشييد والبناء واللحام، مفيدا أيضاً بشكل خاص في تمكين المتطرِّفين العنيفين السابقين من العثور على عمل.

(١٨٣) Disley, E. et al (2011) Individual disengagement from Al Qa'ida-influenced terrorist groups: A Rapid Evidence Assessment to inform policy and practice in preventing terrorism, Office for Security and Counter-Terrorism, UK Home Office, pviii.

ومن الممكن أن يكون العمل الحر مهنة مهمة أخرى بالنسبة للسجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين في الفترة التي تلي الإفراج عنهم، بالنظر إلى التحديات التي قد يواجهونها في الحصول على عمل مدفوع الأجر. وهناك عدد من الولايات القضائية التي وضعت برامج لتمكين السجناء من تكوين منشآتهم التجارية الصغيرة وتحقيق الاكتفاء الذاتي بعد الإفراج عنهم. ويعد توفُّر برامج تنظيم المشاريع داخل السجون فرصة واقعية للحد من معاودة الإجرام.[١٨٤]

ويمثل غياب السكن اللائق أحد التحديات الرئيسية التي تواجه جميع السجناء السابقين عند العودة، وهناك بعض الأدلة على احتمال أن يكون ذلك مرتبطا بخطر العودة إلى الإجرام.[١٨٥] كما أنَّ العيش مع أحد أفراد الأسرة أو صديق ليس ممكناً دائماً، وعندما يكون ممكناً، فإنه قد يكون مقترنا بمشكلاته الخاصة. ولذا فإنَّ التدخلات السابقة للإفراج عن السجناء المتطرِّفين العنيفين يجب أن تتضمن خطة لتأمين السكن الملائم لهم. وفي الظروف المثالية، ينبغي أن يتوجه كل فرد مفرج عنه مباشرة إلى السكن الملائم. وكثيراً ما يكون العمل مع المنظمات المجتمعية أفضل السبل لتهيئة مجموعة كاملة من خيارات السكن المتاحة.

ويتمثل جانب آخر متعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي في الأمن المالي بمعنى أنَّ السجين المتطرِّف العنيف السابق سيحتاج، في معظم المجتمعات، إلى حساب مصرفي وفي جميع الحالات إلى معرفة أساسية بكيفية إدارة أمواله وكيفية تحمل المسؤولية عن شؤونه المالية. ولذا ينبغي لإدارات السجون أن تقدم تدخلات إلى السجناء المتطرِّفين العنيفين بشأن كيفية إدارة شؤونهم المالية وتوفير الفرص لكسب المال أو توفير تلك الإيرادات في السجن. وهناك بعض المتطرِّفين العنيفين الذين لا يحتاجون إلى مثل ذلك الدعم ربما لأنهم كانوا مهنيين أو رجال أعمال يعملون لحسابهم الخاص قبل السجن. بيد أنه في بعض الظروف، عندما تكون الموجودات والحسابات المصرفية الخاصة بالمتطرِّف العنيف السابق قد جرى تجميدها، على سبيل المثال، فإنه قد يحتاج إلى الدعم للعمل مع السلطات على رفع التجميد عن موجوداته، حسب الاقتضاء.

ومن المهم أيضاً ضمان أن يكون لدى السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين يستعدون للإفراج عنهم الوثائق المناسبة لإثبات الهوية وغيرها من الوثائق المدنية. ومن شأن غياب مثل تلك الوثائق وقت الإفراج عنهم أن يعرقل حصولهم على الخدمات والسكن والوظيفة. كما ينبغي تزويد السجناء بمعلومات عن الكيفية التي يجوز بها أن يحصلوا على الأشكال المختلفة من الخدمات والدعم داخل المجتمع المحلي. وفي بعض الحالات، قد يشمل التخطيط للإفراج عنهم التقدم بطلب للحصول على تلك الخدمات قبل الإفراج عنهم.

٨-٤- إشراك المنظمات المجتمعية

يجب أن يستمر تعزيز التقدم الذي أحرزه السجناء المتطرِّفون العنيفون في السجن بعد الإفراج عنهم. ولذا فإنَّ من المهم أن يتم التخطيط للإفراج عن السجناء المتطرِّفين العنيفين للتأكد من أنهم سوف يتلقون خدمات ودعماً متواصلين لدى عودتهم إلى المجتمع. ومن الممكن تحقيق استمرارية الرعاية من خلال الروابط الوثيقة والتعاون بين موظفي السجون ومقدِّمي الخدمات المجتمعية.

---

[١٨٤] انظر على سبيل المثال: Cooney, T. (2012) Reducing Recidivism Through Entrepreneurship Programmes in Prisons. Dublin Institute of Technology.

[١٨٥] Metraux and Culhane, "Homeless shelter use and reincarceration following prison release", *Criminology and Public Policy*, vol. 3, No. 2 (2004), pp. 139-160.

على الأجهزة والهيئات الحكومية أو الخاصة، التي تساعد الخارجين من السجن على إعادة تثبيت أقدامهم في المجتمع، أن تضمَن بالقدر الممكن واللازم حصول السجناء المطلَق سراحهم على الوثائق وأوراق الهوية الضرورية، وعلى المسكن والعمل المناسبين، وعلى ثياب لائقة تناسب المناخ والفصل، وأن توفِّر لهم من الوسائل ما يكفي لوصولهم إلى وجهتهم ولتأمين أسباب العيش لهم خلال الفترة التي تلي مباشرة إطلاق سراحهم.

يجب أن تتاح للممثِّلين الذين تعتمدهم الأجهزة المذكورة إمكانية دخول السجن والوصول إلى السجناء، ويجب أن يُستشاروا بشأن مستقبل السجين منذ بداية تنفيذ عقوبته.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة ١٠٨(١).

ومع اقتراب الإفراج عن السجناء المتطرِّفين العنيفين، ينبغي أن تُدعى طائفة من مقدِّمي الخدمات من المجتمع المحلي ممن يمكنهم أن يضطلعوا بدور في إعادة توطين هؤلاء السجناء بنجاح (مثل خدمات مراقبة السلوك والخدمات الاجتماعية والإسكان وخدمات الرعاية الصحية) إلى اجتماعات لمناقشة الحالة لاستكشاف المخاطر والاحتياجات واستمرارية الرعاية في المجتمع المحلي. ويجب أن تكون هناك روابط بين التدخلات المنفَّذة داخل السجن والتدخلات المجتمعية من أجل ضمان استمرارية الدعم.[١٨٦]

لا بد من ربط التدخلات الرامية إلى منع معاودة الإجرام ربطا واضحا بتقييم المخاطر الجاري فيما يخص فرادى المجرمين. وينبغي التخطيط له فيما يخص بيئتي السجن والمجتمع على السواء، بما يضمن الاستمرارية بين السياقين.

وينبغي لتلك الخطة أن تيسِّر الاتصال الفعال وتنسِّق إجراءات مختلف الوكالات وتدعم التعاون المتعدد الوكالات بين إدارة السجون وموظفي المراقبة والخدمات الاجتماعية والطبية والسلطات المكلفة بإنفاذ القوانين.

Recommendation Cm/Rec(2014)3 of The Committee of Ministers to Member States Concerning Dangerous Offenders, Adopted by the Committee of Ministers on 19 February 2014 at the 1192nd meeting of the Ministers' Deputies, recommendations 34 and 36.

٨-٥- إقامة اتصالات قوية بالأُسر

يمكن للعلاقات أن تكون واسطة رئيسية من أجل فك الارتباط بالتطرُّف العنيف، ويبدو كذلك أنها ما يتيح على النحو الأمثل المشاركة اللاحقة للمتطرِّف السابق في مجالات أخرى في المجتمع.[١٨٧] ومن ثم ينبغي عدم الاستهانة بتأثير زيارات أفراد الأسرة والأصدقاء على الصحة النفسية للسجناء، ودوافعهم للتوقف عن ارتكاب الجرائم في المستقبل، وآفاق العثور على أماكن للإقامة والعمل بعد الإفراج عنهم. ومن المهم مساعدة السجناء المتطرِّفين العنيفين على صون، أو إعادة تأسيس، اتصالهم بأُسرهم خلال فترة وجودهم في الحبس، وخصوصا في المراحل السابقة للإفراج عنهم.

(١٨٦) Griffiths, C., Dandurand, Y. and Murdoch, D. (2007) The Social Reintegration of Offenders and Crime Prevention, The International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy (ICCLR), p. 6.

(١٨٧) Barrellea, K. (2015) "Pro-integration: disengagement from and life after extremism", *Behavioral Sciences of Terrorism and Political Aggression*, Volume 7, Issue 2, 2015, pages 129-142; Jacobson, M. (2008) "Why Terrorists Quit - Gaining From Al-Qa`ida's Losses", *CTC Sentinel*, July 15, 2008.

ومع اقتراب السجناء المتطرِّفين العنيفين من وقت الإفراج عنهم، ينبغي أن تتحول الزيارات في السجن إلى فرص منظمة لمساعدتهم على الاستعداد للعودة إلى المجتمع. ويمكن للزيارات العائلية القريبة من وقت الإفراج عن السجين أن توفر فرصا لمساعدته ومساعدة أسرته على وضع بعض الخطط الواقعية للفترة الانتقالية.

ومع ذلك، ينبغي لسلطات السجن أن تدرك أنَّ لمَّ شمل السجين المتطرِّف العنيف مع أسرته قد يكون له أيضاً أثر سلبي على السجين، وقد يزيد من خطر العودة إلى ارتكاب الجريمة. وينبغي مراعاة ذلك في تقييم المخاطر السابق للإفراج. وإذا كانت أسرة السجين المتطرِّف العنيف ترتبط بالجماعات أو الأيديولوجيات المتطرِّفة العنيفة أو تدعمها، ينبغي الحرص على تفادي إعادة الاتصال أو التأكد من خضوع ذلك الاتصال للرصد عن كثب.[١٨٨]

وإلى جانب تيسير الاتصالات بين السجناء المتطرِّفين العنيفين وأسرهم، من المهم أحياناً تقديم الخدمات والدعم لأفراد أُسر السجناء. فربما يكون أفراد الأسرة قد شهدوا ضائقة كبيرة خلال فترة السجن. وربما يكون بعضهم قد انتقل إلى أماكن أخرى أو شكَّل علاقات جديدة. ومن ثم فإنَّ لمَّ شمل السجين مع أفراد الأسرة قد يكون له أثر سلبي على الأسرة. وينبغي أن يتلقى أفراد الأسرة إخطارات ومعلومات في الوقت المناسب بشأن إطلاق سراح السجين. وينبغي تعبئة وكالات الخدمات الاجتماعية لتقديم المساعدة لأفراد الأسرة وتمكينهم من مواجهة المسائل العاطفية والمالية والشخصية المتصلة بعودة الجاني إلى أسرته والمجتمع المحلي.

لبنان: تحديات إعادة الإدماج

تشكل "صورة الأبطال" التي تحتفظ بها بعض الأوساط المقرَّبة من السجناء المتطرِّفين العنيفين (الأسرة والكيانات الدينية والسياسية) تحديات خاصة عندما يتعلق الأمر بإعادة إدماج هؤلاء السجناء في لبنان. وفي الواقع، يزداد الإدماج الاجتماعي لهؤلاء السجناء صعوبة إذا كان المجتمع يوفر جميع الخدمات وأشكال الدعم اللازمة أثناء احتجازهم وبعد الإفراج عنهم (المستشار القانوني والنقل وتكاليف الزيارات إلى السجن والدعم المالي للأسرة، وما إلى ذلك).

مساهمة مقدَّمة من إدارة السجون في لبنان خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا: ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

٨-٦- تهيئة الضحايا والمجتمع

إن توفير مناخ ترحيبي وإيجابي في المجتمع للسجناء، بمن فيهم السجناء المتطرِّفون العنيفون، بعد الإفراج عنهم أمر ضروري للنجاح على المدى البعيد. والمجتمع، علاوة على أفراد الأسرة المباشرة للسجين المتطرِّف العنيف السابق، مهم أيضاً في وضعهم على درب الاندماج الناجح مجدَّداً في المجتمع. ويصدق هذا الأمر بشكل خاص في البلدان التي تضطلع فيها القبائل والعشائر بدور مهم في المجتمعات المحلية، وحيثما يكون العمل مع الحكام التقليديين، وكذلك السلطات التقليدية، عنصراً حاسماً في أيِّ برنامج لإعادة الإدماج.

[١٨٨] انظر على سبيل المثال: Abuza, Z. (2009) "The Rehabilitation of Jamaah Islamiya detainees in South East Asia". In *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement*, Bjørgo, T. and Horgan, J. (eds), pp. 193-211. London: Routledge.

ينبغي العمل، بمشاركة ومعاونة المجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الضحايا، على تهيئة الظروف المؤاتية لإعادة إدماج السجناء المطلق سراحهم في المجتمع في ظل أحسن الظروف الممكنة.

المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، المبدأ ١٠.

وقد يواجه أيُّ سجين سابق وصمات سلبية تعيق عملية إعادة الإدماج وتتسبب في صعوبات في إيجاد السكن أو العمل. ومن البديهي أنَّ آثار ذلك الوصم لا تقل قوة، إن لم تكن أقوى، لدى النزلاء السابقين ممن ينتمون إلى خلفية متطرِّفة عنيفة. ومن أجل زيادة فرص النجاح إلى أقصى حد، لا بد من اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة الدوافع الإجرامية في البيئة المباشرة للمتطرِّفين العنيفين السابقين ولإنشاء شبكة اجتماعية آمنة وتتسم بالثقة للعودة إليها. ومن الأهمية بمكان أن يتم تنشيط البيئة المتلقية بوصفها عاملاً وقائيًّا ضد العودة إلى الجريمة وتشجيع المجتمعات المحلية على دعم عملية العودة وإعادة الإدماج.[١٨٩]

ويُعَدُّ الاتصال مجدَّداً بالضحايا وآخرين ممن تضرروا بسلوك السجين المتطرِّف العنيف عملية صعبة.[١٩٠] وفي كثير من الحالات، تكون العلاقات والثقة قد تضررتا بصورة جسيمة ولا يمكن إصلاحهما بسهولة أو على الفور. ويمكن لعمليات العدالة التصالحية والمصالحة والتدخلات الأخرى التي تنتهي إليها إجراءات الوساطة، والتي تبدأ بينما لا يزال السجناء المتطرِّفون العنيفون في السجن، أن تساعدهم على إيجاد مكانهم في المجتمع. وهذا ما يشار إليه أحياناً باسم "عملية إعادة الإدماج التصالحية". وهناك حركة متزايدة لاستخدام الممارسات التصالحية لتيسير إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء العائدين إلى المجتمع.

ويمكن التخطيط للتدخلات بحيث يتم إخطار الضحايا وأفراد المجتمع ذوي الصلة بعودة السجين المتطرِّف العنيف إلى المجتمع وتهيئتهم لذلك وتوفير الحماية وخدمات المشورة والدعم لهم. وقد يختار الضحية عدم المشاركة في أيِّ قرار يتعلق بالسجين المتطرِّف العنيف، ولكن قد يلزم مع ذلك أن يظل على علم بالإفراج عنه، وينبغي إخطاره بتوقيت وظروف عودة السجين المتطرِّف العنيف إلى المجتمع. وفي الظروف المثالية، يحتفظ السجن الذي يُفرَج عن السجين المتطرِّف العنيف السابق منه بقيد برغبة الضحية (أو عدم رغبته) في أن يُخطَر. وعند الإمكان، يجب إتاحة المشورة والدعم لضحايا الجرائم العنيفة، حسب الاقتضاء، لتهيئتهم لعودة السجين إلى المجتمع.

وفي بعض الولايات القضائية، يكون دور المجتمعات المحلية وقادتها حاسم الأهمية في دعم إعادة الإدماج. وينطبق ذلك بوجه خاص عندما يكون لرؤساء الأحياء المحلية وزعماء القبائل ومجموعات المواطنين دور في إدارة المجتمع المحلي بشكل رسمي أو غير رسمي.

٨-٧- تدابير الحماية عند الإفراج عن السجناء

يجب أن تراعي الخطة الخاصة بالفترة السابقة للإفراج عن السجناء أيضاً الكيفية التي يُتوقع أن يُستقبل بها السجناء المتطرِّفون العنيفون من الأعضاء في جماعتهم المتطرِّفة العنيفة السابقة وأفراد المجتمع العدائيين.

---

[١٨٩] Veldhuis,T. (2012) "Designing Rehabilitation and Reintegration Programmes for Violent Extremist Offenders: A Realist Approach, International Centre for Counter Terrorism Research Paper"؛ ومذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ٢٤.

[١٩٠] انظر على سبيل المثال: Miller, R. (2010) *Terror, Religion, and Liberal Thought*, Columbia University Press، بشأن الكيفية التي يمكن بها للعنف الديني أن يثير مشاعر النفور والازدراء تجاه المجتمع، وخصوصا في مجتمع يشجع على التسامح والاحترام، بيد أنَّ الرفض يتعارض مع مبادئ الشمول التي تعرِّف النظام الديمقراطي وقيمه الأخلاقية الأساسية.

وينبغي النظر في أمر توفير تدابير للحماية عندما تتوفر معلومات جديرة بالثقة بأنَّ المتطرِّف العنيف الذي تم إصلاحه قد يواجه تهديدات لحياته أو حياة أفراد العائلة أثناء أو لدى الإفراج عنه.[١٩١] ذلك أنَّ بعض المتطرِّفين العنيفين السابقين قد يكونون معرضين لخطر الانتقام منهم عند العودة إلى المجتمع. ولتقييم ذلك الخطر وأخذه في الاعتبار لدى التخطيط لعودة السجين المتطرِّف العنيف السابق إلى المجتمع، من المهم الاستفادة على أفضل وجه ممكن من جميع المعلومات المتاحة عن أيِّ تاريخ من النزاعات أو أعمال العنف أو التهديدات الصادرة عن الفرد أو ضده. وتستخدم بعض الولايات القضائية استبيانات سابقة للإفراج من أجل الاستفسار عما إذا كانت هناك مسائل تنطوي على تهديد للحياة تواجه الفرد أو أفراد الأسرة.

وفي حال وجود مثل تلك التهديدات، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في احتمال نقل السجين المتطرِّف العنيف السابق وعائلته إلى مناطق أكثر أمانا. كما يمكن إسداء المشورة إلى الشخص وأفراد الأسرة حول تدابير السلامة الاحترازية والممارسات الأمنية المصمَّمة للحد من المخاطر في المستقبل. وفي بعض الحالات، قد ينطوي ذلك على تزويد المتطرِّف العنيف السابق بهوية جديدة.[١٩٢] وينبغي أيضاً النظر في تقديم الدعم في حالات الطوارئ، من قبيل خط هاتف ساخن يعمل على مدار الساعة، يمكن للسجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين الوصول إليه إذا واجهوا تهديداً أو كانوا عرضة لمعاودة الانخراط في النشاط المتطرِّف العنيف. وفي معظم الولايات القضائية، فإنَّ تنفيذ التدابير الوقائية ليس مسؤولية إدارة السجن، ولكن ينبغي لها أن تنسِّق بشكل وثيق مع الشرطة ودوائر مراقبة السلوك والسلامة العامة والأمن لضمان مراعاة المسائل المتعلقة بالسلامة.

وأيا كان التهديد المحتمل للسجين المتطرِّف العنيف، فإنَّ الإبقاء عليه في السجن حفاظا على سلامته بعد انتهاء مدة عقوبته أمر لا يمكن أبدا تبريره من الناحية القانونية.

كما ينبغي اتخاذ ما يلزم بحيث يكون السجناء المتطرِّفون العنيفون السابقون قادرين على الطعن في الإجراءات التي تتخذها السلطات عند الإفراج عنهم، إذا اعتقدوا أنَّ السلطات تخضعهم للترهيب أو المضايقة أو التمييز بسبب جرائمهم العنيفة السابقة. وفي بعض الولايات القضائية، يمكن تحقيق ذلك عن طريق أمين المظالم.

٨-٨- التدخلات والدعم بعد الإفراج عن السجناء

تكتسي الفترة التالية للإفراج مباشرة أهمية حاسمة، ويُرجَّح أن تكون الأصعب بالنسبة إلى السجين المتطرِّف العنيف السابق وأسرته والمجتمع المحلي. ففي الحالات التي يكون فيها السجناء متزوجين، ربما يكون روتين الأسرة وديناميتها قد تغيرا أثناء وجود السجين في السجن مع اضطلاع الأزواج والأطفال بمسؤوليات أكبر من تلك التي كانوا يضطلعون بها في الماضي. وستكون هناك فترة تكيُّف طويلة عند الإفراج عن السجين المتطرِّف العنيف السابق بينما يجتاز طريق عودته إلى هيكل الأسرة والمجتمع.

[١٩١] مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ٢١.

[١٩٢] Bjorgo, T. and Horgan, J. (2009) *Leaving Terrorism Behind: Individual and collective disengagement*, London: Routledge, p. 253.

لا ينتهي واجب المجتمع بإطلاق سراح السجين. ولذلك ينبغي أن تكون هناك هيئات حكومية أو خاصة قادرة على أن تُعير السجين الذي استردَّ حريته رعايةً ناجعةً بعد إطلاق سراحه، تهدف إلى تخفيف حدَّة مواقف العداء العفوية ضدَّه وتسمح بإعادة تأهيله للعودة إلى المجتمع.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة ٩٠.

ومن شأن وضع عملية محكمة وفعالة لإعادة الإدماج، بالعمل من خلال شراكات وثيقة مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، أن ييسِّر انتقال السجين المتطرِّف العنيف السابق مجدَّداً إلى المجتمع، ويثبت استمرار حسن النية، ويوفر بنية دعم مهمة للسجين المتطرِّف العنيف السابق في فترة يُحتمل أن تكون خطرة.[١٩٣]

وهناك بعض الولايات القضائية التي تقدم المساعدة إلى السجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين في شكل عمل مضمون وسكن وشبكات اجتماعية جديدة، بل وكذلك، في حالات نادرة، المساعدة على الزواج، بما في ذلك الدعم المالي اللازم للقيام بذلك.[١٩٤] وينبغي أن تشمل الأنشطة في الفترة اللاحقة للإفراج عن السجين التعليم المستمر والتدريب على المهارات المهنية والتدخلات الخاصة بفك الارتباط، حسب الاقتضاء. وفي عدد من البلدان، يوجد ما يُسمى "عقود إعادة الإدماج"، وهي عقود رسمية مبرمة بين إدارة السجون والهيئات الحكومية الأخرى وتتطلب أن تتولى تلك الهيئات المسؤولية عن مسألة إعادة الإدماج، مثل التوظيف والتدريب والإسكان. وفي الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، أنشئ برنامج سوق العمل بين السجون والكليات التقنية المحلية لكفالة استمرار التدريب والدعم في العثور على عمل، بما في ذلك الدعم المالي لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات لإنشاء مؤسسة صغيرة للأعمال التجارية. وفي ماليزيا، تم التوصل إلى شراكة بين إدارة السجون وإدارة النقل يتم من خلالها تعليم السجناء القيادة ومنحهم رخص قيادة، مما يمكنهم من العثور على عمل عند الإفراج عنهم.

تركيا: دعم السجناء بعد الإفراج عنهم

أنشئ نظام مراقبة السلوك في تركيا في عام ٢٠٠٥. وبموجب هذا النظام، شُكِّلَ ١٣٧ مجلسا للحماية. وتهدف هذه المجالس إلى مساعدة السجناء الذين أُفرج عنهم من السجن على كسب مهنة وإقامة المنشآت التجارية أو الحصول على عمل. كما تساعد هذه المجالس السجناء الذين كوَّنوا منشآت تجارية صغيرة ويريدون أن يشاركوا في الأعمال التجارية الزراعية من خلال توفير الأدوات والائتمان. وتتألف هذه المجالس من مسؤولين محليين، بمن فيهم: كبير المدعين العامين وممثل الجهاز القضائي ومدير السجن ومدير المراقبة ومدير التعليم الوطني ومدير الخدمات الاجتماعية والمصرف الزراعي والمصرف الشعبي وأعضاء آخرون. ومنذ عام ٢٠٠٦، استفاد ٧ ٥٢٠ سجيناً من الدعم الذي تقدمه مجالس الحماية.

مساهمة مقدَّمة من المديرية العامة للسجون ومراكز الاحتجاز في تركيا خلال اجتماعي فريق الخبراء بشأن إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و١-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

[١٩٣] انظر: مذكرة روما، الممارسة الجيدة رقم ٢٠، وCouncil of Europe (2016): Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism, Principle 37.

[١٩٤] Bjorgo, T. and Horgan, J. (2009) *Leaving Terrorism Behind: Individual and collective disengagement*, London: Routledge, p. 253.

ويمكن أن تكون فترة ما بعد الإفراج عن السجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين وقتا لاختبارهم بينما يطبقون عمليا القيم الاجتماعية التي تجسِّد كون المرء مواطنا ملتزما بالقانون. ومن المهم أن تتم معالجة أيِّ عوامل خطر يرجَّح أن تستمر عند الإفراج عن هؤلاء السجناء في أقرب وقت ممكن في المجتمع المحلي بحيث لا تؤدي إلى انتكاس مبكر.

المملكة العربية السعودية: برنامج دعم السجناء بعد إطلاق سراحهم

وضعت المملكة العربية السعودية أحد أكثر برامج اجتثاث التشدُّد تأثيرا في العقود الأخيرة. وقد كان النهج السعودي مصدر إرشاد وإلهام لدى تصميم وتنفيذ برامج مماثلة في طائفة واسعة من البلدان الأخرى. وتتسم البرامج السعودية الموضوعة لفائدة السجون التي تضم نزلاء إرهابيين، من حيث هيكلها وتركيزها، بكونها متعددة الجوانب وبسعيها إلى اعتماد نهج كلي في إصلاح السجناء وإعادة تأهيلهم. وحتى الآن، استفاد أكثر من ٣٠٠٠ سجين من بعض عناصر البرامج المتاحة.

وتُواصل السلطات رصد السجناء السابقين بعد الإفراج عنهم من مرافق الاحتجاز، ويطالَبون أيضاً بمواصلة المشاركة في العمل الخاص باجتثاث التشدُّد. ويتمثل أحد جوانب البرنامج في المساعدة على إعادة الإدماج في المجتمع السعودي بتوفير الدعم المالي للسجناء السابقين. ويشمل ذلك عادة دفعة شهرية يتلقاها الفرد لمدة تصل إلى سنة واحدة أو حتى يصبح مستقلا من الناحية المالية. وإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج أيضاً المساعدة على تأمين الوظائف.

ويُشجَّع السجناء السابقون أيضاً على مواصلة تعليمهم الذي تتولى السلطات دفع رسومه. وفي حالات قليلة، تُقدَّم المساعدة المالية أيضاً لتيسير زواج السجناء السابقين. ويكمن الأساس المنطقي لهذا الدعم في تشجيع الرجال على التركيز أكثر على الحياة والالتزامات الأسرية وصرف الانتباه عن قضايا التشدُّد. وفي معظم الحالات، يقترن الدعم العملي والمالي القوي المقدَّم بعد الإفراج عن السجناء، إلى جانب رصدهم المتواصل، بالابتعاد عن التطرُّف العنيف بشكل دائم.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين أعده أندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (هيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥).

وينبغي اتخاذ ترتيبات مناسبة لمواصلة المساعدة في شكل هياكل الإرشاد والدعم بحيث يمكن منع مخاطر الانتكاس.[١٩٥] كما ينبغي الحرص على ضمان سلامة الموجِّهين أو الممارسين على اعتبار أنَّ هناك العديد من الصعوبات والمخاطر المحتملة.

وهناك بعض الولايات القضائية التي تقدِّم حوافز مالية لدعم السجناء المتطرِّفين العنيفين المفرج عنهم وتشجعهم على الامتناع عن القيام بالمزيد من الأنشطة العنيفة. وقد يشمل توفير الحوافز والدعم المالي تقديم الدعم إلى أسر السجناء (سواء عن طريق المعاشات أو المساعدة في مجال التعليم أو التوظيف) وتوفير مصدر دخل مباشر عدا ذلك المستمد من صلاتهم غير المشروعة. وينبغي النظر بعناية في الحجم "المناسب" للحوافز المالية، سواء أكانت في شكل مبالغ نقدية أو إعانات عينية من قبيل الإسكان. ذلك أنه يمكن أن يكون هناك خطر من أنَّ تقديم الحوافز المالية قد يؤدي إلى نتائج غير مستدامة: على سبيل المثال، لأنَّ الفرد قد يعود إلى التطرُّف العنيف بمجرد سحب تلك المنافع. وعلاوة على ذلك، فإنَّ توفير الحوافز المالية قد يكون مثيرا للجدل—حيث تعتبرها المجتمعات المحلية "مكافآت" للتطرف العنيف. وينبغي توخي الحذر تجاه مثل ذلك النهج لضمان ألاَّ تُعتبر المساعدة المالية مكافأة للتطرف العنيف.

[١٩٥] Sydney Memorandum, Suggested Strategy 8.

إندونيسيا: فك الارتباط بالعنف

إن العامل الثالث وربما الأهم في تيسير فك الارتباط بنجاح هو إنشاء شبكة اجتماعية بديلة من الأصدقاء وأفراد الأسرة والشركاء التجاريين والموجِّهين. ويمكن للعلاقات والصداقات الجديدة أن تتيح سرودا جديدة لتصوُّر العدو، وتسلط الضوء على الحالات التي يكون فيها خطاب الكبار متناقضا مع أعمالهم، وتتحدى الآراء المعتنَقة مسبقا، وتعيد تركيز الأولويات بعيدا عن الجهاد و/أو القتل الانتقامي وصوب الأسرة.

ويمكن أن يكون الضغط من الوالدين أو الزوج عامل دعم رئيسيًّا لتيسير فك الارتباط. وينطبق ذلك بشكل خاص على جهاديي تانه رونتوه في بوسو. بيد أنَّ العكس هو أيضاً صحيح. ففي الحالات التي يعلن فيها الوالدان تأييدهما للإرهاب، يظل الأفراد متشدِّدين وغير نادمين.

وأخيرا، يسهم التحول في الأولويات من الجهاد والأنشطة السرية إلى الزواج والأسرة والعمل المربح أيضاً في تيسير فك الارتباط. وتبعت ذلك التحولاتُ في الأولوية. ففي حالات الأعضاء في تانه رونتوه الذين أُفرج عنهم من السجن، أدت حاجتهم إلى كسب العيش والبحث عن الطعام لأسرهم إلى أن يكون لإيجاد فرصة عمل والحفاظ عليها الأولوية على أنشطتهم الجهادية السابقة. فكانت أنجح الأمثلة على فك الارتباط وإعادة الإدماج بين أعضاء الجماعة الإسلامية ومجاهدي كومباك [لجنة إدارة/منع الأزمات] وخلية سوبور [سوغيارتو] تخص الشبان الذين أتيحت لهم الفرصة إمَّا لمواصلة تعليمهم أو تلقِّي التدريب بشأن التنمية المهنية وأصبحوا معلمين أو رجال أعمال عن جدارة.

Chernov Hwang (2016) Jihadist Disengagement from Violence: Understanding Contributing Factors, RSIS Commentary No. 139 – 9 June 2016.

وينبغي بعد الإفراج عن السجين مكافأة وتعزيز تعلمه والمهارات التي اكتسبها خلال فترة الحبس، بما يؤدي إلى قبول الفرد كعضو ملتزم بالقانون في المجتمع، لديه مكان للعيش وعمل مربح. ويتطلب ذلك التعاونَ بين وكالات متعددة، منها السجون والشرطة والمنظمات القانونية التي تقدم الدعم بعد الإفراج عن السجناء، وكذلك الجماعات غير النظامية الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

سنغافورة: برنامج دعم السجناء بعد إطلاق سراحهم

تُواصل السلطاتُ رصد السجناء السابقين بعد الإفراج عنهم من مرافق الاحتجاز، ويُشترط أيضاً أن يواصلوا المشاركة في العمل الخاص باجتثاث التشدُّد. ويواصل مستشارو مجموعة إعادة التأهيل الديني الذين عملوا مع السجين بينما كان قيد الاحتجاز العمل معه بعد الإفراج عنه. وقد أتاح ذلك للبرنامج الميزة القيِّمة المتمثلة في الاستمرارية.

وفي البداية، يُطلَق سراح السجناء في إطار نظام أوامر التقييد الذي يفرض مجموعة متنوعة من القيود على الفرد. فهو يخضع لحظر التجول، ويجب أن يوجد في مكان إقامته في أوقات محدَّدة. ويجب أن يثبت السجين السابق حضوره لدى إدارة الأمن الداخلي في سنغافورة في أوقات وتواريخ محدَّدة، وأن يكون حاضرا للمشاركة في جلسات المشورة ولإجراء المقابلات. وينبغي للسجين المفرج عنه، قبل تغيير عنوانه أو عمله، أن يحصل على موافقة من الإدارة. كما لا يُسمح للسجين السابق بالإدلاء ببيانات عامة أو الظهور الإعلامي أو الانضمام إلى أيِّ منظمة دون موافقة مسبقة من الإدارة.

ومن العناصر الأخرى للبرنامج الذي ينفذ في الفترة اللاحقة للإفراج عن السجناء مجموعةُ الرعاية اللاحقة المشتركة بين الوكالات. وقد أنشئت المجموعة خصيصا للعمل مع أُسر السجناء حيث تم التسليم بأنَّ الأسرة من شأنها أن تضطلع بدور مهم في المساعدة على إبقاء السجناء المفرج عنهم بعيدا عن الأنشطة المتطرِّفة. ولذا فإنَّ

تيسير استقرار الأسرة له دور مهم في البرنامج. وتهدف المجموعة إلى تقديم الدعم إلى الأُسر، بما في ذلك توفير المستشارات للعمل مع زوجات السجناء السابقين، بتوفير المساعدة المالية المباشرة، ومساعدة الزوجات في الحصول على عمل، وكذلك دعم تعليم الأطفال في الأسرة والمساعدة على سداد الرسوم المدرسية والمصروفات الأخرى.

وتتمثل العناصر القوية بصفة خاصة التي ينطوي عليها برنامج الفترة اللاحقة للإفراج عن السجناء في الدعم القوي المقدَّم إلى أسرة السجناء السابقين. ومما له أهميته أيضاً الدور الذي يواصل الموظفون والمستشارون الذين عملوا مع السجين أثناء الاحتجاز أداءه بعد الإفراج عنه. ويوفر ذلك استمرارية قوية للرعاية المقدَّمة إلى السجناء السابقين ويزيد من احتمال إدراك الموظفين لأيِّ عودة إلى الإجرام العنيف.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين أعده أندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا؛ ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

كما يمكن للأخصائيين الدينيين الموجودين في السجون أن يقوموا بدور كبير خارج السجون، وذلك في المساعدة على تيسير إعادة إدماج المتطرِّف العنيف السابق في المجتمع.[١٩٦] وينبغي للأخصائيين الدينيين أن يسعوا إلى إقامة علاقات مع أُسر السجناء. ويمكن أيضاً للزعماء الدينيين العاملين في المجتمعات المحلية، وإن لم يرتبطوا رسميا بأنشطة إعادة الإدماج، أن يضطلعوا بدور مفيد بصورة خاصة. وقد يحظون بالفعل بثقة المجتمع المحلي وشبكة جهات الاتصال التي يمكن أن تقدم مساعدة كبيرة للسجناء وأُسرهم. وفي الظروف المثالية، يُفترض أن يكون الزعماء الدينيون الذين يعملون في بيئات السجون قد كوَّنوا علاقات مع الزعماء الدينيين الموجودين في المجتمعات المحلية. ويمكنهم، من خلال العمل معا، أن يساعدوا على أن يتسم تحوُّل السجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين وانتقالهم مرة أخرى إلى المجتمعات المحلية باليسر والسلاسة، وأن يستفيدوا استفادة كاملة من الشبكة الاجتماعية، ولا سيما الأسرة.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن مساعدات الرعاية اللاحقة والعودة إلى المجتمع، انظر الكتيِّب الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان *Handbook on the Prevention of Recidivism and the Social Reintegration of Offenders (2012)*، بما في ذلك فيما يتعلق بالمساعدة بشأن العودة إلى سوق العمل والسكن والمساعدة المالية، والحصول على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، ودعم الأسرة

٨-٩- الرصد والإشراف بعد الإفراج عن السجناء

يمكن التمييز بين مختلف نماذج الإشراف على السجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين، ولا سيما بين النموذج القائم على المخاطر والنموذج القائم على الاحتياجات. وتستند الاستراتيجيات القائمة على المخاطر إلى افتراض أنَّ السجين المتطرِّف العنيف السابق يُحتمل أن يكون خطيراً وينبغي السيطرة عليه ومراقبته عن كثب. أمَّا استراتيجيات الإشراف القائمة على الاحتياجات فتركز أكثر على احتياجات السجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين وتدعم مشاركتهم في التدخلات المستمرة المناسبة.

كما يمكن للرصد أن يوفر معلومات وبيانات قيِّمة يمكن استخدامها لتحديد فعالية تدخلات فك الارتباط.

وفي بعض الولايات القضائية، تطبَّق شروط على الإفراج عن السجناء المتطرِّفين العنيفين قبل انتهاء مدة عقوبتهم، بصرف النظر عما إذا كانوا سيُوضعون فعلاً تحت الإشراف بعد الإفراج عنهم أم لا - وكثيراً ما يشار إلى هذا باسم

(١٩٦) United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (2013) Additional Guidance on the Role of Religious Scholars and other Ideological Experts in Rehabilitation and Reintegration Programmes.

"الإفراج المشروط". وفي بعض الأحيان تكون تلك الشروط عند حدها الأدنى. بيد أنَّ معظم نظم الإفراج المشروط تفرض شروطا إلزامية/معيارية وكذلك شروطا خاصة على السجين المتطرِّف العنيف. وعادة ما تكون الشروط الإلزامية هي تلك التي ينص عليها القانون وتُفرض على جميع السجناء المفرج عنهم قبل نهاية العقوبة. أمَّا الشروط الخاصة فتضاف عادة على أساس كل حالة على حدة. وفي بعض الحالات، تكون لدى السلطات صلاحية تقديرية كبيرة في تحديد مثل تلك الشروط الخاصة.

ماليزيا: ترتيبات الإفراج عن المتطرِّفين العنيفين

تتولى لجنة مكونة من ثلاثة من كبار المسؤولين كل ستة أشهر تقييم السجناء للوقوف على مدى التقدم المحرز. وتُعِدُّ اللجنة تقريرا عن كل سجين يستعرضه فريق من السجن كما تستعرضه وزارة الداخلية. ويمكن للجنة أن توصي بالإفراج عن السجين إذا اقتنعت بأنه قد تخلى عن التشدُّد ولم يعد يشكل تهديداً. وفي المتوسط، يمضي السجناء ثلاث سنوات في الحبس قبل الإفراج عنهم.

ويُفرَج عن السجناء عادة بموجب أمر إشراف يفرض قيودا على أنشطتهم، بما في ذلك حظر التجول وقيود على سفرهم واتصالاتهم الشخصية. كما تُقدَّم المشورة والتعليم الديني بصفة مستمرة. وتُقدَّم أيضاً المساعدة العملية لإعادة الإدماج في المجتمع، وفي بعض الحالات، تساعد السلطاتُ السجين في الحصول على عمل أو تقدِّم له الدعم المالي.

تجميع للممارسات الإدارية المتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين أعده أندرو سيلكه، أستاذ علم الجريمة، جامعة إيست لندن، من أجل الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين (فيينا، النمسا: ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

وكثيراً ما تُحدَّد شروط موحدة للإفراج في التشريعات أو اللوائح التي تنظم الإفراج المشروط، وهي تشمل عادة ما يلي: الاتصال الأولي بأحد المشرفين، والاتصال المستمر بأحد المشرفين، وإخطار المشرف بأيِّ تغيير في ظروف المعيشة أو العمل، والقيود على السفر، وارتداء "وسم إلكتروني"، والتزام "حسن السلوك" و/أو التصرف بشكل قانوني في جميع الأوقات.

كما يمكن فرض شروط خاصة أو إضافية في الحالات التي يعتبرها صانعو القرار ضرورية لإدارة المخاطر أو تلبية احتياجات السجين المتطرِّف العنيف السابق في المجتمع. ويُقصد بهذه الشروط أن تقدم استجابة أكثر تحديداً للمخاطر الفريدة التي يشكلها السجين المتطرِّف العنيف السابق أو استجابة أكثر تفصيلا لاحتياجاته على صعيد إعادة الإدماج. وينبغي أن يكون استخدام الشروط الخاصة مرتبطا بدرجة الخطر الذي يشكله السجين المتطرِّف العنيف السابق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل الشروط ما يلي: تجنب بعض المباني أو المناطق الجغرافية أو الأقاليم، أو عدم مخاطبة أشخاص أو منظمات معيَّنة أو الاتصال بها، أو الإقامة في مكان معيَّن، أو المشاركة في تدخل معيَّن، أو الامتثال لحظر تجول، أو عدم استخدام الإنترنت، أو عدم السفر إلى خارج البلد.

وفي بعض الحالات، قد يستدعي الأمر إخضاع السجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين لإشراف مكثف، على الأقل في الأشهر أو السنوات الأولى بعد الإفراج عنهم. وقد يعني الإشراف المكثف ضرورة خضوعهم للإشراف عن كثب، بما يتطلبه ذلك من اجتماعهم بشكل مباشر ومتواتر بالمشرف عليهم والالتزام بحظر التجول في أوقات محدَّدة ورصد حالات احتكاكهم بالشرطة وكذلك المراقبة الإلكترونية في بعض الحالات. وقد تختلف الطبيعة المحدَّدة للإشراف المكثف من شخص إلى آخر. ففي بعض الولايات القضائية، يكون دور المجتمعات المحلية والقادة المجتمعيين بالغ الأهمية في رصد السجين المتطرِّف العنيف السابق.

وفي الحالات التي ينتهك فيها السجين المتطرِّف العنيف السابق شروط الإفراج المشروط، ينبغي اتخاذ تدابير مناسبة للتعامل مع حالات عدم الامتثال. وفي أشد حالات عدم الامتثال، ينبغي إلغاء الإفراج المشروط وإعادة الشخص إلى

السجن. وفي حالة مستويات عدم الامتثال الأقل حدة، ينبغي اعتماد نهج أكثر اتساماً بالطابع الاستراتيجي، يستند إلى المحاولات المنهجية لتعزيز احتمالات نجاح الإشراف، حيث تُستخدم الانتهاكات كفرص للتدخل فيما يخص المجرمين من السجناء المتطرّفين العنيفين وإعادة توجيه سلوكهم.[١٩٧] وللقيام بذلك، كثيراً ما يكون من الضروري تنفيذ جزاءات وسيطة عن عدم الامتثال لا تنطوي على العودة إلى السجن، مثل المشاركة في تدخلات في إطار المجتمعات المحلية.

ويُعَدُّ الإشراف على السجين بعد الإفراج عنه عنصراً حاسماً في تحديد نجاح عودته إلى المجتمع وإعادة إدماجه فيه. بيد أنَّ الإشراف هو أكثر من مجرد رصد لمدى امتثال المتطرّف العنيف السابق للشروط المرتبطة بإطلاق سراحه. وهو يشمل إدارة المخاطر التي يمثلها الفرد، وحيازة و/أو تنظيم الموارد لتلبية احتياجات الفرد، وإقامة وصون علاقة بالمتطرّف العنيف السابق بما يولد الثقة ضمن الحدود المناسبة. وهو يتضمن أعمال المراقبة وتقديم القدوة والإرشاد والدعم، وتعزيز السلوك الإيجابي وإنفاذ العواقب فيما يخص السلوك السلبي. وهو يشمل، لدى تنفيذه على نحو مهني، في جوهره دعم إعادة الإدماج الاجتماعي للمتطرّف العنيف السابق وفي الوقت نفسه الإدارة النشطة للمخاطر المتمثلة في إمكانية معاودته الإجرام.

وبينما يجب الحرص على عدم منح السجناء المتطرّفين العنيفين السابقين "مكانة خاصة"، فإنَّ نوع الجريمة التي ارتكبوها وأثر أيِّ جريمة تُرتكب في المستقبل يعنيان أنهم يتطلبون اهتماما من نوع خاص. ومن ثم فإنَّ العنصر الرئيسي لدى النظر في الترتيبات اللاحقة للإفراج عن السجناء المتطرّفين العنيفين السابقين يجب أن يكون السلامة والحماية العامة. وتُعتبر تقييمات المخاطر إرشادية، ولا يمكنها سوى الإشارة إلى تراجع خطر استمرار إجرام المتطرّف العنيف، وليس التنبؤ على وجه اليقين بأنَّ الفرد لن ينخرط مطلقا في نشاط متطرّف عنيف أو يدعمه في المستقبل.

(١٩٧) Burke, P. Gelb, A. and Horowitz, J., (2007) "When offenders break the rules: smart responses to parole and probation violations", Public Safety Policy Brief, No. 3, November, (Washington, D.C., Pew Center on the States).

٩- موجز المبادئ الرئيسية والتوصيات

الفصل الثاني- إدارة السجناء المتطرِّفين العنيفين: مسائل أساسية

- إن تشدُّد السجناء ليس في حد ذاته تهديداً لإدارة السجن أو المجتمع إذا لم يكن متصلا بالعنف. وليس كل تشدُّد سلبيًّا أو تمهيداً للتطرف العنيف. ذلك أنَّ عدداً ضئيلاً جدًّا من المتشدِّدين يصبح متطرِّفاً عنيفاً بالفعل.
- ينبغي لإدارات السجون أن تكفل الاحتجاز المأمون والآمن للسجناء المتطرِّفين العنيفين، وأن تمنع التشدد المفضي إلى العنف في السجون، وأن تسعى إلى كفالة فك ارتباط السجناء بالعنف في المستقبل، وأن تُعِدَّ الكثير منهم لإعادة إدماجهم في المجتمع.
- يجب التصدي للتحدي الذي يشكله السجناء المتطرِّفون العنيفون في إطار الامتثال التام لمعايير وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة بمعاملة السجناء، بما في ذلك من منظور جنساني. ويعامَل السجناء المتطرِّفون العنيفون، شأنهم شأن جميع السجناء، تمشيا مع المعايير المعترف بها دوليا.
- تُشَكِّلُ الإدارة الجيِّدة والإصلاحات اللازمة للسجون قاعدة أساسية من أجل الإدارة الفعالة لجميع السجناء، بمن فيهم السجناء المتطرِّفون العنيفون. ومن غير المحتمل أن تسفر التدخلات القائمة بذاتها لفائدة السجناء المتطرِّفين العنيفين التي تنفَّذ بمعزل عن السياق الأوسع للسجون عن نتائج إيجابية.
- يجب ألاَّ تؤدي أيُّ جهود تُبذل في السجون للتصدي للتطرف العنيف إلى تقويض حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأشخاص، بمن فيهم السجناء المتطرِّفون العنيفون، بما في ذلك حظر التعذيب حظرا مطلقا وكفالة حرية الفكر أو الدين أو المعتقد.
- يجب تنفيذ التدابير الأمنية المناسبة التي تحافظ على التوازن السليم بين العناصر الأمنية المادية والإجرائية والدينامية. ويجب أن يكون لدى جميع السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين نظام استخبارات محكم بما يتفق مع التشريعات الوطنية والمعايير الدولية.
- ينبغي لإدارة السجن أن تتعاون مع غيرها من أجهزة إنفاذ القانون والعدالة الجنائية بشأن السجناء المتطرِّفين العنيفين الذين تحتجزهم. وينبغي إطلاع بقية الأجهزة على ما يتم جمعه من استخبارات ومعلومات أخرى ذات صلة.
- يقع على عاتق سلطات السجون التزام بأن تكفل أن تكون السجون أماكن آمنة ويمكن فيها للسجناء والموظفين ومقدِّمي الخدمات والزوار أن يمارسوا أعمالهم اليومية دون خوف على سلامتهم البدنية. ويُعتبر الحفاظ على السيطرة في السجن من خلال أساليب المراقبة الظرفية والاجتماعية أمراً أساسيًّا لضمان السلامة والنظام.

الفصل الثالث- إدارة موظفي السجون والأشخاص المرجعيين الآخرين الذين يعملون مع السجناء المتطرِّفين العنيفين

- يقع على عاتق موظفي السجن التزام بحماية وحفظ وإعلاء كرامة جميع المجرمين كبشر، بمن فيهم السجناء المتطرِّفون العنيفون. وينبغي اختيار موظفي السجون الذين يُفترض أن يعملوا مع هذه الفئة الصعبة من السجناء بعناية لنـزاهتهم وإنسانيتهم وقدراتهم المهنية وملاءمتهم الشخصية وقدراتهم.
- ينبغي أن تكون لدى إدارات السجون سياسة واضحة لتشجيع الأفراد المناسبين على التقدم للعمل في السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين. وينبغي أن تجسد شروط خدمة هؤلاء الموظفين ما ينطوي عليه دورهم من تحديات وما يكتسيه من أهمية.
- ينبغي أن يتلقى جميع الموظفين تدريباً متخصِّصاً للعمل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين. وعلاوة على ذلك، ينبغي لإدارات السجون أن تتخذ الخطوات الملائمة لضمان السلامة الشخصية للموظفين العاملين في السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين، سواء أثناء وجودهم في الخدمة داخل السجن أو خارجه.
- ينبغي أن يحافظ موظفو السجون على مستويات عالية من المعايير والأخلاقيات المهنية في جميع الأوقات عند العمل مع السجناء المتطرِّفين العنيفين. وينبغي وضع آليات دعم مناسبة لتمكين الموظفين من التعامل مع الإجهاد الناتج عن العمل في السجون التي تضم سجناء متطرِّفين عنيفين.
- ينبغي أن يُحدَّد مستوى ملاك الموظفين لكل سجن عند المستوى المطلوب لكفالة أمن المؤسسة وسلامتها واستقرارها. ومن الضروري أن يتم تعيين العدد الكافي من الموظفين لضمان الأمن والسلامة، وكذلك لضمان تنفيذ أنشطة النظام البناءة، بما في ذلك تدخلات فك الارتباط.
- لا بد من تعيين ما يكفي من الموظفين المتخصصين، مثل الأخصائيين النفسيين والقادة الدينيين، لقيادة تدخلات فك الارتباط. وقد يكون لموارد أخرى، مثل الضحايا ومناصري الضحايا والمتطرِّفين العنيفين السابقين وأفراد الأسرة وغيرهم من الأشخاص المهمين وأفراد المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، دور مهم في التنفيذ الناجح لتدخلات فك الارتباط.

الفصل الرابع- تقييم وإدارة المخاطر التي يشكلها السجناء المتطرِّفون العنيفون

- ينبغي، عند دخول سجين متطرِّف عنيف، أن يقوم موظفون مدرَّبون تدريباً خاصًّا بإجراء تقييم شامل وقائم على الأدلة للمخاطر والاحتياجات فيما يخص ذلك السجين. وعلى عكس تقييم المخاطر والاحتياجات الذي لا يُجرى سوى عند الدخول، ينبغي أن يُجرى التقييم الخاص بالسجناء المتطرِّفين العنيفين على أساس مستمر ومنتظم.
- ينبغي استخدام التقييم المهني المنظَّم لدى إجراء التقييمات الخاصة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين. ولا بد من استحداث واستخدام أدوات تقييم معدة خصيصا لتحديد مخاطر التشدُّد المفضي إلى العنف، وكذلك مخاطر الاضطلاع بأنشطة ذات صلة بالتطرُّف العنيف في المستقبل، وفقاً للسياق والقدرات المتاحة على المستوى الوطني.
- ينبغي للتقييم الخاص بكل سجين متطرِّف عنيف أن يحدد الظروف الشخصية والظرفية التي ساهمت في جريمته ويُحتمل أن تسهم في ذلك الإجرام في المستقبل. وينبغي أن تُستخدم نتائج هذا التقييم الخاص بالمخاطر لتعيين احتياجات السجين والتدخلات التي ستساعده على فك ارتباطه بالعنف ولتمكين إعادة الإدماج الاجتماعي.

- ينبغي للتقييم الخاص بكل سجين متطرِّف عنيف أن يحدد الظروف الشخصية والظرفية التي ساهمت في جريمته ويُحتمل أن تسهم في ذلك الإجرام في المستقبل. وينبغي أن تُستخدم نتائج هذا التقييم الخاص بالمخاطر لتعيين احتياجات السجين والتدخلات التي ستساعده على فك ارتباطه بالعنف ولتمكين إعادة إدماجه الاجتماعي.

- ينبغي اتخاذ التدابير التالية فيما يخص جميع السجناء المتطرِّفين العنيفين: (أ) فصلهم بحسب نوع الجنس والوضع القانوني والسن، و(ب) تصنيفهم حسب المعلومات المكتسبة من خلال تقييم المخاطر والاحتياجات، و(ج) ترتيبهم فئويا حسب المستوى الأمني الملائم لاحتجازهم. وينبغي وضع السجناء المتطرِّفين العنيفين في أقل الظروف التقييدية اللازمة لاحتجازهم على نحو آمن ومأمون.

- ينبغي النظر في الطريقة المثلى لإيواء السجناء المتطرِّفين العنيفين ضمن كل نظام للسجون. وسوف تتوقف ملاءمة نُهُج الفصل أو التركيز أو التفريق أو الإدماج (أو مزيج منها) على العوامل المحدَّدة داخل البلد، بما في ذلك أعداد السجناء المتطرِّفين العنيفين، والهياكل الأساسية للسجون وقدراتها الاستيعابية، وأعداد الموظفين ومهاراتهم.

الفصل الخامس- تدخلات فك الارتباط بالعنف في السجون

- ينبغي أن يستند نهج تدخلات فك الارتباط إلى مفهوم أنه إذا كان يمكن للفرد أن يعتمد المعتقدات والمواقف المتشدِّدة التي تؤدي إلى التطرُّف العنيف، فإنَّ بإمكانه أيضاً أن يتخلى عن استخدام العنف من خلال تغيير المعتقدات والمواقف التي تسوغ استخدامه.

- لا يوجد نموذج وحيد لفك الارتباط ينطبق على الجميع. ولكي تكون الجهود فعالة، يجب أن تكون مصمَّمة بدقة وفقاً لمتطلبات البلد والثقافة المعنيين، وفرادى السجناء المشاركين، والبيئة التي سيُطلق فيها سراح السجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين في نهاية المطاف.

- قد تتألف التدخلات المتصلة بفك الارتباط من أنشطة متنوعة، منها: المشورة والدعم النفسيان، والبرامج المعرفية-السلوكية، وتدخلات العمل الاجتماعي، والمناقشات والحوارات الدينية، والتعليم، والتدريب المهني، والعلاج الإبداعي، والعلاج البدني (مثل اليوغا والرياضة وممارسة التمارين)، والنشاط الأُسري، والأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

- ينبغي للتدخلات المعنية بفك الارتباط وإعادة الإدماج الاجتماعي، كي تكون فعالة، أن تراعي كذلك الجوانب الجنسانية وتعالج التجارب المتباينة، وكذلك العقبات والتحديات المحدَّدة التي قد تواجهها المرأة.

- ينبغي ألاَّ يكون لتدخلات فك الارتباط وإعادة الإدماج الاجتماعي لفائدة السجناء المتطرِّفين العنيفين أثر سلبي على تنفيذ برامج إعادة تأهيل السجناء "العاديين"، بل أن تقترن بها، وذلك تفاديا لمنح مكانة "الجماعة الخاصة" أيًّا كان شكلها، مما قد يؤدي إلى حالة من العداء أو تطلُّع السجناء الآخرين إلى أن يكونوا متطرِّفين عنيفين.

- يجب أن يكون هدف جميع التدخلات داخل السجون المذكورة أعلاه والمتصلة بالسجناء المتطرِّفين العنيفين هو تغيير سلوكهم بحيث يتخلون عن استخدام العنف لتحقيق أهدافهم. ويجسد ذلك حقيقة أنَّ وجود نظام اعتقادي متشدِّد لا يشكل وحده بالضرورة تهديداً لسلامة وأمن السجن (أو المجتمع).

- يُعتبر الإبلاغ عن نشاط فك الارتباط من السمات المهمة من أجل كفالة المساءلة، وتيسير تكييف التدخلات، وكأساس للتقييم. وينبغي رصد التدخل وتقييمه أيضاً من أجل تحديد مدى ملاءمة الغايات ومدى كفاءة تنفيذ الأنشطة ومدى تحقيق الأهداف.

- تُعَدُّ البحوث المستقلة والتي تتسم بأعلى جودة أحد العناصر الرئيسية لضمان التطوير المستمر للتدخلات والتعلم والدعوة فيما يتعلق بفك ارتباط السجناء المتطرِّفين العنيفين.

الفصل السادس- إدارة تنفيذ تدخلات فك الارتباط بالعنف

- ينبغي اعتماد نهج قائم على الإدارة المتكاملة للقضايا فيما يخص السجناء المتطرِّفين العنيفين يستخدم إطارا مشتركاً وأدوات ولغة مشتركة للتقييم وتحديد الاحتياجات ورصد التقدم المحرز، ويحدِّث النتائج أثناء احتجاز السجناء المتطرِّفين العنيفين وأثناء الفترة الانتقالية المؤدية إلى الإفراج عنهم ومن ثمَّ الإشراف المجتمعي عليهم.

- ينبغي لجميع الممارسين، بمن فيهم أفراد الأمن والاحتجاز والموظفون المعاونون والإشرافيون والإداريون الذين ليس لهم دور مباشر في تنفيذ التدخلات المنظَّمة، أن يساهموا في الحفاظ على الظروف المساعدة على تنفيذ التدخلات ودعم التقدم المحرز في فك الارتباط.

- ينبغي أن يضم فريق التدخل، حيثما يكون متاحا، مجموعة متعددة التخصصات من الأخصائيين الذين ينفذون تدخلات فك الارتباط، بمن فيهم: الأخصائيون النفسيون، والأطباء النفسانيون، والزعماء الدينيون، والمدرِّبون الرياضيون، وأخصائيو العلاج بالفن، والأخصائيون الاجتماعيون، وموظفو التوجيه المهني، والمعلمون، وأخصائيو الرعاية الصحية.

- من المهم فيما يخص أفرقة التدخل، من أجل كفالة التواصل بفعالية مع السجناء المتطرِّفين العنيفين، أن يضم كل فريق عضواً أو أكثر ممن يتحدثون لغة السجناء المتطرِّفين العنيفين المحتجزين في السجن الذي يعمل فيه.

- ينبغي أن تضم الواجبات المحدَّدة لفريق التدخل ما يلي: إجراء تقييم أولي للسجناء المتطرِّفين العنيفين لتحديد المخاطر والاحتياجات والتدخلات المناسبة، واستكمال وتحديث القيود الخاصة بملفات الحالات، وتنفيذ التدخلات، والمشاركة في مؤتمرات مناقشة الحالة، واستكمال إعادة التقييمات على فترات منتظمة، واستخدام المواد والأدوات والمعدات المقدَّمة من أجل تدخلات فك الارتباط.

- ينبغي لفريق التدخل أن يعمل بشكل وثيق مع مدير السجن الذي يعمل فيه لضمان أن يكون المدير على وعي تام بمتطلبات وأنشطة التدخل، وأن تكون تلك المتطلبات والأنشطة ملائمة للترتيبات الأمنية داخل ذلك السجن.

- ينبغي أن يكون هناك فريق إشرافي أو إداري على مستوى المقر يتولى المسؤولية الشاملة عن وضع التدخلات والإشراف عليها وتطويرها وتنفيذها وتقييمها، وكذلك توفير التوجيه والدعم لأفرقة التدخلات داخل السجون.

- ينبغي إعداد ملف دينامي ووحيد بالحالة بمجرد دخول السجين المتطرِّف العنيف السجن، على أن يتم تحديثه وتعديله تبعاً لمراحل تقدم السجين داخل المؤسسة. وينبغي أن يحضر أعضاء أفرقة التدخل اجتماعات الأفرقة العادية، وأن يشاركوا في استعراض الحالات، وأن يسهموا في اجتماعات مناقشة الحالات.

- تتطلب أيُّ مؤسسة تنفذ تدخلات وجود مجموعة من المرافق، ومنها: غرف الاجتماعات (للمقابلات والمشورة الفردية)، والفصول الدراسية (للعمل الجماعي والعروض والمحاضرات)، ومرافق العبادة،

والورش المخصصة للتدريب المهني والأغراض الأخرى، ومرافق الرياضة والتمارين البدنية، ومرافق العلاج الإبداعي والعلاج بالفن.

- ينبغي إطلاع السجناء المتطرِّفين العنيفين على الغرض من التدخلات وطريقة عملها. وينبغي للموظفين أن يوضحوا للسجناء المتطرِّفين العنيفين أنَّ المشاركة في البرنامج طوعية. وينبغي تقديم الحوافز الملائمة لتشجيع السجناء المتطرِّفين العنيفين على المشاركة في التدخلات.

- ينبغي للمؤسسات أن تنظر في شتى السبل الكفيلة بإظهار التقدير للمشاركة في التدخلات وإنجازها، بما في ذلك مراسم التخرج ومنح الشهادات والميداليات ودعوة أفراد الأسرة وكبار ممثلي المجتمع و/أو الوكالات المجتمعية للحضور.

- بغية ضمان طمأنة الجمهور وتفهمه، ينبغي الاضطلاع بعمل منتظم مع وسائط الإعلام لشرح النشاط الإيجابي لفك الارتباط الحاصل في السجن، وأنواع التدخلات المقدَّمة والغرض منها، وما يمكن أن يكون لها من أثر إيجابي على السجناء المتطرِّفين العنيفين.

الفصل السابع- منع التشدُّد المفضي إلى العنف في السجن

- رغم محدودية الأدلة التجريبية التي تشير إلى ارتفاع مستوى التشدُّد المفضي إلى العنف في السجون، قد يؤدي عدد من العوامل والمظالم (الفعلية أو المتصورة) الفريدة في سياق السجون، في ظروف معيَّنة، إلى جعل السجناء أكثر عرضة لاعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف.

- ينبغي لمديري السجون أن ينفِّذوا تدابير تمنع تحوُّل السجون إلى أماكن يمكن فيها أن يزدهر التطرُّف العنيف ويعتنق السجناء التشدُّد المفضي إلى العنف. وتُعَدُّ معالجة الأوضاع والاكتظاظ في السجون جزءا أساسيًّا من الجهود المبذولة لتجنب انضمام السجناء إلى جماعة متطرِّفة عنيفة للحماية أو للوفاء بالاحتياجات المادية الأساسية.

- يستطيع المجنِّدون تحديد المجنَّدين الضعفاء المحتملين وتقييمهم وتشجيعهم على الانضمام إلى إحدى قضايا التطرُّف العنيف، ويستخدمون مجموعة متنوعة من النُّهُج للتجنيد. وينبغي أن تدرك إدارات السجون أنَّ هؤلاء المجنِّدين لا يكونون بالضرورة من الشخصيات البارزة، وكثيراً ما يبدو أنهم يمتثلون لنظام السجون. ومن ناحية أخرى، يستطيع القادة الملهمون استغلال الدوافع العاطفية، مثل الكراهية والانتقام والإحباط، وتوجيه تشكُّل هوية جماعية حول التزام أيديولوجي مشترك.

- حيثما يوجد دليل على أنَّ سجيناً يحاول إقناع سجناء آخرين باعتناق التشدُّد المفضي إلى العنف، ينبغي اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة (مثل فرض قيود على حقه في الاجتماع بالسجناء الضعفاء، أو مراقبة اتصالاته، أو نقله إلى جناح آخر داخل السجن أو إلى سجن آخر).

- ثمة مؤشرات تندرج في فئات(أ) الآراء المعرَب عنها، و(ب) حيازة مواد ذات صلة، و(ج) السلوك/التغيرات السلوكية، قد تدل على إمكانية التأثر بالتشدُّد المفضي إلى العنف. وسوف يتعين على موظفي السجون مراعاة مدى موثوقية الدلالات أو أهميتها وما إذا كانت هناك عوامل أو مسائل أخرى يمكن أن تشير إلى الضعف.

- إذا اعتبرت إدارة السجن أنَّ الدعم المقدَّم للحد من التعرض للتشدُّد المفضي إلى العنف مطلوبا، فإنَّ عليها أن تضع حزمة دعم ملائمة للسجين الذي يجري تجنيده.

الفصل الثامن- تهيئة السجناء المتطرِّفين العنيفين للاندماج من جديد في المجتمع

- في الغالبية العظمى من الحالات، يجري الإفراج عن السجناء المتطرِّفين العنيفين في مرحلة ما تمهيداً لعودتهم إلى المجتمع. ومن ثم فإنَّ دعم إعادة إدماج السجناء المتطرِّفين العنيفين في المجتمع ينبغي أن يكون عنصراً رئيسيًّا في أيِّ استراتيجية من أجل منع التطرُّف العنيف ومكافحته.

- ينبغي وضع خطة إفراج فردية تحدد الاحتياجات والظروف الخاصة بإعادة إدماج السجين المتطرِّف العنيف، وتحدد نوع التدخلات التي ينبغي للسجين الوصول إليها من أجل زيادة فرص إعادة الإدماج بنجاح إلى أقصى حد.

- ينبغي وضع تدخلات داخل السجون لتهيئة السجناء المتطرِّفين العنيفين للإفراج عنهم وعودتهم إلى المجتمع. ويُفترض أن يتمثل الهدف في نقل السجناء المتطرِّفين العنيفين إلى بيئات أقل تقييدا تدريجيًّا، استناداً إلى تقييمات فردية دورية للمخاطر.

- تتطلب إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء المتطرِّفين العنيفين اعتماد نهج شامل ومتعدد التخصصات، مع التنسيق الوثيق بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأسر والمجتمعات المحلية. ولا بد، إذا لزم الأمر، أن يستمر تقديم المشورة النفسية والدينية و/أو المساعدة في مجال التوظيف و/أو الدعم الموجَّه للأسرة.

- يمكن للأُسرة أن تكون شريكاً حيويًّا في عملية إعادة الإدماج، وينبغي أن تُشرَك قبل الإفراج عن السجين المتطرِّف العنيف. ويمكن للأُسرة أيضاً أن تضطلع بمهام رصد مهمة بعد الإفراج عن السجين. ومع ذلك، ينبغي مراعاة أنَّ الأسرة يمكن أن تكون في بعض الحالات جزءا من المشكلة وتعيق عملية فك الارتباط.

- من أجل تهيئة بيئة ترحيبية وتمكينية، وبغية الحد من الوصم، فإنَّ تثقيف المجتمع والرأي العام ضروري لإذكاء الوعي الاجتماعي ومحاولة كسر الحواجز والتحيزات بشأن السجناء المتطرِّفين العنيفين السابقين.

- ينبغي النظر في أمر توفير تدابير للحماية عندما تتوفر معلومات جديرة بالثقة بأنَّ المتطرِّف العنيف الذي تم إصلاحه قد يواجه تهديدات لحياته أو حياة أفراد أسرته أثناء أو لدى الإفراج عنه.

- يمكن أن يكون رصد السجين والإشراف عليه بصفة رسمية أو غير رسمية بعد الإفراج عنه طريقة فعالة لردع أو وقف عودته إلى الإجرام. ويمكن للإشراف والتوجيه الوثيقين أن يدعما ويعززا أيَّ اتفاقات أو عقود سابقة للإفراج عن السجين المتطرِّف العنيف يكون هذا السجين السابق قد اتفق على تنفيذها عند الإفراج عنه.

مسرد المصطلحات الرئيسية

التعاريف الواردة في هذا المسرد هي لأغراض هذا الكتيِّب فقط.

اجتثاث التشدُّد

عملية تغيير منظومة الاعتقادات ورفض الفكر المتطرِّف وتبنِّي قيم الاتجاه السائد. ويشير اجتثاث التشدُّد أساساً إلى الرفض المدرك لبعض القيم والمواقف والآراء – أيْ بعبارة أخرى، إلى تغير في العقلية. وهو يشير إلى تحول إدراكي – أيْ إلى تغيُّر أساسي في الفهم نتيجة أنشطة ترمي إلى مساعدة الأفراد على التخلي عن الأفكار والمعتقدات والجماعات المتشدِّدة أو المتطرِّفة.

الإشراف

يشير إلى أنشطة المساعدة التي تقوم بها السلطة أو الوكالة المنفذة أو يُقام بها باسمها وكذلك الإجراءات المتخذة لضمان أن يفي السجين المتطرِّف العنيف بجميع الشروط أو الالتزامات المفروضة، بما في ذلك المراقبة عند الاقتضاء. وقد يخضع السجناء المتطرِّفون العنيفون لإشراف وثيق بعد الإفراج عنهم، بما في ذلك اشتراطات بعقد اجتماعات مباشرة متواترة مع المشرف عليهم، والالتزام بحظر تجول محدَّد، ورصد حالات احتكاكهم بالشرطة، وكذلك المراقبة الإلكترونية في بعض الحالات.

إعادة الإدماج

تحدث إعادة الإدماج في نهاية السجن، أحياناً تحت الإشراف الرسمي، وأحياناً بدون أيِّ مساعدة. كما تشير إعادة الإدماج إلى عملية ينتقل السجناء المتطرِّفون العنيفون من خلالها من الاحتجاز إلى العيش في المجتمع.

أماكن الاحتجاز

المكان (السجن) الذي يوجد فيه السجناء المتطرِّفون العنيفون. ويختلف هذا المكان من ولاية قضائية إلى أخرى ويشمل: الفصل عن عامة السجناء، وعزل بعضهم عن بعض، والتركيز في مكان واحد، والتفريق على نطاق عدد قليل من السجون، والإدماج في عامة السجناء.

التحول الديني

تغيُّر ملحوظ في هوية المرء الدينية أو العقائدية؛ تحوُّل يستند إلى وعي ذاتي قد يتخذ شكل: التغير من دين رسمي إلى آخر، أو التغير من معتقد إلحادي إلى معتقد إلهي، أو عودة الالتزام بدين قائم.

التدخل

كل إجراء يُتَّخذ لمساعدة أو توجيه السجناء المتطرِّفين العنيفين من أجل تحويلهم عن ارتكاب المزيد من الجرائم العنيفة، ومساعدتهم على عيش حياة تتسم باحترام القانون، والمساعدة على إعادة إدماجهم في مجتمعهم المحلي. وقد تقع بعض التدخلات في السجن وبعضها الآخر بعد الإفراج عن السجناء. وهذا التدخل هو نشاط هادف ومدروس يرمي إلى تغيير خصائص السجين (مواقفه ومهاراته وطريقة تفكيره الإدراكية وشخصيته أو صحته العقلية ومهاراته الاجتماعية أو التعليمية أو المهنية) التي يُعتقد أنها سبب سلوك الفرد العنيف، بقصد التقليل من احتمالات ارتكاب الفرد جرائم متطرِّفة عنيفة في المستقبل.

التشدُّد

عملية دينامية يمكن للفرد أن يعتمد بها أفكاراً وأهدافاً أكثر تطرُّفاً من أيِّ وقت مضى. ويمكن أن تكون الأسباب الكامنة وراء هذه العملية أيديولوجية أو سياسية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو شخصية أو كل ذلك أو بعضه. وقد يسعى المتشدِّد إلى تحقيق الحل المتشدِّد الذي يحدث تحوُّلاً في النظام من أجل الحكومة والمجتمع من خلال وسائل عنيفة أو غير عنيفة (على سبيل المثال، الوسائل الديمقراطية باستخدام الإقناع والإصلاح).

التشدُّد المفضي إلى العنف

العملية التي يكتسب الناس من خلالها معتقدات أو مواقف متشدِّدة أو متطرِّفة والتي تنطوي على استخدام تدابير عنيفة لتحقيق الأهداف.

التقييم

عملية استبانة السجين المتطرِّف العنيف وتقييم مخاطر ذلك السجين واحتياجاته قبل تصنيفه، والتخطيط لتدخل يرمي إلى الحد من مخاطر العنف في المستقبل و/أو تقديم المشورة إلى السلطات المختصة القضائية أو غير القضائية. وينبغي أن تستبين التقييمات أيضاً الأشخاص الذين يكونون عرضة لخطر اعتناق فكر التشدُّد المفضي إلى العنف. وينبغي أن تُجرى هذه التقييمات عند الوصول إلى السجن وعلى فترات منتظمة بعد ذلك.

السجن/السجين

يشير السجن إلى أيِّ مكان احتجاز يُحرَم فيه الشخص من حريته ضد إرادته. ويشير السجناء إلى الأفراد المحتجَزين الذين: صدر حكم بحقهم، أو أدينوا ولكن لم يصدر حكم بحقهم، أو يوجدون في مرحلة ما قبل المحاكمة، أو يوجدون في مرحلة ما قبل توجيه التهمة.

فك الارتباط

عملية اجتماعية ونفسية يُقلَّص بموجبها التزام الفرد بالتطرُّف العنيف ومشاركته فيه بحيث لا يعود عرضة لمخاطر الضلوع أو المشاركة في أنشطة العنف. ولا يعني فك الارتباط باستخدام العنف أو بدعم استخدامه بالضرورة تغيراً في التزام فرد بقضية متشدِّدة أو متطرِّفة. وينطوي فك الارتباط على تغير في السلوك (نبذ استخدام العنف) وليس على تغير في المعتقدات الأساسية.

المتطرِّف العنيف شخص يروِّج لأعمال العنف أو يدعمها أو ييسرها أو يرتكبها لتحقيق أهداف أيديولوجية أو دينية أو سياسية أو إدخال تغير اجتماعي. وفي بعض الحالات، قد لا يكون السجين المتطرِّف العنيف موجوداً في السجن بسبب جريمة (أو جريمة مزعومة) متصلة بالتطرُّف العنيف، ولكن جرى مع ذلك تقييمه باعتباره متطرِّفاً عنيفاً وفقاً للتعريف الوارد أعلاه.

المتطرِّفون يمكن وصفهم بأنهم أشخاص يميلون إلى رفض المساواة والتعددية في المجتمع. ويسعى المتطرِّفون جاهدين إلى خلق مجتمع متجانس يستند إلى مبادئ أيديولوجية عقائدية جامدة، وهم يسعون إلى جعل المجتمع منصاعاً من خلال قمع كل أشكال المعارضة وإخضاع الأقليات.

المرفق- الصكوك والمعايير والمبادئ الدولية ذات الصلة بالموضوع

تشير قائمة الصكوك والمعايير والمبادئ الدولية التالية إلى الصكوك والمعايير والمبادئ الدولية المذكورة في هذا الكتيّب فقط:

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بانجول) (اعتُمد في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨١، ودخل حيز النفاذ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦)

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ميثاق سان خوسيه، كوستاريكا) (اعتُمدت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، ودخلت حيز النفاذ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٨)

المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)

المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء (اعتُمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١١/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠)

مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأيٍّ شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (اعتُمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٣/٤٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨)

مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (اعتُمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٩/٣٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اعتُمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦/٣٩ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، ودخلت حيز النفاذ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧)

مجلس أوروبا

- Resolution (76)2 of the Committee of Ministers to member states on the treatment of long-term prisoners (Adopted by the Committee of Ministers on 17 February 1976)
- Recommendation No. R (82)17 of the Committee of Ministers to member states concerning custody and treatment of dangerous prisoners (Adopted by the Committee of Ministers on 24 September 1982)

- Recommendations CM/Rec(2003)23 of the Committee of Ministers to member states on the management by prison administrations of life-sentence and other long-term prisoners (Adopted by the Committee of Ministers on 9 October 2003)
- Recommendation Rec(2006)2 of the Committee of Ministers to member states on the European Prison Rules (Adopted by the Committee of Ministers on 11 January 2006)
- Recommendation CM/Rec(2012)5 of the Committee of Ministers to member states on the European Code of Ethics for Prison Staff (Adopted by the Committee of Ministers on 12 April 2012)
- Recommendation CM/Rec(2014)3 of the Committee of Ministers to member states concerning dangerous offenders (Adopted by the Committee of Ministers on 19 February 2014)
- Guidelines for prison and probation services regarding radicalisation and violent extremism (Adopted by the Committee of Ministers on 2 March 2016, at the 1249th meeting of the Ministers' Deputies

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

- مذكرة أنقرة بشأن الممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرُّف العنيف (٢٠١٣)
- مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيِّدة لإجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب (٢٠١٢)
- مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيِّدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرِّفين المستخدمين للعنف (٢٠١٢)
- Sydney Memorandum on Challenges and Strategies on the Management of Violent Extremist Detainees (2012) (مذكرة سيدني بشأن التحديات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة شؤون المحتجزين المتطرِّفين العنيفين).

Guidelines on the Conditions of Arrest, Police Custody and Pre-Trial Detention in Africa (المبادئ التوجيهية المتعلقة بظروف الاعتقال، والحبس الاحتياطي والاحتجاز السابق للمحاكمة في أفريقيا (مبادئ لواندا التوجيهية)) (اعتمدتها اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان وحقوق الشعوب أثناء دورتها العادية الخامسة والخمسين، ٢٨ نيسان/أبريل إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤)

Principles and Best Practices on the Protection of Persons Deprived of Liberty in the Americas (المبادئ والممارسات الفضلى المتعلقة بحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في الأمريكتين) (اعتُمدت بموجب القرار ٠٨/١ للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨)

المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن حقوق الإنسان والشعوب أثناء مكافحة الإرهاب في أفريقيا (اعتمدتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خلال دورتها العادية السادسة والخمسين في بانجول، غامبيا (٢١ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠١٥)

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، ودخل حيز النفاذ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦)

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، ودخل حيز النفاذ في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦)

إعلان كمبالا بشأن أحوال السجون في أفريقيا (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ١٩٩٧/٣٦، المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧)

Recommendations on Life Imprisonment (التوصيات المتعلقة بالسجن مدى الحياة، الصادرة عن فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا (Life Imprisonment، وثيقة الأمم المتحدة ST/CSDHA/24)، ١٩٩٤)

(United Nations Office atVienna Crime Prevention and Criminal Justice Branch, Life Imprisonment (UN Document), 1994) قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) (اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٦٥/٢٢٩ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١١)

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) (اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٧٠/١٧٥ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (اعتُمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٥/١١٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرُّف العنيف - تقرير الأمين العام (٢٠١٥)، الدورة السبعون، A/70/674

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (أُعلن بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨)

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Vienna International Centre, P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria
Tel.: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 26060-5866, www.unodc.org

V.16-05039